

التنمية الاجتماعية

في إطار المتغيرات العالمية الجديدة

الدكتور

فؤاد حسين حسن

قسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

أستاذ ووكيل
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان
نشئون التعليم والطلاب

٢٠٠٢م

الناشر

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

التّمية الاجتماعيّة في إطار المتغيرات العالميّة الجديدة

الدكتور

فؤاد حسين حسن

قسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعيّة

جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

أستاذ ووكيل

كلية الخدمة الاجتماعيّة

جامعة حلوان

لشئون التعليم والطلاب

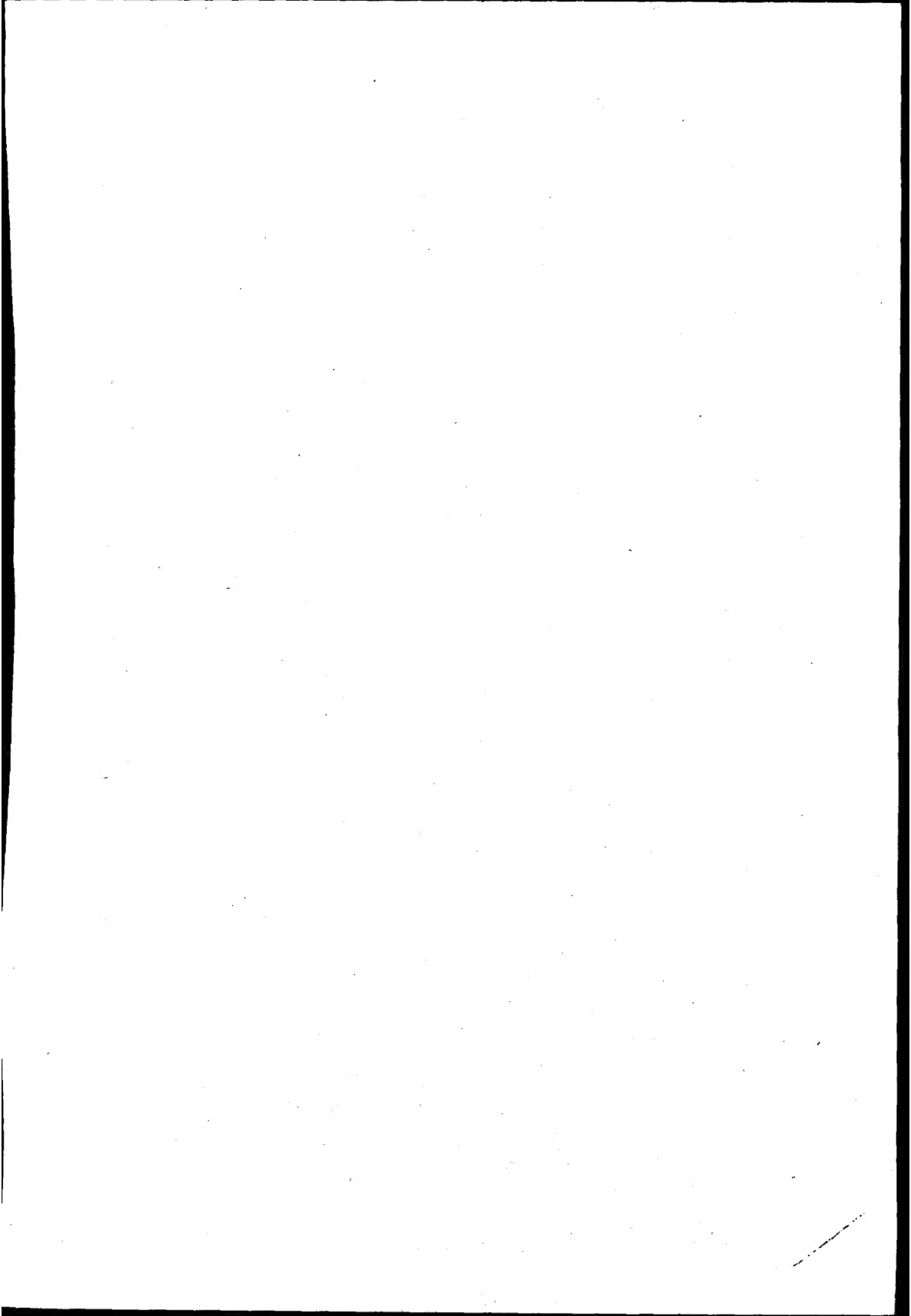
٢٠٠٢م

الناشر

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

تتسارع الدول والمجتمعات لتحقيق معدلات ومستويات أرقى للتنمية وتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالإنسان في المجتمع . ومن ثم فإن التنمية لا يمكن أن تكون دون الاعتماد على الإنسان فهو الذي سيصنعها ويوجهها وسيستفيد من عائدها .

ومع المتغيرات العالمية الحديثة لا ينعزل الإنسان عن غيره في المجتمعات الأخرى فقد تقاربت المسافات وأحدث ذلك تغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات .

إن دول العالم الثالث لم تحقق معدلات التنمية المرغوبة لأنها لم تتوصل بعد إلى تحديد من أين تبدأ التنمية ؟ أو بمن ؟ وكيف ؟ ومتى تحققها ؟

لم تصل إليها أغلب الدول إما بسبب الصراعات الأهلية أو الإقليمية المتواصلة ، أو فعل الكوارث الطبيعية .

والتنمية في عالمنا المعاصر أصبحت أشبه بحركة دولية تشترك فيها الجهود العالمية مع الجهود الوطنية وتتفاعل كلاهما في جهد خلاق من أجل رفاهية وإسعاد البشرية .

ومع إدراكنا التام بمدى تعقيد عملية التنمية لما لها من جوانب متعددة وتتأثر بعوامل مترابطة ومتغيرات سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وثقافية ومؤسسية Institutional تختلف هذه العوامل وتتباين درجة تشابكها من بلد لآخر .

ومع التسليم أن عملية التنمية عملية بعيدة المدى ولا يمكن أن يكون لها اقتراب واحد ومحدد هذا وتتوقف التنمية فى العالم النامى على نوعين من المتغيرات :

أولاً : متغيرات دولية :

وهى متغيرات متفاوتة ومتعددة تنشأ فى مناطق أخرى وتؤثر على التنمية فى بلدان مختلفة من العالم الثالث ومن هذه المتغيرات التقلبات فى اسعار النفط العالمية وهجرة المهارات من الداخل الى الخارج ، نمو وركود الاقتصاد العالمى بالاضافة الى الاجراءات الحمائية او التسهيلات التى تتخذها الدول المتقدمة وانتشار او احتكار التكنولوجيا المتقدمة والمتغيرات فى الطلب الاستهلاكى العالمى على البضائع التى تنتجها هذه البلاد ، وما أحدثته العولمة من آثار .

ثانياً : متغيرات وطنية :

تتراوح بين دقة ومدى تخطيطها الوطنى واستثمارتها ووجود ادارة ناجحة وموارد من الاراضى والموارد المائية البحرية لانتاج الاغذية ومن حالة التعليم والعمالة والصحة لدى السكان وسرعة ونمط التصنيع ومن المعرفة العلمية بالموارد الطبيعية وامكانيات استغلالها الى البنية الاساسية للمواصلات التى تقوم عليها التنمية الوطنية .

بناء على ما تقدم يمكن القول ان تطوير النظام الاقتصادى الدولى يبدأ بالنهوض بالدول النامية خاصة الإفريقية منها لن يتم ذلك إلا بعملية

مزبوجة مكنونة من علاقات دولية اكثر تكفو من ناحية واستراتيجيات تنمية اجتماعية محددة .

ويبدو أن المجتمعات النامية عليها اختيار الطريق والقطاع الثالث فى التنمية وانتهاج الثقافة الوطنية نموذجاً فى التنمية الاجتماعية ولاسبيل لذلك فى إطار مجتمع متغير سريع فى إيقاعه حتى لا يمكن التنبؤ بمسيرته فى غياب نهج تنموى وطنى يدعم الثقافة والقيم الوطنية الأصلية .

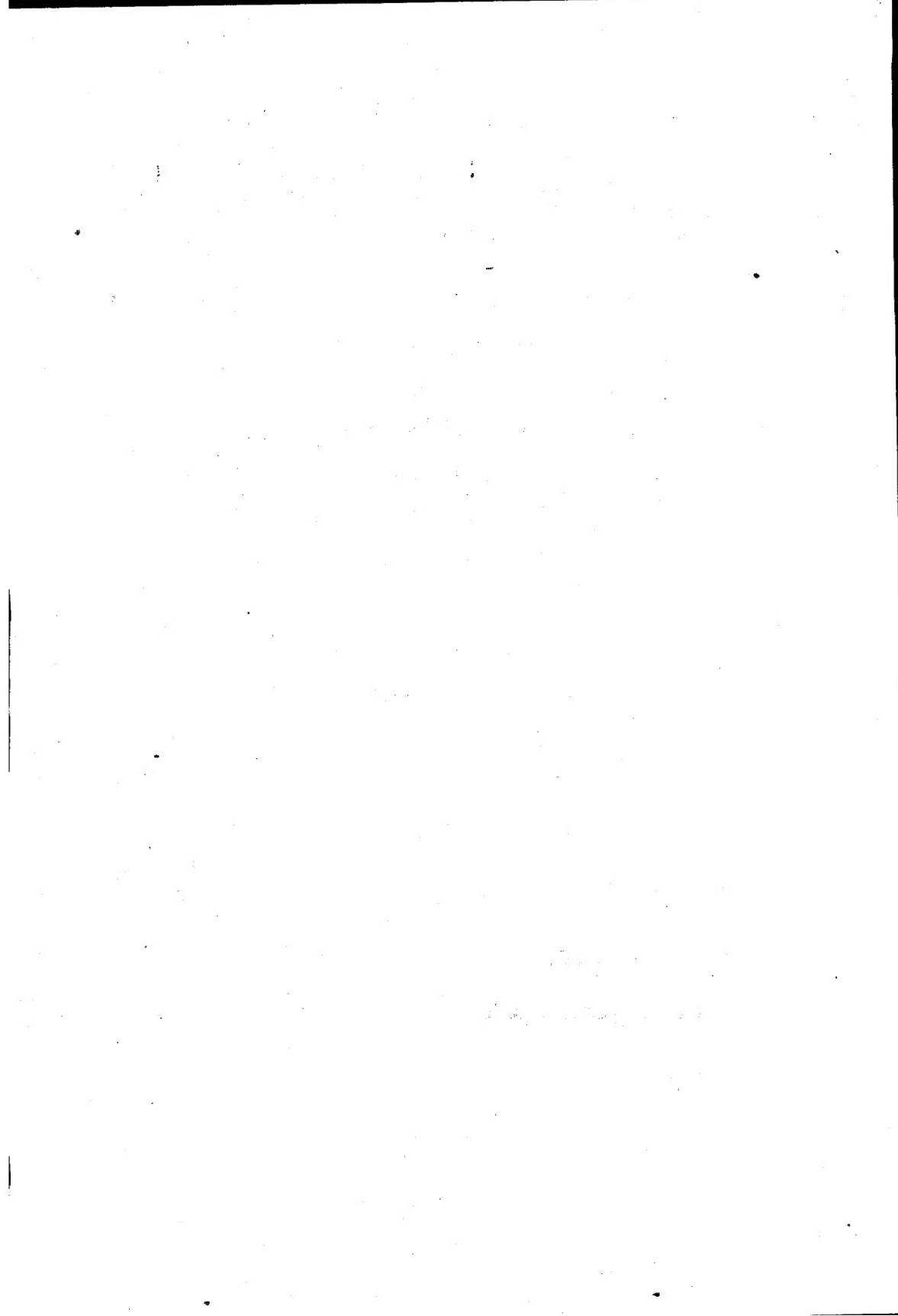
وتتحمل الخدمة الاجتماعية مسئولية التنمية من خلال تعاملها مع الإنسان واستراتيجيات وتكتيكات تدخلها فى المستويات المختلفة للممارسة المهنية ويبدو أنه لا مفر للخدمة الاجتماعية كذلك إلا الممارسة المهنية والتدخل فى الطريق والقطاع الثالث للتنمية وإن تنمى معارفها والمهارات المهنية التى تمكنها من التدخل المهنى بفاعلية مع قيم ومتغيرات العصر وتساهم فى بناء منهج ونموذج تنموى يتوافق مع قيم وثقافة المجتمع من ناحية والمشكلات التى أفرزتها المتغيرات العالمية الجديدة من ناحية أخرى .

وهذه محاولة على الطريق وستلونها محاولات أكثر عمقاً وشمولاً إن شاء الله تعالى .

وعلى الله قصد السبيل .

المؤلفان

القاهرة سبتمبر ٢٠٠٢



الفصل الأول

حول مفاهيم التنمية

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : التخلف والتنمية

ثانياً : مفاهيم التنمية

ثالثاً : النمو والتنمية

مقدمة :

استحوذت قضية التخلف والتنمية على اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين فى معظم بلدان العالم الثالث منذ بداية الانحسار الاستعماري عام ١٩٤٥ وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطنى والتى ساعدت على تخليص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهرت العديد من الدول المستقلة .

ولقد أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة، فصنفت المجتمعات وقسمت فيما بينها وفقاً لموقعها على سلم التقدم الحضارى وما حققته من إنجازات اقتصادية وتكنولوجيا وعلمية ساهمت فى رفاهية شعوب هذه المجتمعات، واتخذت بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة بكل ما تتضمنه ثقافتها من جوانب مادية وفكرية كنموذج للحضارة المعاصرة .

وبعد ذلك أعيد تقسيم تلك المجتمعات على أساس ما حققته من تقدم ورفاهية ووفقاً لمحكات مختلفة أبرزها المحك الاقتصادى وما يرتبط به من متوسطات دخول الأفراد فوجدت أن هناك دول ذات متوسطات دخول مرتفعة أطلق عليها الدول الغنية ودول ذات متوسطات دخول منخفضة أطلق عليها الدول الفقيرة، إلا أن هذا المحك وجهت له انتقادات

عديدة فوضعت محكات أخرى ترتبط بالتصنيع والتكنولوجية فقسمت إلى دول متقدمة وأخرى متأخرة أو متخلفة، إلا أن هذه التسمية قوبلت بالرفض فأعيدت التسمية وأطلق عليها الدول النامية تخفيفاً لوطأة المسمى السابقة (دول متأخرة أو متخلفة) .

ثم أعيد التصنيف مرة أخرى فأطلق عليها دول العالم الثالث عل اعتبار أن هناك دول العالم الأول وهى الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثانى وهى الدول الاشتراكية، وأخيراً ظهر مسمى آخر وهو دول الشمال "المتقدمة" ودول الجنوب النامية .

وعلى الرغم من تعدد المسميات التى أطلقت على الدول النامية والمتقدمة إلا أن هناك حقيقة قائمة وهى أن هناك دول حققت مستويات معيشية مرضية لشعوبها وأخرى لم تحقق ذلك لكنها تسعى إليه فظهر مفهوم التنمية باعتباره نقيض جنزى للتخلف وبوصف التنمية أداة ووسيلة تستطيع عن طريقها الدول النامية مواجهة عوامل التخلف وتبنى خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة .

ونظراً لأنه عند محاولتنا لمعالجة مفهوم للتنمية لابد من تناول مفهوم التخلف على اعتبار أن التخلف والتنمية يمثلان قضية تتداخل فيها عواملهما لذا يجب بداية تحديد التخلف بصورة مبسطة حتى يتسنى لنا فهم مفهوم التنمية ومعالجته .

أولاً : التخلف والتنمية

إن تعريف التخلف يعنى تعريف حالة الدول المتخلفة بوضعها الراهن .. والتي ينخفض مستوى معيشتها ، ومستوى الدخل الفردى الحقيقى لها .. وكذلك معدل نموها الاقتصادى عن نظيرة فى الدول المتقدمة (١ ، ٣٩) .. والدراسة التحليلية لتفسير التخلف تكشف عن وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تكمن وراء التخلف والتى تعد بمثابة خصائص مشتركة لأغلب البلدان المتخلفة على الرغم من اختلاف وتباين ظروف وأحوال كل بلد من تلك البلدان .

فالتخلف هو حالة تخلف الأساليب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع معين ، عن المستوى الذى كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه فى ذلك الوقت ، والذى استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى فى أماكن أخرى من العالم ... ويبدو التخلف فى نقص مستوى المعلومات وقصور أساليب السلوك ، والأساليب الفردية ، كما يبدو دائماً فى انتشار حالة الجهل أو اللامبالاة أو كلاًهما معاً ، وما يترتب عليه دائماً من عجز نسبى عن حل مشكلات الوجود الإنسانى وتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية لآبناء المجتمع (٢ ، ٦٠) .

والتخلف هو ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعنى بطيء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها وهى تتبع أصلاً من تأثير تفاعلية

خارجية (ليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجيا او وراثيا) تجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وعدم كفاءة النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع وتتجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادى (التبعية اشهرها) وتخلخل البناء الاجتماعى الثقافى (نسق القيم اوضحها) وتتأوى النظام السياسى (فقدان التربية السياسية اظهرها) (٤١،٣) .

يرى مارثيلو Marthelot أن التخلف يأخذ بثلاث خصائص هى مستوى الدخل ومستوى التغذية والمستوى الصحى ... وهذه الخصائص الثلاث تشكل حلقة مفرغة للفقر - ذو الدخل المنخفض - لا يملك ما يكفيه لياكل ، ومن ثم يعانى من سوء التغذية فتضعف صحته وبالتالي قدرته على العمل وينخفض دخله وهكذا تدور لدائرة (٤، ٤٩) .

ولقد وضعت عدة مؤشرات للتخلف جميعها تدل على انخفاض مستوى المعيشة .. لذا فالتحدى الذى تمثله التنمية هو ان تتحسن نوعية الحياة لأفضل ولا سيما فى بلدان العالم الفقير (المتخلفة) وتتطلب تحقيق دخل أعلى وتعليم افضل ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقير وبيئة أوفر نظافة ومساواة اكبر فى الفرص المتاحة وحرية اكبر وحيلة ثقافية اكثر ثراء .. حيث أن التنمية بمعناها الواسع تشتمل على زيادة قابلية للاستمرار (تراكمية) فى مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى

والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر فى الفرص والحريات السياسية والمدنية وان الهدف الشامل للتنمية هو إذن زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس (٥، ١٦ : ٤٩) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية وإن كانت تهم الدول النامية فى المقام الأول، إلا أن الدول المتقدمة برغم ما حققته من مستويات معيشية مرضية إلا أنها تسعى لتحقيق المزيد تطلعا للأفضل بينما الدول النامية لم تبلغ ذلك الحد الأدنى من المستويات المعيشية المرضية إلا أنها تحاول تحقيق ذلك لذا فالتنمية غير قاصرة على الدول النامية بل تتم فى كل من الدول النامية والمتقدمة على اعتبار أن التنمية ليست لها نهاية فهى الغاية التى ليست بعدها غاية .

والوضع الحضارى فى العالم أدى الى خلق ثلاث أشكال من التناقضات بين البلاد المتقدمة والمتخلفة ، بين التطور العلمى والتكنولوجى وتطور الأفكار والقيم والنظم الاجتماعية وبين مطامع الشعوب آمالها من ناحية وقدراتها الحقيقة من جهة أخرى إلا أن والنظم الاجتماعية وبين مطامع الشعوب آمالها من ناحية وقدراتها الحقيقة من جهة أخرى، إلا أن قدرة الأمم والشعوب على التقدم تقاس بمدى قدرتها على تحديث أساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مع المتغيرات

الاقتصادية والثقافية والاستفادة مما يتاح من التكنولوجيا الحديثة في أساليب حياتها مع الإيمان بجدوى التغيير المستمر (٦، ١٨٥) .

ثانياً : مفهوم التنمية

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجيهات الفكرية والأيدلوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخدمتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق أهداف معينة . وفيما يلي سوف نستعرض التصورات المختلفة لمفهوم التنمية على النحو التالي :

أولاً : اختلاف مفهوم التنمية وفقاً لاستخدامه وتوظيفه :

أن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث انه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة في كل جهد يبذل من اجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهي التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطوير (٧، ١٢) .

وهذا يعنى أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذى يسعى إليه أو قدرته على تحقيقه ، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدماً ويتطلع للمزيد وللأفضل وقد يكون المجتمع متخلفاً ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج

من هذه الحالة أما من حيث كونها هدف يرتبط بمدى تحديده وفهمه ووضوحه حتى يمكن تضافر الجهود المجتمعية للأفراد والجماعات ومختلف الهيئات والقطاعات من أجل بلوغه ، وكقدرة فتعنى مدى وفرة الطاقات والإمكانات والكفاءات التى تمكن المجتمع من تحقيق هذا الهدف لذا فغموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام فى المقام الأول .

ولقد ميز ساندروز Sanders بين المعانى النظرية المختلفة للتنمية

الاجتماعية على النحو التالى (١، ٣٢) :-

- (١) التنمية كعملية : حيث يكون التركيز على التغييرات المتتابة التى من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الى النمط الأكثر تعقيداً وهى بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد .
 - (٢) التنمية كمنهج : حيث تعتبر اتجاهاً نحو الفعل وهى بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية وليس على عملية النتائج فهى إذن وسيلة لتحقيق غاية .
 - (٣) التنمية كبرنامج : حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون لبرنامج الذى يصبح هدفاً فى حد ذاته .
- فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدى تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التى تكون جوهر هذا البرنامج .

(٤) التنمية كحركة : حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم .

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادى اللازم للتوسع المضطرد فى الاستثمار كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفير لهم الشروط الموضوعية للوصول الى مستوى التطور التكنولوجى المطلوب (١٠،٨) .

وهذا التصور يؤكد على الاهتمام بالجانب الاقتصادى فى عمليات التنمية وما يترتب عليه من خدمات اجتماعية لهؤلاء المنتجين.

ويفرق د. نبيل السمالوطى بين التنمية والتحديث حيث يرى أن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية . بما يتفق مع نسق القيم القائم ... ولكن يجب أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدى المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى مجال الاقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران ... الخ وهذا يعنى أن مسألة التحديث فى جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة أما التنمية الاجتماعية أو الحضارية الشاملة تستغرق الى جانب التحديث بالمعنى

السابق عاملاً آخر يتمثل فى أسلوب توظيف وتوزيع عائد التنمية وخاصة ذلك الجزء إلى لا يعاد استثمار وإنما يخصص لاستهلاك البشر لذا فالتنمية قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية (٩٣،٩). وينظر للتنمية على أنها هى التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أى استغلال الناس لمواردها الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض من التنمية أن تحقق رفاهيتهم (١٧،٧) وهذا يعنى أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم .

ويرى د. عبد الهادى والى : أن التنمية أصبحت شعاراً للطموح والجهد والإنجاز فهى تعنى التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح فى التغيير وإيجاد الوسائل التنظيمية لإحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية (٤٨، ١٠) .

بينما يرى د. محمود الكروى : إن التنمية هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع وتتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى أقصى استغلال ممكن فى اقصر فترة مستطاعة وذلك

بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع (٧٢،١١) .

ويضيف د . محمد الجوهري أن التنمية تتطوى على توظيف جهود الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم (٢، ١٤٥) .

ويتحدد مفهوم التنمية فى جانبين هما (١٧،١٢) :

الجانب الأول : علمى يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية فى الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية فى المجتمع ... الخ .

الجانب الثانى : عقائدي او ايدلوجي أو قيمى أو أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التى تسعى برامج التنمية تحقيقه وتصور الإنسان من حيث قيمته ودوره فى المجتمع وعلاقته به وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير السواء والانحراف والهدف النهائى الذى يسعى الانسان والمجتمع الى تحقيقه والضوابط التى يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية ... الخ .

ثانيا : اختلاف المفهوم وفقا للتوجهات الفكرية والأيدولوجية :

إن مفهوم التنمية يختلف باختلاف التوجهات الفكرية والأيدولوجية، لذا نجد أن مفهوم التنمية في الفكر الرأسمالي يختلف عنه في الفكر الاشتراكي .

فالتنمية ترتبط من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الأيدولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذي تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعي ولهذا يمكن ان تبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع أيدولوجي تسيطر على طبيعة التنمية في عالم اليوم هي (١٦،١٣) :-

الاتجاه المحافظ :- وهذا الاتجاه يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع ومن ثم لا يربط ربطاً واضحاً بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي ويرتبط بالمنظور البراجماتي الذي يرفض التحليل الديالكتيكي للواقع الاجتماعي التاريخي ويرى ان الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم .

الاتجاه الوضعي :- ويرى انصاره ان التنمية تتحقق من خلال تعديلات وظيفية دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراريته .

الاتجاه الماركسي :- والذي ينطلق من تصورات مختلفة تقوم أساسا على تغيير الأساس المادي للمجتمع مع ما يستتبع من تغييرات

مصاحبة فى نظم المجتمع وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذى تفرضه حتمية التاريخ .

وفىما يلى سوف نوضح مفهوم التنمية فى كل من الفكر الرأسمالى والاشتراكى بإيجاز على النحو التالى :-

الفكر الرأسمالى فى التنمية :

تتمثل مقومات المجتمع الرأسمالى فى الأبعاد التالية :-

(أ) البعد الاقتصادى : ويقوم على :

١. عدم تدخل الدول : انطلاقاً من المبدأ الاقتصادى دعه يعمل دعه ينطلق ، ودعم الحرية الفردية فى الإنتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعاً من حد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالى بالإضافة الى أن الدول تتدخل فقط فى الحالات الطارئ وخاصة فى الأمور المتعلقة بالأمن القومى والخدمات العامة فقط .

٢. التخطيط القطاعى (التأشيرى) : التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالى يعتبر نوعاً من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط السائد هو التخطيط التأشيرى الذى يرتبط بمؤشر الأزمات (فى قطاعات معينة) حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهى بزوال هذه الأزمات .

٣. الملكية الفردية (الخاصة) لأدوات الإنتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسئوليات المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقاً لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج بهدف الربح فى المقام الأول .

(ب) البعد الاجتماعى :

يقوم النظام الرأسمالى بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

(ج) البعد السياسى :

يقوم المجتمع الرأسمالى على نظام تعدد الأحزاب السياسية التى تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية .

ويفسر الفكر الرأسمالى التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث ويتم ذلك من خلال تحديث طبقات اجتماعية ، البيروقراطية ، منظمات

السوق والنقود ، والروابط السياسية وما يتعلق من ذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد فى نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع ان تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحريك التنمية لبلوغ مستويات أعلى .. لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجى المطرد وأنها مجرد برامج رعاية اجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات والقوانين لضمان حقوق الأفراد فى إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية) ويتحمل مسئولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية .

الفكر الاشتراكى فى التنمية :

تتمثل مقومات المجتمع الاشتراكى فى الأبعاد التالية :-

(أ) البعد الاقتصادى : ويقوم على :

١. تدخل الدولة : فى اختيار كافة البرامج والمشروعات وتحديد

الأنشطة الاقتصادية للمجتمع .

٢. التخطيط المركزى القومى الشامل : حيث ان نمط التخطيط

السائد هو النمط المركزى القومى الذى يتم على مستوى الدولة

ويشمل كافة المجالات الوظيفية والقطاعات الجغرافية .

٣. الملكية العامة لأبوات الإنتاج : حيث يتحمل القطاع العام مسئوليته ويتولى المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكميته وأسعاره وفقاً للخطة العامة للدولة حيث يكون الإنتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية في المقام الأول .

(ب) البعد الاجتماعي :

يقوم النظام الاشتراكي بدعم طبقة البروليتاريا (طبقة العمال) باعتبارها الطبقة الطليعة في المجتمع والقادرة على تحريك المجتمع ودفعه نحو التقدم والرفق .

(ج) البعد السياسي :

يقوم المجتمع الاشتراكي على نظام الحزب الواحد الذي يضم كافة الاتجاهات السياسية والفكرية وبما يحقق ما يسمى بالديمقراطية الشعبية .

يفسر الفكر الاشتراكي التخلف بأنه يرجع إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة ونهب الدول المتقدمة لخيرات الدول النامية مدة خلال هذه التبعية التي تتعدد أنماطها بين تبعية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية .

ويؤكد أن سبل تحقيق التنمية تتمثل فى تحطيم روابط هذه التبعية وأحداث تغييرات فى الأبنية المجتمعية لتحقيق التنمية من خلال الاستقلالية والاعتماد على الذات . لذا فالتنمية ينظر إليها على أنها عمليات أحداث تغيير مقصود ومخطط يهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعى ووظائفه فى البلاد النامية ويقم بناء جديد يتلائم مكوناته ووظائفه مع أهداف التغيير فى إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحقيق الرعاية والرفاهية قدر الإمكان من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة والعدالة لاجتماعية بين أفراد المجتمع .

ولقد استندت اغلب نظريات تنمية العالم الثالث على أربعة افتراضات أساسية وهى (١٤، ١٧١ : ١٧٢) :-

الأول : ان التنمية تعنى التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح وهى أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة .

الثانى : ان الدول المتخلفة سوف تتقدم وتتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حينما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية .

الثالث : ان عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها من شأنها معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية .

الرابع : ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع من اجل تدعيم سياسية التنمية وتحديد الأساس الأيدلوجي الذى يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المختلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام او واجبات التنمية .

ثالثا : اختلاف المفهوم وفقاً للتخصصات المختلفة :

يختلف معالجة مفهوم التنمية باختلاف تخصصات الباحثين والعلماء الذين عالجوها ، وقد عرضت منظورات مختلفة على النحو التالى (٣٧:٣٨،١٥) :-

١. المنظور السياسى : يراها تعليما احسن ، وصحة أوفر ، ومسكنا أنسب ، ووسائل اتصال ونقل اكفا وارخص ، واحلال الآلة محل الجهد البشرى ، وتنوع كبير فى السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمن والمكان والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب .
٢. المنظور الاقتصادى : هى توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التى تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتى.

٣. منظور الفلسفة والإصلاح الاجتماعى : يأخذها على أنها توفير
الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العدل
الاجتماعى وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية .

٤. المنظور الدينى : هى مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل
الإنسان وروحه وبدنه فتكون له القدرة على تحقيق خلافة الله على
الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه دون ما شطط .

٥. المنظور الاجتماعى النفسى : يتناولها على أنها تحقيق التوافق
الاجتماعى لأفراد المجتمع .

وبصفة عامة فان مفهوم التنمية يتضمن سلسلة من عمليات أحداث
التغيير تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعى واقتصادى معين الى
واقع اخر افضل منه .

ويرى د. سعد الدين ابراهيم : ان مفهوم التنمية يعنى انبثاق ونمو
كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل
ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد او جماعة او مجتمع .. ولقد بلور
عناصر أساسية للتعريف أهمها (١٦، ٦٧ : ٦٨) :-

١. ان التنمية عملية داخلية ذاتية : بمعنى كل بنورها ومقوماتها
الاصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه واى عوامل او قوى خارج
هذا الكيان لا تعدو ان تكون عوامل مساعدة او ثانوية .

٢. ان التنمية عملية ديناميكية مستمرة : اى انها ليست حالة ثابتة او جامدة .

٣. ان التنمية ليست ذات طريق واحد : او اتجاه محدد مسبقاً وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانيات الكامنة داخل كل كيان .

ويضيف ان عملية التنمية تتطوى على شرطين هما :-

الشرط الأول : هو لزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق

الامكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد / المجتمع) .

الشرط الثانى : هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على

نمو هذه الإمكانيات المنبثقة الى اقصى حدودها .

وان المضمون الإجرائي المحدد لمفهوم التنمية هو المساواة فى

فرص الحياة وتوسيع فرص الحياة وهاتان الركيزتان هما فى الواقع ما

ينطوى عليه مفهوم التحرر الإنسانى حيث يرى أن التنمية والتحرر

الإنسانى مصطلحان او مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعنى الآخر .

ويرى د. محمد الجوهري : ان عملية التنمية (التعبئة) هى

مجموع ظواهر التغير الثقافى الدينامى الواعى والموجه وخاصة تعبئة

وتنشيط العناصر الثقافية التى كانت ثابتة او جامدة - نسبيا - فيما مضى

وهى العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة اساليب السلوك

التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائياً إذ لزم الأمر
ويضيف انه يمكن التميز بين ثلاث مستويات للتعبة داخل العملية التنموية
حددها فيما يلى (١٦٤،٢)

(أ) المستوى الأول : هو المستوى التكنولوجى ويتمثل فى تغير
أساليب الإنتاج والنقل والاتصال والتوزيع وذلك بهدف الوصول الى
علاقة اكثر ملائمة بين التكلفة والعائد .

(ب) المستوى الثانى : وهو المستوى الاقتصادى ويتمثل فى التوصل
الى طرق اكثر إنتاجية واكثر كفاءة فى مجالات التنظيم والتخطيط
وتوزيع العائد .

(ج) المستوى الثالث : هو المستوى الاجتماعى : وهو يتشعب بدوره
الى النقاط الفرعية الثلاث التالية :

١. تحريك النظام الاجتماعى وتعبيته بصفة عامة بما فى ذلك
توسيع مجالات العلاقات والوعى والمسئولية التى تطرأ على
وظائف الكيان الاجتماعى وبنائه وخلق وحدات اجتماعية اكبر
حجماً واكثر تعقيداً تركز على اساس التكامل الداخلى الفعّال
(التكيف والملاءمة بين افراد تلك الوحدات الاجتماعية وعلى
اساس النمو فى اعداد السكان .

٢. الحراك الافقى او الجغرافى (اى المكانى) الذى يتمثل فى

هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان الى اخر.

٣. الحراك الراسى اى الانتقال من طبقة اجتماعية الى طبقة

أخرى أعلى او اسفل السلم الاجتماعى وكذلك تغيير العوامل

المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوى ، والهيبة ،

والتعليم والملكية والدخل ... الخ .

والمنتبج للأدبيات وبوجه خاص موائيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع

تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع ان يرى أنها تأخذ بواحد

او اكثر من مفاهيم ثلاثة تتمثل فى (١٢ ، ٢٥:٢٦) :-

المفهوم الاول:

والأكثر شيوعاً هو المفهوم القطاعى ، فالتنمية الاجتماعية تود فى

مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات فى

معرض الحديث عن التنمية ، ولا سيما من المنظور الاقتصادى وساعد

هذا المنهج على بلورة أدق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعية

عند صياغة إستراتيجيات التنمية وعلى ربطها بالغايات الاقتصادية

وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادى

والاجتماعى.

المفهوم الثاني :

هو المفهوم الفئوى ونقصد به التركيز على أوضاع وقضايا فئات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو ، أما نتيجة ممارسات اجتماعية قاصرة ، أو بسبب قصور فى استراتيجيات التنمية ذاتها ، وتشغل المرأة والأطفال حيزا واضحا من الاهتمام فى هذا الصدد ، وإن بدا العمر يحظى بمساحة أوسع نبدا الاهتمام بقضايا الشباب والشيوخ كما أولى المجتمع الدولى فئات اخرى كالمعوقين والمهاجرين والآليات.

المفهوم الثالث :

هو المفهوم الإشكالى بمعنى أن ينصب الاهتمام على مشاكل محددة كان من المفترض أن تعالجها التنمية ، إلا أنها أخذت أبعاد تتذر بالخطر وعجزت الأنماط المطبقة من أجل التنمية عن التعامل معها بالكفاءة الواجبة ، وإذا كانت طبيعة القطاعات والفئات متشابهة فى المجتمعات المختلفة فإن طبيعة المشاكل ودواعيها وآثارها يمكن أن تتفاوت من مجتمع الى آخر .

ويرى د. عبد الباسط محمد حسن أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاث اتجاهات تتمثل فى (٤، ٩٢ : ٩٥) :-

الاتجاه الاول : يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية

مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية ،
والرعاية الاجتماعية في مفهومها الضيق لا تمثل الا جانباً واحداً من
الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية
تشمل على التعليم والصحة والاسكان ورعاية العمال والنهوض بالطبقات
الفقيرة والرعاية الاجتماعية الخ

وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها الخدمات التي تقدم
للجماعات التي لا تستطيع ان تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية
القائمة كالخدمات التعليمية والصحية وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية لا
يتمشى مع ثورة الآمال المتزايدة لملايين البشر الذين يواجهون قضايا
التخلف ويرغبون في تحقيق معدلات سريعة للنمو في اقصر وقت ممكن.
الاتجاه الثاني : يطلق اصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على
الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان
والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية .

ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً
واستخداماً ، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في الطاقات البشرية
وتسعى الى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الافراد وهذه

الخدمات ينعكس اثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية ، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى .

الاتجاه الثالث : يرى اصحابه ان التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه ، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد .

ولما كان التغيير الاجتماعي ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع او في بنائه الطبقي او في نظمه الاجتماعية او انماط العلاقات الاجتماعية وفي القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الافراد التي تحدد مكانتهم وادوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ... فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العمالية ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع .

وهذا الاتجاه في تعريف التنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه وياخذ به ، حيث يشير الى ان التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وانما تشمل على عنصرين أساسيين هما :-

(١) تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تسير روح العصر.

(٢) إقامة بناء اجتماعى تتبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة
ويسمح للأفراد بتحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب
والحاجات.

نستخلص من العرض السابق أن مفهوم التنمية يتضمن ما يلى :

١. أن جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات أحداث التغيير فى
الجوانب البنائية والوظيفة بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين مجالات
وقطاعات النشاط فى المجتمع .

٢. أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية
الاستثمار الأمثل مع تضافر الجهود الحكومية والأهلية فى مناخ
ديمقراطى لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية فى
المجتمع فى صنع القرارات التنموية وتنفيذها والاستفادة من عائدها
ومردودها .

٣. أن الإنسان هو المستهدف من عمليات التنمية كما أنه هو وسيلتها لذا
فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياة للإنسان وتحسينها
للأفضل والمساواة والعدالة فى إمكانية الحصول عليها بما يضمن
تحرير طاقات الفرد وإطلاق قدراته على العمل والإنجاز ورفع
معدلات ادائه ودعم ثقته بنفسه وقدراته على الخلق والإبداع والابتكار
بما يحقق الاعتماد على الذات .

٤. ان عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الإنتاج واتساع مجال الخدمات وتغيير أنماط السلوك الاجتماعى والقيم السائدة ومراعاة الأوضاع السياسية الخارجية والداخلية التى أثارها ولاسيما على مستوى تحديد أولويات التنمية ولك لان مشكلات المجتمع معقدة ومتداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً وسياسياً مما يستوجب النظرة الشمولية لها .

٥. عملية التنمية رغم أنها عملية تطوير حضارى شامل هدفها ووسيلتها الإنسان إلا ان التغييرات التى تنجم عن التنمية يجب ان يراعى فيها المحافظة على التراث (الأصالة والمعاصر) بحيث ينظر إليها - التنمية - كقضية مصيرية تعنى الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع والتحرر والتخلص من التبعية بمختلف أشكالها .

٦. ان التنمية عملية متواصلة اى تتصف بالاستمرارية والاستدامة لذا لا بد وان تتضمن البرامج والمشروعات التنموية المقدرة على التولد الذاتى بحيث ينجم عن تنفيذ البرامج والمشروعات الحالية خلق المزيد من البرامج والمشروعات الجديدة المترتبة عليها بالاعتماد على الموارد والإمكانات والطاقات الذاتية للمجتمع .

٧. ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين على التنمية الى الغايات المجتمعية بعيدة المدى وكذلك مجالات وقطاعات

وميادين العمل واتجاهاته فى إطار أيديولوجية المجتمع بحيث تنطلق عمليات التنمية من واقع المجتمع وظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافة .

٨. وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموع الأهداف الكلية طويلة المدى التى يعتقد انها تشكل - اذا - ما تحققت - تطورا حضاريا شاملاً للمجتمع مصحوباً بالوسائل الأساسية التى تضمن تحقيق هذه الأهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدى الى متوسطة ثم قصيرة المدى بما يكفل تحقيق أهداف جزئية على فترات زمنية قصيرة فى مجموعها .

٩. ان التنمية تعتمد على التخطيط كأسلوب علمي يتحقق من خلاله الموائمة بين ما يبغى المجتمع تحقيقه من أهداف (إشباع احتياجات حل مشكلات تحقيق طموحات وتطلعات) وبين ما يمكن تحقيقه فعلياً فى حدود الموارد والإمكانات (البشرية ، التنظيمية ، المادية) المتاحة والممكن أتاحتها مستقبلاً .

١٠. التقويم المستمر لزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة وكذلك تقويم فاعلية ما يقدم من خدمات لضمان تحقيق لاهداف كما هو مرجو .

ثالثاً النمو والتنمية :

وأخيراً بعد ان استعرضنا مفاهيم التنمية ، لابد وان نتناول الفروق (أوجه الاختلاف بين مفهومى النمو والتنمية والتي تتمثل فيما يلى (٨٥،٤ : ٨٧) :-

١. النمو عبارة عن تغير تلقائى لا إرادى يتم بفعل الطبيعة دون تدخل من قبل الانسان بينما التنمية عبارة عن إحداث تغيير مقصود مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف معينة .

٢. النمو عبارة عن تطور بطىء وتحول تدريجى وتتوقف درجة البطيء التدرج على ظروف الطبيعة وعواملها التى تتحكم فيه بينما التنمية تتم عن طريق دفعة او سلسلة من الدفعات القوية تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة الحركة نحو التقدم والرقى .

٣. ينجم عن النمو زيادة ثابتة او مستمرة فى جانب معين من جوانب الحياة بينما التنمية تحقق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالباً ما تشمل كافة جوانب الحياة وتحقق التكامل والتوازن بينها .

٤. النمو ينتج عنه تغير ضئيل كمى اكثر منه كيفى لذا يتسم بالسطحية بينما التنمية ينجم عنها تغيير كبير وكيفى اكثر منه كمى لذا تتسم بالجزرية والعمق والسرعة ومن نتائجها تحول الأشياء والظواهر من حالة الى حالة أخرى .

مراجع الفصل

١. على الكاشف : التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ .
٢. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، القاهرة بدار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٨٢ .
٣. محمود محمد الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى القاهرة دار المعارف ١٩٧٩ .
٤. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية القاهرة مكتبة وهبة الطبعة الرابعة ١٩٨٢ .
٥. البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم الثالث "تحديات التنمية" القاهرة مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩١ .
٦. انور عطية العدل : لتخطيط للتقدم الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ .
٧. جورج .ف. جانت : ادارة التنمية "مفهومها اهدافها وسائلها ترجمة منير لبيب مرسى ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٩ .
٨. خيرى عزيز : قضايا التنمية والتحديث فى الوطن العربى ، بيروت ، دار الافاق الجديدة ١٩٨٣ .
٩. نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى ، الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الجبالوى ١٩٧٥ .

١٠. عبد الهادى والى : التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الاساسية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ .
١١. محمود الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية ، دراسة لتجربة التخطيط الاقليمى فى اسوان ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٧ .
١٢. اقبال الامير السمالوطى : التنمية الاجتماعية سياسات وقضايا القاهرة بدون ناشر ١٩٩٩ .
١٣. محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢ .
١٤. السيد الحسينى : التنمية والتخلف الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ .
١٥. السيد كمال عبد المعطى اغا : العلاقة بين مراكز صنع القرار فى التخطيط الاقليمى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية ، بحث غير منشور ، رسالة دكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٧٩ .
١٦. اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون (محررون) : استراتيجيات التنمية فى مصر ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧ ، سعد الدين ابراهيم : نحو نظرية سيكولوجية للتنمية فى العالم الثالث القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .

الفصل الثاني

التنمية الاجتماعية أسس ... عناصر ... خطوات

إعداد

الدكتور / فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

- أولا : دواعى الاهتمام بالتنمية
- ثانيا : أهداف التنمية الاجتماعية
- ثالثا : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية
- رابعا : عناصر التنمية الاجتماعية
- خامسا : أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية
- سادسا : خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية

مقدمة

أصبحت قضية التنمية محورا للاهتمام ، والشغل الشاغل للدول النامية ، باعتبارها المنهج الحتمى والمسار الوحيد الذى يجب أن تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدرسة للناتج القومى ، مما يحقق ارتفاعا في مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود .

ولقد نجم هذا الاهتمام المتزايد عن عوامل عديدة يتمثل أهمها في معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم . وكذلك التقدم العلمى وتقنياته ، وظهور الافكار التى تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية ، بالإضافة إلى اهتمام الحكومات بقضايا التنمية والانتاج لتحقيق أقصى اشباع ممكن لاحتياجات افراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم ، والتى انعكست على تحديد اهداف ومنطلقات التنمية وعناصرها ومراحلها ومجالاتها .

وفيما يلى سوف نستعرض في هذا الفصل المنطلقات النظرية للتنمية بالتركيز على دواعى الاهتمام بالتنمية واهدافها واسسها ومتطلباتها وعناصرها وكذلك أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية ، وخطوات ومراحل التخطيط للتنمية .

أولاً : دواعي الاهتمام بالتنمية :

لقد تعاطف الاهتمام بالتنمية على المستوى الشعبي والحكومي والدولي باعتبارها السبيل لدحر التخلف ومواجهة آثاره التي عانت منها ، ومازالت تعاني منها الدول النامية، لذلك فلقد أصبحت التنمية تمثل مطلب شعبي بجانب كونها مطلب سياسي " حكومي " ودولي ويتضح ذلك فيما يلي :

التنمية مطلب سياسي : لقد تبنت كافة الحكومات الثورية في الدول النامية منذ استقلالها ضرورة تحقيق التنمية لدحر التخلف ، ومواجهة المشكلات المتفاقمة المترتبة عليه والتي تعاني منها الدول النامية ، ولتحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوبها ويمكن القول أن التنمية ظاهرة سياسية تميز النصف الثاني من القرن العشرين بقدر ما هي قضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى ، وما من حكومة ثورية جادة إلا وأعلنت التنمية مسئولية لها وهدفا لسياستها ، مرتكزة في هذا على ما يحق لها من سلطة وقدره على التوجيه في جميع مجالات الإنتاج سواء كانت اقتصادية أم خدمية ، وكذلك امتداد ولايتها الموجهة لجميع الأجهزة والهيئات على اختلاف نوعياتها ومستوياتها ، يساندها في ذلك ما تصدره من تشريعات وقوانين (٧،١)

ولا تزال القيادات السياسية في معظم المجتمعات النامية تطالب
الاجهزة والهيئات التنفيذية والشعبية بضرورة العمل والانتاج ، وحل
المشكلات المجتمعية ، واشباع الحاجات الاساسية للارتقاء بمستوى
المعيشة وتحقيق ظروف معيشية ملائمة لكافة افراد المجتمع .

التنمية مطلب دولي : لقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة
قضية التنمية وطالبت في مختلف اللقاءات والمنتديات والمحافل الدولية
بضرورة دعم الدول النامية لمواجهة التخلف والفقر ، والاسراع بتحقيق
التنمية تخفيفا لوطأة المشكلات التي تعانيها الدول النامية ، وقدمت بعض
المساعدات والمنح سواء المادية والعينية والخبرات والمشورات الفنية
المختلفة لها .

وتجدر الاشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اصدرت في
١٩ ديسمبر ١٩٦١ قرارا دعت فيه إلى اعتبار العقد الراهن " عقد الأمم
المتحدة للتنمية " على أن تتضافر خلاله جهود الدول الاعضاء وشعوبها
على زيادة مجهوداتها في تعزيز التدابير اللازمة سواء من جانب البلاد
المتقدمة او المتخلفة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتي لاقتصاديات
البلاد المتخلفة فضلا عن تعجيل رقيها الاجتماعي (٨٢،٢)

وما زالت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة تهتم بقضايا التنمية والبيئة والسكان في الدول النامية ، ويتضح ذلك من المؤتمرات والمننديات والمشروعات التنموية التي تقيمها في البلدان النامية .
كذلك تقدم بعض البلدان المتقدمة العديد من البرامج والمشروعات التنموية كمنح للدول النامية ، بالإضافة إلى دعمها ومساعدتها على تحقيق التنمية المنشودة

التنمية مطلب شعبي : لقد نتج عن ظروف المرحلة المعاصرة التي يعيشها المجتمع الإنساني كمنظومة واحدة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتقدم في وسائل الاعلام المختلفة ، ازداد وعى وادراك شعوب المجتمعات النامية بتدنى مستوياتهم المعيشية والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة في المستويات المعيشية ، فضلا عما يعانونه في الدول النامية من مشكلات تتطلب الحلول ، واحتياجات تتطلب الاشباع ، بالإضافة إلى رغبة شعوب هذه البلدان النامية في تحسين مستويات المعيشة مما أدى إلى علو وارتفاع الكثير من الاصوات تطالب الحكومات والقيادة السياسية بضرورة العمل على اشباع الاحتياجات الملحة ، ومواجهة المشكلات المتراكمة ، وتحقيق طموحات وتطلعات سكان المجتمع وأصبحت هذه المطالب بمثابة ضغوط على الحكومات

لحثها على ضرورة الاسراع بإحداث التغيير تحقيقا للتقدم والتنمية المنشودة .

وفضلا عما سبق فلقد شهدت البلاد النامية خاصة في العقد الأخير من السنوات حركات فكرية وثقافية واجتماعية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطن والدفاع عن حقوقه المختلفة ، وهي تعتبر التنمية أساس التحول الاجتماعى من التخلف إلى التقدم والافضل ، كما أن هذه التنمية يجب أن يكون من بين أهم أهدافها الرئيسية توفير مستوى معيشى لائق للإنسان ، وتقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة والسكن والغذاء والتأمين الاجتماعى ، وكذلك دعوة النقابات والروابط المهنية لرفع مستوى معيشة أعضائها ، ولقد أدت هذه الدعوة إلى ظهور الكثير من برامج التنمية في البلاد النامية، ومن بين هذه البرامج الإنمائية التأمين ضد البطالة وضد العجز والمرض (٣ ، ٥٩ : ٦٠)

وكل ما سبق يوضح تعاظم الاهتمام في الدول النامية بضرورة التعجيل والاسراع بإحداث التغييرات (التنمية) لتحقيق مستويات معيشية مرضية لسكان المجتمعات النامية.

ثانيا : أهداف التنمية

- ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق رفاهية الانسان بـ
تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل ، والمساواة والعدالة
في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الانسان هي غاية التنمية
وهذه الغاية تتحقق من خلال مجموعة من الاهداف المتمثلة في :
- زيادة قدرة افراد المجتمع على توظيف الموارد واستثمار الأمثل ،
والبحت عن موارد جديدة يمكن استثمارها .
 - توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات افراد المجتمع مثل
الخدمات التعليمية والصحية والضمانية وغيرها
 - تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات .
 - العمل على حل المشكلات المجتمعية التي يعانيها افراد المجتمع
وجماعاته .
 - العمل على تغيير بعض القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد وأنماط
السلوك التي لا تتناسب مع حركة المجتمع وتغوق مسيرة تقدمه
 - العمل على تغيير بعض النظم الاجتماعية بحيث تصبح أكثر ملائمة
لأشباع احتياجات افراد المجتمع
 - النهوض بالظروف المعيشية والأحوال الاجتماعية لأفراد المجتمع بما
يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة

ولقد اشار من قبل مؤتمر وزارة الشؤون الاجتماعية في افريقيا
والذى عقد بالقاهرة في ابريل ١٩٦٧ إلى أن " التنمية الاجتماعية عملية
شاملة للتغيير والنمو " حيث تقتضى علاجاً متكاملًا ومتوازنًا بالنسبة
لجميع مظاهر الرفاهية الخاصة بأعضاء المجتمع مع إدخال التغييرات
اللازمة في البناء الاجتماعى للوصول إلى هذه الغاية ، ولقد حدد أهداف
التنمية الاجتماعية في : (٢ ، ٩٧ : ٩٦)

١- محو الامية : وتعميم وتحسين التعليم ، والتدريب المهنى والعام على
جميع المستويات ، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع
قطاعات السكان .

٢- ضمان حق كل فرد في العمل ، والقضاء على البطالة ورفع
مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية مع توفير
الظروف العادلة الملائمة للعمل .

٣- النهوض بمستويات الصحة ، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية
الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم .

٤- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية

٥- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات
ذات الدخل المنخفض .

- ٦- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان والنهوض به
- ٧- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث
- ٨- تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية ، والقضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية.
- ٩- مساعدة الافراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم ومطامحهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي في النضال من أجل التنمية .

ثالثا : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية :

- أن نجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية في تحقيق أهدافها المنشودة يعتمد - إلى حد كبير - على توافر مجموعة من الأسس والمتطلبات والتي يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي :
- ١- تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية بإثراء وعي الافراد والجماعات وادراكهم بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياها الملحة ، واستثارة بواعث التغيير (التنمية) لديهم من خلال رفض الواقع الحالي (المتخلف) والتأكيد على قدرات المجتمع وإمكانيات بالعزيمة والادارة والعمل الجاد لبلوغ التقدم المنشود ، وكذلك العمل على تغيير القيم

البالية والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والسلوكيات الخاطئة التي تعوق التنمية ، واستبدالها بأخرى تتلاءم مع متطلبات التنمية وتدعمها ،

٢- العمل على تعظيم قضية التنمية وجعلها هدفا قوميا ، تتجمع وتتوحد حوله جهود كافة افراد وجماعات المجتمع وتنظيماته ومنظماته الحكومية سعيا وراء تحقيقه .

٣- التأكيد علي ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها ، مع مجالات المشاركة ، والمنظمات التي يمكن أن تتحقق المشاركة من خلالها وبرامجها ومشروعاتها ، وكذلك التأكيد علي مشاركة وإسهامات الأحزاب السياسية والنقابات والروابط المهنية والجمعيات الأهلية في مختلف برامج ومشروعات التنمية .

٤- التأكيد علي ضرورة الاعتماد علي الذات والموارد و الإمكانيات المحلية في تحقيق التنمية ، حيث أن كافة تجارب التنمية في العالم حدثت بفعل العوامل الداخلية وذلك يتطلب الثقة بالنفس والإيمان بالقدرات والإمكانيات المجتمعة ، وعدم قبول الأفكار أو نماذج الغير ، أو الاعتماد علي الدعم والتمويل من مصادر خارجية غير محلية ، إلا في أضيق الحدود وإذا أدعت الضرورة لذلك

٥-العنصر البشري هو محور التنمية فهو المستهدف منها ، وهو أداة
ووسيلة تحقيقها لذلك لابد من تنمية الموارد البشرية بهدف خلق
وتطوير الطاقات والإمكانيات والمهارات والخبرات والقدرات
والكفاءات التي تتطلبها عملية التنمية، وكذلك لابد أن يترتب علي
إنجاز البرامج والمشروعات التنموية توفير الخدمات المختلفة التي
تشبع احتياجات وتحل مشكلات غالبية سكان المجتمع .

٦-أن التنمية عملية شاملة تضم شقين متكاملين ومتوازيين هما الشق
الاجتماعي والشق الاقتصادي ، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر ، فالشق
الاجتماعي يتعلق بتوفير الخدمات وهي بدورها تسهم في زيادة
الانتاج ، والشق الاقتصادي يتعلق بالانتاج وهو بدوره يزيد من
اتساع نطاق الخدمات ، وكلاهما يستهدف رفاهية الانسان وتحسين
أحواله المعيشية .

٧-ضرورة العمل علي تأكيد التوازن الجغرافي الإقليمي ، منعاً
للإزدواجية المجتمعة والذي تعني وجود مجتمعات محلية وأخرى
متقدمة بالمقارنة بها ، وذلك من خلال الاهتمام بالمحليات وخاصة
الريفية منها ، والعمل علي دعمها وتوفير الخدمات التنموية بها
وكذلك إقامة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية المحققة للتنمية بها.

٨- لابد وأن تكون سياسيات التنمية وأهدافها ، ترجمة حقيقة لاحتياجات ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع ، وأن تتلاءم أساليب ووسائل التنمية مع أهدافها في ضوء موارد وامكانيات وقدرات المجتمع الفعلية .

٩- ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتعاون بينها ، والتكامل والتنسيق بين ادائها ، وكذلك المتابعة المستمرة لنتائج تنفيذ البرامج والمشروعات ، وإعادة تصحيح المسارات غير المتناسبة مع أهداف التنمية .

١٠- ضرورة شمول برامج ومشروعات التنمية معظم القطاعات الوظيفية في المجتمع والمستويات الجغرافية ، كذلك غالبية المجتمع بمختلف نوعياتهم وفئاتهم العمرية ، بمعنى أن تشبع التنمية احتياجاتهم وتوفر خدمات عامة لهم ، بحيث تحقق نتائج وثمار يستفيد منها معظم أفراد المجتمع وجماعاته وبذلك تصبح نتائجها ملموسة .

مناصر التنمية الاجتماعية :

أن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرا علي إشباع احتياجات أفراد وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم .

وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية وهي تتمثل في :-

(١) التغيير البنائي .

(٢) الدفعة القوية .

(٣) الاستراتيجية الملائمة .

وفيما يلي سوف نستعرض من هذه العناصر بإيجاز علي النحو التالي :-

(١) التغيير البنائي :

أن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود ، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له والتي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة علي كيان المجتمع واستمرار بنائه (١،٤)

ويري لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالية (١١٤،٥) :-

١- مختلف نماذج الجماعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة وتحكمها معايير معينة .

٢- مختلف نماذج الأنوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له.

٣- المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأدوار .

٤ - القيم الثقافية .

والتنمية في حقيقة الأمر لا يمكن أن تتم أو تحدث بمعزل عن البناء الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع ، وبعض النظريات تنظر للتنمية علي أنها هدم البناء الاجتماعي القديم وإنشاء وإقامة بناء اجتماعي جديد ومن الناحية العلمية فإن البناء الاجتماعي لا ينهار فجأة ولكن تغيير وتحول البناء الاجتماعي يتم بشكل تدريجي وتختلط عناصره القديمة بعناصره الجديدة ، ويأخذ الأمر زمناً طويلاً حتي تتضح معالم البناء الاجتماعي الجديد مع الأخذ في الاعتبار أن خصائص البناء الاجتماعي القديم هي التي أفرزت وخلقت بعض القوي الاجتماعية التي طالبت بالتغيير، وبالتالي اتخذت واعتبرت التنمية وسيلة وأداة لإعادة تكوين البناء المجتمع (٢١،٣) .

والتغير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وليس من المتصور إطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع (١٠٦،٢) .

وتغيير البناء الاجتماعي وتحوله من شكله التقليدي إلي شكله الحديث المعاصر يتسم بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية تشكل له

في الغالب صعاب وعقبات تحد من حركته نحو التنمية ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (٤٧،٣ : ٤٨) :

١- أنهيار البناء الاجتماعي الطبقي التقليدي وعدم تكامل البناء الاجتماعي الجديد.

٢- ارتفاع معدل التحضر .

٣- النمو السكاني السريع .

٤- صراع الأجيال وظهور بعض المشكلات الاجتماعية الحادة .

٥- تغير مواقف الناس نحو بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة .

٦- غلبة الطابع الزراعي التقليدي على النشاط الاقتصادي .

٧- ارتفاع نسبة المستغلين في القطاعات غير الانتاجية .

٨- سيطرة الانتاج الصغير .

٩- ظهور الصناعات الحديثة الى جانب الصناعات التقليدية .

١٠- تعايش أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي والحديث .

١١- وضع اقتصادي جديد للفئات والشرائح الاجتماعية .

وفضلاً عما سبق فإن البلاد النامية ورثت كثير من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين ، وأصبحت تتمثل في خصائص البلاد النامية ذاتها، وهي تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية ... ، لا

يمكن تحقيق معدلات النمو في تلك البلاد بدون إحداث تغييرات لها صفة العمق والجذرية ، ولها طابع الشمول والامتداد (٢٣،٣)

والتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة ، تختلف اختلافاً نوعياً من الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع (١٠٥،٢) .

وتتمثل أبرز التغييرات البنائية فيما يلي (٥ ، ١١٠ : ١١٦) :-

(١) التغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع :
ومن أهم التغييرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الاجتماعية ، مكان الإقامة ، والمركز الزوجي والعائلي ، والمستوي التعليمي ، والمستوي المهني ، ومستوي الدخل ، أنواع الملكية إلخ .
وأيضاً قد تتغير المراكز من قيامها على أساس الميراث وعلى أساس عوامل لا دخل للإنسان فيها ، إلى قيامها على أساس العمل والإنتاج الشخصي .

وكذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعليمها وخروجها للعمل .

٢) التغيير في القيم الاجتماعية :-

يعد التغيير في بناء المعايير والقيم من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع ، والقيم المقصودة هنا ليست القيم المجردة ولكن القيم التي تؤثر مباشرة علي مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية .

ويوضح جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية ممثلة في الحالات

الآتية :-

- * عند التحول من المجتمع الإقطاعي إلي المجتمع الصناعي ، فقيم المجتمع الإقطاعي (الأرض ، النبالة) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي (الانتاج ، ورأس المال ، والعمل والنجاح) .
- * كذلك قد يتحول المجتمع من تقييم الأشخاص علي أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة ، إلي التقييم علي أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد إلخ .

٣) التغيير في النظم الاجتماعية :-

ويقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات

ومضامين الأدوار ، والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع .

- * كالتحول من نظام تعدد الأزواج إلي أحادية الزوج والزوجة .

- * التحول من النظام الملكي إلي النظام الجمهوري .

□ التحول من النظام الإقطاعي إلي النظام الرأسمالي أو الاشتراكي .

ويحدث التغير فى البداية على مستوى فردى ، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الأخذة به .

ويحدث التغير فى الأدوار والمعايير فى النظم فى حالتين :-

□ الحالة الأولى : إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع ، كما هو الحال فى استحداث دور الطبيب أو المهندس أو المدرس داخل مجتمع بدائى أو تقليدى.

□ الحالة الثانية : تتمثل فى تغير التركيز النسبى على بعض الأدوار والمعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوى بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محتقر .

(٤) التغير فى العلاقات الاجتماعية :

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة ، أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة استحداث تنظيمات عمالية جديدة .

والواقع أن التغير فى العلاقات الاجتماعية أمر متضمن فى تغير النظم .

وفضلاً عما سبق : فإن التنمية يمكن أن تحدث تغيرات فى البناء الاجتماعى من حيث مكوناته من شرائح وجماعات تقليدية الى جماعات اجتماعية أخرى ، يبدو أنها ذات أثر فعال فى مسيرة النمو والتنمية من الجماعات التقليدية التى فقدت مكانتها ، وتصبح للجماعات الجديدة دور

ووظيفة مهمة فى مستقبل البلاد النامية باعتبارها أداة لتحريك عمليات التنمية وتنشيط الحراك الاجتماعى على نطاق واسع ، وأبناء هذه الجماعات قفزوا الى المواقع الاجتماعية والمهنية فى مجتمع التنمية بفضل ما يتمتعون به من مؤهلات وكفاءات فردية (٣٥،٣) .

(٢) الدفعة القوية :

يرى بول روزنشتاين رودان فى نظريته " الدفعة القوية " أن القضاء على التخلف فى الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود ، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي الى نفس النتيجة ، ولا تسمح بالقضاء على التخلف حيث يرى أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعى وإقامتها تدريجياً تحول دون إمكان الاستفادة منها ، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبذيراً للموارد النادرة التى يملكها المجتمع (١٩٢،٦ : ١٩٣) .

فالقضاء على التخلف فى الدول النامية يحتاج الى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية ، تتمثل بصفة أساسية فى تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة (١٩٥،٦ : ١٩٦) .

ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية بما يلى (١١١،٢ : ١١٢) :-

١- الدفعة القوية فى المجال الاجتماعى بإحداث تغييرات تقلل التفاوت فى توزيع الثروات والدخول بين المواطنين ، بتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد.

٢- الدفعة القوية فى تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة العمل المدربة والماهرة التى تستطيع أن تغطى احتياجات التنمية فى مجالات العمل المتشعبة ، وتتحقق من خلال تقصير فترات التعليم والتدريب بما يؤدى إلى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع ، بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءات المطلوبة .

٣- الدفعة القوية فى محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع ، والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيدهم فى حملات محو الأمية فى مختلف القطاعات الوظيفية والجغرافية بالمجتمع ، والاستفادة بوسائل الإعلام فى إعداد برامج محو الأمية .

٤- الدفعة القوية فى القضاء على ظاهرة التثانية الإقليمية ، والتى تتمثل فى وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد ، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية وخاصة الخدمات

الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية وبالمرافق الصحية الضرورية ، وتجديد الحملات القومية للقضاء على الأمراض المتوطنة واستئصال مسبباتها .

وفضلاً عما سبق فإن المجتمع بحاجة الى مزيد من الدفعات القوية فى مختلف المجالات حتى تتحقق التنمية المنشودة ومنها على سبيل المثال:

□ دفعة قوية فى مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعى والمشروعات المختلفة التى تدعم الفقراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة .

□ دفعة قوية فى مواجهة مشكلات التزايد السكانى الحاد من خلال الاستفادة بكافة وسائل الإعلام والأجهزة المجتمعية المختلفة التى تثير وعى المواطنين بالمشكلة السكانية وتأثيرها على المجتمع ، وتدعو لإعادة توزيع السكان على الحيز الجغرافى .

□ دفعة قوية فى اجراء الدراسات والبحوث العلمية والاستفادة من نتائجها فى الوصول الى قرارات تمويلية تعكس واقع المجتمع واحتياجاته الفعلية، ومشكلاته القائم، وتضع التصور بالحلول المناسبة لها .

(٣) الاستراتيجية الملائمة :-

الاستراتيجية هي الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي (١١٤،٢).

واستراتيجية التنمية تعنى تصور عام بعيد المدى للمسارات المثلى التي يمكن ان ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية .

واختيار الاستراتيجية الملائمة وفقاً للاعتبارات التالية :-

□ طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع .

□ الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية .

□ المعايير والأسس التي تحددت على ضوئها أولوية تلك الأهداف .

□ الأساليب والوسائل المتبعة في تحريك عجلة التنمية .

□ الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف .

□ القطاع أو القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية .

□ الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية .

وتجدر الإشارة الى أن المجتمع المصري في الفترة الحالية أصبح

يتبنى توجهات الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة .. ، ويعنى ذلك

تحجيم دور الدولة لرفع بعض الأعباء والالتزامات عنها، لذلك

فاستراتيجية التنمية لا بد أن تبنى على أساس محدودية دور الدولة ، مع تعظيم دور القطاع الخاص فى إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية، التى يمكن أن تسهم بدور فعال فى تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية، مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية فى تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية .

خامساً : أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية :

ان خطة التنمية الاجتماعية تحتوى على المشروعات (الخدمات) الكفيلة بتكوين نوعية المواطن الذى ينعم بالتعليم والثقافة ويتمتع بالأمن والعدالة ، والمنتمى الى ثقافته ومجتمعه، وكل هذه القطاعات لا بد وأن تعمل فى تكامل تام فى إطار خطة تضم جميع أنشطة المجتمع وتتصف بالشمول ، ولا يسيطر أى قطاع على آخر ، ولكن تحدد أولويات كل قطاع حسب الحاجة الماسة اليها ، وتدعيم التوازن والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها (١٨،١) .

ويمكن تقسيم الخدمات الى قسمين رئيسيين هما (١،٨) :-

(١) خدمات أساسية : كخدمات التعليم والثقافة والصحة ، والأمن والعدالة ، والخدمات الاجتماعية والدينية .

(٢) خدمات عامة : كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق ،

وشق الطرق وتمهيدها .

والتنمية الاجتماعية تقتصر على الخدمات الأساسية دون غيرها

لما لها من أثر مباشر على حياة الناس في المجتمع فموضوعها الإنسان ،

والإنسان هو غايتها ووسيلتها ويمكن تصنيف الخدمات وفقا للأمر التالية

(٣٣٢،٢ : ٣٣٣) :-

(أ) نوعية الخدمات : خدمات تتعلق بالتعليم ، والصحة

والإسكان ، والترويح، الأمن والعدالة ، والتربية الدينية ،

والثقافة ، والتربية الجمالية ، والرعاية الاجتماعية .

(ب) المجال الجغرافي : خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات

الصحراوية ، والريفية والحضرية، والحضرية الصناعية .

(ج) الفئات العمرية : خدمات تتعلق بالطفولة ، والشباب

والكهول والشيوخ .

والترتيب الأول هو أكثر التصنيفات عمومية وانتشاراً حيث أن

الخدمات التعليمية أو الصحية أو الدينية أو غيرها من أنواع الخدمات

يمكن أن تقدم في البيئات الجغرافية المتنوعة ولمختلف الأعمار .

وتجدر الإشارة أن كل مجتمع يضع أولويات لبعض قطاعات

ومجالات التنمية على حساب القطاعات والمجالات الأخرى وفقاً لمتطلبات

كل مرحلة من مراحل النهوض بالمجتمع ، والمجتمع المصرى فى الفترة
الراهنة يعطى أولوية متزايدة لبعض قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية
على النحو التالى :-

- ☐ قطاع خدمات التعليم والبحث العلمى .
- ☐ قطاع خدمات الصحة .
- ☐ قطاع خدمات المرأة .
- ☐ قطاع خدمات الطفولة .
- ☐ قطاع خدمات البيئة .

ساساً : خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية :-

أن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التى لم يعد هناك
غنى عنها للنهوض بحياة المجتمعات فى عصرنا الحاضر ، فعن طريقة
معالجة مشكلات التخلف ، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت
مستطاع ، وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع فى المواد المادية والبشرية
(١٤٥،٢) .

فالتخطيط هو الحلقة الوسطى بين السياسة الاجتماعية (السياسية
الإيمائية) ووجهها التنفيذى باعتبار أنه الطريق العلمى الأمثل لوضع
السياسة الاجتماعية موضع التنفيذ (٢٧،٧) ، حيث يعتبر بمثابة الوسيلة
العلمية لتحقيق اهدف السياسة الاجتماعية كما أن التخطيط هو الوسيلة

العملية التى يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس سليمة ترتبط
بالسياسة الاجتماعية وتسعى الى تحقيق أهدافها البعيدة (٩، ٣٧١).

وبذلك يتضح أن السياسة الانمائية تقوم على الأسلوب العلمى
(التخطيط) فى وضعها حيث أنها نتائج لعمليات تخطيطية ، وكذلك فى
تنفيذها من خلال العديد من الخطط بما يتضمنه من برامج ومشاروعات
لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة .

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس مجموعة متنوعة من
العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات
والتنفيذ والتوقيت والتقييم ... الخ . فهو فى جوهره نشاط اقتصادى
 واجتماعى يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى
المجال المادى أو البشرى ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ الأهداف ،
وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف (٥، ٢٢١) .

والتخطيط للتنمية يمر بمجموعة من المراحل والخطوات
المتداخلة، التى يصعب الفصل بينها عملياً ، إلا أن فصل هذه المراحل
والخطوات وتقسيمها يتم نظرياً بهدف توضيحها وتحليلها ، وهذه المراحل
تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهى بتقويم ما تحقق منها .

ومراحل التخطيط للتنمية وعملياته متشابكة الجوانب ، متماسكة
الحلقات، بحيث تتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط النتائج

بالمقدمات، ويمكن عرض هذه المراحل والخطوات على النحو التالي
(١٨٣،٢ : ٢٢٠):-

المرحلة الأولى : وضع الخطة :-

أن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية :-

أ - جمع البيانات الأساسية :-

لا بد لأجهزة التخطيط أن توفر لديها قدر كافى من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع إلى السجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية.

ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات وإحصائيات عن السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية، وذلك يفيد فى تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمى سليم.

ب- تحديد أهداف الخطة :-

بعد أن تنتهى أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة .

وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين :

أولهما : إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعى ومكوناته الديموجرافية والأيكولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى تغير العلاقات والقيم التى تتصف بالجمود وتدعو إلى التواكل والسلبية والتبعية .

ثانيهما : العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التى تؤدى إلى الانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية فى برامج ومشروعات التنمية.

وبعد أن يتم تحديد أهداف الخطة، يتم ترجمتها إلى برامج ومشروعات، ثم الربط بينهما فى نسق متكامل يتضمن الإطار المبدئى للخطة.

ج- تصميم الإطار المبدئى للخططة :-

من الممكن أن يتم وضع الخططة من القمة فهابطاً إلى المستويات المحلية، وفى هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوى المركزى، ثم توزع إلى خطط إقليمية لتقرها تلك المستويات ، أو العكس .

والهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئى للخططة، فتحدد البرامج والمشروعات التى يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها، والحاجة إليها، وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقاً لأولوياتها وذلك فى ضوء الإطار العام للخططة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلك تمهيداً لوضع الإطار النهائى للخططة .

د - تصميم الإطار النهائى للخططة :-

بعد أن تنتهى اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئى للخططة تتولى كل لجنة إعداد تقرير تفصيلى عن آرائها فى مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، وبعد دراسة المشروعات بدقة والمفاضلة بينهما وترتيبها فى سلم الأولويات وضرورة تضمينها فى المراحل السنوية

للخطة، توضع الخطة فى شكلها النهائى ولا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة .

المرحلة الثانية : تنفيذ الخطة :

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

ويحتاج التنفيذ إلى دراسة الإجراءات وتحديد الأولويات وفقا للشكل المحدد فى إطار الخطة، وبالتكلفة المخصصة وفى حدود المدى الزمنى المقرر.

وينبغى توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة الموكلة إليها ذلك، وكذلك إعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغيير الظروف وتحقيقا للصالح العام. وهناك مجموعة من العوامل التى ينبغى مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها :-

- مدى توافر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية فى كل بيئة .
- علاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.
- العلاقة بين مختلف الهيئات التى تتولى إجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة : المتابعة :

يقتضى نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد، والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف والقصور فى تنفيذ المشروعات ... ولذلك ينبغى متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولى للتنفيذ .

وللمتابعة فى برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل فى تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التى يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التى تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أى اضطراب أو خلل فى التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التى قد تؤدى إلى فشل الخطة فى تحقيق أهدافها.

ولنجاح المتابعة ينبغى أن تبنى أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات، وأن تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها وهو شرط أساسى لنجاحها .

المرحلة الرابعة : التقويم :

التقويم أداة أو منهج علمى يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئى لبرنامج من برامج التنمية فى النطاقين القومى أو المحلى

على السواء، ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقيقة التغيير الاجتماعي الثقافي " المادي والمعنوي " .

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التي تحدثها في الأهداف القومية العامة للتنمية.

والتقويم يفيد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل، والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات .
ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية:-

- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج .
- تحديد أهداف التقويم .
- تحديد محكات التقويم .
- تحديد المناهج المستخدمة للتقويم .
- اختيار أدوات التقويم المناسبة .
- جمع البيانات والمعلومات .
- استخلاص النتائج .

مراجع الفصل

- (١) إمام سليم : مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها، محاضرات لطلاب الدراسات العليا " غير منشورة " كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٨٢/٨١.
- (٢) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.
- (٣) على الحوات : أسس التنمية والتخطيط الاجتماعى، طرابلس، دار الحكمة، ١٩٩١.
- (٤) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثانى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٧.
- (٥) نبيل السمالوطى : التنمية والتحديث الحضارى، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجيلاوى، ١٩٧٥.
- (٦) على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.
- (٧) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى، القاهرة، دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

- (٨) كرم حبيب برسوم : تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية، القاهرة،
معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية، رقم (٥٦٤) ، مايو ١٩٧٧.
- (٩) عبد العزيز عبد الله مختار ، الفاروق إبراهيم بسيوني : التخطيط
الاجتماعي، غير منشور، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة
حلوان، ١٩٨٢.

الفصل الثالث

نظريات التنمية

إعداد

الدكتور / فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : نظريات التحديث والانتقادات الموجهة إليها .**
- ثانياً : نظريات التبعية والانتقادات الموجهة إليها .**

مقدمة :

إن الاهتمام المتعاظم بقضايا التخلف والتنمية أسفر عن إفراز العديد من الرؤى الفكرية والتصورات لنظرية حول تفسير ظاهرة التخلف والسبل الممكن انتهاجها لتحقيق التنمية . ويمكن عند معالجة قضايا التخلف والتنمية إن نميز بين اتجاهين إيديولوجيين مختلفين هم :

الاتجاه الأول :

وهو الاتجاه المثالي وقد أسسه ماكس فيبر ويعكس الفكر الرأسمالي في التنمية والذي يغالى فى التأكيد على تأثير الدوافع والاتجاهات والقيم والمعتقدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا الاتجاه نظريات التحديث .

الاتجاه الثانى :

هو لاتجاه المادى وقد أسسه كارل ماركس ويعكس الفكر الاشتراكي فى التنمية والذي يغالى فى التأكيد على تأثير الجوانب المادية والتاريخية، وضرورة فهمها من اجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية ، ومن أبرز النظريات المرتبطة بهذا لاتجاه نظرية التبعية (الإمبريالية) .

وفيما يلي سوف نستعرض بإيجاز مضامين نظريات التحديث
وابرز الانتقادات التي وجهت إليها ، وكذلك مضامين نظريات التبعية
وابرز الانتقادات التي وجهت إليها على النحو التالي :

أولاً: نظريات التحديث

تشتمل نظريات التحديث على العديد من تصورات ووجهات
نظر علماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية ، والسبل
الممكن اتباعها لتحقيق التنمية وفكرة التحديث الحضارى ترتبط فى نظر
اغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية (النامية) ،
فالتحديث كمفهوم سوسيولوجى يرتبط بعدة توجهات أيديولوجية وسياسية
وفكرية كلها تنور حول استعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم
المتخلفة السائدة داخل العالم النامى أو المتخلف (١، ٢٢) .

ويقصد بالتحديث التغيير الثقافى الدينامى المنطلق من القارة
الأوروبية فى العصر الحديث ، والذى كانت له آثاره العالمية وهذا يعنى
إن التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة وفى اتجاه محدد يحاكي
أساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو يعنى بالنسبة
للدول النامية المدخل الهانف إلى التحرر من الوضع التقليدى فى مجالات
الثقافة والاقتصاد والخدمات شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية
أفراد المجتمع (٢، ٨٣) :

فالتحديث له جانبان : جانب بنائى وجانب فردى سيكولوجى اجتماعى، وبالنسبة للعوامل البنائية فهى تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الاجتماعية التى تنسم بالاستمرار النسبى كالجماعات القرابية والسياسية والاقتصادية وأساليب الضبط، وطبيعة الأدوار الاجتماعية والبناء الطبقي ، او التدرج السائد، وموجهات السلوك، كالمعتقدات والقيم والتصورات (٢٩٤،٣) :-

ويتفق دوبيه مع كثير من الباحثين فى أن التوصل الى التحديث بدون معوقات أو نتائج سلبية ، يتطلب أن تتوافر مجموعة شروط من بينها (١١٣،٤) :-

١. وجود تصور واضح للمستقبل .
٢. تحديد مدى الرغبة فى التحديث وإمكانية توجيه التغير للتوصل إليه.
٣. توفير المرونة الاجتماعية فى تطوير الأنور الجديدة .
٤. قيام النظام الاجتماعى على أسس عملية تتيح قواعد الضبط والإجراءات .
٥. توجيه قدر مقبول من الاستثمارات فى مجالات التعليم والاتصال والصحة العامة .
٦. دعم القيادات ذات الفعالية والتى تملك عنصر المبادأة من اجل تعزيز القدرة على الوصول الى أهداف التحديث .

٧. دعم الاتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانية والتطلعات العلمانية والقدرة على الاستيعاب، والشخصية المشاركة، وتأكيد حوافز الإنتاج.

ولقد تضمنت المحاولات التي صدرت عن منظري وعلماء النظام الرأسمالي الغربي لتوصيف التخلف وتفسير ما يلي (٥، ١٧٦) :-

١. أنها اعتبرت الدول النامية دول متخلفة ، وليست مخلفة ، وذلك لاختفاء الفاعل الحقيقي للتخلف (الاستعمار) .

٢. أنها وصفت التخلف كمجرد تأخر زمني ، فالمجتمعات الصناعية بدأت عملية التنمية في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة ، وبالتالي فالهوه الزمنية هي المسئولة عن الحال الراهن للدول النامية.

٣. إن حالة التخلف وعوامل متأصلة في البنية الاجتماعية للمجتمعات النامية هي المسئولة عن التلكؤ الزمني (الهوه الزمنية) .

٤. إن تجاوز المجتمعات النامية لحالة تخلفها لن يتم إلا باللاحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية ، والاهتداء بخبراتها والاعتماد على دعمها المادى والعلمى .

٥. إن هذه النظريات اعتمدت في تفسير التخلف على عامل ، أو مجموعة من المتغيرات الجزئية التي تدور في فلك عامل واحد تقريباً، سواء كان ثقافياً أم اجتماعياً أم نفسياً ... ، فاخترلت التخلف

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عملية التنمية ، إلا أن التوصل الى نتائج إيجابية فى هذا الصدد يمكن أن يدعم الجهود التنموية ، وإن يدفع بالتغيرات التى تساند التوصل الى تطوير المجتمع ككل ، ومن خلال خلق الإنسان القادر (الحديث) الذى تغيرت خصائصه التقليدية (٤، ١٢٠) .

يحدد دانييل D.Lerner أهم جوانب الاتفاق بين الباحثين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة والتى تتمثل فيما يلى (٣، ٢٨٧) :-
أولاً : توافر حد أدنى من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتى المستمر ، وهذا يعنى قدرة الاقتصاد الوطنى على تحقيق نمو مستمر ومنظم فى الإنتاج والاستهلاك .

ثانياً : تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة ، وطبقاً لمعايير المشاركة التى يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة .

ثالثاً : توافر إمكانيات الحراك الاجتماعى أو التنقل الاجتماعى وزيادة معدلاته .

رابعاً : انتشار المعايير العقلية، والعلمية، ونماذج التفكير المنطقى داخل الثقافة العامة للمجتمع .

خامساً : سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التى يقومون بها (لعب الأدوار) بكفاية فى إطار نظام اجتماعى يتسم بخصائص معينة (قدرة اقتصادية على النمو الذاتى، المستمر والمنظم، والمشاركة، وسيادة المعايير العقلية والعلمية، وشيوع الحراك والتقل الاجتماعى .

ولقد حاول علماء ومفكرى التحديث فى اتجاهاتهم النظرية تشبيه الواقع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بأوقع الذى كان سائداً فى المجتمعات المتقدمة قبل الثورة الصناعية ، وصوروا التحديث على أنه اتخاذ المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، نموذجاً للتقدم والتنمية ، وأنه يجب على المجتمعات النامية السعى الجاد للوصول لهذا النموذج المستهدف شكلاً ومضموناً ومراحلاً .

وفيما يلى سوف نستعرض بعض الاتجاهات النظرية التى تعكس فكر أصحاب نظريات التحديث على النحو التالى :-

- **اتجاه النماذج أو المؤشرات :** انطلق أصحابه من منطلق تحديد خصائص وسمات المجتمعات النامية والمتقدمة ، وبلورة عملية التنمية فى محاولة نقل خصائص الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، وإكسابها الى الدول النامية باعتبارها عناصر التقدم .

الاتجاه التطوري : يقوم على تحديد المراحل المختلفة للتنمية والتي يمكن ن تمر بها الدول النامية في سعيها لتحقيق التقدم ، وهذه المراحل ما هي إلا إعادة صياغة للمراحل التي مرت بها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة حتى وصلت لوضعها الراهن .
وبذلك تصبح تنمية المجتمعات النامية صورة مقلده (طبق الأصل)
لمراحل تطور تلك المجتمعات المتقدمة .

• الاتجاه الانتشاري : قد حدد بعض العناصر الثقافية الواجب أن تقوم عليها عمليات التنمية في الدول النامية والتي تنقل عن المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة (تغيير ثقافي منطلق من القارة الأوروبية) باعتبارها النموذج المستقبلي الذي يجب ان تقتضى به الدول النامية .

• الاتجاه السيكولوجي : قد بلور العمليات النفسية والسلوكية السائدة في الدول الصناعية باعتبارها تعبر عن مدعومات تقدم تلك المجتمعات ، ونقلها الى الدول النامية بهدف محاولة تقليد ومحاكاة السلوكيات السائدة في المجتمعات المتقدمة .

• وتتضمن رؤية أصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بابتكار أو استيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وأبنية نتيج له فرصة الانتقال من درجة النمو الذي وصل إليها إلى درجة أعلى منها ،

ويندرج تحت صفة عموميات التحديث الطبقات الاجتماعية ،
البيروقراطية، منظمات السوق، النقود، الروابط السياسية وما يتعلق بها
من قوانين عامة ومن خلال ذلك التجديد فى نسيج المجتمع يمكن لقدرات
هذا المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق
التممية لبلوغ مستويات اعلى (٨٤،٢) .

ويمكن روح التحديث فى قدرة المجتمع على بناء تنظيمات بالغة
التعقيد مع تخصيص الأدوار فى هذه التنظيمات، بالإضافة الى صياغتها
بصورة تعمل على تحقيق تكيف المعرفة القديمة للاستخدامات الحديثة، من
اجل خلق الجو الملائم الذى تستطيع من خلاله هذه التنظيمات أن تقوم
بوظيفتها بكفاءة (١١٣،٤)

ويقترح بعض علماء نظريات التحديث مجموعة من الاقتراحات
الكفيلة بمواجهة مشكلة التخلف يمثل أهمها فى (٣، ٢٧٤:٢٧٣) :-

- (١) يجب على الدول المتخلفة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية .
- (٢) يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقة أو التفاوت فى الدخل
طالما أن الدخل المرتفعة وحدها هى التى تقدم ادخاراً يمكن أن
يسهم فى رفع معدل الاستثمار وبالتالي فى الدخل القومى .
- (٣) يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين ، باعتبارها الطبقة القادرة على
إطلاق حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية .

٤) يجب ان تبدأ هذه الدول فى تبلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحجة أنها تقتضى استثماراً اقل سواء بالنسبة للعامل أو لوحدة الإنتاج، وذلك مقارنة بالصناعات الثقيلة .

وتعتقد كثير من وكالات التنمية ان معدل النمو فى الأقطار الفقيرة سوف تشهد تقدماً ملحوظاً عن طريق المساعدات الخارجية، وإن كانت هذه المساعدات محل انتقادات شديدة يتمثل أبرزها فى (٧، ٣٨) :-

- إن المساعدات الخارجية تجعل الدول النامية تعتمد دائماً على الدول الغنية المتقدمة ولا تستطيع بالتالى ان تحدث تغييرات بنائية ذات بال فى مجتمعاتها .

- ان المساعدات الخارجية تؤدي الى سيطرة الدول المتقدمة الغنية على إمكانات وموارد الدول النامية الفقيرة لتستطيع ان تجعل منها سوقاً لمنتجاتها وفرصاً لاستثمار طاقاتها كما تفرض عليها قيوداً سياسية .

- ويؤكد هذه الانتقادات هــسون Hadson حيث يرى ان لهذه المساعدات اثر عكسي على النمو الاقتصادى حيث تخلق ظروف الدول النامية سياسياً بظروف الدول المتقدمة (التبعية) ، وبالتالي ترتبط بها اقتصادياً وربما تكون تلك الدول النامية مصدراً أساسياً للموارد الخام للدول المتقدمة .

الانتقادات الموجبة لنظريات التحديث

إن التدقيق فى مضامين هذه المحاولات وما افترضته من أفكار ومسلمات ، نستخلص أن أهداف النظرية الغربية الرأسمالية تتمثل فى فى (٥، ١٨: ١٧) .

(أ) تبرئة نمة المجتمعات الصناعية الغربية من أحداث تخلف للدول النامية .

(ب) إثبات أن النموذج الرأسمالي هو حالة التقدم للوحيد والمثالية فى تاريخ الإنسانية .

(ج) الإبقاء على أوضاع المجتمعات النامية مواتية لاستمرار الهيمنة للرأسمالية على هذه المجتمعات .

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لنظريات التحديث يتمثل أبرزها فى :-

١. تجاهلت هذه النظريات الظروف التاريخية للدول النامية ، والدور الذى لعبه الاستعمار فى الاستنزاف والاستغلال لتلك الدول النامية فى دعم تخلفها وإجهاض أى محاولة تنموية .

٢. سعت هذه النظريات بصورة مختلفة وملتبسة الى استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة سواء كانت تبعية ثقافية من خلال تبلى القيم

الغربية ومحاكاة أساليب الحياة السائدة في المجتمعات الرأسمالية، أو تبعية اقتصادية أو تكنولوجية ... الخ .

٣. حاولت النظريات الرأسمالية الغربية جعل التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب وذلك يعنى تخلى بقية الشعوب عن تراثها الحضارى وقبورتها الإبداعية لتصبح بمثابة " القود من البشر " ومع ذلك فإن الأقلية الغنية فى بلدان العالم الثالث تقلد أنماط الاستهلاك والسلوك السائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فتدفع بالمجتمع فى اتجاه استهلاكى ييسد كل فائض اقتصادى، وهكذا تتضائل المدخرات المحلية ويزداد العجز والاعتماد على النفس وكذلك يزداد النهم الاستهلاكى ، مما يذيب القيم الأخلاقية ، ويفتح المجال أمام الرشوة والفساد ، وما الى ذلك (١٥٤:١٥٥،٦) .

٤. حاولت النظريات الرأسمالية الغربية تأكيد ن التخلف حالة متأصلة فى الدول الفقيرة فى محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومن ثم تتصاعد إمكانات التبعية ، وهكذا حاولت الأيدلوجيات المحافظة أن تكشف الواقع وتفسره بقدر ما يلزمها من متطلبات ترتبط بالاستغلال والتبعية والسيطرة لتحقيق مزيد من التقدم، ولذلك ابتعدت هذه النظريات عن حقائق الواقع مما أفقدها الخبرة المعتمدة على التحليل الإمبريقي لواقع المجتمعات النامية (٧٦:٧٧،٨) .

٥. إن أصحاب الاتجاه الانتشارى يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بشكلائها المختلفة من أجل تنمية المجتمع (أى تنبؤى قوم المجتمع الرأسمالي) وفى ذلك تجاهل حقيقة أساسية هى أنه إذا كانت للرأسمالية قد نجحت فى تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية، فلن ذلك لا يعنى أن نفس النموذج يمكن تكراره أو اقتباعه فى حالة الدول المتخلفة الآن (٩، ٨٥) .

٦. أنها أسهمت - بجانب عوامل أخرى فى تعريف وعى مجتمعات العالم الثالث بتاريخها ، وبقدرات جماهيرها وبقدرتها على التغيير (٥، ٢٣) .
٧. إن المساعدات الأجنبية التى تقدمها للبلاد الغنية للبلاد النامية فى شكل منح أو قروض أو فى شكل خدمات وإعانات ثقافية ، وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين ، وثقافيين تتخذ كوسيلة وأسلوب يدعم هيمنة الدول للرأسمالية على الدول النامية (١٠، ٢٢) .

٨. إن عمليات التحديث قد تزيد من القوة الاستهلاكية وهى قوى مدمرة للتنمية نفسها ، خاصة فى الدول النامية ، ولتى تنتشر إليها بصورة التقليد وأنماط المحاكاة (٢، ٨٧) .

٩. أنها أسهمت فى تشوية تطور مجتمعات العالم الثالث، خاصة القوى الإنتاجية فيها ، بجانب مظاهر الأزدولوجية فى الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والثقافة والتعليم الخ (٥، ٢٤) .

١٠. إن التقدم وفق النموذج الغربى يحكم على شعوب الدول النامية بالعمى ، وكذلك يتنافى مع قدرتها على إصطناع أساليب حياة مختلفة متجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم عبقرية الشعوب (١٥٤،٦) .

ثانياً : نظريات التبعية (الإمبريالية)

تشمل نظريات التبعية على تصورات ووجهات نظر علماء الفكر الاشتراكى فى تفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية ، والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية .

- ومصطلح إمبريالية يشير إلى تلك السياسة التوسعية لتحقيق السيطرة فى المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية (٩٠،٢) .
- ولقد ظهرت نظريات التبعية لتدحض نظريات التنمية الغربية (التحديث) وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم النامى (التابع) ، وتقوم على قضية مفادها ان علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم النامى (التابع) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدى إلى أى شكل من أشكال التنمية ، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف فى هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية فى البلدان الرأسمالية (٣٠، ١٠) .

ويمكننا أن نفرق بين اتجاهين نظريين أساسيين فى نظريات
التبعية هما (٩٠:٩١،٢) :-

١. نظريات تلقى الضوء على أهمية تلك السياسية التوسعية (الإمبريالية)
بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد فى الدول المستعمرة .
 ٢. نظريات تحلل نتائج وآثار السياسة الإمبريالية على الدول النامية .
- وتجدر الإشارة إلى أن معظم نظريات التبعية باتجاهيها تستند فى
تحليلها على الفكر الماركسى .

ومضامين مفهوم التبعية تؤكد على الهيمنة الخارجية المتخفية أو
المكتشوفة على العالم الثالث ، وقد ركزت على العوامل الخارجية
والتاريخية التى أسهمت فى صنع التخلف ، ولا تزال فى تجديد شروط
إعادة إنتاجه (٢٤،٥) .

فمفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو
اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة أو
مجموعة دول أخرى بمعنى إن علاقة الاستغلال الاقتصادى قد تتحول الى
علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة أن تفرض تقدمها
ونموها على دول أخرى ، حينئذ لا تستطيع الدول المتخلفة ان تحقق نمواً
ملحوظاً لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول المتقدمة ، ولأن النمو
الذى قد يتحقق فى الدول المتخلفة (التابعة) قد يكون من ذلك النوع الذى

يخدم أهداف الدول المسيطرة ، والنتيجة ، أن موقف التبعية يؤدي للدول المتخلفة إلى الخضوع لاستغلال أو استنزاف الدول المتقدمة التي تمارس سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والتجارة ، ورأس المال ، وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعي ، ومن ذلك يتضح أن التبعية مرتبطة أساسا بتقسيم العمل الدولي ، ذلك التقسيم الذي يمكن دول معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية . في الوقت الذي يكبل ويقيّد حركة الدول الأخرى مما يعنى عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية .. وهكذا نجد التقدم الذي تحقّقه الدول المتقدمة (السيطرة) يحدد حجم وطابع التقدم الاقتصادي الذي يمكن أن تحقّقه الدول المتخلفة (التابعة) (١٩٨:١٩٩،٩) .

ونهج التبعية يركز في الحقيقة بدرجة كبيرة على السياق التاريخي الخاص بالمجتمعات الوطنية (النامية) ، ولم يعد ينظر لعملية التنمية على أنها الانتقال بين مرحلتين (التقليدية والحديثة على سبيل المثال) ، وهناك جانب آخر في فكر التبعية هو أن العقبات أمام التنمية لا تعبر عقبات وطنية أو داخلية بالنسبة للمجتمع بعينه ، وإنما هي بالأحرى نتيجة لاندماجه في النظام الرأسمالي العالمي ، مع هياكل خاصة ينظر إليها على أنها الشكل النوعي للاندماج (٩١،١١) .

ومن الطبيعي ان تختلف الظروف التي مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التي مرت بها الدول المتقدمة، فالدول المتخلفة كانت تمثل المنتج الرئيسي للموارد الخام التي تحتاج إليها الدول المتقدمة، وفضلاً عن ذلك فالدول المتخلفة تشكل سوقاً هائلة ضخمة لمنتجات الدول المتقدمة ومن شأن هذا الموقف أن يفرض تبعية مطلقة على الدول المتخلفة، وسيطرة كاملة من جانب الدول المتقدمة، ولا يمكن تفسير ذلك في ضوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادي الذي تحققه الدول المتخلفة فقط، بل يجب تفسيره أيضاً في ضوء بناء الدول المتخلفة ذاتها (٩، ١٩٦: ١٨٧). ونظريات التبعية تحاول إبراز تأثير الاستعمار على تخلف المجتمعات النامية التي كانت بمثابة مستعمرات للدول لصناعية المتقدمة (تبعية عسكرية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) أما بعد ان نالت معظم هذه الدول استقلالها فقد اختلفت أشكال التبعية لتصبح سياسية واقتصادية وثقافية ذات آثار سلبية على مستقبل التنمية في هذه الدول النامية.

ولقد اوضح جاك وودس سياسيات التفرقة التي تمارسها الإمبريالية في الدول المتخلفة وسعيها الى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقوى الغربية، والتأثير الايديولوجي في متقفي الدول المتخلفة والتغلغل في المؤسسات الثقافية في هذه الدول، وتدعيم القوى الرجعية

التي تحول دون التنمية ، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيرى ، وأضاف أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقة الاقتصادية والتي كانت ، ولا تزال قائمة بين الإمبريالية والدول المتخلفة ، وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالي فى التنمية ، والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول ، ومن شأن ذلك ان يجعل من الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية ، وان تظل بعد ذلك سوقاً لبضائع الدول الغربية الصناعية ، وكذلك فان الاستثمار الأجنبية فى الدول النامية تكون موجهة أساساً نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمواد الأولية ، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن ان تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية (٩، ١٣٧) .

ولقد أسهمت النظريات الغربية فى خلق نقيضها الذى ينفها والذى يمتز بالمعنى العام اتجاهاً مغايراً ، فكانت مقولات نظريات التبعية تتمثل فى التنمية المستقلة ، والاعتماد الجماعى على الذات ، ورفض المؤشرات الغربية لتقييم التخلف والتنمية وإحلالها محلها مؤشرات كايبة تاريخية وبنائية (٥، ٢٤) .

ولقد أصبحت نظرية التبعية من أشمل للنظريات التى تبلور دور السياسة للتوسعية الاستعمارية فى إجهاض التنمية وتفريغها من محتواها ،

ومن خلال نقدها لنظرية ثنائية النظم أوضحت اتجاهها النظرى الذى يرى
نه ليس من الضرورى حدوث التغير الاجتماعى فى كل الدول النامية فى
نمط واحد وبشكل متكامل ، وذلك لان كل دولة نامية لها نموذجها الخاص
وأسلوبها المناسب فى التنمية ، كذلك فإن المواجهة والتصادم بين ثقافة
الدول النامية مع الثقافة الأوروبية المتغيرة قد لا يؤدى الى إيجاد قوة الدفع
فى المجتمع النامى ، وإنما تؤدى الى تحطيم أساسيات للتنمية ذات القيمة
العامة التى كانت موجودة فيه، وأيضاً الى تشويه تلك العمليات الدائرة فى
مجال التغير الاجتماعى (٢، ٩٣: ٩٢) .

وتذهب نظريات التبعية الى ان الرأسمالية فى الدول النامية لا
تولد الا التخلف حيث ان التنمية الحقيقية لدول لعالم الثالث ، تعنى
الإضرار المباشر بمصالح النظام الرأسمالى (٥، ٢٥) .

ولا شك ان الاستثمارات الاستعمارية الاحتكارية فى الدول
المتخلفة لا تمثل حقيقة اقتصادية خالصة ، ولكنها تمثل أيضاً حقيقة ذات
أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية يعكسها مفهوم التبعية بأوسع معانيه
الممكنة (٩، ١٩٣) .

وهذا يعنى يعنى ان الأساس فى التخلف يرجع الى تبعية الدول
النامية إلى الدول المتقدمة التى زودتها بأبنية حديثة ، وفى نفس الوقت
تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الاشتراك فى عملية التنمية - التى فى

إطارها يمكن تحديث نفسها ، واستمرار عملية إنمائها - مما يؤدي إلى تشوية ومسح وتحطيم ما تبقى من القدرة على التنمية في الدول النامية، وهذه بدوره يؤدي إلى زيادة حدة لتخلف التي يدعمها الميكانيزمات التالية (٢، ٩٨:٩٧) :-

- الاتجاه نحو المظهرية متمثلاً في سيادة نمط استهلاك السلع الكمالية.
 - عدم إمكان ظهور طبقة أصحاب الأعمال الوطنية ؛ نظراً للمنافسة غير المتكافئة بين المشروعات الوطنية والمشروعات الأجنبية الاحتكارية .
 - هجرة القوى العاملة المتخصصة والتي تحرم البلاد من أحد عوامل الانتاج ذات القيمة العالية .
 - التبعية للقوى الخارجية وما تؤدي إليه من التشويه ثقافياً بهذه القوى مما له تأثير سلبي على مستوى التقدم العلمي الوطني وما يؤدي إليه من نبول المصادر الثقافية وفقدان الشخصية والكيان لثقافي الوطني .
 - التطرف إلى اللا عدالة في توزيع الدخل ، والتفاوت الكبير بين الطبقات ، والتي من مظاهرها ان توزيع السلع والخدمات (من الناحية الكمية والكيفية) يكون في صالح الطبقات العليا .
- ومن اهم الحقائق التي عبرت عنها نظرية التبعية وتعتبر معوقات بنائية جوهرية لبدء انطلاق التنمية وتتمثل في (٥ ، ٢٦) :-

١. إن الاستغلال بأنواعه ومستوياته الخارجية والداخلية بعد حلقة هامة ورئيسية في سلسلة معوقات الانطلاق ، لأنه يتيح عدم المساواة وتناقص توزيع الفرص، والخبرات الاجتماعية، ويهدد امكانات تعبئة البشر المنتجين والمستهلكين، وتعبئة الفائض الاقتصادي .

٢. إن تركيز الثروة والسلطة في يد شرائح محددة العدد يجهض فرص نمو الوعي بالمصالح الوطنية ، والمصالح الجماعية المشتركة بسبب حيلولة هذا التركيز دون مشاركة جماعية في صناعة القرارات واتخاذها .

٣. أن الظروف الموضوعية في مجتمعات العالم الثالث تحتاج لأحداث انطلاق مبدع، وإلى نسق قيمى مغاير انسانياً عن نسق قيم الحضارة الغربية الرأسمالية بحيث يكون :

- نسق يعمق القيم الجماعية محل القيم الفردية .
- ينمى البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفة.
- تحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل قيم التمييز والأنانية والاستئثار بالثروة والسلطة والإضرار بمصالح الغير والسطو عليها .

والتنمية من منظور نظرات التبعية تتضمن العديد من العناصر
التي تشكل الاستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة
المترابطة وتمثل هذه العناصر في (١٢، ٢٠: ١٩) :-

(١) قطع الصلات القائمة للتبعية التي تمارسها البلدان الرأسمالية من
خلال النظام العالمي الذي يتحقق عن طريق السيطرة الشاملة على
استغلال الموارد الخاصة للبلاد المتخلفة من خلال الآليات النقدية
والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال
واحتكار المعلومات ووسائل الإعلام .

(٢) التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر
الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع - لا سيما الأغذية والخدمات - لتلبية
الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الأساسية، بدلاً من تلبية طلبات
قطاع التصدير .

(٣) إعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية
لجموع السكان في البلدان المختلفة وينبغي عند إعادة توجيه
الطاقات والجهود الإنمائية تفادي أحداث خلل وتوترات بين
احتياجات السكان والطاقات الإنتاجية ، بدءاً من اليد العاملة
والموارد الطبيعية ورأس المال والتكوين الرأس مالي ،
والتكنولوجيا والأشكال الأخرى والمعارف ذات الصلة .

(٤) التكامل بين القطاعين لآزراعى والصناعى ، بحيث يتمكّن للقطاع لآزراعى من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع للصناعى ، على حين تتمكّن الصناعة من توفير السلع للرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لآجموع السكان .

(٥) تعبئة الشعب ومشاركته فى عملية التنمية على جميع المستويات، وبعد ذلك امر جوهرياً بغية التغلب على القيود المادية ، وكذلك على القيود المرتبطة بالهيكل الاجتماعى ، والناشئة عن التطور الخارجى للتكوينات الاجتماعية الهامشية وفضلاً عن ذلك فإن المشاركة إنما هى حاجة أساسية، وسمة مميزة جوهريّة للاعتماد على الذات بوصفها إستراتيجية بديلة ، وذلك اذا اريد تحقيق تنمية شاملة حقيقية .

(٦) تعبئة الشعب لتنمية شاملة تستهدف القضاء على الفقر والهامشية فى اقصر وقت ممكن ، مع ضمان النمو فى الوقت نفسه ، ويقضى ذلك ليس فقط فك الارتباط بأية أبعاد غير مواتية للسوق للرأسمالية لعالمية داخل البلدان المتخلفة التى تتبع فيها إستراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات ، ويتطلب ذلك آليات مناسبة للتخطيط من أجل توجيه تخصيص الموارد وفقاً للأهداف السلفة الذكر .

(٧) تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التى تتبع استراتيجيات إنمائية بديلة مماثلة ، بهدف الحصول من خلال تدفق أكثر تماثلاً وأنصافاً للعمالات مهما كانت خطورة السلع والخدمات غير المتاحة داخلياً أو التى قد تلزم نتيجة لأي تحرر من النظام الدولى السائد .

الانتقادات الموجبة لنظرية التبعية :

١. ان النظرية التبعية تصر على ربط التخلف بالاستعمار والإمبريالية والرأسمالية العالمية واستنزاف وتشوية اقتصاديات الدول المتخلفة النامية ، وهذا القول تشخيص ناقص ومشوه لازمة التخلف فضلاً عن انهلا يرسم لنا سبيل العلاج (٢٥،١٣) .

٢. يفترض مدخل التبعية ان الاستعمار هو بناء من حجر واحد. (٧٤،١٠) ، مع ان خبرات الماضى تؤكد ان للاستعمار اشكال وأنماط عديدة .

٣. ان التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجى كما يعتقد كثير من دراسى العالم الثالث ، ولكنها أيضاً نتيجة عامل داخلى ، بمعنى يجب إلا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول لنامية ، عن فهم المؤثرات الداخلية التى لعبت دوراً لا يمكن إغفاله او تجاهله، فإذا كان النظام الدولى قد لعب (ولا يزال) دوراً فى تحديد طابع وأسلوب

- التنمية فى دول العالم الثالث فإن هذه الدول قد لعبت أيضاً
(ولا تزال) دوراً فى تشكيل هذا النظام الدولى (١٩٠، ٩) .
٤. تعتبر نظرية التبعية جامدة بمعنى أنها تأخذ التبعية ايا كان تعريفها
باعتبارها امر مسلم به (٧٣، ١٠) .
٥. يربط انصار هذا لاتجاه الحل بالصراع الطبقي وتولى الطبقات العاملة
الحكم من خلال التغيير الثورى ، وسيادة الاشتراكية ، ولاشك ان هذا
القول يكرس الصراع والتمزق والتخلف (٢٥، ١٣)
٦. تعاني نظرية الامبريالية من قصور وضيق ، حيث ان التحليل
المتعمق للمقولات النظرية العديدة التى حاولت فهم ظاهرة-الامبريالية
يكشف ان ايا منها لا تستطيع بمفردها تفسير الواقع التاريخى الدينامى
للدول النامية ، وعلى الاخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة (١٩٣، ٩)
٧. ان انصار نموذج التبعية وقعوا فى اسوأ أنواع التبعية وهو التبعية
الفكرية للنماذج الماركسية (٢٧، ١٣) .
٨. واخيراً ان المشاهد من وجهة نظر موضوعية يدرك ان العالم
الرأسمالى بكل مفسدة واطفارة مازال يمثل الجزء الثرى فى عالم
اليوم ومازال الدخل الفردى فى هذه الدول يحقق تزايداً ملحوظاً ،
ومن الطبيعى ان يكون وراء ذلك تراث تاريخى طويل من الخبرة
والعلم والتكنولوجيا ... الخ (٥٨، ٧) .

مراجع الفصل

- (١) نبيل السملوطى : التنمية و التحديث الحضارى ، الجزء الأول ،
لقاهرة مطبعة الجبالوى ، ١٩٧٥ .
- (٢) جمال مجدى حسنين : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ،
دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ .
- (٣) نبيل محمد توفيق السملوطى : قضايا التنمية والتحديث فى علم
الاجتماع المعاصر ، الرياض دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٩٠ .
- (٤) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية
والتخطيط الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،
١٩٩٢ .
- (٥) عبد الباسط عبد المعطى : فى التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ،
الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .
- (٦) عبد الرحمن زكى إبراهيم : قضايا التخلف والتنمية ،
الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية دت .
- (٧) إسماعيل حسن عبد البارى : أبعاد التنمية ، لقاهرة ، دار
المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .

- (٨) مريم احمد مصطفى عبد الحميد : التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٥ .
- (٩) السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ .
- (١٠) عادل مختار الهواري : التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية ، دار المعرفة للجامعة ، ١٩٩٧ .
- (١١) كمال التابعي : تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣ .
- (١٢) أنريك أوتيزا وآخرون : الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة ، ترجمة احمد فؤاد بايغ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ .
- (١٣) نبيل السمالوطي : التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية، "دراسة مقارنة"، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ .

الفصل الرابع

استراتيجية وميكانيزمات التنمية تصور مقترح

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : مفهوم الاستراتيجية.
- ثانياً : استراتيجية التنمية .
- ثالثاً : كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع.
- رابعاً : نحو تصور لاستراتيجية التنمية .
- خامساً : ميكانيزمات التنمية .

مقدمة :

لا يمكن ان تحقق التنمية أهدافها القريبة والبعيدة المدى إلا فى ظل استراتيجيات واقعية تركز على أسس وركائز واقعية ترتبط بوقائع المجتمع وأبعاده المختلفة وقدراته وطاقاته البشرية والطبيعية .

ومن ثم يرتبط تحقيق التنمية بأبعادهما المختلفة بموجهات واستراتيجيات تساعد على تحقيق الأهداف التنموية وبهذا لا يمكن تحقيق التنمية فى أى مجتمع دون موجهات استراتيجية تساعد كثيرا فى تحديد الطريق التنموى ، ومن اين تبدأ التنمية ؟ وكيف يمكن حدوثها ؟

وتعتبر التنمية الشاملة التى يرتبط فيها البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي ويتكاملان كوجهي عملة واحدة من أهم هذه الإستراتيجيات التى تساعد على تحقيق التنمية ، حيث ان للتنمية الاقتصادية ببرامجها ومشروعاتها الاقتصادية مردودا وعائدا اجتماعيا ، وكذلك للتنمية الاجتماعية ببرامجها ومشروعاتها الاجتماعية مردودا وعائدا اقتصاديا ويساعد هذا التكامل بين وجهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تحقيق التوازن فى إحداث التنمية ، ويعتبر ذلك من أهم قضايا التنمية خاصة فى المجتمعات النامية فى الثمانينات والتسعينات .

وبأت الدعوة من خلال المنظمات الدولية إلى الاهتمام بالتنمية المتواصلة لإحداث تراكم يساعد على تحقيق الأهداف التنموية ، وتحقيق التوازن البيئى بين جهود الإنسان وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها .

ومن ثم فإن التوازن البيئي محورا هاما وأساسيا لاستراتيجيات التنمية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها ومن ثم استمراريتها وتواصلها.

وتعكس لاستراتيجيات أهمية التخطيط للتنمية لوضع الإستراتيجيات موضع التنفيذ وتحقيق الأهداف .

• أولاً : مفهوم الإستراتيجية :

(١) نشأة المفهوم :

كلمة استراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم تاريخي عسكري لفن الحرب ، وتعني في هذا إطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات لتحقيق أهداف محددة وظهرت بولكير المؤلفات في هذا المجال قبل أكثر من عشرين قرنا على يد بعض المفكرين العسكريين الصينيين ، ثم مفكرين إغريق ورومان وعرب وأوربيين .

ومفهوم الإستراتيجية قديم في التاريخ إلا أن الاهتمام العملي بها لم يظهر إلا خلال السنوات الأربعين الماضية .

ومن التطورات التي طرأت على هذا المفهوم أنه أصبح يستخدم في ميادين كثيرة نتيجة للدالة المعاصرة للمفهوم ، فأصبحنا نسمع عن

• راجع هذا المفهوم بالتفصيل في :-

طلعت مصطفى السروجي ، استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من تغلب القرار على المستوى المحلي، المجلس الأعلى للجامعات ١٩٩٨ .

استراتيجية الدولة ، استراتيجية التنمية ، استراتيجية الاعلام ، الأهداف
الإستراتيجية ، التخطيط إستراتيجي ... الخ
(٢) مفهوم الإستراتيجية :-

الاستراتيجية أسلوب للتحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية ،
والذى يأخذ فى الحسبان نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف .
ولا يفرق الإداريون بين السياسات والخطط والإستراتيجية ، وقد
يرجع ذلك إلى اعتبارهم التخطيط على مستوى المنظمة فقط .

حيث يعتبرونها مجموعة من الخطط والسياسات التى تمكن من
الوصول إلى الأهداف المحددة ، ويجب ان تكون قابلة للتطبيق ، متوافقة
مع القدرات والإمكانات وتحدد المهام الأساسية وماذا يجب عمله فى ضوء
ظروف معينة ؟ وتحدد بأنها الأسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب
على نقاط الضعف ، وكيفية التصرف فى مواجهة التغيرات التى تطرأ .
وهى دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التى يمكن ان
تنشأ عند تطبيق الخطة .

والإستراتيجية هى فى الجوهر مجموعة من الوسائل المتضافرة ،
تعتبر كافية لتحقيق غايات محددة فى أفق زمنى معين بدءا من وضع
ابتدائي موصف بدقة باستخدام تشكيله موارد راهنة أو محتملة فيظل إطار
مفهومي منسق .

ويقصد بالإستراتيجية كما يحددها المهنيون - تحديد الأهداف والكيفية التي تتحقق لها تلك لأهداف ، الإستراتيجية منهج يستخدم لتحقيق لأهداف .

وتعتبر فى التخطيط الاجتماعى وسيلة ترتبط بخطة طويلة المدى لتنفيذ برنامج أو سياسة ، وأنها الإطار العام أو الخطوط العريضة التى تترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال من مرحلة التخلف إلى حالة النمو الذاتى .

كما تعتبر الأسلوب الرئيسى أو الإطار العام الذى يتبع ويتم من خلاله التخطيط لإحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ، وتهتم بالأهداف بعيدة المدى أو أنها المنهج الذى يتبعه المخطط الاجتماعى لتحقيق الأهداف بعيدة المدى للتخطيط .. ولا تهتم الإستراتيجية بالقرارات المستقبلية فقط ولكن مستقبل القرارات فى الوقت الحاضر .

ونستخلص مما تقدم أن الإستراتيجية تطلق حيناً على مجموعة من الأهداف TARGETS وحيناً آخر على غايات OBJECTIVES أساسية وتستخدم أحياناً بالتركيز على الوسائل والأهداف أو على الاثنين مجتمعين.. ويجب أن يتضمن مفهوم الإستراتيجية أبعاد أساسية حددها هكس A.C.HOX فى :-

الإستراتيجية أسلوب مترابط وموحد ، يتم من خلالها تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضى والمستقبل .

- هى وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح ، كوسيلة لتحديد البرنامج ، وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفعالية من الإستراتيجية.

- هى استجابة للفرص ونقاط القوة والضعف .

- هى نظام لتوزيع المهام والمسئوليات .

هناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاستراتيجية هى عوامل لتشخيص التقنية ، التنسيق ، الحركة ، التوقع والسيطرة .

وما نريد ان نستخلصه أن ما يجب ان تشمله الإستراتيجية ليس مجموع الغايات الأساسية فقط ، بل ان يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك لغايات وانه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محددة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقى ظواهره ، وان إعداد الإستراتيجية يجب ان يتم فى إطار سياسى اجتماعى إقتصادى تنظيمى متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الإنمائية وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع ، وأن المناقشات حول الإستراتيجية يجب أن تتمتع بقدر من الاستقرار والاستمرار .

ونضيف ان الإستراتيجية لكى تصبح قابلة للتطبيق يجب ان ترسم وتحدد أساليب الحركة فى شكل مراحل متتابعة ، وتركز على استثمار الموارد والإمكانات افضل استثمار ممكن فى إطار الواقع المجتمعى بأبعاده المختلفة .

ونرى ان الإستراتيجية إطار عام ومنهجاً متناسقاً ومنسجماً مع أهداف المجتمع وقيمه ويعكس فن العلاقات التى تربط بين السياسات

والتخطيط والممارسات وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج، ونتيجة نهائية لدراسة الموقف وتحديد لأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلى آخر تستهدف السياسة الاجتماعية .

ثانياً : استراتيجية التنمية :

لا يمكن حدوث التنمية أو الارتقاء بمستواها دون استراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها ومن هنا ينعكس أهمية الإستراتيجية فى توجيه التنمية وعملياتها وفى توضيح صور وأنماط واتجاه وقوة التغيير لإحداث التنمية ومن خلالها يمكن الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلى :

- من أين تبدأ التنمية ؟
- من المسئول عن حدوث التنمية ؟
- ما هو مستوى واتجاه وطبيعة التغيير المطلوب ؟
- من المستفيد من التنمية وعائدها ؟

وباختصار الإجابة على سؤال جوهري مؤداه كيف يمكن حدوث التنمية فى المجتمع ؟

ولنا أن نتصور غياب استراتيجية موجهة لعمليات التنمية فى المجتمع ، فغياب هذه الإستراتيجية فى مضمونه يجعل التنمية نموا عشوائياً غير مخطط ، ولا يمكن للإنسان التحكم فى عمليات التنمية وتوجيهها لصالح الإنسان ، ومن ثم تكون للتنمية أو بالأحرى للنمو

العشوائى ضحايا وهم الأكثر عددا ، وقلة نادرة هى المستفيدة من عائد
هذا النمو العشوائى ، وتكون النتيجة المنطقية ظهور العديد من المشكلات
الاجتماعية المتشابكة التى ينفخها المجتمع فى أساليب مواجهتها أولاً .

ثالثاً : كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع ؟

لا يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع دون :-

(١) تشخيص أبعاد الواقع المجتمعى المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً
وتقافياً وفكرياً لاستيضاح طبيعة البناء الاجتماعى الكلى فى المجتمع
وهويته ، والعلاقة بين الإنسان وهذا الواقع .

(٢) دراسة وتشخيص المجتمع تاريخياً فى مراحل التطورية لإدراك
العوامل والوقوف على الأسباب الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع لإدراك
إلى أين يتجه المجتمع ؟ وما هى العوامل والأسباب الإيجابية والأكثر
فاعلية وملاءمة للمجتمع لاستثمارها ؟ وتلك المعوقة التى يجب
تجاهلها وإغفالها ، كمعامل ومسببات لإحداث التغييرات فى أبعاد
المجتمع المختلفة .

(٣) تحليل التكتيكات المختلفة تاريخياً فى المجتمع لاختيار أصلحها
ومناسبتها واختيار التكتيكات التى تتفق مع النسق القيمى فى المجتمع ،
وتلك ذات العائد السريع ، والتى تحدث تغييراً سريعاً ، وذلك من
خلال التجارب السابقة وتحليلها والتعرف على أسباب نجاحها
وفشلها .

(٤) تحليل العناصر القادرة فى المجتمع والفاعلة والمؤثرة فى عمليات التنمية والتي تتمثل فى الصفة وبناء القوة فى المجتمع ، وأهمية تطوير وتنمية الطاقات البشرية .

(٥) تحديد درجة ومستوى التنمية للمجتمع من خلال موقعة على متصل التنمية والتخلف .

(٦) تحديد المؤسسات المسؤولة عن وضع الإستراتيجيات وقدرتها وكفاءتها على صنع وتحديد هذه الإستراتيجية ، والمؤسسات الأخرى ذات الكفاءة والفاعلية على تنفيذ تكتيكات هذه الإستراتيجيات وطبيعة ونمط العلاقة بين هذه المؤسسات فى مستوياتها المختلفة .

(٧) استيضاح الصورة المستقبلية للمجتمع والتنبؤ بمسيرة أوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وكذا قوى الإنتاج بعناصره المختلفة وعلاقات الإنتاج ، وما هو المطلوب من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وأسلوب الإنتاج لحدوث التنمية فى المجتمع .

(٨) تحديد الشخصية التنموية المطلوبة الفاعلة فى إحداث التنمية فى المجتمع وعناصر هذه الشخصية المختلفة .

(٩) تحديد أولويات الأهداف التى ينبغى للتنمية تحقيقها بالإضافة إلى أولويات الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع .

(١٠) تحديد السلوك الأمثل لإدارة التنمية والتخطيط لحدوثها .

(١١) أن تحدد الإستراتيجية أدوات التغيير وهي مجموعه الموارد التى

تستخدم على شكل سلع أو خدمات المتاحة فى المجتمع .

والاستراتيجية التنميه بقصد بها الإطار العام التى تترسمه السياسيه

الإيمانيه فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة للنمو الذاتى .

ومن مستلزمات السياسه الإجماعيه السليمه أن تكون هناك خطط

استراتيجيه تساعد على تعيين الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسيه ، وخطط

تكتيكيه تنشأ لمواجهة المواقف العمليه والتصرف فى هذه المواقف سواء

كانت متوقعه أو غير متوقعه تصرفا سليما .

والإستراتيجية فى الدول للناميه لابد ان تقوم على أساس تدخل

الدوله فى توجيه السياسه الاجتماعيه (بعكس البلاد المتقدمه والتى تقوم

استراتيجيتها على أساس عدم التدخل من جانب الدوله) حيث توجه الدوله

النشاط الاقتصادى نحو تحقيق أهداف اجتماعيه عادله بحيث تسعى إلى

تحقيق مستوى أعلى من الرفاهيه الاجتماعيه بالنسبه لكافه القطاعات

الاجتماعيه إذا تراكت بحريه وبدون تدخل لكى تؤثر فى بعضها وتتأثر

ببعضها ، فإنه ينتج عنه عمليه تراكميه بمعنى أنه إذا كانت هذه العوامل

إيجابيه فإن تفاعلها الحر فيما بينهما يؤدى إلى تراكم التقدم ، أما إذا كانت

العوامل سلبيه فإنها تؤدى إلى تراكم التخلف .

ويقترح ميردال للخروج من دائرة التخلف الأ تترك هذه العوامل

السلبيه سواء الأقتصاديه منها أو الاجتماعيه كى تتفاعل بحريه وبدون

تدخل ، والمخرج الوحيد فى نظره هو عن طريق تدخل لدوله فى صوره

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل والتخطيط الشامل فى
نظر ميردال يعتبر أمرا حتميا بالنسبة للدول المتخلفة لا لمجرد ضمان
سرعة التقدم وإنما لتتجاشى الدائرة التراكمية التى تتعرض لها هذه
المجتمعات .

وينبغى ان نشير هنا إلى ان استراتيجيه التخطيط للتنمية
الاجتماعية تقوم على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية
الاجتماعية والاقتصادية ، وان التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان
متصلتان بالتنمية الاقتصادية أحدهما التغير الاجتماعى للتنمية والأخرى
لتنمية الموارد البشرية .

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى ضرورة وضع استراتيجيات
التوازن بين التنمية الاجتماعية (رأس المال البشرى) والتنمية الاقتصادية،
(رأس المال المادى) وهذا التوازن يمكن ان يتغير بمرور الوقت كلما
تحقق التقدم وتراكمت عملية النمو .

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها لاختيار الإستراتيجية الملائمة ،
حيث تتطلب هذه الإستراتيجية على عدد من العناصر أهمها :-

(١) إستراتيجية تتعلق بمقدمات التنمية وهى كخطوة أولى تستلزم تغيير
البناء الاجتماعى بهياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية
- أبعاد التنمية - كى تتوفر للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
والقيم والأفكار للقادرة على توفير بيئة مادية ومعنوية ومناخ
اجتماعى وتربة اقتصادية قادرة على استقبال والقيام بمهام التنمية،

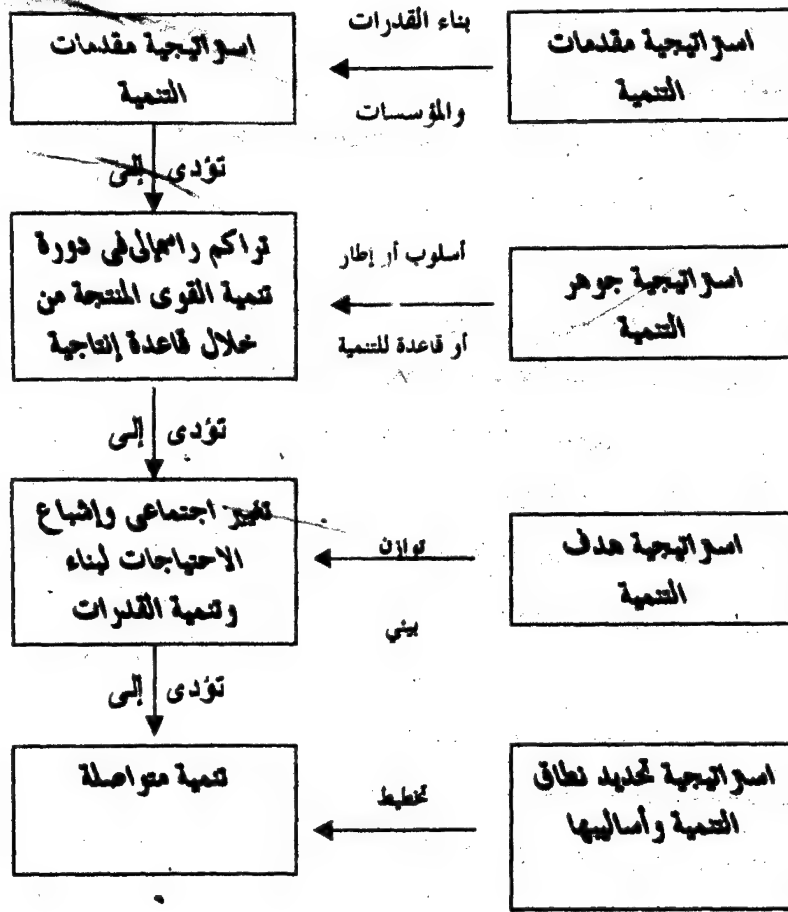
ويتطلب ذلك الاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية ، وصحوة المجتمع المدني ومنظمات اجتماعية خاصة وتشريعات وبناء وتنمية القدرات البشرية التي توجه وتنظم استثمار الموارد والطاقات المجتمعية الأخرى ، من خلال قدراته على استخدام الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التغيير للتنمية ، ومزود بقيم مساندة لعملية التنمية .

(٢) استراتيجية تحديد جوهر التنمية حيث تأتي في المقام الثاني ، والتي يتحدد بها أسلوب التنمية ، وإطار أو قاعدة التنمية الذي تركز عليه ، حيث توفر البيئة المادية والمعنوية تراكم رأسمالي في دورة تنمية القوى المنتجة وذلك من خلال قاعدة إنتاجية قادرة على إحداث هذا التراكم وإعادته مرة أخرى في دورة التنمية لزيادة هذا التراكم للرأسمالي كجوهر محدد للتنمية ، بما يؤدي إلى التوازن البيئي وعدم استنزاف الموارد .

(٣) استراتيجية هدف التنمية ، حيث يترتب على إحداث هذا التراكم للرأسمالي تغير اجتماعي شامل بما يتضمنه هذا المفهوم وإشباع الحاجات لبناء وتنمية القدرات البشرية بهدف إحداث التوازن البيئي .

(٤) استراتيجية تحديد نطاق التنمية ، وهي الاستراتيجية التي تحدد الهيئة الجغرافية من حيث القيام بعمليات التنمية أو الاستفادة من عائداتها للنهائي ، والتي تتطلب تحديدا دقيقا ، ومعايير محددة للأولويات وعمليات الاختيار .

وتتضح هذه الإستراتيجية فى الشكل التالى:



واستراتيجية التنمية في حاجة إلى:

- (١) دراسة الواقع المجتمعي دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية تخرج من مجال المشاهدة والتعليق إلى مجال التجربة والتنفيذ الواقعي .
- (٢) القيام بتحليل دقيق للواقع الحالي للمجتمع من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وكل أبعاد التنمية والتي تشكل البناء الاجتماعي، وذلك تحليلاً تاريخياً حتى يمكن إيجاد العلاقات بين العناصر التقليدية فيه ، وتلك العناصر المختارة والمأخوذة من الدول الأخرى حيث يمكن وضع استراتيجية مميزة وخاصة بالمجتمع المراد تنميته ، وحتى يمكن استيضاح التنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع ، ويساعد ذلك في بناء نماذج للتخطيط للتنمية تربط بثقافة المجتمع .
- (٣) تتطلب هذه الإستراتيجية اتخاذ قرارات في كل عناصرها الأساسية والتي توضح بدورها التكتيكات المستخدمة لتحقيقها خلال أفق زمني محدد .
- (٤) تعبئة جميع المصادر تعبئة حقيقية وكاملة ومشاركة هذه المصادر في إحداث التنمية على كافة المستويات ، مع مراعاة الارتقاء في التوازن البيئي بدءاً من مستوى المشروع على المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والقومي بل والعالمي .

رابعاً : نحو تصور لاستراتيجية التنمية :

- لماذا الإستراتيجية ؟

ونقصد بالإستراتيجية هنا عددا من التوجهات العريضة التى تصاغ برامج العمل ومشروعاتها على هداها ، وتحدد هذه التوجهات على أساسين : أولهما نقاط القوة والضعف فى الواقع العربى البيئى الراهن ، الثانى هو دراية واسعة بما يجرى فى العالم من حولنا فى مختلف مجالات العمل البيئى واختلاف سمات كل منطقة إيكولوجية فى الوطن العربى .

يقتضى كما سبق أن أوضحنا - اختلاف طرق ومعالجة مشاكل كل واحدة منها وذلك فى إطار عدد من التوجهات المحورية التى يجرى على أساسها العمل لتتلافى مشاكل كل منطقة أو الحد من ضررها .

١. العمل على إطارين زمنيين : مشاكل البيئة العربية كثيرة ومتنوعة ، سواء فى طبيعتها أو أسبابها ، أو بعدها التاريخى ، أو مكانها على خريطة الوطن العربى ، أو آثارها الراهنة والمتوقعة .ومن الواضح أنه ليس من المفيد ولا من الممكن التصدى لها جميعاً فى الوقت نفسه . ويتطلب هذا أن يجرى اقتراح خطط عمل تنموية على مستويين :

الأول : يتناول صياغة المخططات قصير المدى التى لا يتجاوز إطارها الزمنى خمسة أعوام مثلاً وهذه مجموعة من البرامج التى تعالج مشاكل ذات طبيعة ملحة ، وتتوافر فرصة حقيقية لنجاحها فى

إطار الواقع الراهن ، بمحدداته المادية والفنية والثقافية والسياسية ..
وسيكون للنجاح فى تحقيق أهداف هذه المجموعة من البرامج اثر طيب
و ملموس فى حشد المزيد من الموارد بأنواعها لتحقيق وتيرة أسرع
وأبعاد أكثر عمقا فى مواصلة جهود التنمية .

واما الثانى : فهو إعداد مخططات أخرى تجرى على أطر زمنية
أطوال ، تأتى متزامنة مع ما سبق ، وتتصدى لمسائل أخرى تحتاج
إلى جهد ذووب لفترات زمنية طويلة ، وتقوم على فهم دقيق للمشاكل
التي تتعرض هذه المخططات لمعالجتها ولمتطلبات ذلك ووسائل
توفيره سعيا إلى تحقيق نجاح ملموس ومستدام فى نوعية الحياة نتيجة
لهذه الجهود .

٢. ترتيب أولويات العمل على أساس علمى رصين : وينصرف هذا
إلى فهم طبيعة المشكلة وأسبابها ، والظروف التى ظهرت فيها ،
وتطورها مع مرور الزمن ، والتحليل الوافى للمحاولات التى قد
تكون جرت فيما مضى لمعالجتها .. ويأتى بعد هذا ترتيب أولويات
العمل على أساس الممكن ماديا وفنيا واجتماعيا .

٣. البدء ببناء القدرات منلى إعادة بنائها .

٤. تعزيز القدرات البشرية فى تطبيق أدوات الاقتصاد الحديث : إن
الاهتمام بامتلاك ناصية هذه الأدوات الحديثة كفىل لأن يوفر لصانع
القرار وبقدر مقنع من الوضوح ، مقارنة دقيقة بين الذى يحققه عدم

القيام بهذه الإجراءات والضرر الناجم عن التراخي فى مواجهة مشكلات التنمية بالسرعة والحزم الكافيين .

٥. تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية فى خطط وإجراءات التنمية للقضية المحورية فى التنمية كانت - وما زالت - هى الربط المنهجى بين متطلبات برامج التنمية وسياساتها .

وترتبط بهذا مباشرة ، مسألتان هامتان : أولاهما مكان الوعى التنموى فى التعليم والتدريب على كل مستوياتهما ومجالتهما ، بدءا من المرحلة الأولى فى التعليم ووصولاً إلى الدراسات العليا المتخصصة فى الجامعات وفى مراكز البحث والدراسة وعلى مختلف مستويات العمالة أما الثانية فهى قدرة وسائل الأعلام مقروءة ومسموعة ومرئية والفنون والأدب بأنواعها على إثارة انتباه المواطنين إلى قضايا التنمية وحفز مشاركا تهم وتأتى بعد هذا مسألة ثالثة لا تقل عن هاتين أهمية هى دور المشاركة الشعبية فى التشريعات وفى تحقيق الالتزام بها بعد صدورها . وليس هذا بالأمر الهين فى مجتمعات مازالت تفتقر فى ممارستها وتشريعاتها إلى الاهتمام بالمشاركة الشعبية فى صنع القرار وتنفيذه ، خصوصا مع بدء انتشار ظاهرة "الداعية الجاهل" الذى يثير الذعر جهلاً أو عمداً حيث لا مبرر لذلك ، أو يتغاضى عن مشاكل خطيرة لم يدرك الناس بعد نتائجها بوضوح بينما يقتضى الأمر التنبيه إلى أخطارها اليوم لقد أدى التراكم المعرفى المتعلق بالتنمية أمام الدول النامية وذلك فى مجتمعات متفاوتة وفى ظل ظروف وأبنية اجتماعية اقتصادية متباينة

قد تختلف أو تتشابه إلى حد ما في بعض سماتها مع بعض هذه السمات في الدول النامية (هذا مع تأكيدنا على خصوصية هذه الأبنية لكل دولة على حدة) أن يجعل هذه الدول أمام خيارات قد تكون متفاوتة بدورها مما جعل التنمية متفاوتة بدورها في كل بلد من هذه البلدان ، بل وأكثر من ذلك تباين أساليب حدوث التنمية ، مما جعل للدول النامية أمام خيارات عديدة من أساليب حدوث التنمية ، وعزز هذه الخيارات العولمة ومظاهرها العديدة والتي تغلغت في كل أبعاد ومجالات المجتمع وأحدثت تغيرات تؤثر بلا شك على أساليب ومسيرة التنمية .

ويجب أن تقوم عمليات التنمية على عدد من الأسس والعناصر يتمثل أهمها في :-

(١) يجب ألا نحصر أنفسنا فيما قامت ببحثه نظريات التحديث بل لابد أيضا أن نضع في الاعتبار ذلك التحليل للتعبئة البنائية التي اهتمت به نظريات الإمبريالية ، وما أحدثته العولمة من تأثير في ظل الأوضاع والتكتلات العالمية الجديدة .

(٢) وضع الأيديولوجية الاجتماعية القادرة على تناول وتفسير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية في الواقع المجتمعي والتي توضح بدورها النموذج الأمثل للدولة ، ومدى تدخل الدولة في عمليات التنمية ، وهي تلك التي تتوافق مع ثقافة وقيم المجتمع .

(٣) الاعتماد على تنمية مستقلة لإشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات معناه التخلص من التبعية وليس معناه الانطواء على الذات وذلك يستلزم :

أ - إيجاد استراتيجيات المنتجات البديلة للواردات (وذلك بتبني قاعدة صناعة وليست تجميعية) والاهتمام ببناء قاعدة إنتاجية محلية .

ب- تغيير نمط الاستهلاك القائم لعدم تبديد المدخرات التي يجب ان توجه إلى التنمية .

ج- الاعتماد على القدرات البشرية في المجتمع والارتقاء بهذه القدرات وتميئتها .

(٤) ان تعتمد التنمية المستقلة على عناصر استراتيجية أهمها :-

(أ) الاعتماد على الذات لإشباع الحاجات الأساسية وذلك لكسر التبعية في محاورها الأساسية التكنولوجية والتجارية ، والتي تتطلب خطة صناعية تستوعب السلع والخدمات المصدرة أو جزءا منها ويستلزم ذلك تشجيع الصناعات الصغيرة ، واختيار المستوى التكنولوجي المناسب .

(ب) إشباع حاجات الجماهير الأساسية وخاصة للمستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا في المجتمع وهذه الحاجات الأساسية ليست ضرورية استهلاكية فقط ولكنها ضرورية إنتاجية ففى الوقت نفسه ويؤثر على القدرات البشرية فى المجتمع .

(ج) تنمية القوى الإنتاجية وخاصة للقطاعات العريضة من السكان والاهتمام بالطاقات الإنتاجية المعطلة ، مما ينجم عنه تغير فى نمط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ومن ذلك انتماء ومشاركة وتكيف المواطنين البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يزداد التأييد الشعبى لخطط التنمية ويستلزم ذلك تغييرا فى البناءات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتغيرا فى علاقات الإنتاج ، بما يساهم إيجابيا فى إحداث التوازن بين الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها .

(د) العناية بالفائض والتوجيه للتنمية ويساعد ذلك فى الوقت ذاته على كسر حلقة التبعية ، حيث يعتبر الفائض الناجم من عائد أى خطة تنمية مدخلات لخطة تنمية لاحقة وهكذا (والفائض هو الفرق بين ما يمكن للمجتمع ان ينتجه وبين ما يعتبر استهلاكاً ضرورياً) .

(هـ) الحد من الاستهلاك الترفى والتركيز على الكماليات التى تعبر عن احتياجات فئات اجتماعية محددة هى الطبقات العليا فى المجتمع ، ويبرز هنا أهمية التنمية الاجتماعية فى تغيير الأنماط القيمية والاستهلاكية .

(و) التخطيط العلمى لجمع الموارد وتنظيمها وربط القطاعات فى الاقتصاد القومى وكذلك المشروعات داخل القطاعات ربطا علميا لعدم تبديد الموارد أو تكرار الأنفاق أو تعارضه أو القيام

بمشروعات مماثلة ، والتنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع فى
أمده المنظور ، وبحيث يكون تقييـم أى برنامج أو مشروع
مخطط على أسس أهمها مدى ما حققه هذا البرنامج أو المشروع
حتى لو كان اقتصاديا من عائد اجتماعي وذلك بجانب التكامل
الإنمائي التبادلي المخطط بين قطاعات التنمية المختلفة.

(٥) الاهتمام بالجوانب الاجتماعية جنبا إلى جانب مع الجوانب الاقتصادية
للتنمية حتى لا تصبح التنمية نموا مشوها .

(٦) الاهتمام الوعى للتنموى لدى الجماهير بجانب تنمية القوى البشرية
ودورها فى حاضر المجتمع ومستقبله ، وذلك بإعدادها لمواجهة
الحياة فتنحول إلى طاقة منتجة مؤثرة بالفعل وليس غنبا على
المجتمع.

(٧) الاهتمام بالنمو المخطط والتوزيع العادل .

(٨) الاعتماد على الدفعة القوية لكل قوى الإنتاج وتوجيه استثمار
التفاعلات والعلاقات الإنتاجية ، مع الاعتماد على قطاعى الزراعة
(بصفته القطاع الأكبر) و الصناعة (بصفته القطاع الأرقى) .

خامساً: ميكانيزمات التنمية :

نعنى بميكانيزمات التنمية الأساليب و العوامل والأسباب التى
لعبت دورا ذاتيا فى تنمية مجتمع ما ، وطالما تعتمد التنمية على قدرات
المجتمع ذاتيا فإن هذه الميكانيزمات داخلية بالنسبة للمجتمع وأدت إلى

تغير المجتمع ذاتيا وارتقاء بمستوى تنميته، ومن ثم فإنها ميكانيزمات
التغير التاريخية التي انعكست على تقدم مجتمع ما طالما ترتبط بالتنمية
بأحداث التغيرات في المجتمع .

أوضح لنا التاريخ أن الحضارات نمت في المجتمعات ذات المناخ
المعتدل وانتقلت إلى المجتمعات الباردة حينما استطاع الإنسان في هذه
المجتمعات التغلب على صعوبات المناخ البارد ،وبذلك فإن هناك
ميكانيزمات للتنمية هذه المجتمعات ذات المناخ البارد وأخرى أدت إلى
تخلف المجتمعات ذات المناخ المعتدل .

استوضح هذه الميكانيزمات يجيب على سؤال جوهري مؤداه:-

لماذا تقدمت مجتمعات وتخلفت أخرى ؟

ف نجد مثلا في الدول المتقدمة التي أحدثت تغييرا شاملا في أبعاد
الواقع المجتمعي مما لفرز فكرا تنمويا واحدا ،ويتضح في هذه القطاعات
من المسئول عن التنمية ؟ ما هي صور وأنماط التغيير ؟ وعلى أي
مستوى ؟ ومن أين يبدأ التغيير ؟

وتوسيع دائرة المشاركين في عمليات التنمية مثلما حدث بعد
الثورة الفرنسية حيث زاد عدد الطبقة المتوسطة المشاركة في التنمية ومن
ثم للمستفاد من عائداتها .

التغير في قوى الإنتاج بعناصره المختلفة ولازم هذا التغير وبنفس
الدرجة التغير في علاقات الإنتاج ، وعدم التناقص بين قوى الإنتاج
وعلاقات الإنتاج في هذه المجتمعات .

الاعتماد على التكنولوجيا وبصفة خاصة بعد الثورة الصناعية وتحديث أدوات الإنتاج ، وهذه التكنولوجيا تتفق مع ثقافة واحتياجات المجتمع مما انعكس على الإنتاجية .

إيجاد للشخصية التنموية المتفاعلة والمشاركة فى التنمية بإيجابية ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية اعتمدت بالدرجة الأولى على إحداث تغييرات بنائية هادفة فى كل أبعاد الواقع المجتمعى المتمثل فى :-

(١) واقع اقتصادي وقدرته على دفع عمليات التنمية .
(٢) واقع اجتماعي وقدرته على إيجاد تفاعلات إيجابية مدعمة لمسيرة التنمية .

(٣) واقع سياسى وقدرته على إيجاد المناخ الملائم لإحداث التنمية .
(٤) واقع مؤسسى وقدرته على إيجاد مؤسسات ذات كفاءة وفاعلية إحداث التنمية .

ونجم عن هذه التغيرات فى كل أبعاد الواقع المجتمعى - باعتبارها العوامل المتفاعلة لإحداث للتنمية - عدم التناقص بين بعد وآخر ، وأن أى تغير فى أى بعد يستتبعه تغير الأبعاد الأخرى بالضرورة.
كما ان هذه المجتمعات اعتمدت على التنمية ذاتيا من داخل المجتمع نفسه بكل طاقاته وموارده مع حسن استثمار وتوجيه هذه الأمكانيات .

وحاول بعض العلماء إجراء تصور للكيفية التى ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، ومن هؤلاء العلماء (نيل سملزر) الذى

حدد التنمية فى كونها تعنى تحولاً فى بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا ، السكان ، الزراعة ، الأسرة والدين ...، وهو يقول : عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون فى ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة ببعضها ببعض وهى :-

(١) فى عالم التكنولوجيا : يمر المجتمع النامى بعمليات التغيير من الأساليب التقليدية وينتج نحو تطبيق المعرفة العلمية .

(٢) وفى الزراعة : ينتقل المجتمع النامى من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضرورى إلى الإنتاج التجارى للسلع الزراعية .

(٣) وفى الصناعة : يمر المجتمع النامى بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته .

(٤) وفى مجال البيئة : ينتقل المجتمع النامى من المزرعة والقرية إلى التركيز فى المدن .

وتزداد التجارب التنموية ان هناك مجتمعات حاولت الاعتماد على نفسها ذاتياً وأطلق عليها مجتمعات مغلقة ، وأخرى اعتمدت على العنصر البشرى ومهاراته وثالثة ، اعتمدت على الصناعات الصغيرة كمطلق لتحويلها إلى صناعات كبيرة ، وأخرى تعتمد على المشاركة الشعبية فى المحليات ، وفعالية منظمات المجتمع المدنى ، المنظور البيئى للتنمية من خلال التوازن فى علاقة الإنسان بالبيئة الخ فكل مجتمع طبقاً لفكرة التنموى وأهدافه واستراتيجيات التنمية .

وتتعدد الميكانيزمات والنكتيكات والوسائل التي من خلالها يمكن حدوث التنمية والتي بدورها تتفق مع واقع المجتمع وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير المتناقضة .

ويجب على المجتمعات المتخلفة إذن دراسة وتحليل ميكانيزمات التنمية في المجتمعات المتقدمة واختيار ما يتلاءم منها مع ثقافة هذه المجتمعات وأبعاد واقعها الاجتماعي لكي تدرك :-

- كيف يمكن حدوث التنمية ؟

- من أين تبدأ التنمية ؟

- ما هي صور التغير المتلى لإحداث التنمية ؟

- من المسؤول عن حدوثها ؟

وذلك للتخلص من الميكانيزمات التي أدت إلى تخلف هذه المجتمعات .

ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية تتحدد في أى مجتمع من خلال :-

(أ) تفاعل وعلاقة الإنسان بالبيئة وما يعززه هذا التفاعل من آثار إيجابية أو سلبية تؤثر على التوازن البيئي وتواصل التنمية مستقبلاً مما يحدد معه الأساليب والعوامل والأسباب التي تحدد ميكانيزمات للتنمية .

(ب) طبيعة ونمط العلاقة بين الثالث والتموى الطاقة المجتمعية ، الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التنمية ، القيم المجتمعية ، حيث تفرز ديناميكية هذه العلاقة ميكانيزمات محددة للتنمية في كل مجتمع وأساليب حدوثها .

الفصل الخامس

الاتجاهات المعاصرة في التنمية

إعداد

الدكتور / فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : اتجاه المتصلات والثنائيات الاجتماعية والثقافية
- ثانياً : اتجاه النماذج والمؤشرات
- ثالثاً : الاتجاه التطوري
- رابعاً : الاتجاه الانتشاري
- خامساً : الاتجاه السيكلوجي (السلوكي)
- سادساً : اتجاه المكاتة الدولية
- سابعاً : الاتجاه التكاملي
- ثامناً : الاتجاه الماركسي

مقدمة :

هناك ثمانية اتجاهات معاصرة في دراسة قضايا التخلف والتنمية

تتمثل في :-

١. اتجاه المتصلات الثنائية الاجتماعية الثقافية .

٢. اتجاه النماذج والمؤشرات .

٣. الاتجاه التطوري المحدث .

٤. الاتجاه الانتشاري

٥. الاتجاه للسيكولوجي (السلوكي) .

٦. اتجاه المكانة الدولية .

٧. لاتجاه التكامل .

٨. الاتجاه الماركسي الجديد .

وتصنيف هذه الاتجاهات المعاصرة - سألقة الذكر - لا يعد تصنيفاً شاملاً حيث لا يوجد بينها حدوداً فاصلة (هناك تداخل بين مضامين بعض هذه الاتجاهات) وجميع هذه الاتجاهات (ماعدا الاتجاه الماركسي الجديد) تنطلق من الفكر المثالي وترتبط بفكر التحديث ، حيث نجد أن اتجاه المتصلات الثنائية واتجاه النماذج والمؤشرات ينطلقا من فكرة النموذج المثالي (فيبر) ، وكذلك الاتجاه للسيكولوجي يتأثر بذكر فيبر عن تأثير لقيم الدينية والبروتستانتية في الحياة الاجتماعية أما الاتجاه

التطوري فهو محاولة نظرية بديلة لمواجهة نظرية ماركس فى تطوير المجتمعات ، والاتجاه الانتشارى ينطلق من نظريات لتغيير الثقافى (التحديث) ، بينما اتجاه المكانة الدولية فهو معالجة غربية للنظام الدولى المعاصر ، والاتجاه التكاملى فهو يعكس رؤية غربية شاملة لدراسة تنمية المجتمعات النامية ، بينما الاتجاه الماركسى الجديد ما هو إلا إعادة صياغة للفكر الماركسى برؤية تتناسب مع روح العصر وتعالج بعض جوانب القصور فيه .

المجتمع المتخلف تمثل نموذج ما قبل التنمية ، وخصائص المجتمع المتقدم تمثل نموذج ما بعد التنمية (١٤٨،٢) .
ومن أمثلة تلك الثنائيات ما يلى (١، ٢٨٥):-

- ثنائية هنرى مين Henry Maine التى تميز بين مجتمعين يرتكز أحدهما على المكانة بينما يرتكز الآخر على التعاقد .
- ثنائية فرديناند تونيز F. toennies التى تميز بين مجتمع نموده العلاقات الأولية والقراية ، مجتمع يتسم بالعلاقات الثانوية والتعاقدية .
- ثنائية هود بيكر H.Beker التى تميز بين مجتمع مقدس ومجتمع علمانى .

وبالإضافة لما سبق يمكن عرض ثنائيات أخرى تتمثل فى

(١٤٨،٢) .

- ثنائية كولى Cooly التى تميز بين الجماعات والأشكال الأولية التى يقابلها فى الطرف الآخر الأشكال الثانوية .

- ثنائية روبرت ريدفيلد R.Redfield الذى قسم المجتمعات الى نمطين هما المجتمع الشعبى (الثقافة الشعبية) ، والمجتمع الحضرى (الثقافة الحضرية) موضحاً فكرة المتصل الريفى الحضرى .

- ثنائية اميل دوركايم Emile Durkheim الذى يميز بين مجتمع قديم تقليدى يسوده التضامن الآلى بمعنى أن أفراد المجتمع يجدون أنفسهم متجهين نحو التضامن بصورة إليه تلقائياً ، كما هو الحال فى المجتمعات البدائية ، ومجتمع يسوده التضامن العضوى حيث يجد فيه الأفراد أنفسهم متجهين نحو التضامن الذى يكفل لهم إشباع الحاجات الضرورية اللازمة للفرد والتي من شأنها مساعدته على البقاء ، ويسود هذا التضامن فى المجتمعات التى يسودها نظام تقسيم العمل والتخصص .

ولقد اتجه أنصار هذا الاتجاه إلى وصف المجتمعات النامية بنفس الأوصاف والخصائص التى تتصف بها المجتمعات البسيطة أو التقليدية ، بمعنى أن المجتمعات النامية تتصف بصغر الحجم ، والتجانس ، العزلة ، الارتباط حول العائلة وسيادة العلاقات الأولية ، وعملية الضبط غير الرسمية ، والمحافظة ، والثبات النسبى ، وبطئ التغيير ، ثم يمضى

أصحاب هذا الاتجاه خطوة أخرى في طريق التحليل ، فيقومون بعزل الخصائص السلبية عن الخصائص الإيجابية على أساس أن الخصائص السلبية هي الخصائص المحددة للتخلف حيث يتصوروا أن عملية التنمية تمثل أساسا في تخليص المجتمع المتخلف من الخصائص السلبية ، واكتسابه لخصائص للنموذج المتقدم (٢٨٥،١) .

ويرى البعض أن هذه الثنائيات قد جردت الواقع إلى درجة طمس معالمه إلى حد كبير ، بالإضافة إلى أنه وجهت الاهتمام إلى الخصائص المثالية للأجزاء المكونة ، ولم تسهم في تقديم أي بناء نظري شامل ، وكذلك قد أغفلت الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع (٩٧،٣) وهذا الاتجاه قد تجاهل النظرة البنائية التاريخية في تحليله لقضية التخلف والتنمية ، وكذلك لم يصور لنا كيف يتحول المجتمع المتخلف إلى مجتمع متقدم (٢ ، ١٤٩) .

ويفيد هذا الاتجاه في وضع حدود فاصلة بين كل من المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، إلا أن الواقع الأميري قد لا يتفق معها في بعض الأحيان باعتبارها ثنائيات متتالية ، ويمكن الاستفادة بها فقط كأدوات منهجية لازمة لعمليات الفهم والتحليل (٢٨٥،١) .

ثانياً اتجاه النماذج والمؤشرات :

يقوم هذا الاتجاه على فكرة مفادها أن هناك مجموعة من المؤشرات (مستخلصة من خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة) يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة. والمؤشر - للمفهوم اللغوي - هو الذى يشير أو يوضح أو يدل ، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة ، ومن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم ، ومنها ما يعبر عن اتجاهات عامة (٢٨٦،١) . ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين هما (٥١:٥٤،٤) :-

الشكل الأول : كمى

حيث يميل بصفة عامة إلى اختزال تنمية الدول النامية ، والتعبير عنها فى صورة مؤشرات كمية ذات أنواع مختلفة ، والمؤشرات المستخدمة عديدة ومتنوعة منها : متوسط الدخل الفردي ، درجة التعليم ، النسبة المئوية للسكان الحضريين ، عدد الأطباء ، عدد المستشفيات ، معدل أو نسبة توزيع الصحف الخ ، وأصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى الاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية لكى يبرهنون على صحة مفاهيم معينة مستقاة من واقع البلدان الغربية .

الشكل الثاني : كفي

يميل إلى تحديد بعض العناصر النموذجية ومن ثم تصبح التنمية أو (التحديث) مجرد عملية لكتساب (أو فقدان) خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف .

وفضلاً عما سبق فإن يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة والمأمولة من وراء التنمية ، أو تجسيد عملية التنمية الدائرة في إطار الواقع ، وتصور الكيفية التي ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم (١٣١،٢) .

والإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه فيما يلي (٤، ٥١) :-

١. تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو "نماذج مثالية" .

٢. تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وتحديد عملية التنمية (أو التغير الاجتماعي الاقتصادي) المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل .

٣. صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد، ويخلعون عليه أهمية كبيرة ، يجعلونه أساساً للفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، بينما يعتمدون مفكرون آخرون

على مجموعة من المؤشرات للتفرقة بين التخلف والتقدم ، ولعل اكمل محاولة من هذا النوع تلك التى قام بها رو "Rw" فقد حدد مجموعة من المؤشرات نذكرها فيما يلى (١ ، ٢٨٧ : ٢٨٦) :-

١. المؤشرات الديمجرافية : كمعدل للمواليد والوفيات والخصوبة والنمو ، والهجرة الداخلية .

٢. الصحة والتغذية : وتشمل على معدل وفيات الرضع ونسبة المواليد الأموات ، وتوقعات الحياة ، ومعدل انتشار الأمراض .

٣. مؤشرات الإسكان والبيئة : وتتمثل فى النسبة المئوية للأسر المحرومة من المسكن ، ودرجة التزام فى المسكن ووجود المياه والمراحيض والكهرباء فى المسكن .

٤. مؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة : كمتوسط دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك للفرد ، وتوزيع الأراضي بين مختلف طبقات الشعب ونسب الأسر التى تمتلك سلع استهلاكية معمرة مثل السيارات والثلاجات .

٥. مؤشرات العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعى : وتتمثل فى النسبة المئوية للمستخدمين من السكان الذين فى سن العمل ، وساعات العمل ، والأجور ، والكسب ، والإجازات ، وأيام العمل الضائعة بالنسبة لكل عامل .

٦. مؤشرات التعليم والثقافة : وتتمثل فى نسب القيد الإجمالى فى المدارس على اختلاف مستوياتها ، وحملة الدرجات الجامعية ، وتوزيع الجرائد اليومية ، وسعة دور السينما بالنسبة للسكان .

٧. الدفاع الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية : وتتمثل فى معدلات الجريمة وانحراف الأحداث ، وخدمات الرعاية الاجتماعية .

ويذهب هوسيلتز Hoselitz (٢ ، ١٣١ : ١٣٢) إلى أن المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء (الإنجاز) ، وتخصيص الدور ، أما المجتمعات المتخلفة فهى المجتمعات التى تشهد متغيرات الخصوصية ، والعزو (النسبة) ، وتشتت الدور والتنمية طبقاً لمفهوم هوسيلتز هى اكتساب البلدان المتخلفة للأنماط والمتغيرات السائدة فى المجتمعات المتقدمة والتخلى عن الأنماط الشائعة فيها ، وتعد هذه العملية نقطة البداية فى إحداث التنمية وهكذا يتضح انه يتجه إلى تصنيف المجتمعات إلى شائبة هى التقليد والتحديث .

وقام نيل سملزر Neil Smelser (٤١ ، ٢٨٩ : ٢٩٠) فى تحليله لميكانيزمات التغيير والتكيف للتغيير ، وفى تنظيم عملية التحديث ، بالإشارة إلى أهمية المتغيرات السيسولوجية كنسق القرابة والترتيب الطبقي ، والوضع السياسى ، وتأثيرها فى المتغيرات الاقتصادية ،

ويذهب إلى أن الادخار له جانبان : إحداهما يتعلق بمستوى الادخار ، بينما يتعلق الثانى بصورة المدخرات ، ويتأثر مستوى الادخار بمستوى الدخل وتكاليف المعيشة ، بينما تتأثر الصورة التى توجه بها المدخرات المتاحة إلى وجوه الاستثمار بالقيم والاتجاهات السائدة والتى تدعو فى كثير من الأحيان إلى الأنفاق على الاستهلاك التفاخري الذى لا يسهم إيجابيا فى رفع مستوى الرفاهية المادية للأفراد كإقتناء الحلى ، واكتناز الذهب ، أو ضغط الأموال بأي صورة لا تساعد على استثمارها فى مشروعات اقتصادية منتجة ، كما تتأثر أشكال الادخار بالأوضاع الطبقيّة ، وانساق القرابة القائمة فى المجتمع ، ويذهب "سملزر" إلى أن المجتمعات النامية التى تأخذ بأساليب التنمية تتجه نحو " التباين البنائى والتكامل " .. فالتحديث - فى نظرة - يتضمن حدوث تغييرات فى المتغيرات الديمجرافية ، والتكنولوجية ، والأسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية ، ويترتب على التغيرات حدوث تفكك فى القيم والعلاقات والنظم الاجتماعية مما يستلزم إيجاد نوع من التكامل سواء فى إطار القيم السائدة - أو بين مكونات البناء الاجتماعى .

ولقد كشف لنا هذا الاتجاه أنه هناك مؤشرات كمية نستدل من خلالها على التخلف أو الحداثة ، إلا أننا نرى (١٣١،٢ : ١٣٢) :-

- انه ينبغي علينا أن نتعامل بحيطه وحظر عند استخدام هذه المؤشرات،
وآلا نعتمد عليها وحدها ، لأنها قد تكون مضللة أحيانا ، ولا تعبر عن
الواقع ، مثال ذلك أننا إذا اعتمدنا على متوسط الدخل الفردي كمؤشر
على تقدم المجتمع أو تخلفه ، فإن هذا المؤشر قد يكون قاصر ولا
يعكس كل الحقيقة ، ولكنه يعكس بعدا من أبعادها ، والدليل على ذلك
أن متوسط دخل الفرد قد يكون عاليا فى بلدا ما أو أعلى من متوسط
دخل الفرد فى كل بقاع العالم ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن اعتبار
هذا البلد بلدا متقدمة اعتمادا على هذا المؤشر وحده ولذا لابد من
الاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الفنية والكيفية التى
تجسد لنا ما هو كائن بالفعل .

- أن هذا الاتجاه لم يتناول قضية التخلف والتنمية ، من خلال فهم
الأبعاد البنائية والتاريخية التى شكلت ظاهرة التخلف فى المجتمعات
المختلفة ، فى حين أننا لا نستطيع وضع استراتيجية تنموية لمجتمع
من المجتمعات إلا إذا تفهمنا طبيعة بناء المجتمع وثقافته وخصوصياته
التاريخية ..

ولهذا كله فقدت هذه المؤشرات دلالتها ومعانيها عندما ابتعدت عن
السياق البنائى أو التاريخى للمجتمعات المختلفة .

- ولقد أغفلت هذه النظريات النسبية الثقافية ، ووضعت مجموعة من مؤشرات والنماذج للتنمية المعتقد أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة ، وهنا يكمن الخطأ ، لذلك أننا من وجهة النظر السيسولوجية نرى أننا لسنا أمام مجتمع واحد ولكننا أمام مجتمعات متباينة ، وحتى المجتمع الواحد تختلف ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه من الصعب . بل من الخطأ - استخدام مؤشر معين وتطبيقه على سائر المجتمعات بلا تمييز .

ثالثاً : الاتجاه التطوري الحديث :

يرتكز هذا الاتجاه على فكرة التطور ، حيث يرى أصحابه أن المجتمعات الإنسانية تمر بعده مراحل في تطورها ، وإن كل مرحلة تمهد للمرحلة التالية لها ، وتكمل السابقة عليها .

ولقد ظهرت كتابات عديدة تتدرج تحت هذا الاتجاه ومن أبرزها محاولات كل من تالكوت بارسونز Tparsons ، والت رستو Walt Rostow ولاس Wallace .

وفيما يلي سوف نتناولها بإيجاز على النحو التالي :-

ذهب تالكوت بارسونز T.Parsons إلى أن العملية التطورية هي في حقيقتها - زيادة (أو تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع ، وإنها تنشأ من داخل

عملية الانتشار لتقافى أو من خلالها ، أما المكونات الأساسية للتطور فهي تتمثل فى عمليات التباين والتكامل والتعميم (فى دخل نطاق النسق القيمى)، ولقد حدد ثلاث مستويات تطويرية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة وهى تتمثل فى (٤، ٦٧ : ٨٦) :-

المرحلة الاولى : (وهى البدائية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين وهم :
أ. المجتمع البدائى الذى يتميز بان الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية .

ب. النموذج المتقدم لهذه المرحلة ويشير إلى المجتمعات التى كونت نسقاً للتدرج الاجتماعى وتنظيمات سياسياً يقوم على وجود حدود إقليمية أمنه ومستقرة .

المرحلة التطورية الثانية : (وهى الوسيطة) وتضم نمطين فرعيين من المجتمعات .

أ. المجتمعات القديمة : التى تتميز بوجود تعليم حرفى (أي تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية فى المجتمع) .

ب. النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة : وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم ، بحيث يكتسب المجتمع ما أطلق عليه "بيلاه" Belha بالدين التاريخى كما هو الحال

فى الصين والهند والإمبراطورية الرومانية والدولة
الإسلامية .

المرحلة الثالثة والأخيرة : (أي المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات
الصناعية الحديثة .

ويرى بارسوتز أن المحكات التى تفصل بين المراحل الثلاث
الأساسية تتمثل فى "التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النسق
القيمي "

ولقد قدم والت روستو Walt Rostow نظرية فى التنمية
لاقتصادية تنهض على فكرة أساسية مؤداها أن المجتمعات تمر فى
تطورها بمراحل خمس أساسية هى (٢، ١٣٥ : ١٣٨) :-

١. مرحلة المجتمع التقليدى :

وفىها يعتمد المجتمع فى إنتاجه على العلوم والفنون التى كانت
شائعة قبل عصر نيوتن ، ويتميز هذا المجتمع التقليدى بعدم الفهم
للظروف الطبيعية للمجتمع ، مما يترتب عليها انخفاض فى الإنتاجية ،
كما يتسم بغلبة الطابع الصناعى الزراعى حيث تعمل الغالبية العظمى من
السكان بالزراعة وتتركز السلطة فى أيدي ملاك الأرض ، وانتشار التقاليد
الجامدة التى تحول دون حدوث التغييرات والتحولات الاجتماعية .

كما تتضمن هذه المرحلة بعض التحويلات مثل التقلبات السكانية وظهور بعض المشروعات التجارية والزراعية ويتمثل هذا المجتمع فى كل العالم الذى سبق نيوتن مثل أوروبا فى العصور الوسطى وحضارات الشرق لاوسط واسر الصينية القديمة التى تولت على عرش الصين والدول الإسلامية تحت الحكم التركى .

٢. مرحلة التهيؤ للانطلاق :

يتميز المجتمع فى هذه المرحلة بحدوث تغييرات عميقة فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والتجارة الخارجية ، وظهور العديد من الأفكار والاتجاهات والعادات التى تساهم فى تحقيق التقدم مثل نشر التعليم بالشكل الذى يلائم النشاطات لاقتصاديات وظهور مجموعة من المنظمين الذين يتميزون بالميل إلى تعبئة المدخرات واستثمارات فى إقامة المشروعات بقصد تحقيق الربح .

ويشير روتو إلى أن هذه الظروف والملاح قد توافرت فى أوروبا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر ، حيث كانت بريطانيا العظمى ، أول دولة فى أوروبا الغربية مرت بمرحلة التهيئة للانطلاق ويعزى ذلك إلى المزايا الجغرافية ومواردها الطبيعية وإمكانياتها التجارية والاستقرار النسبى ، الذى تمتعت به الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

كما تظهر البنوك والمؤسسات الاستثمارية فى هذه المرحلة ،
ويوجه الدخل الفائض عن الاحتياجات إلى الأنفاق على المشروعات العديد
مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية ولإقامة المصانع والمدارس بدلاً من
أنفاقه على السلع الاستهلاكية واقتناء لمجوهرات والقصور .

كما تتغير اتجاهات الأفراد نحو الإيجاب وتنمو معايير جديدة فى
تقييم الأفراد من أهمها تقييم الأفراد طبقاً لأعمالهم وإنجازاتهم وليس طبقاً
لانتماؤاتهم الطبقيّة .

ويشير روستو إلى أن ظروف الادخار والانطلاق وعوامله ليس
من الضرورى أن تتبع من داخل الدولة . كما حدث فى بريطانيا
العظمى ، بل قد يحدث العكس تماماً .. بمعنى أن ظروف الانطلاق قد لا
تتبع من داخل المجتمع ، وأتأ تتسرب إليه من خارج عن طريق
المجتمعات التى قطعت شوطاً هائلاً من التقدم .

٣. مرحلة الانطلاق :

يعتبر روستو هذه المرحلة من أهم مراحل التطور الاقتصادى ،
وهى قصيرة نسبياً ، حيث تبلغ عشرين عاماً ويتم فيها القضاء على كل
المعوقات التى تحول دون تحقيق النمو الاقتصادى ، كما تحدث تغييرات
جذرية فى طرق ووسائل الإنتاج من خلال التجديد والابتكار ويذهب
روستو إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة للانطلاق فى بريطانيا

والولايات المتحدة وكندا والعامل الرئيسى للنمو الاقتصادى .. هذا فضلاً عن أن عملية البدء فى الانطلاق قد تحدث نتيجة دافع قوى قد يأخذ شكل ثورة سياسية تغير البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى القائم وتعديل نمط الإنتاج وهذا ما حدث فى ألمانيا عام ١٨٤٨م واليابان بعد ظهور القوانين الأخلاقية عام ١٨٦٨م والصين بعد الثورة .

٤. مرحلة الاتجاه نحو النضج :

يذهب روستو إلى أن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة بعد حوالى ستين عاماً من بداية مرحلة الانطلاق وتأتى بعد مرحلة الانطلاق ، ويأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث ، وينطبق ذلك فى استغلال موارد المجتمع كما ترتفع فيها الإنتاجية ومعدلات الاستثمار حيث يوجه المجتمع أكثر من ١٠% من الدخل القومى إلى مجالات الاستثمار كما تزداد العمالة ونسبة العمال المهرة وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل السيارات والأجهزة التليفزيونية والكهربائية والصناعات الكيميائية .

ومن أمثلة الدول التى مرت بهذه المرحلة بريطانيا العظمى فى عام ١٨٥٠ والولايات المتحدة فى عام ١٩٠٠ وفرنسا فى عام ١٩١٠ والسويد فى عام ١٩٣٠ واليابان فى عام ١٩٤٠ وروسيا فى عام ١٩٥٠ وكندا فى عام ١٩٥٠ وباقترب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية حيث تحول السكان إلى حضريين ،

وتنتقل القيادة من أيدي الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى المديرين الأكفاء كما تتغير نظرة الأفراد وتطلعاتهم إلى الأمور ويطالبون الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالأمن الاقتصادى والاجتماعى .

٥. مرحلة الاستهلاك الوفير :

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الاقتصادى حيث يصل إليها المجتمع بعد أن يتم النضج فى النواحي العلمية والتكنولوجية .

وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد والتقدم التكنولوجى كما يرتفع الاستهلاك فى هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا ويتجه المجتمع إلى إنتاج السلع المعمرة كالسيارات وثلاجات والغسالات الكهربائية كما تخصص الدولة اعتمادات هائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى .

ويشير روستو إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٢٠ أما بريطانيا العظمى فقد بدأت هذه المرحلة فى عام ١٩٣٠ أما أوروبا الغربية فقد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٥٠ .
لقد ركز ولاس Wallace على مراحل التغيير الثقافى على أساس أن الانتشار الثقافى عامل أساسى من عوامل التغيير والتنمية ويشير إلى وجود دورة للتغيير تمر فى مراحل خمس هي (١، ٢٩١ : ٢٩٢) .

١. مرحلة الثبات أو الاستقرار : وهى التى تكون قائمة قبل حدوث التغيير وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة ، وفى هذه المرحلة يجيز المجتمع جميع الأنماط الثقافية القائمة مادامت قادرة على إشباع احتياجات الأفراد والجماعات .
٢. مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية : تأخذ احتياجات الأفراد فى التزايد وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المستمر فى الاحتياجات الفردية ، ويتطلب هذا حدوث تغييرات فى الأنماط الثقافية القائمة لتكون أكثر قدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة.
٣. مرحلة التحريف الثقافى : حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة احتياجات الأفراد ، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية غير انه يفاجأ بحدوث تعارض بين لأنماط الثقافية الجديدة ولأنماط القديمة مما يترتب عليه صعوبة الامتصاص وهضم العناصر الجديدة وحدثت عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية ، ويكون ذلك تحديداً أساسياً للمجتمع .
٤. مرحلة الأحياء : يحاول المجتمع أن يعيد توازنه عن طريق أحياء عناصر ثقافة القديمة ، مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجديدة التى أثبتت فعالية ونجاحاً وعلى الرغم من كثرة التحديات التى تواجهه

المجتمع فى هذه المرحلة فهو يستطيع أن يجابهها بنجاح عن طريق القضاء على الروتين الذى هو من ألد أعداء التنظيم والاهتمام بوسائل الاتصال وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة وبذلك تتم عملية التحول الثقافى .

٥. مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة : حينما ينجح المجتمع فى إعادة التوازن بين عناصر ثقافية ، يعود إلى حالته الطبيعية وتشمله من الثبات والاستقرار بحيث تختلف عن الحالة التى كان عليها من قبل حيث يكون قد قطع شوطاً كبيراً فى الطريق المؤدية إلى التنمية .

أن هذا الاتجاه التطورى ، ينطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى دراسة قضية التخلف والتنمية ، إلا أنه بالرغم من ذلك يعانى من قصور فى فهم مشكلات التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث حيث تجاهل الإطار البنائى والتاريخى للبلدان النامية وانغمس فى الواقع الأوروبى والغربى الذى يختلف فى طبيعته وتاريخه عن واقع وتاريخ الدول النامية ويصور أصحاب هذا الاتجاه التنمية على أنها عملية تدريجية هادئة ، فضلاً عن أنه لا يكشف طبيعة التوترات التى يعانى منها النسيج الاجتماعى خلال عملية التنمية ، بالإضافة إلى أنه لم يزودنا بأفكار نظرية تعتمد على فهم المعوقات والتحديات التى تواجه التنمية وكذلك اغفل

العلاقات المتبادلة بين المجتمعات حيث ينظر إلى المجتمعات كوحدات تحكم ذاتها وتتغير ربيعاً القومية الداخلية (٢، ١٤١: ١٤٢) .

ويرى البعض أن نظرية روستو ساهمت في تكريس التخلف في الدول النامية من خلال مصيدة الديون وانتكاسات التنمية في الدول التي أخذت بفكرة التغريب تمثلت في التضخم والعجز عن السداد ووصلت بعض الدول إلى حد إعلان الإفلاس (المكسيك مثلاً) أو على الأقل بئذ كل محصلة التنمية لسداد فوائد لديون مع الاستمرار في الاستدانة والوقوع أسري لصندوق النقد الدولي ونادى باريس وتحكم الدول والهيئات الممولة وهذا يعني أن الجري وراء النموذج الغربي أتوقع الكثير من الدول النامية فيما يمكن أن نطلق عليها الحلقة الخبيثة للتخلف فضلاً عن أنها تصور التنمية على أنها مراحل حتمية دون أخذ العوامل الدينية والثقافية والتاريخية والمحلية والدولية في الاعتبار (٥، ٢٥) .

رابعاً : الاتجاه الانتشاري :

ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية هذا يعني بطبيعة الحال أنه على الدول النامية أن تشهد عملية "تنقيف" إذا ما أرادت تحقيق التنمية .

ويفترض أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول (٧٧، ٤). والجديد الذي يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم، كذلك ظهرت أفكار وتصورات مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات من ذلك - مثلاً - ما يذهب إليه لبعض من أن التأثير الذي تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير لغربية سوف يؤدي بالأخيرة إلى أن تصبح بشكل أو بآخر مماثلة للأولى .

فالدول النامية لا يمكن إلا أن تحتذى نموذج المجتمع الغربي ، والعلاقة إذا سببيه وذات اتجاه واحد .. فالتوسع الذي تحققه للرأسمالية الأوروبية في مختلف أنحاء لعالم ، وما خلقه من نظام اقتصادى عالمى واحد سوف يحول البلدان المختلفة إلى بلدان أوروبية الطابع ويسهم فى ذلك تأثير التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التى تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ووسائل ومنظمات مختلفة (مثل وسائل الاتصال الجماهيري والتعليم والسياحة ... الخ) (٧٧ : ٧٨) . والمنطق الكامن من وراء هذه القضية يتمثل فى قبول الفكرة لزانقة القائلة بأن المجتمعات النامية سوف تمر بنفس العمليات التى تمر

بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ويذهب بعض أصحاب الاتجاه الانتشارى إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطتين بالتصنيع تشكلان معاً نسقاً معيناً وبالتالي فإن نقل التكنولوجيا والصناعة إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى تغيير الثقافة والبناء الاجتماعى لهذه المجتمعات بحيث تشبه فى نهاية الامر النموذج لغربى من المجتمعات ويميل البعض إلى إبراز "المعوقات" التى تضعف من قدرة الدول النامية على "تمثل" التجديدات والاستحداثيات لو افده من الغرب والياً ما تتخذ هذه المعوقات أما شكلاً بنائياً أو ثقافياً (٤، ٧٨: ٨٠) ويعتقد بعض أصحاب لاتجاه الانتشارى أن القيم التقليدية السائد فى دول العالم الثالث تمثل مصدر الفساد ويستشهدون على ذلك بسيادة المصلحة الذاتية والحكم على الأشخاص طبقاً لنوعياتهم وعلاقاتهم الشخصية (٤، ٨٩) .

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب هذا الاتجاه يثيرون للثقافة الغربية ويرون أن الانتقال أي نمط من الأنماط لثقافية الغربية كفيل بتغيير البلدان النامية وتطورها وهذا أمر مبالغ فيه ذلك أن ما حدث فى الغرب ليس بالضروري أن يحدث فى المجتمعات المتخلفة بسبب لاختلافات الواضحة بين المجتمعات (٢، ١٥٠) .

- أصحاب هذا الاتجاه يزعمون أن انتقال رؤوس الأموال الغربية إلى البلدان المختلفة سيساهم فى تنمية هذه البلدان وهذا أمر مشكوك فى

صحته لان المجتمعات الغربية عندما تقدم أموال إلى البلدان النامية
فأنها لا تستهدف من وراء ذلك إلا تحقيق مزيد من السيطرة والتبعية
على هذه البلدان ، ويتجاهلون رؤوس الأموال التي تتجه من البلدان
النامية إلى البلدان المتقدمة في شكل أرباح (٢ ، ١٥٠) .

- انه من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافى من مجتمع معين وتطبيقه بنفس
الصورة فى مجتمع اخر نظرا للاختلافات الكثيرة فى الظروف
الاجتماعية والملابسات القومية التى تميز لمجتمعات عن بعضها فما
يصلح للتطبيق فى زمان معين قد لا يقبل التطبيق فى زمان اخر
(١ ، ٢٩٩) .

- أن الانتشار يعنى السيطرة واستغلال الدول المرسلة (المتقدمة)
للدول المستقبلية (المتخلفة) حيث تميل هذه النظريات إلى حجب
الدلالات السياسية والأيدولوجية للمساعدات الاقتصادية (٤ ، ٨١) .

- ولقد خضعت فكرة استيراد الدول النامية لتكنولوجيا الدول المتقدمة
لانتقادات مريرة فالدول النامية لا تحصل من الدول المتقدمة إلا على
نمط أو مستوى معين من التكنولوجيا وذلك لان التكنولوجيا المتقدمة
هى دائماً من نصيب الدولة المتقدمة (٤ ، ٨٥ : ٨٦) .

خامساً : الاتجاه السيكولوجي (السلوكي) :

ينطلق هذا الاتجاه من فكرة مؤداها أن تحقيق التنمية (التحديث) يعتمد إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم وخصائصهم الشخصية واتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم ودرجة وعيهم ... الخ واستعدادهم لتحمل مسئوليات وأعباء التنمية ودعمها وتعضيدها كأساس لتحديث المجتمع .

ويشير هولاند هنتر H.H unter إلى أن التنمية لاقتصادية هي في جوهرها هي عملية تغيير شامل في كافة جوانب المجتمع حيث أنها تتطلب إحداث تحويلات في مجموعة من الأبعاد الاجتماعية كالبعد السياسي والسيكولوجي والسيكولوجي والثقافي ... الخ ، التي لا تقل أهمية على البعد الاقتصادي نفسه (٦ ، ٩١) .

ويفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع العصري والإنسان العصري على أساس أن "العصرية" إذا تصف بها المجتمع فإنها تعنى مجموعة الخصائص البنائية التي تميز المجتمع العصري عن المجتمع التقليدي "وإذا اتصف بها الفرد فأنها تعنى " مجموعة الاتجاهات والقيم وأساليب الشعور والعمل التي تتطلبها المشاركة الفعالة في مجتمع عصري، ويذهب هؤلاء إلى أن تحدث الإنسان يسبق تحديث النظم

الاجتماعية فيركزون على الخصائص السيكولوجية للأفراد والجماعات باعتبارها عاملاً أساسياً للتنمية. (٢٩٩،١).

ويؤكد "بارسونز" T.Parsons أن من أهم سمات المجتمع المتقدم سيادة العمومية في مقابل الخصوصية التي تميز المجتمعات المتخلفة ، ولقد أوضح أن المراكز الاجتماعية تقيم في المجتمعات المتخلفة على أساس لا دخل للإنسان فيه كالطبقة أو الطائفة أو مركز الأسرة أو الديانات.... الخ وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث المتقدم يقيم أعضائه على أساس إنجازاتهم ومدى ما يحرزوه من تقدم بعملهم وجهدهم وتعليمهم ... الخ وهذا ما يبرز أهمية عامل الإنجاز كمعيار للتقدم والتخلف (٩٩،٦).

ويوضح دافيد ماكلياند David.C.Meclelland أن الحاجة أو الدافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الاقتصادية ويبرز ارتباط الحاجة إلى الإنجاز (وهي مفتاح التنمية الاقتصادية) بأسلوب التنشئة الاجتماعية على أساس أن ظهور هذه الحاجة لا يتم إلا بناء على أساليب تربوية محددة (٩٩،٦: ١٠٠).

ويذهب دانيال ليرنير Danil Lerner إلى أن التحديث يعنى تحول أساليب حياة الأفراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حياة مشاركة ذات طابع غير شخصي أي أن التحديث اتجاه علماني ذو جانب واحد في

اتجاهه يتمثل فى التحول من التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة ، وينظر إلى النموذج الغربى فى التحديث على أنه للنموذج الذى يجب أن تحذو حذوه البلاد الأخرى ويرى أن التنمية أو التحديث يعتمد على مجموعة من المتغيرات الأساسية التى يمكن اعتبارها مؤشرات للتحديث والحدثة وتتمثل هذه المتغيرات الرئيسية فى التحضر والتعليم ، والمشاركة فى وسائل الاتصال والمشاركة السياسية وهذا بالإضافة إلى خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هى التقمص العاطفى وتلك الخاصية تعين المجتمع على التنمية (٢، ١٠٨:١٠٩) .

ويربط ايفرت هيجن Everett Hagen بين العوامل السيكولوجية والتنمية الاقتصادية من خلال تحليله لنموذج الشخصية؛ ويرى أن تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الحديث يتطلب إحداث تحول أساسى فى نوعية الشخصية التى تميز أبناء المجتمع التقليدى ، ويشير إلى أن النموذج المميز للمجتمعات التقليدية المتخلفة والنموذج التسلطى الذى يفرد آراء على الغير ولا يتيح فرصة للرأى والمناقشة أو لظهور الروح الديمقراطية أو الاستقلالية لدى الأبناء (٦، ١٠١:١٠٢) .

ويؤكد كل من جوزيف شومبير J. Schumpeter ونوماس إيستر بروك W.T.Easterbrook وبرت هوزيلتز B.Hoselitz على أهمية استئثار الروح الريادية والعمل على اظهار وتنمية القدرات الريادية

لدى اعضاء المجتمع كخطوة اساسية للانطلاق الانمائى ، والمقصود بالروح الريادية تلك الروح التى يتمتع بها رجال الاعمال ، ويؤكد شومبير على لبراز العلاقة الوثيقة بين القدرة للريادية والتنظيمية والابتكارية والقدرة على المخاطرة وتصميم المشروعات وتحمل المسئولية فى تطبيقها وتنفيذها (٦، ٩٨) .

ويحاول أصحاب هذا الاتجاه تحديد الخصائص السلوكية التى يتسم بها الإنسان العصرى ولقد اقترح اليكس انكليس Alex Inkeles قائمة بتسع خصائص سلوكية هى (١، ٣٠٠) :-

١. الانفتاح نحو التجديد والتغيير .

٢. الرغبة فى التعرف على المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية .

٣. الاتجاه نحو الحاضر والمستقبل اكثر من الاتجاه إلى الماضى ..

٤. الاخذ بالتخطيط كأسلوب لمواجهة لمواقف المختلفة .

٥. القدرة على التحكم فى البيئة .

٦. الثقة فى قدرة الفقير على إنجاز الواجبات وتحمل المسئوليات .

٧. احترام كرامة الآخرين .

٨. الثقة فى العلم والتكنولوجيا .

٩. تقدير الأفراد على أساس العمل والإنجاز .

ونقد حشف هذا الاتجاه أهمية البعد السيكولوجي "السلوكي" في تفسير قضية التنمية كما لاط الليثام عن أهمية القيم والاتجاهات والسلوكيات ودورها في التنمية والتحديث ولكن البعد السيكولوجي وحدة لا يكفى لأحداث تنمية حقيقية وكذلك معالجة هذا لاتجاه لقضايا ومشكلات التنمية قد تجاهل الواقع البنائي التاريخي للبلدان النامية ذلك الواقع الذى يختلف في طبيعته عن طبيعة الواقع الاوربي والغربي الذى انطلق منه هذا الاتجاه وكذلك قد تضمن افكار وقضايا ارتبطت بالواقع الغربى وتحيزت له واعتبرته واقعا يجب ان يكون "قبله" لكل أمه تريد ان تنمى أو تغير نفسها (٢، ١٢٩: ١٣٠) .

ساساً : اتجاه المكانة الدولية :

ينطق هذا الاتجاه من فكرة فحواها ان المجتمع الدولى يمثل منظومة واحدة ، وهذه المتطورة تتدرج فيها الدول وترتب وفقاً للعديد من المتغيرات أبرزها الاقتصاد والتكنولوجية والسياسة . وعلى سبيل المثال نجد ان المنظوم الدولية مقسمة الى ثلاثة مجموعات من الدول وهى :

- مجموعة دول العالم الثالث وهى الدول النامية المتخلفة
- مجموعة دول العالم الثانى وهى الول الاشتراكية .
- مجموعة دول العالم الأول وهى الدول الغربية الرأسمالية الصناعية .

وداخل كل مجموعة ترتب دول هذه المجموعة فيما بينها وفقاً للعديد من المحكات وبذلك تتحدد المكانة الدولية لكل مجتمع من المجتمعات .

ولقد قدم لاجوس Lagos إطاراً تصورياً يقوم على فترة أساسية هي ان المجتمعات القومية تشكل نسقاً اجتماعياً دولياً وان هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق اوضاعاً مختلفة يمكن ترتيبها أو تدرجها في مركز المركز الاقتصادي والقوة والهيبة ، .. ويذهب لاجوس الى ان التفاوت ظاهرة تنطبق على الأمم فالمركز الاقتصادي يتحدد في ضوء تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي كما يقاس في ضوء مراحل والت روستروا والمجموع الكلي للدخل ومستوى معيشة الافراد ، اما القوة فتقاس في ضوء التقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة في السباق التكنولوجي في المجال العسكري واخيراً نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر الى الأمم الأخرى ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادي وقوتها ومكانتها (٤، ١٢٦) .

ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانباً ملحوظاً من اهتمامه حيث أوضح ان هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة هما (٤، ١٢٦) :-

المفهوم الأول هو انخفاض مكانة الدولة :

- أ. انخفاض مكانة الدولة لانخفاض جزئياً : ومؤشر الانخفاض الجزئى فى المكانة هو عدم القدرة على اتخاذ مواقف الريادة التكنولوجية .
- ب. انخفاض مكانة الدولة لانخفاضاً كلياً : ويتمثل الانخفاض الكلى فى المكانة فى فقدان القدرة على التنمية كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة .

المفهوم الثانى هو التخلف :

- وهذا الاتجاه اقرب الى اتجاه النماذج أو المؤشرات لذا يمكن القول ان ما سبق توجيهه من انتقادات لاتجاه النماذج أو المؤشرات قد ينطبق على هذا الاتجاه (٢، ١٥٤) .
- ان هذا الاتجاه بحكم ضيق نطاقه لا يسمح بعملية الربط بين هذه لصور من ناحية والايديولوجية المختلفة المتباعدة التى يشهدها عالمنا المعاصر من ناحية اخرى (٧، ١٣٢) .

سابعاً : الاتجاه التكاملى :

- ينهض هذا الاتجاه على النظرة الكلية للمجتمع ، ورفض التفسير الجزئى لقضية التخلف والتنمية وذلك على أساس ان المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط اجزائها وانه لا يمكن فهم اى جزء من اجزائها الا فى ضوء علاقته بالاجزاء الاخرى (٢، ١٥٠:١٥١) .

ويرى سوروكين Sorokin ان التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية يستند الى مجموعة من العناصر منها ما يشير الى طبيعة الواقع ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية ومنها ما يعبر عن الصور التي تترابط بها الظواهر (٣٠٩:٣٠٨،١) .

ولا يمكن فهم ان نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية الا في ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعى العام الذى توجد فى اطاره ، وهذا يعنى اننا عندما نحاول دراسة ظاهرة التخلف فلا بد من فهم كافة مكونات البنى الاجتماعى مثل البناء الديموجرافى والنسق الايكولوجى والنسق الاقتصادى والنسق السياسى والنسق التعليمى والنسق القربى والبنى الطبقي الخ وذلك ان كافة هذه المكونات تتفاعل معا فى تشكيل ظاهرة التخلف ، وهذا هو الحال عند فهم التنمية ، فلا بد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعى المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة انمائية متكاملة لنا تحقيق الاهداف المأمولة من وراء التنمية (٢، ١٥١) .

ويرى وبليرت مور Wilbert Moore ان التنمية التى تتشدها حكومات الدول النامية والمكتنمة على السواء تتطلب اكثر من الرغب المتفائلة فى حياة أفضل وإنما تتطلب توافر مجموعة مقومات هى (١، ٣١٠:٣١٢) -

- ١- القيم : تستلزم التنمية وجود اطار قيمي يسمح للفرد بالحركة كما يتطلب نظام توظيف قائم على الكتابة المهنية ، والقدرة على الاداء ، وهذا المطلوب قد يتعارض مع بعض القيم السائدة فى المجتمع وفى هذه الحالة يصبح تغيير الاطار القيمي شرطاً اساسياً من شروط التنمية .
- ٢- النظم : ترتبط التنمية لارتباط وثيقاً بنظام الملكية والعمل والتبادل وكذلك للنظام السياسى والتعليمى وتتطلب التنمية قدراً كبيراً من الاستقرار السياسى وتغيير فى النظام التربوى وفى المتطلبات العامة والخاصة التى تعمل على النهوض بالتعليم والتكنولوجيا .
- ويرى ويلبرت مور ان بعض القطاعات الرائدة من السكان يجب أن تتجه الى وضع البرامج والخطط والتعرف على الاساليب الفنية التى يلزم استعارتها أو تعديلها ، وكذلك التوصل الى اختراعات جديدة يمكن تطبيقها فى الاحوال غير العادية .
- ٣- التنظيم : يرتبط التقدم الصناعى بالتخصص وتقسيم العمل لذا لا بد من وجود تنظيم ادارى منظم يصنع القرارات ، وكذلك تنظيم مالى سليم للدولة ، وان تتوفر مجموعة اخرى من الاحتياجات التنظيمية المطلوبة .
- ٤- الحوافز : لا تؤدي مجرد الرغبة فى حياة افضل الى تحقيقها بطريقة تلقائية ، بل لابد من ادخال تغييرات فى النظم والتنظيمات السائدة .

ولقد قام فيكمانز Vekemans وسيجورنو Segundo بتحديد مجموعة من المتغيرات لاختها في الاعتبار عند قياس التنمية أو التخطيط لها ، وهذه المتغيرات تتمثل في (٣١٠،١) :-

١. المتغير الاقتصادي : ويتضمن مجموعة مؤشرات هي متوسط دخل الفرد ، استهلاك الكهرباء والاسمنت ، طبع الجرائد ، الوحدات الحرارية التي يحصل عليها الفرد ونسبة القوى العاملة في القطاعات الانتاجية المختلفة .

٢. التدرج الاجتماعي : ويتضمن مجموعة مؤشرات هي توزيع السكان على المناطق الحضرية والريفية وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية المختلفة .

٣. المتغير الحضاري : ويتضمن جملة مؤشرات هي نسبة الامية ونسبة الطلبة في المراحل التعليمية ونصيب الفرد من الجرائد الموزعة ، ونصيب الفرد من اجهزة الراديو ومقاعد السينما كما يتضمن مؤشرات اخرى تتعلق بالمستوى الصحي ، وتتمثل في عدد الاطباء لكل مائة الف من السكان ونصيب الفرد من الاسرة في المستشفيات ، ومعدلات المواليد والوفيات .

٤. المتغير السكني : ويشمل على مؤشرين اساسيين هما درجة التجهيز السكاني ، ونسبة الاجانب الى الوطنيين .

٥. المتغير السياسي : ويتمثل في درجة التمثيل للنيايى ، ومدى واقعية الافكار السياسية ودرجة تكامل الجماعات الضاغطة أو المؤيدة فى الحياة السياسية ، ومدى تمثيل جمهور الناخبين فى نظام الاحزاب السياسية .

ومع ان هذا الاتجاه ينطلق من منظور شامل يضع فى اعتباره كافة المتغيرات والامكانيات التى يضمها البناء الاجتماعى وهذا امر له وجاهته لاننا فى ضوء هذا الاتجاه نستطيع ان نقف على كافة المتغيرات التى تساهم فى إبراز ظاهرة التخلف ، إلا أنه من الضرورى عند البحث عن العوامل والاسباب المؤدية للتخلف الا نقف عند حدود مكونات البناء الاجتماعى ولكن ينبغى البحث فى الاصول التاريخية للظاهرة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه ينبغى الا نتجاهل العوامل الخارجية التى تساهم ايضاً فى تشكيل ظاهرة التخلف (٢، ١٥٣) .

ثامناً : الاتجاه الماركسى الجديد :

على الرغم من ان كتابات كارل ماركس Karl Marx عن الثقافات غير الغربية (العالم الثالث) قليلة ومتناثرة وأبعد عن ان تشكل اطار فكرياً متماسكاً الا انه قدم إسهاماً كلاسيكياً هاماً فى فهم تنمية المستعمرات ، فقد تبنى منظورا عالمياً تاريخياً وعلى الاخص فى تصنيفه الثنائى التطورى للمجتمعات حيث نظر الى المجتمعات على انها تمثل

ببناءات مستقلة بذاتها كل منها يتطور فى ضوء قواه الداخلية المعينة والتغيير عند ماركس يتوقف على صراع دائم بين درجة تطور قوى الانتاج من ناحية وعلاقات الانتاج من ناحية اخرى وان الطبقات على الاخص "البروليتاريا" هى التى تمثل وسيلة التنمية والتطور الاجتماعى وإن التخلف ينتج عن سيادة نمط انتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتماعى متخلف ، ومن ثم فالتخلف يتصف بالشمول حيث يشمل نمط الانتاج بما يتضمنه من قوى انتاج متخلفة وعلاقات انتاج متخلفة ، كما يشمل التكوين الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات اجتماعية متخلفة ووعى اجتماعى متخلف ، وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسيين بينهما علاقة دياكتيكية هما العنصر المادى "الاقتصادى" والعنصر الاجتماعى (١٣٣،٤: ١٣٤) .

والنظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال ما يلى

-(١١٣،٣) -

- مفاهيم الصراع كقوى دافعة للتقدم .
- العوامل الاقتصادية كمحدد لوضع المجتمع التاريخى وبنائه الاجتماعى.
- المراحل التاريخية كمرحلة حتمية بفعل التطور الجدلى للمجتمع .

- العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج كمحور اساسى للتقدم والتخلف .

- الطبقة كوسيلة لأحداث التغيير والتنمية .

ان تغفل التخلف فى مل من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج يؤدى الى تخلف شكل الانتاج ووجود وعى اجتماعى متخلف .

ولقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير اراء كارل ماركس حتى تتسق والظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى يعايشها المجتمع الدولى فى القرن العشرين هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى حتى يمكن الانتفاع بها فى دراسة وتحليل قضية التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث ، ومن هذا المنطلق تكون الاتجاه الماركسى الجديد الذى ينهض على مجموعة ممن القضايا والمقومات الاساسية مؤداها ما يلى (١٥٤:١٥٥) :-

- أن التنمية الحقيقية هى التحرر من التبعية ، وان دراسة التنمية لا بد ان تتم فى اطار نظرى عالمى .

- ان للتناقد الاساسى القائم اليوم بنشأ فى الحقيقة بين الامبريالية من ناحية ، وبين شعوب العالم الثالث من ناحية اخرى ، وانه من الضرورى التخلّى عن الاساليب التقليدية فى التنمية والبحث عن

مداخل جديدة تمكن للبلدان النامية من التخلص من تخلفها الذى يرتبط
أساس بطبيعة النظام الامبريالى العالمى والانطلاق الى افاق ارحب .
- لا ينظر هذا الاتجاه الى قضية التخلف و التنمية كمرحلتين مختلفتين
فى تاريخ الانسانية ولكن كجزأين لا يتجزأ فى النظام الاقتصادى
العالمى وان الاشكال الذى يتخذها الفقر الاجتماعى والركود
الاقتصادى فى العالم الثالث ينجم عن التوسع الرأسمالى العالمى ، اى
ان التخلف لا يعتبر مرحلة تخلف سابقة للرأسمالية ، ولكنة يعتبر
نتاجاً أساسياً لنشأتها وتطورها فالتخلف ينجم عن التبعية التى تغرق
فيها بلدان العالم الثالث وتلك التبعية ليست نتاج للظروف الخارجية
فحسب بل هى وليدة الظروف الداخلية ايضاً .
- وفيما يلى سنحاول لقاء الضوء على بعض اسهامات الماركسيون
المحدثون مثل باران Baran ، شارل بتليم Bettelheim على النحو
التالى :-

لقد ذهب بول باران (٤، ١٤٢:١٤٣) الى ان الطبقات الحاكمة فى
الغرب لديهم مصالح خاصة استمرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية الراهنة فى الدول النامية ، وذلك لان البلاد النامية تزود البلاد
للمتقدمة الصناعية بالمواد الخام ، كما تزود شركاتها ومؤسساتها بآرباح
هائلة ، ومجالات واسعة للاستثمار . وكنتيجة لذلك نجد الدول للرأسمالية

الغربية تعارض تصنيع الدول النامية لكي تضمن الدول الرأسمالية استمرار تخلف الدول المتخلفة ، فانها تضطر الى تبني استراتيجيات عديدة ومتنوعة فعلى المستوى الايديولوجي مثلاً نجد الدول الرأسمالية الغربية "تصدر" الى الدول المتخلفة "نظريات" أو مقولات فكرية توحى لها بها بضرورة بطء عملية التنمية واتخاذها طبقاً تدريجياً ولقد رفض بلران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لأحداث التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ويستند فى ذلك الى سببين :-

الأول : ان الزيادة الضئيلة فى الدخل القومى ، سرعان ما تختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان .

الثانى : تبديد الذين يشغلون اوضاع القوة فى الدول النامية للمصادر المختلفة واستثمارات بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الاجنبية .

وفضلاً عما سبق يذهب باران الى ان الدول الرأسمالية المتقدمة تتبنى استراتيجية اخرى - لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة - تقوم على تأييد ودعم الجماعات المحافظة أو الرجعية فى الدول النامية بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية .

ولقد قدم شارل بتلهم رؤية ماركسية جديدة فى دراسة وتحليل ظاهرة التخلف حيث بدأ بتحديد ظاهرة لتخلف حيث بدأ بتبديد وإزالة

للمفوض والخط في مفهوم "الدول المتخلفة" بحيث يجب ان يحل محله
التعبير الأكثر دقة "البلاد المستغلة" أو "البلاد التابعة" أو "البلاد ذات
الاقتصاد المشوه" مع عدم تجاهل علاقات السيطرة والاستغلال القائمة
بين مختلف البلدان موضعاً ضرورة التحليل للواقعة للتخلف بما لا يعزل
وضع تلك البلاد المتخلفة ليجعل منها شيئاً في ذاته ، بل على العكس
يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تحيط بها ، والتي يتعين
الخروج منها حتى يغدو من الممكن الارتفاع للفعلى بمستوى معيشة
سكانها (٢، ١٥٧:١٥٨) .

وعندما حاول بتهليم تفسير ظاهرة تخلف دول العام الثالث اشر

الى ثلاث عوامل رئيسية هي (٤ ، ١٥١:١٥٢) :-

العمل الأول : التبعية

وتظهر التبعية على مستويين سياسى واقتصادى ، فعلى المستوى
السياسى نجد ان الدول الرأسمالية تمارس تأثيرات قوية على الدول
المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسى موالى لها تماماً ، فهى تعمل
دائماً على احداث عدم استقرار سياسى وتدعيم للنظم الديكتاتورية للموالية،
وعلى المستوى الاقتصادى نجد صورا عديدة للتبعية للتجارية (أى ان
حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلاد ما يتوقفان على صادراتها الى عدد
محدود من البلاد ، وهى صادرات تتكون كذلك من عدد محدود من

المنتجات غالباً ما تكون فى شكل موارد اولية أو شبه لولية) والتبعية المالية (المتملة فى سيطرة رؤوس لاموال الامبريالية على الدول المتخلفة.

العامل الثانى : الاستغلال

فاذا كانت التبعية تؤدى الى تأكيد سيطرة جانب معين وخضوع الجانب الاخر ، فإن الاستغلال يهدف الى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكارى الامبريالى ، ويتخذ الاستغلال ايضاً صوراً عديدة كالأستغلال المالى والاستغلال التجارى .

العامل الثالث : التجميد

اى ان يظل النمو الاقتصادى للدول المتخلفة فى حالة تكبيل دائم ، ويتم ذلك بفضل عوامل خارجية (كالاقطاعات المفروضة على البلاد المتخلفة ، والجهد المنظم الذى يبذله راس المال الاجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الانتاجية فى البلاد المتخلفة) ، وعوامل اخرى داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو حضارية .

والماركسية المحدثه (الجديدة) ترى (٨، ٧٠:٧١) ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع ان تدفع تنمية العالم الثالث خطوات الى الامام ، وهناك مثال بارز على توجيه التغيير فى اتجاه النمو والعوامل والظروف التى لابد ان تتوافر لنجاحه يمكن استخلاصه من كتابات

"ماوتسى تونج" فهو يؤيد ان النمو الاقتصادى السريع الذى لو تم لاسفر عن مشاكل عديدة لان نتائج هذا النمو لابد ان نستوعب اجتماعياً ، وهذا الاستيعاب لا يمكن للتوصل اليه بنفس سرعة النمو الاقتصادى ، ومع ذلك يؤكد "ماو" نمو الانتاج على نمو اى نظام اخر ، وتمثل الحوافز المادية أهمية ملحة فى الانتاج للنجاح وفى إجماع التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، ويجب ان يعتمد نمو الاقتصادى على تشجيع وتعزيز القدرات الخلاقة كالقدرة على التجديد (البصيرة ، بعد النظر ، الرغبة فى خوض المخاطر) لان نجاح النمو لا يمكن ان يعتمد كلياً على صناعات القرارات البيروقراطيين على المستويات الكبرى ، ولقد أشار الى ان الاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية تعتبر من اهم معوقات النمو الاقتصادى السريع ولمواجهة مثل هذه المعوقات لابد من توجيه النمو الاجتماعى ، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم من خلال المشاركة الفعالة فى الافادة من هذه الامكانيات. وعلى الرغم من الاسهامات الايجابية التى ينطوى عليها الاتجاه الماركسى الجديد ، والتى يمكن الانتفاع بها فى مجال دراسة التخلف والتنمية فى البلدان لنامية ، الا ان هذا الاتجاه يعانى من بعض النقائص والسلبيات يتمثل أبرزها فى (٢، ١٦٦) :

- ان هذا الاتجاه يفسر لنا ظاهرة التخلف فى ضوء العلاقة التاريخية بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة ، لكننا نتساءل لماذا يقتصر فى

تحليله على العلاقة التاريخية بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ولم يتعمق

فى فهم تاريخ البلدان النامية ، أليس لهذه البلدان تاريخ ؟

- أئنا نتساءل اذا كانت ظاهرة التخلف والتناقضات الاقتصادية

والاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ترجع الى التوسع الراسمالى ،

فماذا تفسر التناقضات التى شاهدها المجتمع الاقطاعى أو المجتمعات

فى ظل نظام الرق ... ، إلا تفسر لنا هذه التناقضات أن ثمة متغيرات

أخرى تعزى اليها هذه التناقضات - غير التوسع الراسمالى - ولا سيما

للمتغيرات الثقافية والايديولوجية .

مراجع الفصل

- (١) عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية القاهرة مكتبة وهبة للطبعة الرابعة ١٩٨٢ .
- (٢) كمال للتابعى : تغريب العالم لثالث دراسة نقدية فى عالم اجتماع التنمية " للقاهرة ، دار المعارف ١٩٩٣ .
- (٣) مريم احمد مصطفى عبد الحميد ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة للجامعة ١٩٩٥ .
- (٤) السيد الحسينى : التنمية والتخلف الاسكندرية دار المعرفة للجامعة ١٩٩٦ .
- (٥) نبيل السمالوطى : التنمية بين لاجتهادات للوضع والدينية دراسة مقارنة " الاسكندرية ، دار لمعرفة للجامعة ١٩٩٦ .
- (٦) نبيل السمالوطى : التنمية و التحديث الحضارى ، الجزء الأول، القاهرة ، مطبعة الجبالوى، ١٩٧٥ .
- (٧) إسماعيل حسن عبد لبارى : أبعاد التنمية ، القاهرة ، دار للمعارف ، للطبعة الثانية ١٩٨٢ .
- (٨) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعة ١٩٩٢ .

الفصل السادس

التكنولوجيا وسباق التنمية

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة .

التكنولوجيا

العلم والتكنولوجيا

نقل التكنولوجيا

شروط نقل التكنولوجيا

آثار نقل التكنولوجيا

ثانياً : الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا .

ثالثاً : التخطيط الاجتماعى ونقل التكنولوجيا

رابعاً : نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا .

مقدمة *

تطور التكنولوجيا عبر العصور تحقيق بشكل تدريجي ومتعرج ،
وارتبط هذا التطور بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعية
التي تركزت في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين ، ويرجع
تطور التكنولوجيا حتى منتصف لالقرن الثامن عشر الى اكتشافات
الحرفيين والفنيين والعمال المهرة ، وفي بعض الاحيان الى عمال وافولاد
عاديين ، وانقلب هذا الوضع بشكل تدريجي وبطء بعد ظهور الثورة
الصناعية (١٦:٨ - ٣٠) ، حيث يعتبر ارتباط التقدم العلمى بالتطور
التكنولوجى حديثاً ، (٤٤:٣٨) .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر اخذت مراكز الابحاث الجامعية في
الظهور ، وقد بدا معمل توماس اديسون عام ١٨٧٦ ، وتبعته معامل شركة
آرثر ليتل عام ١٨٨٦ في الولايات المتحدة الامريكية ، ثم اخذت كثير من
الشركات بعد ذلك تقيم معامل الابحاث الخاصة بها (٢٨٢:٢٧) .

• أنظر بالتفصيل دراسة :

طلعت مصطفى السروجى : الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيا في المكنة
الزراعة والصناعات الصغيرة في الريف ، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة
القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ص (٢٩-٦٩)

وتحاول الدول المتخلفة ادراك المستوى العلمى التكنولوجى للدول
المتقدمة ، اى بلوغ الثورة الصناعية الثانية للنصف الثانى من القرن
العشرين ، المعروفة بالثورة العلمية التكنولوجية او لما بعد صناعية ،
حيث زاد التلازم بين البحث العلمى والابداع التكنولوجى وتطبيق العلم
والتكنولوجيا تطبيقا متزايدا (٢٥:٢٧) .

وازداد توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم احدث تغييرات بيئية
 واجتماعية، واهتزاز لدور الفرد فى المجتمع ، واهمية متزايدة للعقل
 والتفكير البشرى ، واعتبر اساسا لثروات الامم الخ .

وارتبطت التكنولوجيا بسباق التنمية حيث كانت تستخدم فى
انجلترا فى القرن السابع عشر لدراسة المهارات النافعة ، اما اليوم فتعتبر
 شيئا اكثر من مجرد اداة او عملية فيزيقية لكونها تضم السياق للعمليات
والادوات . ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيا خلال التاريخ
 باكمله لكثير من مجرد نقل المصنع او الالات حيث تضمن الانتشار المعقد
 وغير المنظم للأفكار والقيم (٣١:٢١٩) .

اصبحت التنمية عملية بحثية تنظيمية تخطيطية ، راسمالها الاول
الانسان ووسيلتها الاولى وغايتها الاخيرة الانسان ، باعتباره مبدع
 ومستخدم وفاعل ومؤثر وغاية (١٦:٣٠) .

ونقل التكنولوجيا وليس ابتكارها هو الاسلوب الاكثر انتشارا فى

الدول النامية ، واصبح نقل التكنولوجيا من سمات هذا العصر (٨٧:٢) .

مع تزايد سرعة الثورة العلمية لتكنولوجيا تزداد الهوة بين الدول

المتقدمة والنامية ، واحلال العديد من المواد المصنعة محل المواد

الطبيعية ، والتي تمثل - غالبا - محور اقتصاد الدول المتخلفة ، وتزايد

حدة استنزاف العقول من الدول النامية . . فضلا عن تبعياتها التكنولوجية

للدول المتقدمة فى محاولة منها لنقل التكنولوجيا - نقلا افقيا - مما اثر

على وصف التكنولوجيا فى الدول النامية باعتبارها بدائية ازواجية حتى

فى المجال الواحد (٣٠:١٦) .

والتطور التكنولوجى الحقيقى هو الذى ينبع اساسا من البيئة

المحلية ويندمج مع معطياتها ، ويمر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل

وتكييف وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية ، ولا يمكن اعتبار

نقل التكنولوجيا عملية ناجحة الا بقدر ما يتحول " النقل الافقى "

للتكنولوجيا الى " نقل راسى " يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل

المجتمع المحلى والبيئة المحيطة (٨١:٨) .. فهناك إذن علاقة ذات

اتجاهين بين البيئات الاساسية والتكنولوجيا وتطوير احدهما يؤدى الى

الاسراع فى تطوير الاخر ولذا لم يلزم تطور العلم والتكنولوجيا تطور

مماثل فى المجتمع فان الانسان يشعر بالقلق على مستقبله ، بل قد يؤثر

على علاقة الانسان بالمجتمع ، بل وتختلف القدرة التكنولوجية المحلية ،
ولذا فان من الامة الكشف عن الازار الاجتماعية الايجابية والسلبية
للمؤثرة على المجتمع والفرد ، الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الجديدة
(٣١:١٦).

أولاً : التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

١. التكنولوجيا :

من الصعب التوصل الى تعريف موحد للتكنولوجيا يقبل به جميع المهتمين بالموضوع ، ويرجع ذلك الى الجوانب اللغوية والتاريخية التي ارتبطت " بلفظ تكنولوجيا " على مر السنين ، ففي اللغة الفرنسية - حيث الوضوح اكبر في هذا المجال - نجد جنباً الى جنب لفظ "تكنيك" ولفظ "تكنولوجيا" فالاول لفظ قديم والثاني حديث نسبياً ، والتكنيك هو الاسلوب الذي يستخدمه الانسان في انجاز عمل او عملية ما ، أما التكنولوجيا بمعناها الاصلى فهي "علم الفنون والمهن " والمراجع الانجليزية حتى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي تفرق بين التكنيك والتكنولوجيا (٣٤:١) فالتكنولوجيا عملية Process بمعنى انها كيان يضم اجزاء متشابهة ، أما التكنيك فهو نتاج Product العملية التكنولوجية نفسها ، التي ينتج عنها تكنيك وأساليب إنتاجية محددة ، وهذا التكنيك او هذه الأساليب قد تكون سلعة او خدمة .

والتكنيك في المجتمعات المتقدمة يستهدف في المقام الاول مواجهة مشكلات محددة في هذه المجتمعات طبقاً للقيم السائدة .

ومن الملاحظ ان مفهوم التكنولوجيا اخذ فى العقود القليلة الاخيرة
يتمص تدريجياً مفهوم التكنيك واصبح يبتعد اكثر فاكثر عن معناه
الاصلى (٣٥:٨) .

والتكنولوجيا هى المجموع الكلى للمعرفة المكتسبة والخبرة
المستخدمة فى انتاج السلع والخدمات فى نطاق نظام اجتماعى واقتصادى
معين ، من اجل اشباع حاجة المجتمع التى تحدد بدورها كم ونوع
السلعة / الخدمة (٢٦:٢٤) .

ويشتمل مضمون التكنولوجيا على مركبة من عدة مكونات كاللبن
الانتاجى والالات المستخدمة الخ (٣٠٦:١٨) .

ويفرق البعض بين التكنولوجيا الاولى .. البدائية Primitive
Technology والتكنولوجيا المعاصرة ، باعتبار ان التكنولوجيا تعنى
الاستخدام المنظم للمعرفة (٢٤) .

ويركز البعض على ان التكنولوجيا هى مجموعة عمليات موجة
نحو هدف واحد اكثر منها مجموعة الات ينسخ الجديد منها القديم ، وان
عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا هى عملية انمائية او حضارية شاملة
تستدعى وتثير تغييرات فى جميع بنى المجتمع وقطاعاته (٨:٢٥) ،
(٠:٤٢) .. والتكنولوجيا بذلك هى عملية توظيف المجتمع للمعرفة العلمية
المنظمة ، وفق اهداف محددة ، لزيادة قدراته فى مختلف المجالات

الاجتماعية والمادية فى وقت محددة لمواجهة مشكلات محددة بالوسائل المتاحة فى المجتمع ، وفق القيم السائدة فيه ، حيث تؤثر وتتأثر بالواقع المجتمعي بإعادة المختلفة . (٣٢:١٦) .

ونتفق فى ذلك مع الراى الذى يؤكد " مجتمعية التكنولوجيا " باعتبار التكنولوجيا ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية ، وانها تاريخيا نتاج للمجتمع ، والتكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولا تنمو الا اذا تم استيعابها فى مجتمعها الجديد والتفاعل معها . (٦١- ٥٥:١) .

والتكنولوجيا بذلك : (٣٢:١٦) .

١. نشاط انسانى لتطبيق المعرفة العملية ، واستزاجها مع الخبرات المكتسبة ، لتحقيق اهداف محددة وفق احتياجات المجتمع .
٢. هى عمليات تحدث فى مجتمع له تاريخه وخصوصيته ومقوماته وظروفه الخاصة ، واستيرادها عنصر مكمل ومساعد وليس بديلاً عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية للمجتمع واعتماده على الذات بالتبعية القصوى والرشيده .
٣. تتشابه وتتفاعل التكنولوجيا مع البنية الاجتماعية والاقتصادى والسياسية والحضارية التى يمر بها المجتمع .

٤. ان لكل فن انتاجى سلعى او خدمى تكنولوجياية محددة لمجتمع معين فى زمن معين - ويتم تطوير هذا الفن الانتاجى باستخدام التكنولوجيا كأداة للمعرفة العلمية المتاحة فى المجتمع ، واعتبار التكنولوجيا أداة العلم فى علقته بالمجتمع .

٥. توافق التكنولوجيا مع القيم السائدة فى المجتمع ، ترتقى بهذه القيم وتعطى للانسان وجود له دلالة ، وأما عكس ذلك يكون الوجود الإنسانى عديم الدلالة ، ومن هنا يجب ان تكون التكنولوجيا آليات مناسبة لاشباع الحاجات الاساسية فى اى مجتمع .

٦. أن العلاقة متبادلة بين التنمية والتطوير التكنولوجى ، وتتطلب فى ذات الوقت التنمية الشاملة والتطوير المستمر فى التكنولوجيا المستخدمة ، أما لاحداث لتغيرات مجتمعية هادفة او مساهمة تغيرات وتحولات قيمة فى المجتمع .

٢. العلم والتكنولوجيا :

تعتبر التكنولوجيا أداة لاتصال العلم وعلاقته بالواقع ..
والتكنولوجيا بذلك حلقة اتصال بين العلم والمجتمع .
والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا علاقة جدلية فتقدم او تطور احدهما يؤدى الى تقدم او تطور الاخر ، باعتبار التكنولوجيا المخزون العلمى للمجتمع .. كما ان التكنولوجيا تزود العلم بأدوات إجراء

التجارب.. ويؤدي العلم بلا شك الى تطور التكنولوجيا بزيادة المخزون العلمى فى المجتمع .

ويربط البعض (٢٥:٢٢:١٣) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار التكنولوجيا أسلوب لتطبيق المعرفة .. كما أن العلم هو المعرفة بالإضافة إلى الاسلوب الامثل للتطبيق .

بينما يفرق البعض (٤:٤١) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار العلم معرفة "لماذا" بينما التكنولوجيا معرفة "كيف" ؟

والتكنولوجيا تحول النظريات والقوانين العامة التى يأتى بها العلم الى أساليب وتطبيقات فى مختلف الأنشطة ، والعلم يملك صفة العمومية بينما التكنولوجيا تملك صفة الخصوصية ، والعلم فتاج فكرى والتكنولوجيا نتاج علمى فى المقام الاول (٣٦:٨ - ٣٧) ومهما تباينت الآراء فالعلاقة بينهما ثنائية الاتجاه ، وتتفق أهداف كل منهما فى خدمة المجتمع وتنميته . ويتضح من ذلك أهمية الاهتمام بمشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية ضمن إطار اجتماعى واقتصادية وسياسى للدول المتخلفة ، فنحن فى حاجة الى نصف قرن من معدلات النمو الحالية لإدراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم (٩:١-١٢) .

وضرورة التركيز على إعداد خطة قومية شاملة واضحة المعالم ،
تكون الخطة العلمية والتكنولوجية جزء لا يتجزأ منها وأن يسهم فى
إعدادها القطاع العلمى (٢٠-١٠٥).

وينبغى ان تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية من ناحية
والمهارات التكنولوجية والفنية من ناحية اخرى .

ففى القطاع الزراعى لا يكاد التعليم يؤثر فى عمليات الإنتاج ،
فالعمل الزراعى يقوم به أميون ، وتحول التعليم الى قوة طاردة من
الزراعة ومن الريف وفى الصناعة لا تزال إنتاجية العمل أقل منها فى
البلاد المتقدمة مما يطرح تساؤلا عن العنصر البشرى ومستوى تعليمه
وتدريبه ومدى كفاءة التعليم ودوره فى التنمية (٢٨:٢٤٤) كما يجب ربط
العلم كنظام عائده المعرفة بالمجتمع الذى هو نظام يستخدم المعرفة وأن
التكنولوجيا هى التى تقوم بهذا الدور فى ربط العلم بالبيئة .

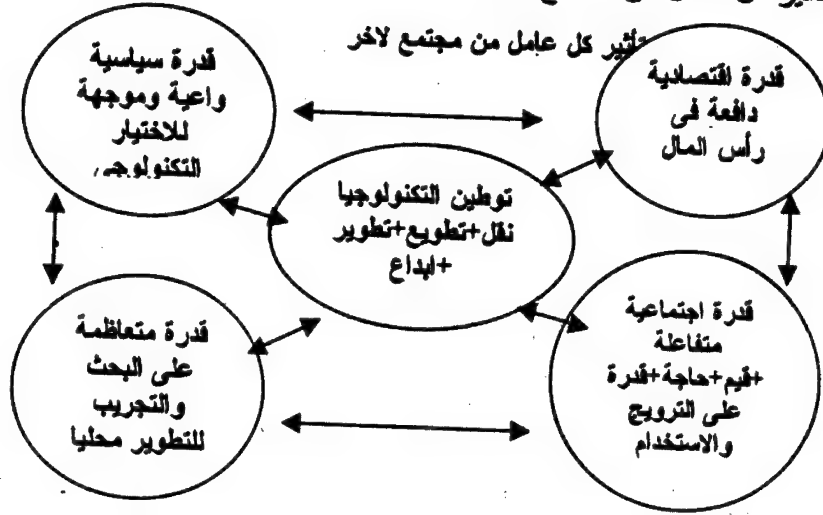
٣. نقل التكنولوجيا :

المقصود بنقل التكنولوجيا نقلها من دولة متقدمة لديها قدرة ذاتية
على تحقيق التكنولوجيا (نقل افقى) ، الى دولة أخرى أقل تقدما لا يتوافر
لديها هذه القدرة او قدرتها ليست بالدرجة المطلوبة (نقل رأسى).
ويأخذ هذا النقل الرأسى فى أبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب
التكنولوجية من الأولى الى الثانية ، دون إجراء أية تعديلات أو محاولات

لتكيفها مع الظروف الاجتماعية والبيئة في الدول الأقل تقدماً.. والنقل
الرأسي للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيد الى تطور تكنولوجيا حقيقى ينبع
من البيئة المحلية .. ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة الا
بقدر ما يتحول النقل الأفقى الى نقل رأسى يرتبط ارتباطاً عضوياً
وديناميكياً بهيكل المجتمع المحلى والبيئة التى تحيط به (٨٠:٨ - ٨١)
والدول المتقدمة فى هذه الحالة مرسله للتكنولوجيا باعتبارها من نتائجها
وتتفق مع بيئتها أما الدول المتخلفة فمستقبله للتكنولوجيا ، ولكن لم تهيئ
نفسها وظروفها وأبعاد واقعها لهذا الاستقبال .. أما وسائل الاتصال هنا
فمتعددة فقد تكون عن طريق قنوات الاستيراد المباشر او من خلال
الاستثمار المباشر فى هذه الدول ، وينجم عن عدم تهيئة المجتمع المستقبل
لظروفه وأوضاعه الداخلية لاستقبال التكنولوجيا العديد من الآثار .

من هذا المنطلق فإن عملية النقل هذه ليست أمراً ميسوراً، حيث
تناسب التكنولوجيا أصلاً ظروفها خاصة بمجتمعات متقدمة ، مما قد يؤدي
هذا النقل الى إيجاد ظروف غير مرغوب فيها مما يعوق مسار التنمية ..
وقد تحتاج بعض أنواع التكنولوجيا الى تطويع وتوطين لتلائم ظروف
الدول النامية او إيجاد حل بديل أكثر صعوبة وأبطأ فى التنفيذ، وهو
تطويع البيئة ذاتها لكى تسمح باستيعاب وانتشار التعامل الإيجابى مع
التكنولوجيا المنقولة كما يجب ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية (٣٥:١٦).

وأن هناك وعياً متزايداً لأمور البيئة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي ، وأن هناك إدراك أكبر لأهمية الحضارة في مسار التنمية (١:٣٦ - ٢) .. ونوضح في الشكل التالي العوامل المتفاعلة في توطين التكنولوجيا في الدول النامية ، ويلاحظ تكامل هذه العوامل مجتمعه وإن اختلف تأثير كل عامل من مجتمع لآخر .

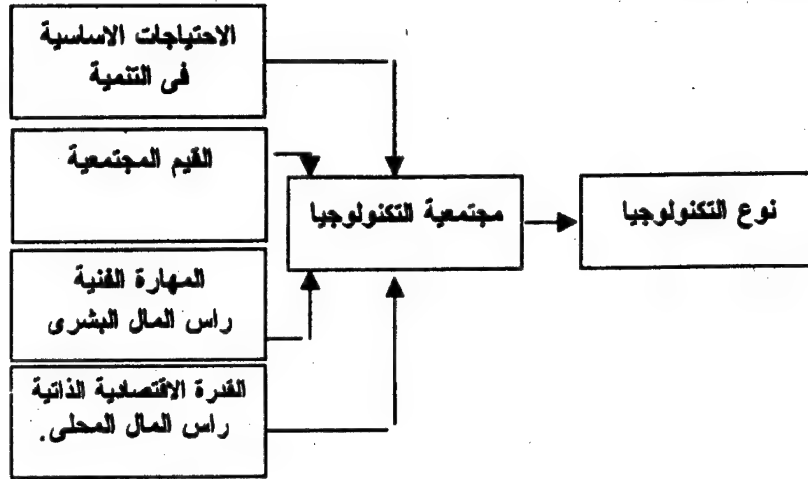


شكل (١) يوضح العوامل المتفاعلة في توطين التكنولوجيا في الدول النامية

٤. شروط نقل التكنولوجيا :

لنجاح نقل عملية للتكنولوجيا يجب توافر مجموعة من الشروط يمكن إيجازها في : حسن الاختيار - شروط النقل فنيا واقتصاديا وماليا - توافر القدرة المحلية للتطوير والتطبيق - حساب تكلفة العائد - تفادي الاضرار بالاجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية (٦٧:٢٤) ، واكساب الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية - التوافق مع القيم والسلوكيات الاجتماعية في المجتمع - قياس اثار التلوث وكيفية مواجهته - تناسب التكنولوجيا مع استراتيجيات الاحتياجات الاساسية في التنمية - التركيز على التوسع الافقى (مكثف العمالة) حيث كثافة راس المال منخفضة - زيادة كفاية الالات الزراعية والتوسع في الميكنة الزراعية في المناطق التي تقل فيها العمالة الزراعية وترتفع الاجور - عدم اغفال البعد الانساني - ان تكون منطلقا للاعتماد على الذات من خلال التركيز على النمو الاتساعي الافقى بجانب النمو العمودي المكثف للامكانيات والموارد المحلية (البشرية - المادية - التنظيمية) - التركيز على الموارد المجتمعية الكامنة التي لم تستغل بعد - تبادل التكنولوجيا المتاحة التي طورت في البلاد النامية - السماح لتراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية - مراعاة الندرة النسبية مع استخدام المورد المتوفر باقصى درجة ممكنة - ضرورة توافر معايير محددة لاولويات استيراد ونقل التكنولوجيا .

(٣٦:١٦) .. ويوضح الشكل التالي العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة .



شكل (٢) يوضح العوامل المؤثرة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة

٥. آثار نقل التكنولوجيا :

تتظر الناس فى بلاد العالم الثالث للتكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر فى ثناياها حلول وجيبة وخارقة ، يمكن لو اتبحت لها ان تخلصها من بعض شقائها (٥٢٨:٧ - ٥٢٩) ، معتقدين فى ذلك وان التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية وفى الحقيقة ان جهد التنمية الشاملة الدئوب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاضطراد وتعظيم عائدة (٥٣٠:٦) .

ولنقل التكنولوجيا اثار ايجابية كالايفاده من الانجازات الايجابية
للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والسرعة فى الانتاج وتحسين وتطوير
نوعية المنتج . توفير "الوقت والجهد البشرى" مما يمكن استثماره فى
مجالات اخرى ، ولكن يشترط لحدوث ذلك تكيف التكنولوجيا مع
الظروف والاضاع البيئية ومراعاة العامل الانسانى ، والبعد المهارى ،
والملائمة الهندسية وحجم التكنولوجيا الجديد مع طبيعة مجال ومكان
الاستخدام كحجم الآلة . (٣٧:١٦) .

غير ان هناك اثار سلبية لنقل التكنولوجيا واستخدامتها فى الدول
المتخلفة ، حيث ان التطور السريع للعلم والتكنولوجيا لم يلزمه تطور
مماثل فى المجتمع ، مما يجعل الانسان قلق على مستقبله ففى امريكا مثلا
(٢٥:٢٣ - ٢٩) يقلق الاباء على مستقبل ابنائهم خوفا من يصبحوا
عاطلين ، مالم تكن لديهم دراية باستخدام اجهزة الكمبيوتر حسب الكيفية
التي يراها اصحاب العمل ، وخبرات الاباء محدودة فى ارشاد ابنائهم ..
وينظرون الى المدارس باعتبارها انسب مكان لمواجهة هذه المشكلة .
ان التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل واحلالها محل
المهارة الشخصية قلل من شعور الانسان باهميته وقدرته على الابتكار
وزادة من اغفال العنصر البشرى فى العمل مما يفقد الموارد الانسانية
(٤٠) .

كما أننا نجد أن استخدامات التكنولوجيا في الدول الفامية استخدام غير متوازن ، بين بعدى بناء المجتمع (البنائي - الوظيفي) ، كما أنه ينظر الى استخدامات التكنولوجيا نظرة ضيقة باعتبارها احادية الهدف . وهو هدف اقتصادي انتاجي بحث هذا مع تسليمنا بقوة العلاقة بين نوعية للتكنولوجيا المستخدمة والمتغيرات البنائية الوظيفية في المجتمع (٣٨:١٦) .

باعتبار التكنولوجيا الجديدة مدخلا من مدخلات المجتمع ونسق اجتماعي الا ان العمليات التحويلية (المهارة الفنية والاستخدام الايجابي للفرد في الدول المتخلفة) لا تساعد على ايجاد المخرجات المرغوبة والاثار الايجابية لهذا المدخل الجديد ، ويرجع ذلك الى عدم التخطيط في اختيار المدخل المناسب ، او التخطيط للعمليات التحويلية لهذا المدخل داخل المجتمع كنسق اجتماعي ضيق النظرة لبعض المشكلات فمثلا المشكلة الزراعية تتحول في الدول المتخلفة من مشكلة اقتصادية اجتماعية الى مجرد مشكلة تكنولوجية ، كما ان الهدف الرئيسي التأثير على كيفية جعل البذور لا البشر أكثر انتاجية (١٥:٢٣) .

ان التكنولوجيا (متوطنة) في الدول المتقدمة بينما (مستوردة) في الدول النامية ويظهر هنا التبعية والتحكم التكنولوجي ، ولم تستطع برامج للتنمية في الدول المتخلفة افراز تطورا تكنولوجيا نظرا لضعف القدرة

المحلية التكنولوجية فى هذه المجتمعات والتي اوضحت معتمدة على قدرات الدول الاخرى.

ظهرت الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل الى التقليد والمحاكاة والفهم الخاطىء للتحديث فى المجتمعات باعتبارها علاقة ايجابية لما يطرره وتستحدثه الدول المتقدمة ، بينما لايعنى التحديث التقليد والمحاكاة، وانما اكتساب المجتمع القدرة على التجدد والتطور الذاتى والتقدم دون فقدان لشخصيته الحضارية (٣٨:١٦) .

والتكنولوجيا المنقولة لا يراعى فى اختيارها قيم ومعايير المجتمع، وقد اوضحت بعض الدراسات المحلية (١٩) ان هناك بعض المعايير التى تؤثر سلبيا على قابلية الفلاحين لتبنى الافكار الجديدة مثل الأمية -العزلة والعلاقات الاجتماعية الاولى ووضحت دراسات اخرى (١٤) وجود قيم واتجاهات للفلاحين المصريين لرفض الممارسات الزراعية المستحدثة كالقدرية ، القناعة، الاتجاه نحو التفظية ، الخوف من المجهول ، عدم الميل للتغيير ، بينما بينت دراسات اخرى (١٥) ان بعض الفلاحين يتوقفون عن استخدام التكنولوجيا لعدم وجود صيانة ، وعدم وجود الخامات ، وظهور بدائل جديدة ، وارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا ، وعدم توفر قطع الغيار ، وعدم توفر الفنيين ، وعدم حاجة السوق الى التكنولوجى وفصول المعرفة المتاحة ، بينما اوضحت دراسات

أخرى (١٠) أن للتكنولوجيا دورا إيجابيا فى تنمية المناطق الريفية المستحدثة من حيث إقامة مأوى وإنشاء ورش صيانة مواتورات ، وتطوير عملية تصنيع وتمليح الاسماك ، وتوفير المبيدات اللازمة .

وتؤدى التكنولوجيا الى رفع كفاءة العامل الفرد عشرات او مئات المرات مما يقلل بشدة من عدد العمال المطلوبين لانجاز عمل ما ، ومع الاخذ بالتكنولوجيا يصبح العمال ذو المهارات القديمة دون عمل ، وتزداد البطالة وقد يحدث ذلك تمزقا عنيفا لجماعات باسرها ، عندما تكون التكنولوجيا القديمة من القطاعات الرئيسية للعمالة فى المجتمع ، وما ينجم عن ذلك من عواقب اجتماعية ، فضلا عن الأنماط الجديدة للسكان ، ولذلك يجب تقويم العمالة وتخطيطها قبل ادخال هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع ، كما ان الاستجابة للتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا متعددة الجوانب وتتوقف بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية ، فقد تكون ردود الفعل العاملة رفض التغيير او اللجوء للعنف (تخريب التكنولوجيا) ، وقد يؤدى الى نزوح القوى العاملة من الإنتاج الحقيقى الى القطاعات لأخرى (٢٢:١١ - ٢٤) هذا فضلا عن وجود صعوبات فى تعلم مهنة جديدة لنوى المهن القديمة .

هذا بالإضافة الى البطالة المقنعة فى بعض القطاعات مثل الريف،
والتي ترتبط بمستوى تكنولوجيا معين فإذا انتقلنا الى زراعة ميكنة
Mechanized فبالنالى ستظهر درجة عالية من البطالة المقنعة .
وقضية البطالة هى حصاد لفترة اختيار التكنولوجيا غير الملائمة ،
وقد جرت العادة فى التحليلات عند عرض الخيارات التكنولوجية الملائمة
على وضع كثافة العمالة وكثافة رأس المال المستثمر على طرفى نقيض
(٨٦:٢٩) .

ولا تشكل العمالة الزراعية فى الريف (كمثال) سوى ٤٩,٢%
فقط من اجمالى قوة العمل فى الريف ، وقد تبين (من مسح بالعينة أجرته
وزارة الزراعة عام ١٩٨٢ عن حالة الميكنة الزراعية فى مصر) ان
الحائزين لخمس افدنة فاكثر يمثلون ٦٢% من ملاك الجرارات الزراعية
المستأجرة حديثا ٤٤% من ملاك الات الري ، وتذهب نسب كبيرة من
مدفوعات اجار الات الزراعية الى كبار الحائزين وتقدر نسبة تتراوح
بين ٤٠% ، ٥٣% من هذه المدفوعات ويساهم ذلك فى تعميق هذه
الدخول (٣٩٧:١٧) .

هذا فضلا عن ضعف روح التعاون بين الفلاحين ، فالتكنولوجيا
القديمة كانت تجعل الفلاح يساعد (بزامل) الآخرين ، بينما التكنولوجيا
الجديدة تجعل الفلاح المصرى يميل الى الفردية اكثر من العمل الجماعى.

هذا بالإضافة الى تلوث البيئة ، والتي لا تولى البلاد النامية له اى اهمية لضعف امكانيات ، وعدم ادراك خطورة هذا التلوث ، وقد جاء فى تقرير نادى روما الشهير (حدود النمو) ان التلوث يصل الى مستويات لا تحتمل ، مما دفع الدول المتقدمة الى التحرك السريع الى انتاج وسائل تخفيض التلوث او ما يسمى Pollution Abatement Devices .

ووضع مواصفات نمطية لإنتاج بعض السلع تقلل من التلوث ، وحظر استخدام بعض الكيماويات ، ولا تستطيع الدول المتخلفة ذلك بالرغم من مصادر التلوث فى المدينة بدأت الآثار الضارة للمبيدات على صحة الفلاحين ، وبعض الاسمدة ذات الآثار الجانبية فى تلوث الارض والمياه ببعض الكيماويات الضارة ، ويجب الحذر الشديد فى استخدام الكيماويات ، نظرا لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات ، ومن حيث تأثيرها على الانسان المستهلك للمنتجات الزراعية ، فالمبيدات الكيماوية تحتوى عادة على عناصر سامة ، لها دورة كاملة فى البيئة من النبات الى الحيوان الى الانسان مرورا بالارض والانهار والبحار والهواء ، وتستغرق احيانا اكثر من عشرين عاما ، ومن ثم لابد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية ، والعمل على التوسع فى استخدامها والتدنى باستخدام المبيدات الكيماوية (١٦٨ - ١٦٠:٣) .

ثانيا الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

ان مرحلة التغير السريع الذى نمر به ، تتميز بالتقدم العلمى والتكنولوجى بماله من آثار لا حدود لها فى حياة الناس وتعقيدها وتغير أساليبها (٥:١٣) والخدمة الاجتماعية مهنة تكنولوجية فى طبيعة تطورها. ويؤكد كلارك وهوريث (١٩٧٩) Clark & Horeysi على ان تأثير الخدمة الاجتماعية يجب ان يتضح فى ادوارها او شكل الخدمة المقدمة فى المجالات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية ، وتأثير وفاعلية الخدمات المختلفة على حياة الناس ، ومن المهارات التى يجب ان يزود بها الاخصائى الاجتماعى المهارات التى تتعلق بتجميع المعلومات وتحليل وتفسير المعلومات ، وصنع القرارات ، ومهارات الاتصال بالإضافة الى معارات التدخل المهنى (٥:٤٥) .

ويمكن للاخصائى الاجتماعى ان يستخدم مهاراته المختلفة فى الترويج للتكنولوجيا ، كما انه يمكنه جمع الحقائق والمعلومات المختلفة التى تتعلق بها وتفسيرها فى ضوء الواقع المجتمعى ، ومدى تقبل الأفراد للتكنولوجيا ، أو توفر المهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا، كما يمكنه من خلال الاستعانة بلخبراء والفنيين عقد الندوات والدورات التدريبية لزيادة المهارة الفنية لمستخدمى التكنولوجيا، مستخدما فى ذلك

مهاراته الاتصالية سواء بالأفراد أو القادة المؤثرين في المجتمع والذين يمكن الاستعانة بهم كمروجي تكنولوجيا (٤٣:١٦) .

كما يمكنه استخدام مهاراته التأثيرية والقدرة على الاقتناع ، ومساعدة الفرد والتمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة .. والمهارة في اجراء البحوث والاستفادة منها ويمكن ان يكون وسيطا وخبيرا لشرح فكرة خبراء التكنولوجيا الى المستفيدين وبالتالي يسهل في عملية نقل التكنولوجيا (٢٩:٩) بمساهمته مع المهن الأخرى من منظور تكاملي ودوره في الترويج لها (٥ : ٥-١٥) .

وما دام الاختصاصي الاجتماعي يتعامل مع الاحتياجات والمشكلات لاحداث التغيير وتوجيهه لصالح المجتمع ، فمن الطبيعي ان تكون الاحتياجات والمشكلات هي وحدة العمل التي يمارس عمله فيها (١٠:١٣) ويتضح هنا دور الخدمة الاجتماعية في دراسة الاحتياجات والموارد . وتستقيم من التكنولوجيا ما يتناسب مع قدراتنا وإمكانيات ويشبع من هذه الاحتياجات ، والتوعية بكيفية استخدام التكنولوجي ، وترشيد وتوظيف استخدامهما بما يخدم احتياجات المواطن ويحقق اهدافه.

وذلك من خلال اجراء دراسات قبلية مسحية للمجتمع يتعرف من خلالها على طليعة المجتمع وقيمة وتحديد احتياجاته ومشكلاته ، وتنظيم حملات توعية للمواطنين بأهمية تقبل التكنولوجيا والانتقاء منها ، وإجراء

دراسات بعدية لتقويم مدى نجاح تلك التكنولوجيات فى تحقيق أهدافها وإشباعها لاحتياجات المجتمع (٣٠:٩ - ٣١) .

من أدوار الخدمة الاجتماعية المساهمة فى تحرير طاقات وإمكانيات المواطنين من الأوضاع والظروف المعوقة ، وتنمية هذه الطاقات والإمكانيات لرفع كفاءتها الانتاجية وتشترك بفاعلية فى زيادة الانتاج فى جميع المجالات (٣٥) والخدمة الاجتماعية بذلك تعمل على زيادة تقبل الافراد للتكنولوجيا ، وزيادة مهاراتهم الفنية من خلال التدريب فضلا عن إزالة ما يعوق تقبل الافراد من قيم قد تحد أو تسيئ استخدام التكنولوجى ، وهى بذلك تهيب الافراد لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجى .

والاخصائى الاجتماعى مسئول مهنيا عن إحداث التغيير الاجتماعى وأصبح ينظر للعمل كهدف للتغيير (٣٥:٠) وهو بذلك يعمل على تهيئة المجتمع وتغييره ، لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا ، بل ان الخدمة الاجتماعية الراديكالية تهتم باحداث تغييرات مجتمعية ، فهذه التغييرات ولا شك تساهم بشكل أو باخر فى تهيئة المجتمع واعداده للتكيف مع التكنولوجيا وبنفس القدر والأهمية تتعامل الخدمة الاجتماعية مع عقبات ومشكلات واثار نقل التكنولوجيا .

والخدمة الاجتماعية اذن تسهم فى نقل التكنولوجيا من خلال

مدخلين تم ايضاحهما (٤٤:١٦) :-

١- المدخل الانسانى : من خلال التعامل مع الفرد مستخدم التكنولوجيا ،
بتدريبه وزيادة مهاراته وخبراته الفنية ، وتقبله للتكنولوجيا وإزالة اى
عوائق فردية قد تحد من تقبله للتكنولوجيا او استخدامه لها .. وتكيف
الفرد مع التكنولوجيا الجديدة .

٢- مدخل التغيير المجتمعى : وذلك بالمساهمة فى تهيئة المجتمع وجعله
تربة صالحة للفرسة الجديد (التكنولوجيا) ، ولتكيف الواقع مع
التكنولوجيا الجديدة .

فضلا عن مساهمة الخدمة الاجتماعية فى الكشف عن أبعاد
واحتياجات المجتمع ، واختيار وتوطين التكنولوجيا وانتشارها وإدراك
الآثار الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة .

ثالثا : التخطيط الاجتماعى ومعالجة التكنولوجيا

التخطيط يوضح الأغراض ورسم او وضع الحلول البديلة وتحديد
النتائج الإيجابية والسلبية والتقويم المستمر ، لتحسين الاستراتيجية
والبرامج .. كما يوضح جنر ميردال .

إن التخطيط هو تنسيق مقاييس التدخل لخدمة تنمية الأهداف الكلية
للمجتمع القومى والتى تحددها السياسة (٠:٣٥) والتخطيط الاجتماعى

نسق اجتماعى لتطوير المشروعات النوعية المحددة (٩-٤:٤) والتخطيط الاجتماعى بذلك تدخل واع لاعادة صوغ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة ، والتي تستهدف زيادة القدرة للتكنولوجية المحلية ، والتي تختلف وتتباين من مجتمع لآخر ، ويساهم التخطيط الاجتماعى فى خلق جو من الثقة المتبادلة بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدمها (٤٥:١٦) .

وتوجد حاجة الى زيادة قدرة التخطيط على ايجاد أحداث واقعية مرغوب فيها ، ويتطلب ذلك من المخططين أن يدركوا المستفيدين من عائد التخطيط وأن يكتفوا أساليبهم التخطيطية لكي تكون قادرة على التعبير عن احتياجات المستفيدين بشكل مباشر والتخطيط بذلك يعمل على تلبية حاجات المجتمع (٣٣) .

ومن أسس التخطيط الاجتماعى ومبادئه مراعاة الواقعية الاجتماعية ، ومن حيث تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعى السائد فيه ، وطريقه الحياة ، والعلاقات الاجتماعية والقيم والعادات التى تشكل المجتمع تشكيلا يجعله يختلف عن غيره من المجتمعات (٧٩:٤) ومراعاة الأخصائى الاجتماعى المخطط لهذه الواقعية ، وإدراكه للقيم والعلاقات والسلوك الاجتماعى السائد ، ما يجعله يساهم بشكل لو باخر فى توطيئ

التكنولوجيا فضلا عن مشاركته فى تحديد اهدف التكنولوجيا المستخدم ،
وتحديد الآثار السلبية والإيجابية للتكنولوجيا .

ويؤدى تغفل التكنولوجيا الجديدة الى آثار ، وكل قرار يتعلق
باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يبنى على بيانات ومعلومات (٣٧) ويمكن
أن يساهم الاختصاصى الاجتماعى المخطط بما لديه من مهارة بحثية فى
دراسة آثار التكنولوجيا المستخدمة ، كما أنه يمكنه المساهمة فى توفير
البيانات والمعلومات الصادقة ، التى تفيد فى ترشيد قرار استخدام
تكنولوجيا جديدة كما يمكنه من خلال تفاعله مع متخذى هذه القرارات أن
يبصرهم باحتياجات المجتمع للتكنولوجيا الجديد وأهدافه وتوقع آثاره
السلبية والإيجابية ، كما يمكنه القيام بدور واضح فى توفير المعلومات
عن التكنولوجيا الجديدة ويمكنه كذلك استخدام أسلوب تحليل مدخل -
مخرج والذى يمكن من اتخاذ القرار المناسب بإدخال التكنولوجيا الحديثة
(٣٧) .

ويمكن للمخطط الاجتماعى المشاركة فى اختيار التكنولوجيا
الملائمة لواقع المجتمع القيمى والسلوكى ، وهو الذى قام بدراسة المجتمع،
واختيار التكنولوجيا المؤدية الى الاستخدام الامثل والرشيد للموارد المتاحة
والكامنة ، وهو الذى قام بتحديد استخدامها واستخدام التكنولوجيا فى وجود شروط
ومقدمات هادفة يحددها الاختصاصى الاجتماعى المخطط والعلاقة بين

نوعية التكنولوجيا المستخدمة والتغير البنائي الوظيفي في المجتمع ، فضلا عن ضرورة توفر خطة لنقل التكنولوجيا يشارك في إعدادها الاخصائي الاجتماعي المخطط .. وكذلك في توطين التكنولوجيا وتدعيم قدرات المجتمع الذاتية على الابتكار أو تأهيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة .

وبذلك فإن التكنولوجيا المناسبة وخياراتها في نطاق تحكم المخطط الاجتماعي ، ويمكن للاخصائي الاجتماعي المخطط المساهمة بفاعلية في زيادة قدرة المجتمع التكنولوجية الذاتية ، من خلال اهتمامه بالعنصر البشري وخطة تطوير هذا العنصر ، وتنمية الافراد لزيادة مهاراتهم وقدراتهم الكامنة داخل إطار احتياجات الخطة ، وتركيزه على مجال استخدام العنصر البشري Manpower utilization ولا يقتصر تنمية القوى البشرية على التأهيل والتدريب فقط لكن كذلك على الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي ، وتوفير المناخ الملائم للمشاركة وتقبل التكنولوجيا الجديد ، وإذا ما كان التوجه نحو محور الامة والتدريب توجهها هامشيا في الدول المتخلفة ، اذا ما قورن نحو التوجيه الى رأس المال ، فإن الجهود المهنية للتخطيط الاجتماعي لها ضرورتها في إحداث التوازن في هذا التوجه .

وإذا ما أسفرت آثار التكنولوجيا المستخدمة عن توقع عجز Shortage في بعض نوعيات العمالة ، فإن للأخصائي الاجتماعي دورا

فى تحديد مسارات مناسبة للتصرف من خلال التدريب والتأهيل ، وتقبل الأفراد لتغيير مهنتهم ، وإذا ما كان هناك فائض Surplus فى بعض نوعيات العمالة - فبناء على تدريبها وتأهيلها - يمكن تحويل مساراتها. وبذلك فإن الاختصاصات الاجتماعية المخطط يساهم فى كل مراحل وعمليات نقل التكنولوجيا الجديدة ، بدء من اختيارها وملائمتها وتوطينها وتكيفها (أو تكيف المجتمع) الى ترويجها وإدراك آثارها والتي قد تحتاج الى تطور تكنولوجى جديد مرة أخرى .

رابعا : نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا

- المنهج الخلقى فى التخطيط Ethical Approach هو أنسب المداخل النظرية للتخطيط فى المجال التكنولوجى وقد تطور من خلال ثلاث اتجاهات :

١. الوصفى التجريبي : Descriptive Empirical هو الأسلوب الذى يجمع بين العلم والتفسير فى تحديد أهداف الخطة - فتأتى متوافقة مع آمال المواطنين .

٢. منهج خلقى مبنى على القيم : Moralizing Approach
وتراعى الخطة هذه القيم .

٣. منهج خلقى فلسفى : Meta - Ethical ويهتم بالمثاليات .

ويرى المنهج الخلقى الجديد فى التخطيط ، أن إعداد الخطة وتنفيذها يجب أن يؤخذ فى الاعتبار القيم والحقائق السائدة فى نفس الوقت، حيث المنهج المادى لا ينجم عنه الا الجانب الرسمى وهو نصف حاجة الخطة ، وكذلك المنهج الفلسفى فى الخطة قد لا يتفق مع الواقع (٣٩) .

ولذا وجب ضرورة وجود خطة تكنولوجية للمجتمع ، يشترك المخطط الاجتماعى فى كل مراحلها ، مع ضرورة مراعاة المنهج الخلقى فى التخطيط كموجه ، ومن ثم تتلاءم التكنولوجيا الجديدة مع قيم المجتمع مما يؤثر فى وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخداميها.

المراجع

- (١) أولاً: المراجع العربية:
- (٢) ابراهيم بدران ، مشكلات العلم والتكنولوجيا فى الوطن العربى ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥.
- (٣) ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر، المؤتمر السنوى السابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- (٤) ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- (٥) احمد كمال احمد، التخطيط الاجتماعى، القاهرة ،الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية ، ١٩٧٦ .
- (٦) احمد وفاء زيتون ، العوامل الانسانية المصاحبة لعملية نقل التكنولوجيا ، الندوة العلمية الثانية ، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية والتكنولوجيا لتنمية المجتمع ، القاهرة ، ١٩-٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .
- (٧) ----- ، استراتيجىة التكنولوجيا ، دراسات عربية ، يوليو ، ١٩٧٧.

- (٨) ----- ، استراتيجية التنمية في مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مارس ١٩٧٧ .
- (٩) انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، الكويت ، عالم المعرفة ، نوفمبر ١٩٨٢ .
- (١٠) توصيات ندوة ، العوامل البشرية المؤثرة فى نقل التكنولوجيا ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، بالتعاون مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى للجامعات ، مايو ١٩٨٨ .
- (١١) جابر سيد التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية بين جماعات الصيادين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية آداب سوهاج ، ١٩٨٧ .
- (١٢) جون ب-ديكنسون ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة الترجمة واليونسكر ، الكويت ، عالم المعرفة ، ابريل ١٩٧٨ .
- (١٣) جهاز بناء القرية المصرية ، برنامج التنمية المحلية للقرية ، ديسمبر ١٩٨٥ .
- (١٤) سيد ابو بكر حسنين ، طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

- (١٥) سيد حسن سالم ، علاقات اتجاهات وقيم المزارعين المصريين
برفض الممارسات المزرعية المستحدثة، رسالة دكتوراه غير
منشورة، كلية الزراعة جامعة الازهر، ١٩٨٢ .
- (١٦) صلاح حوטר، ابراهيم رجب وآخرون ، بحث العوامل البشرية
فى نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ،
بالاشتراك مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى
للجامعات ١٩٨٦ .
- (١٧) طلعت مصطفى السروجى ، الآثار الاجتماعية لاستخدامات
التكنولوجيات فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى
الريف ، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩ .
- (١٨) عادل غنيم ، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة ، دراسة
فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ، ٧٤-١٩٨٢ ،
القاهرة ، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦ .
- (١٩) عبد الفتاح قنديل ، نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية ،
ابحاث وتوصيات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر
١٩٧٣ ، بيروت ، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣ .

- (٢٠) عبد الحليم احمد خلف ، دراسة للمعايير الاجتماعية المعوقة
لاستجابة للزراع المصريين لرسالة الارشاد الزراعى ، رسالة
ماجستير ، غير منشورة كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ١٩٧٦ .
- (٢١) عبد المنعم ابو العزم سياسة التخطيط العربية للثورة العلمية
التكنولوجية ، ابحاث وتوصيات المؤتمر السابع للإتماء ٢٤-٢٥
نوفمبر ١٩٧٣ ، بيروت ، مؤسسة ناصر للثقافة ، ١٩٧٣ .
- (٢٢) على الجريثلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات
الاقتصادية فى مصر ، ٥٢-١٩٧٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .
- (٢٣) غفار عباس كاظم ، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا فى تنمية
لاقتصاد العربى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .
- (٢٤) فرانسيس مورالابيه وجوزيف كولنز ، صناعة الجوع (خرافة
الندرة) ، ترجمة احمد حسان ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد
٦٤ ، ابريل ١٩٨٣ .
- (٢٥) فينان محمد طاهر ، مشكلة نقل التكنولوجيا ، دراسة لبعض
الابعاد السياسية والاجتماعية القاهرة ، الهيئة ، المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٨٦ .

- (٢٦) قسطنطين زريق ،التحدى القيمي للثورة العلمية التكنولوجية ،سياسية التخطيط للثورة العلمية التكنولوجية ،أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطنى السابع للإنماء ،٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ ،بيروت مؤسسة ناصر للثقافة ١٩٧٣ .
- (٢٧) محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، الإسكندرية ، دار الجماعات المصرية ، ١٩٨٩ .
- (٢٨) ----- ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦ .
- (٢٩) محمد نوبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩ .
- (٣٠) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد العربى ، نظرات وهواجس مستقبلية ، المستقبل العربى بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ .
- (٣١) معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل فى البحث الاجتماعى ، القاهرة ، بيروت ،دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٣ .
- (٣٢) هوارد بارون -جوتز ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .

(٢) المراجع الأجنبية :

- (1) Backer Harry Joy ,Computer in Schools Today :
Some Basic Considerations , American Journal of
Education , Vol 93 No1 Nov 1984 .
- (2) Debettencort , J.S. and Aother :Making Planning
More Responsive to its Users : Concept of Mera
Planning Environment and Planning . Vol .14,1982
- (3) Galbraith , John Kenneth, The New Industrial State,
Boston, Houghton Mifflin 1967 .
- (4) Gilbert, Neil and Specht , Harry, Planning for social
Welfare : Issues, Models and Tasks, New Jarsy,
Preptice Hall , Inc ,1977 .
- (5) Kothari , Rajini . Communications for Alternative
Development : Towards A Paradigm,Development
Dialogue , 1984 .
- (6) Leont of Wassily , The Choice of Technology ,
Scientific American , Volume 252,No .6,June 1985.
- (7) Mansfield, Edwin, The Economies of Technological
Change, London, Longmans , 1969 .
- (8) Mocnnell, S., Theories for Planning ,London,
Heinemane , 1981.
- (9) Megginson, Leon C., Personnel A Behavioral
Approach to Administration, N.y. Richard D . Irwin,
Inc., Homewood, Illinois,1972 .
- (10) Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic
Development, N.Y., Oxford Univ . Press, 1976.

- (11) Richter, N. Maurice, The Autonomy of Science, A Historical and comparative Analysis, N.Y., Cambridge, Massachusetts Schenkman, 1981.
- (12)-----, Technology and Social Complexity, N.Y., State, University of N.y. press, 1982 .
- (13) York, Regionald O., Human Service Planning Concepts, Tools and Methods, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1982 .
- (14) Zastraw, Charles The Practice of Social Work, N.Y., Homewood Illinois, The Dorsey Press, 1981.

الفصل السابع

التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : الميديا والبعد الثقافي

١. مفهوم الميديا
٢. الميديا والصراع الثقافي
٣. شراء المعلومات والغزو الاتصالي
٤. الميديا والمتغيرات الثقافية الإيجابية
٥. الميديا والشخصية التنموية

ثانياً : الخصخصة

١. المفاهيم الأساسية للخصخصة
٢. دوافع الخصخصة وضرورتها
٣. تجاوب بعض الدول في الخصخصة

ثالثاً : العولمة

١. الفرق بين العالمية والعولمة
٢. مفهوم العولمة
٣. دوافع العولمة ومسبباتها
٤. مظاهر العولمة
٥. ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية

رابعاً : المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر

خامساً : المشاركة والعمل الأهلي في ظل العولمة .

مقدمة :

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر فى المجتمع الواحد حتى ان الدول النامية لا تجيب على بعض قضايا التنمية وتنتقل إلى مراحل تاريخية جديدة فتجد نفسها أمام قضايا جديدة وهكذا تتعدد قضايا التنمية فى الوقت الحاضر ، وذلك بتعدد مداخلها وأطرافها النظرية ، وتباين ديناميت التنمية من مجتمع لآخر ، وتعدد استراتيجيتها . غير انه فى الوقت المعاصر يمكن ان تكون هناك قضايا عالمية للتنمية تفرض نفسها على الساحة الدولية .

وتكمن القضية الأساسية للتنمية فى الإجابة على تساولين

محورين :

أولهما : من أين تحدث التنمية ؟

وثانيهما : كيف تحدث التنمية ؟

وتتعدد المحاولات وتتباين من مجتمع لآخر فى محاولة للوصول إلى التنمية فى إطار قدراتها الذاتية وإمكاناتها البشرية وغير البشرية - فى أسرع وقت ممكن .

وفى إطار هذه المحاولات المتباينة ، ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية بأبعادها المختلفة والتي تركز على منهج معين دون آخر أو طريق محدد

للتنمية ووجدت الدول النامية نفسها فى إطار لا مفر منه والتي يجب ان تراعى خصوصية مجتمعاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ومن ثم تتعرض الساحة الدولية لعديد من المتغيرات العالمية التى تلقى بثقلها وظلالها على التنمية الاجتماعية فى المجتمع خاصة للمجتمعات النامية المستقبلية لهذه المتغيرات ونعرض بإيجاز لأهم هذه المتغيرات والقضايا فيما يلى :-

أولاً : الميديا والبعد الثقافى للتنمية :

(١) مفهوم الميديا : يشير مفهوم الميديا إلى وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروءة ، غير انه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتى تتضمن البث التليفزيونى المباشر بواسطة الأقمار الصناعية أهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بالإضافة إلى إنها أضافت إلى رصد وسائل الإعلام المعاصرة بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض .

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة فان التفكير فى الدور الذى تلعبه الميديا فى الوقت الراهن فى تشكيل البنية الثقافية والشخصية التنموية

والوعى الاجتماعى الفردى بشكل عام ، يمثل أحد التحديات المعرفية التى تواجهنا فى هذا القرن .

ويكفى ان نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة ، وتأثيراتها العميقة فى مجالات المعلومات والمعرفة والثقافة بل ونفاذها إلى أعماق نواتنا لندرك أهمية تأثير الميديا على الثقافة والوعى واللغة والسلوك والهوية والانتماء والشخصية ، الإدراك الاجتماعى داخل كل مجتمع على حده وعلى المستوى الكونى على السواء .

(٢) الميديا والصراع الثقافى :^(١)

تثير وسائل الاتصال الحديثة بزعامة شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية .

ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة .

فهل صحيح - كما يذهب عدد من أنصار الثورة الاتصالية - ان العالم اصبح اكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانات الحوار المفتوحة بين البشر من كل أنحاء العالم ، أم الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة ؛ بحكم الحواجز والقيود المختلفة التى تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع

^(١) انظر مقال السيد حسن ، الميديا والادراك الاجتماعى ، الاهرام ، ١٠/٨/٢٠٠٠ .

النفاذ إلى شبكة الإنترنت ، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة
لان عددا كبيرا منها اصبح مثل النوادي المغلقة لا يسمح للغرباء بدخولها
إلا إذ دفعوا الثمن .

وإذا أضفنا إلى ذلك ان المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع
ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة حاول كل طرف ان ينتج
خطابا يهيمن فيه على الآخرين سياسيا واقتصاديا او ثقافيا لادركنا
صعوبة الابحار في محيط شبكة الانترنت بغير منهج تحليلي مرهف
ورؤية نقدية بصيرة .

والمنتبع لهذا الصراع الثقافي سيدرك انه يدور في مجالات قديمة
وان كان بأساليب مستحدثة ، ابرزها الصراع الايديولوجي حيث تحاول
الراسمالية المعاصرة باسم العولمة ان تجعل خطابها لكل ما يتضمنه من
حقائق واساطير ان يكون هو الخطاب السائد فالليبرالية هي المبدأ السياسى
المعتمد وحرية التجارة ورفع كل القيود امامها هي المبدأ المقدس والتنافس
العالمى فى ظل وهم الندبة الكاملة بين جميع الدول لا فرق بين المتقدمة
منها والنامية هو الفلسفة الجديدة .

غير ان هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافى باسم
الخصوصية الثقافية التى تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة
وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق

الهويات الثقافية المختلفة ان تعيش وتحيا وتزدهر فى عصر العولمة بدلا من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد اساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية .

غير ان هناك فى المجال محاولات تتطلق من رؤية مغلقة للتاريخ لا تؤمن بالتقدم الانسانى وتريد اقامة اسس المجتمع المعاصر فى ضوء الارتداد الى مرجعيات الماضى من خلال اتجاه انعزالي يظن انه يستطيع ان يحمى الثقافة والمجتمع من مفسد العولمة حليات الصراع الثقافى على شبكة الانترنت ذاتها دعوات الاحياء الثقافى الاصيله مع نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية .

غير انه يمكن القول ان الصراع الثقافى الدائر على شبكة الانترنت ليس احد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة غير ان لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الاهمية وتستحق منا ان نقف امامها بالدراسة والتحليل ولعل ابرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضى او الظاهرى .

فقد اصبح اليوم ممكنا - بفضل شبكة الانترنت - ان ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة اكاديمى لمناقشة احد الموضوعات السياسية او الاقتصادية كحركة "الطريق الثالث" على سبيل المثال دون ان يجتمعوا بالفعل .. وذلك عن طريق دعوة على شبكة الانترنت من جامعة معينة ولكن فى

انجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل اسمائهم فى المؤتمر عن طريق البريد الالكترونى - بابحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم وهذه الابحاث ستنتشر على الشبكة وسيتم النقاش والحوار حولها إلا ان يصل المؤتمر الى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة وهؤلاء العلماء يمكن ان ينتموا الى اى دولة فى العالم ، ومن هنا قد نجد فى مثلى هذا المؤتمر الافتراضى اسهامات من الصين والهند واليابان بالاضافة الى الاسهامات الاوروبية والامريكية .

نحن نعيش الآن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضى جنبا الى جنب بجانب الواقع الحقيقى لدرجة انه يمكن القول ان هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادى او غير الملموس ، ولكنه واقع جديد لا يقل اهمية عن الواقع الحقيقى .

واذا اصفنا الى ذلك ان - وفق بعض التقديرات - قوة العمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعنى عدم ضرورة توجيههم كل يوم الى مكان العمل ، لن تقل عن نسبة ٢٠% لادركنا اى تغيير عميق سيصيب العمل الانسانى ونوعية الحياة الاجتماعية ذاتها .

وفى مجال التعليم ، عن بعد ، سيصبح هو بفضل وسائل الاتصال الحديثة ، وسيلة التعليم التى يمكن ان تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية ، ومن ناحية اخرى فان لوسائل الاتصال الحديثة اثار بالغة العمق

فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثي لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متغيرة ومتجددة ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة في كل لحظة مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم في المعرفة الجديدة وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخ من العمليات المتناثرة والمفتتة ، وهذا الواقع يدعو الى القيام بثورة تعليمية تؤدي الى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية ، القدرة على الربط الذكي والفعال بين هذه العمليات المتناثرة وصياغتها في شكل خطاب معرفي متصل .

ومن هنا فوجهة النظر التي تظن ان شبكة الانترنت تحوي مضامين المعلومات ، تستطيع ان ياخذ منها ما شاء ، تعقد عن فهم اهمية الانتقال من المعلومات الى المعرفة ومن اهمية الالتفات الى اننا نعبر الان من مجتمع المعلومات العالمي الى مجتمع المعرفة العالمي من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب ومن هنا اصبح الاتجاه الان الى تشكيل مجتمعات المعرفة التي تقوم على اقتصاديات المعرفة والتي لا تقنع بالمعلومات وانما ترتقى بها من خلال ادوات شتى الى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة .

(٣) شراء المعلومات والغزو الاتصالي :

واذا كنا عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبرى الا ان هذا قد يحمل على الظن باننا بصدد يوتوبيا او مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل انماط البشر بغير تفرقة على اساس الجنس او اللون او الدين ان يتفاعلوا معا وينعموا بالثمار من خلال تنوع المعلومات والمعارف الانسانية التي لا حدود لها .

غير ان بعض الباحثين البارزين ومن اهمهم (جيروم) عالم الاجتماع الفرنسي يذكرونا بالجانب المظلم في الصورة ويقرر :

ان هناك في العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تقتصر الى الكهرباء تضم نحو بليونى انسان ومن هنا السؤال : ماذا تعنى الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم ؟

وهناك ايضا ٨٠% من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

وتؤثر الميديا بالصورة الحديثة كذلك على ازدواجية القيم والثقافة بين من لديهم القدرات الاتصالية ويفتقرون اليها معرفيا او لعدم قدراتهم للمادية .

(٤) للميديا والتغيرات الثقافية الايجابية :

ان التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد احتوى بين ثناياه بعض التغيرات الثقافية الايجابية التى يمكن رصدها فى النقاط التالية :

١. تعاظم قدرة المتلقى الفرد على تجاوز الدائرة الضعيفة للاعلام الوطنى فى ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئى - واتاحة فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائى التليفزيونى ، يتنوع فيها اللغات واللهجات والثقافات بما يلبي جميع الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها ، او مستوى تتلقى عال .
٢. اتساع مساحة الحرية المتاحة امام المتلقى وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الراى والرأى الاخر ، بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التى تفتقرها على المستوى الواقع اغلب دول الجنوب .
٣. وعلى مستوى الاتصال الشخصى فان ظهور شبكة الانترنت وانتشارها عالميا قد فتح هو الآخر مجالات لا حدود لها لمعرفة واكتساب المعلومات بجانب ما وفرتة من سهولة الاتصال قليل التكلفة والمعلومات المتنوعة ، والمعارف الانسانية التى لا حدود لها .

٤. الانفتاح على الثقافات الأخرى وعدم الانغلاق ولكن يجب ان يكون انفتاحا واعيا .

(٥) المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات :

هناك بعض المنظرين للسياسة الاجتماعية الذين اكدوا على زيادة اهتمامهم بقضية المعلومات وتكنولوجيا الاتصال فقد اثار لودر ١٩٩٧، ١٩٩٨ الى ان المعلومات وتكنولوجيا الاتصال تشمل كل اشكال الحاسب الآلى ونظم المعلومات الأخرى وشبكة الانترنت وربطها بالتكنولوجية والعوامل التى تم تحديدها لتشمل قضايا مختلفة كما ان هناك روى مستقبلية لتلك المعلومات من خلال التلفاز والحاسوب الشخصى والتليفون المحمول لشبكة شركة فودافون التى سوف تظهر فى السنوات القليلة القادمة واصبحت التكنولوجيا من الصعب تجنبها كما يمكننا تحليل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من الادارة الاجتماعية والتى ركزت على سبيل المثال على تقديم الرعاية والمستوى النظرى والذى يتطلب بعض التوجهات الاساسية للرعاية ودولة الرعاية وتحديد الاختلاف بين مناقشة الفقر والاشكال الجديدة للمعلومات ومدخل الادارة العامة والاجتماعية يركز على العديد من القضايا الهامة واولاها اتاحة الحاسب الآلى والقراءة ووصول هذا الحاسب الى المدارس والجامعات والمساواة والتعلى بالمهارات وتطبيقات ذلك على الحاسبات الشخصية فى مكانه

آلياتها وفنون ادارتها كما جاملنا تقديم رؤية شاملة للمعلومات مع من جانب الباحثين وثانيا تزايدت الاعلانات الحكومية من خلال صفحات الويب للاقسام الحكومية الواقعة على شبكة الانترنت التى يصل اليها الباحثون او المهتمون وثالثاً : هناك مجموعة من المعلومات الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات جعلت من السهولة له دعم للموارد وتحديد آليات السلطة والبحث المستقبلى للخدمات الاجتماعية .

واخيرا يجب ربط العولمة المالية بتلك التغيرات الخاصة بالمعلومات لدولة الرعاية .

والمدقق النظر فى تلك الآراء والسياسات يرى ان السياسات الاجتماعية والدراسات الثقافية اكدت على بعض المصطلحات الاكثر اتساعا ومازال هناك جدل يشمل تبعية الافتراضات والتصورات المنطقية لشبكة المجتمع ومن خلال ذلك فهناك بعض الخصائص الاساسية التى تم تنفيذها فى المرحلة الصناعية ويعنى ذلك تحديد الرؤى الخاصة بتلك التوجهات والتوسعات التى ساعدت على تمكين الافراد من احتواء الموقف بشكل شامل وتحديد آلياته والقدرة على المتابعة والادارة بشكل جيد كما ان هناك سياسات تحدد مجموعة الآليات الواجب لتباعها فى اطار هذه التكنولوجيا التى تحدد بعض المعايير المتعارف عليها حاليا ولكن هل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات تحسن من الواقع الديمقراطى

ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنة والعمليات السياسية وفى النهاية تحاول تحديد اجابات عن تلك التساؤلات فى إطار نشر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات كما نحاول تحديد السياسة الاجتماعية وزيادة روى جديدة حول دولة الرعاية وقاعدة البيانات الاخرى وتحديد لوجه الرعاية ولتى تشمل العمالة والتعليم ... الخ كما ان ظهور العولمة فى ايدولوجيا السوق ادى الى زيادة آليات الواقع المفروضة على المجتمع لتحديد النواحي الفردية السائدة هنالك ونحاول دعم الواقع الديمقراطي وربطه بتكنولوجيا المعلومات والرؤية الرقمية الحديثة للفترة الحالية وربطها بالتوجهات الحالية والنواحي الديموقراطية وتحديد بعض المعلومات التى تتفق وطبيعة تلك التوجهات كما حاول فيننزه باتريك ٢٠٠٠ تطوير الاستجابات النقدية لآليات السوق وزيادة مفهوم التوجهات الاخرى بين الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية على المستوى الافقى للمعلومات وتحديد روى مختلفة لتلك الآراء من خلال سياسة (دعه يعمل) (١).

(٦) الميديا والشخصية التنموية :

تؤثر الميديا فى بناء وايجاد الشخصية التنموية فى بعض جوانبها المعرفية والثقافية كالشخصية المعرفية المفتحة على الثقافات والمعارف الاخرى ولكنها شخصية متصارعة قيميا بين قيم مجتمعية واخرى مكتسبة وبذلك فقد تكون شخصية تعتمد على التقليد والمحاكاة اكثر من ارتباطها

بالواقع المجتمعي وذوبان للثقافات الوطنية في اطار الثقافة الغربية بمفاهيمها وقيمها ورؤياها ، الامر الذي قد يؤدي الى تشويه تلك الثقافات ونفى هويتها القومية في نهاية الامر .

والادراك تؤثر الميديا كذلك في الوعي والادراك الاجتماعي الفردي والمجتمعي واللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية في المجتمع الواحد من خلال تباينات شتى في ادراك هذه الابعاد والوعي بدرجة تأثيرها .

ونعتقد بأنه لا يمكن ان يكون هناك وعيا وادراكا كونيا للثقافة واحدة للمجتمع العالمي كمجتمع واحد بأى حال من الاحوال فتيارات الميديا والعولمة ليست متجانسة وتغزو كذلك مجتمعات عالمية غير متجانسة .
ويجب مقابلة ما تحدثه الميديا من آثار بشخصية تتسم بروح الاقتحام والاكتشاف ، والتي يمكنها ان توظف نفس قنوات الميديا وما اتاحته من فرص وطرق اتصال ليضخ اليهم احسن ما نملك من ثقافة وقيم وسلوك وذلك بروح التحدى والاصرار .

ثانياً : المخصصة :

تواجه العديد من الدول صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي خلال الثمانينات واولئل هذا العقد ، ونتيجة لاستمرار نمو مصروفات القطاع العام بمعدلاتها التاريخية .

وقد أدى هذا الامر الى بروز العجز فى الموازنات المالية وتدنى حجم الفائض فى الموازنات العامة فى العديد من الدول ، وتراكم الديوان الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية .

فاتجه العديد من دول العالم الى خصخصة انشطتها الاقتصادية كوسيلة لتقليص الانفاق العام للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة والمقصود بالخصخصة هنا نقل ملكية او ادارة نشاط اقتصادى ما - جزئيا او كلياً- من القطاع العام الى القطاع الخاص .

لقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع فى بريطانيا فى اواخر السبعينات واولئ الثمانينات وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا ، ونيوزيلندا ، والمكسيك وشيلي ، وغيرها وسرعان ما تضاعف عدد الدول التى ابسدت عزمها على التوجه نحو سياسات تحرير السوق والخصخصة مع بداية هذا العقد .

ومن المعروف ان الادوار الاقتصادية للدولة قد اصبحت فى غاية الاهمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك فى جميع بلدان العالم على اختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات تطورها ، ولكن عقد السبعينات اخذت يشهد بداية تحول على هذا الصعيد تجسد فى الثمانينات فى حركة نشطة عالميا للعودة الى الليبرالية بمفهومها الاصلى التقليدى المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واطلاق قوى

السوق لتعمل بحرية كاملة على جميع المستويات ونلاحظ ان الخصخصة Privatization ، قد ظهرت الى الوجود فى خضم التحولات هذه لتدعو الدولة الى التخطى على وجه التحديد على الأداة الرئيسية التى استخدمتها فى تداخلها فى النشاط الاقتصادى ، ونعنى بها القطاع العام ليأخذ القطاع الخاص مكانه والخصخصة كمفهوم ونهج سياسيين اقتصاديين اذا من المقولات الحديثة .^(٣)

وبسود العالم حاليا اتجاه يؤكد ان المشروعات الخاصة (وليس المشروعات الحكومية) هى افضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للأفراد والمجتمع ، وهذا يعنى ان الخصخصة قد أصبحت سياسة عامة Public Policy فى اقتصاديات معظم الدول .^(٤)

وتحاول معظم الدول للنامية تشجيع الاستثمارات الاجنبية من اجل الاسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد الخصخصة بانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية .

ووفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولى فان بعض الدول قد انفقت ثلث مجمل ناتجها المحلى على مشروعات القطاع العام فى نهاية السبعينات مما يعنى اتساع المشروعات المملوكة للحكومة ، ففي المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١٥٠ الى ٤٠٠ ثم ٦٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات . وفى البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعا ثم

اصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع فى بداية الثمانينات ، وفى تنزانيا كان هناك ٥٠ مشروعا فى منتصف الستينات فاصبحت ٤٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات ، وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة للدولة النامية فى القيمة المضافة نسبيا عالية . وفى تركيا تصل النسبة الى ٥٠% بينما فى مصر قد تصل الى ٨٠% كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ ، ٦٠% من مجمل الاستثمار فى الدول النامية .^(٥)

وجاء تبني مصر رسميا لمقولة الخصخصة فى سياق تبنيها لبرنامج التثبيت والاصلاح الهيكلى فى عام ١٩٩١ وبذلك فان تبني مصر للخصخصة لم يشكل على صعيد السياسة الاقتصادية حدثا مفاجئا لانه كان وقتئذ قد مضى اكثر من ١٥ عاما على سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى اطلقتها ورقة اكتوبر وكرسها صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .^(٦) كما ان لوراق المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ تضمنت اشارات واضحة الى ان الاصلاح الاقتصادى سيتم من خلال المحافظة على المقومات الرئيسية الموجودة للاقتصاد المصرى بقيادة الدولة والقطاع العام والتنسيق بينها والربط بين دور القطاع الخاص والقطاع التعاونى^(٧) وفى هذا السياق صدر القانون رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٩١ ببرنامج قاعدة الملكية الخاصة .

وخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية لا تكون بتغيير الهدف ولكن بتغيير واعادة تنظيم الادارة لتوصيل الخدمات وتحقيق الرفاهية، والهدف من التدخل الاقتصادي تحقيق العدالة الاجتماعية وان سياسة الخصخصة يجب ان تعتمد على تعاون الجهود وتشجيع كافة الطبقات فى اطار الحرية وذلك لتحقيق اهداف الرعاية الاجتماعية. (٨)

والخدمة الاجتماعية مطالبة بتشجيع وتغيير القطاع الخاص وتغيير سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يركز دور الاخصائى الاجتماعى على ربط العملاء بالمنظمات الخاصة ، ودراسة وتشخيص اتجاهات الافراد نحو خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية. (٩)

ويفترض فى خصخصة الرعاية الاجتماعية ان تكون تكلفة الخدمة الاجتماعية اقل واكثر جودة من المنظمات الحكومية ولكن يوجد صعوبة فى تحقيق الجودة والتنوعية بتكلفة اقل وذلك بالمقارنة بالمؤسسات الرسمية ، ويجب ان تهتم خصخصة الرعاية الاجتماعية وتراعى اهتمامات السوق المنطقية ، التكلفة ، التوزيع الجيد للخدمات وقدره السوق على تحقيق الرفاهية الاجتماعية. (١٠)

وتؤدى خصخصة الرعاية الاجتماعية الى ردود فعل اجتماعية حيث تخلق الدولة عن مسؤولياتها وتخفيض الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية وتحمل الافراد لنفقات هذه الخدمات لاشباع حاجاتهم

المتزايدة الى احدث تغييرات فى الانساق الاجتماعية والمؤسسات والقيم
والمعايير الاجتماعية. (١١)

ولوضحت بعض الدراسات (١٢) ان لبرنامج الاصلاح الاقتصادى
آثاره السلبية على بعض الفئات فى المجتمع وان هذه السياسة تؤثر على
مستوى الدخل وتوزيع الدخل والفقر والتنمية البشرية فى الدول النامية
وفى دراسة عن الخصخصة والمشاركة المجتمعية بجنوب افريقيا (١٣) انه
من خلال الاهتمام بتحليل جماعات السكان المختلفة كان الاهتمام بالتطوع
بصفة عامة وتشجيع مجهودات الحكومة المركزية كالتدريب والتسهيلات
وبصفة خاصة الصحة وتوفير الاسكان لمحدودى ومرتفعى الدخل التى
تقدمها الحكومة ، وكان من اهم النتائج ان الدخل من العوامل والمتغيرات
الاكثر اهمية وكذلك مستوى التعليم حيث رحب اصحاب التعليم العالى
بالخصخصة وان صانعى سياسة الخصخصة يجب ان يقيموا المشاركة
المحلية .

وخلصت احدى الدراسات (١٤) الى ان هناك عدة عناصر فى الوحدة
المحلية الحكومية التى كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير المياه النقية تؤثر
على ذلك القرار وهى على الترتيب القوانين المتعلقة بالمياه والنمو
السكانى وتقدم التسهيلات والطلب على تلك الحاجة ، وقد كانت هناك
ثلاثة بدائل أمام تلك الوحدات الاولى هى تمويل وبناء التسهيلات من

خلال المنح التي تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة والثاني هي التمويل والتسهيلات اعتمادا على التمويل الذاتي من خلال اصدار سندات ، الثالث هو الخصخصة من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما في ذلك البناء والتمويل والادارة) الى مؤسسات القطاع الخاص ، ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية فالاول عدم كفاية وتوافر التمويل والثاني يعوقه الحد الأقصى الذي يمكن اصداره من السندات والثالث وهو الخصخصة تحده المقيدات القانونية والتنفيذية والادارية كاختلاف الاتجاه حول دور القطاع الخاص في توفير الخدمة .

واوضحت دراسة اخرى في السويد^(١٥) وجود علاقة بين الافاق الواسعة للتحضر ونجاح فعالية الخصخصة وذلك باجراء مسح اجتماعي عن طريق المقابلة المتعمقة لعدد ٥٠٠ من القادة المحليين في ١٢ مؤسسة في الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١ حيث رأى ٢٠ قائد ضرورة إعادة الترتيب وزيادة معدل الاداء بالحكومة نفسها ، ويجب ان يتعلم القائد المشاركة وتنظيم المجتمع والاولويات والديمقراطية وتغيير السلوك الديمقراطي بين القادة السياسيين والاداريين .

وفي دراسة اخرى^(١٦) عام ١٩٩٢ عن دور الاخصائي الاجتماعي في الضغط على العملاء للتأثير في المنظمات السياسية والخدمية وذلك باستخدام المشاركة والملاحظة لعدد ٩ منظمات للرعاية الاجتماعية

والمقابلة المتعمقة مع عملائهم كانت اهم للنتائج تشجيع الاختصاصيين الاجتماعيين للقرارات التي تصدر في المستويات العليا وتلبية متطلبات الاختصاصيين وقدرتهم على مقابلة وتحديد الاهداف وتحسين ظروف العملاء من خلال البرامج وزيادة المستفيدين منها في المجتمع .

وفي دراسة اخرى^(١٧) عن التخصصية ولا مركزية خدمات الرعاية الاجتماعية وذلك من خلال مقابلة ٣٥ مفردة من الخبراء الذين يهتمون بقطاع الرعاية ولهم خبراتهم وآرائهم وفكرهم في المجال بجنوب افريقيا كان اهم النتائج اهمية ادارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال مجلس منتخب ولم يوافقوا على التخصصية في المجتمع ويوجد عدم تأكيد على مفهوم اللامركزية وشجعوا التعرف على السياسة الاجتماعية المحلية وقيم التخصصية ومراعاة الجانب الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع وحتى مع اهتمام الحكومة بالتخصصية فيجب مراعاة ان التطوع في المجتمع مازال محدودا .

وفي دراسة مقارنة لمجتمعين في شمال كندا^(١٨) لتحديد التنمية خلال عشر سنوات ماضية وتحديد التغير في العمليات الاجتماعية بين السنة الاولى والاخيرة والتخصصية والمساعدات التي تقدمها المؤسسات وشكالتها ووضع الافراد بعد هذه السنوات ولوضحت الدراسة التغيرات

التي طرأت داخل وخارج المؤسسات وان افراد المجتمع اكثر تطوعا
كمطالبات لمواجهة المشكلات الاجتماعية .

واوضحت دراسات اخرى ان مشكلات الخصخصة ولكي تكون
المنظمات اكثر فاعلية^(١٩) عدم وضوح السياسات المتاحة وعدم تحديد
النتائج المتوقعة من الخصخصة .

وبينت دراسة عن مستقبل الخصخصة في المجتمع المصري^(٢٠) ان
الخصخصة اثارها على مستوى المشروع الفردي ، مستوى الجودة
والانتاجية ، والمنافسة والاحتكار وحقوق المستهلكين ، والموازنة العامة
للدولة وقد تكون وسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية ويجاد
الحافز للانتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط والسلوك داخل
مجالات العمل وتوفير فرص لصغار المستثمرين وتركيز الثروة
والاحتكار والبطالة والعدالة الاجتماعية .

ولعل الصعوبات الاجتماعية هي التي دفعت بالحكومة المصرية الى
التروى وعدم التسرع في وتيرة الخصخصة فهي تخشى بوجه خاص
اتساع نطاق البطالة وبلوغها ابعاد خطيرة وهذا لا مفر منه نظرا لان
معدل البطالة السائد حاليا مرتفع جدا وتبلغ نسبته ٢٠% (نحو ثلاثة
ملايين عاطل عن العمل) اما بشكل عام فيجب الا ننسى ان القطاع العام
في مصر كان خلال الخمسينات والستينات وبداية السبعينات هو القطاع

المسيطر على وسائل الانتاج والتشغيل وعليه فهناك خطورة اذا ما سارت
الخصخصة بوتيرة سريعة جدا وعلى نطاق واسع وهى ان تجابه بمقاومة
اجتماعية واسعة. (٢١)

وقد تكون الخصخصة للوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية
الشخصية ويجاد الحافز الشخصى على الانتاج والقضاء على السلبية
وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها
من القضاء على التلاعب الاجتماعى فى صورة المحسوبية وعدم
المحاسبة على الاهمال كنوع من التكافل الاجتماعى والقطاع الخاص اقدر
على محاسبة العامل المهمل لو المقصر فى عمله ذلك ان الخصخصة
يمكن ان تكون وسيلة الدولة ان لرائت القضاء على المشاكل الاجتماعية
مثل التوالك والمحسوبية والتغاضى عن محاسبة المخطئين والرشوة
وغيرها من مشاكل المجتمع. (٢٢)

وان هناك آثار قد تحدث من جراء تطبيق سياسة الخصخصة قد
تكون على المستوى الفردى مثل احتمالات المخاطرة والافلاس ومستوى
الجودة والانتاجية والمنافسة والاحتكار وصغار المدخرين والمستثمرين
بالاضافة الى تغيير علاقات العمل داخل المشروع وقد تكون على
المستوى القومى مثل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية بالاضافة الى
الآثار السياسية والبيئية وهذه الآثار قد تكون ايجابية وقد تكون ايضا سلبية

وتغلب الآثار الايجابية بشرط ان يتم التطبيق الصحيح المستجيب للاهداف الموضوعية والقائمة والتمشية مع ظروف المجتمع. (٢٣)

ومن ثم فمن الاهمية دراسة هذه الآثار وتحديد ما يساهم ايجابيا فى تغيير هذه السياسات والتشريعات المرتبطة بها ويساعدها على تحقيق الاهداف المرجوة من خلال تحديد الآثار الايجابية والسلبية ودرجة تأثير كل اثر ونسبة تأثيره وخاصة يترتب على اى تغييرات اقتصادية آثار اجتماعية قد تكون محسوبة - بوعى و غير وعى - وتؤثر بدورها فى تحقيق الاهداف المجتمعية ويساعد كذلك تحديد مثل هذه الآثار صانعوا هذه السياسات فى مراعاة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الايجابية فى تحديد استراتيجيات مثل هذه السياسات .

(١) المفاهيم الاساسية للخصخصة :-

لقد تعددت المسميات التى تظهر فى هذا الصدد من خصخصة الى التخصيصية او الخصوصية او الخصخصة والى غير ذلك من المسميات كالتحول الى الخاص او توسيع الملكية او اعادة الهيكلة غير ان مصطلح الخصخصة اكثر المسميات ادراجا فى العمل والواقع ان هذا المصطلح هو ترجمة للكلمة الانجليزية Privatization والكلمة الفرنسية Privatisation ويبرز دور الخصخصة بمفهومها الشامل الذى يهدف الى اعادة تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحية اعطاء دور متزايد

وحيوى للقطاع الخاص من ناحية اخرى ليعملا معا جنباً الى جانب وفقاً
لاسس اقتصادية سليمة يحققه التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية
للمنتج الامر الذى يودى الى الاستخدام الامثل للموارد وفقاً لمعايير الكفاءة
الاقتصادية. (٢٥)

والخصخصة فى لبسط معانيها تعنى تحويل المشروعات الحكومية
الى مشروعات خاصة هذا وقد تتخذ الخصخصة اشكالا مختلفة ترتبط
بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص وعلاقة الدولة بالمواطن وان
كان من الاشكال الشائع استخدامها ما يلى :

(أ) تخلى الدولة عن توفير خدمات معينة للقطاع .
(ب) تنظيم الدولة لخدمات القطاع الخاص ضمانا لاداء أنظمة ومنع
الاستغلال .

(ج) اعتمادات مالية لبعض الفئات الاجتماعية لمساعدتهم للحصول على
خدمات القطاع الخاص بالنسبة للرعاية الاجتماعية ويمكن ان يشمل
النشاط الاهلى التطوعى والذى لا يهدف الى الربح فى تقديم
الخدمات والقطاع التجارى الذى يربط الخدمات بما تحققة من ارباح
وتختلف العلاقات بين القطاعين باختلاف الدول وباختلاف
التطورات التى تمر بها السياسة الاجتماعية فى كل الدول. (٢٦)

إذا ما كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على أنها العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في المواقع التي يحتلها هذا الأخير في النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات فأننا نلاحظ تعدد الأشكال التي يمكن أن تأخذها هذه العملية .

وهناك الخصخصة بمعناها الضيق وهي التي يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة State Owned Enterprises والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة ويكون هذا التحويل للملكية إلى القطاع الخاص إما كلياً أو جزئياً وهذا هو المعنى الرئيسي إذا جاء التعبير للخصخصة أي أنه المعنى المقصود في معظم الأحيان وهناك في الطرف المقابل الخصخصة بمعناها الأوسع والتي لا تعنى بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص إنم تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا وأشكال الحماية التي تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية وهذا من جهة ومن جهة ثانية إزالة جميع القيود الموجودة أمام حرية عمل القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة القطاع العام إلى أن يستطيع السيطرة الكاملة تدريجياً على النشاط الاقتصادي وما بين هذين الشكلين يوجد أشكال كثيرة . (٢٧)

والخصخصة تعنى كفاءة الاداء لادارة المنظمات والمنظمات
للخاصة اكثر كفاءة فى الاداء المؤدى لزيادة الانتاجية. (٢٨)

ويعرف البنك الدولى الخصخصة بانها تعنى زيادة مشاركة القطاع
الخاص فى ادارة ملكية الأنشطة والاصوال التى تسيطر عليها الحكومة او
تملكها. (٢٩)

ويرى البعض الاخر ان الخصخصة لا تعتبر غاية فى حد ذاتها
بقدر ما هى اداة من برنامج شامل ذى ادوات متعددة يهدف الى اصلاح
الاقتصاد فى دولة ما وهى تعرف بنقل ملكية - او ادارة نشاط اقتصادى
ما اما جزئيا او كليا من القطاع العام الى القطاع الخاص. (٣٠)

وهناك من يرى ان المفاهيم التى تحاول تحديد الخصخصة قد
تعددت ولكنها تدور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :
أولاً : الخصخصة تعنى توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص
دورا متزايدا داخل الاقتصاد .

ثانياً : الخصخصة تعنى الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة فى
القطاع العام والتى تعنى ايضا انه بتحول هذه الوحدات الى القطاع
الخاص ستحقق انتاجية وربحية اعلى .

ثالثاً: الخصخصة تعنى الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكى باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تنقل من العالم وذلك فى نظير التحول نحو الاقتصاد الحر .

والخصخصة بذلك هى مجموعة متكاملة من السياسات تستهدف ادارة المشروعات بكفاءة اعلى وفاعلية من خلال آليات السوق وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحديد العوامل المعوقة لادارة المشروعات ولحركة الافراد والقطاع الخاص فى توظيف واستثمار مدخراتهم مما ينعكس على توسيع نطاق المنافسة لرفع مستوى الاداء والجودة وزيادة الانتاجية للنهوض باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعدد اشكالها وتتباين طبقا لظروف المجتمع ووقائعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية ومستوى التنمية وهى دائما فى حاجة الى مقدمات اجتماعية كمتطلبات ضرورية لفاعلية تنفيذها . (٣١)

(١) دوافع الخصخصة وضرورتها :

اصبحت الخصخصة منهجا واسلوبا للعمل الاقتصادى للحكومات الحديثة وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات الدين العام وعجز الموازنة العامة وتدهور لوضاع الاقتصاد العام كما انها لم تعد غاية فى ذاتها بقدر ما هى اداة من برنامج شامل ذى ادوات متعددة يهدف الى اصلاح الاقتصاد فى دولة ما .

وأن عملية التحول الاقتصادى أصبحت حقيقة يعيش أحداثها الكثير من دول العالم المتقدم منها والنامى وقد ينجم عن عملية الخصخصة اعراض جانبية يلزم تشخيصها لحديد سبل العلاج السليم الذى يودى الى تخفيف من اضرارها على المواطنين والمجتمع كما ان نجاحها يعتمد على هيكل الاقتصاد الذى يطبق هذه السياسات بالاضافة لى انة ظروف الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتها فى هذا المجال ومن ثم فان هذه لظروف قد تفرض نفسها على قرارات التحول وطرق وحجم التحول والبرنامج الزمنى لإحداثه .

وبحكم ظهور الخصخصة وانتشارها باعتبارها إطارا عاما فان الاسباب الداعية لتبنيها والتي تشكل فى الوقت نفسة الاهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبني تبدوا متعددة ومتشعبة .

ولكن بالرغم من هذا التعدد فان تعدد مسألة الكفاءة Efficiency الاقتصادية تنصدر مبررات لاخذ بالخصخصة فدعاتها يرون ان اداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص Private Enterprise هو من جميع الوجوه افضل من اداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة وهذا ما يظهر لهم من التحليل النظرى ومن التجربة العلمية فى آن واحد وبعد مبرر الاداء الافضل والكفاءة بكل ما تتطلبى عليه من معنى وزيادة الناتج

من المدخلات الحالية وتحسين نوعية المخرجات بما فى ذلك الحد من قوائم الانتظار ... الخ

تأتى المبررات الأخرى للخصخصة وفى مقدمتها تلك التى تنطلق من الاختلالات فى أداء الاقتصاد الوطنى بشكل عام وأداء مؤسسات القطاع العام الاقتصادى بشكل خاص ، فنرى ان فى الخصخصة سبيلا الى وضع حد للعجز المالى الداخلى والخارجى .

ومن الآراء والحجج الموجبة للمؤيدين لسياسة الخصخصة ان تحول الملكية يعتبر الأساس الأول للحد من تدخل الدولة ويسهم فى أحداث تغيير جذرى فى الظروف الاقتصادية باعتباره أداة لتحقيق الحرية الاقتصادية ، كما ان القطاع العام اقل فاعلية من القطاع الخاص نظرا لعدم خضوعه لقوى السوق بالإضافة الى ان التحول يعتبر وسيلة ملائمة لاعادة تنظيم استراتيجيات الاستثمار بما يودى الى نمو متزايد للتوظيفات المالية يعمل على توسيع سوق رأس المال عن طريق جذب مستثمرين جدد ودخول مشروعات جديدة فى إطار قوى السوق .

وتحتاج الخصخصة لى تحقق أهدافها ان تطبق صحيحة والحاجة كذلك الى مقدمات اجتماعية وضرورية إطار تشريعى واجتماعى قيمى يساعد على تحقيق الأهداف والتوافق فى سرعة التطبيق مع حركة ودينامية المجتمع .

ويتوقع وفقا لذلك ان خصخصة الرعاية الاجتماعية يزيد من قدرة وكفاءة منظماتها على تحقيق الاهداف للمبتغاة وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية وزيادة فعالية مؤسساتها وتحقيقها للاهداف باقل تكلفة ممكنة .

(٢) تجارب بعض الدول فى الخصخصة :

تجربة بريطانيا

وهى من اوائل الدول المتقدمة التى طبقت سياسة الخصخصة مع بداية عام ١٩٧٩ عندما تولى الحكم حزب المحافظين وشمل البرنامج عددا كبيرا من الشركات وبدأت التجربة بطرح اسهم جزئيا مع عدم المطالبة بدفع قيمة السهم بالكامل واتضح لاقبال الشديد من قبل المستثمرين على الشراء حيث تميز بريطانيا بتقبلها لكل ما هو ديمقراطى للنزعة وتم سلوب البيع هادئ يحقق كل النتائج الايجابية من حيث السعر المناسبة وكفاءة اكثر فى الادارة وادخال تكنولوجيا متقدمة للوصول الى انتاج كثيف رخيص قابل للمنافسة مرتفع الجودة والتركيز على تملك العمال والنقابات العمالية وصغار المستثمرين وعدم السماح للمستثمرين الاجانب بتملك النسبة الاكبر من الاسهم واستخدام السهم الذهبى لعدم زيادة السلطة الاحتكارية او فرض قيود على الانتاج او زيادة الاسعار والسهم الذهبى Golden Share (مصطلح اطلقه الانجليز لحماية المصلحة القومية حيث تحتفظ الحكومة لنفسها بحصة فى المشروع تتمكن

من خلاله من الحضور والمشاركة فى مناقشة الجمعية العمومية ويكون لها حق التصويت وتعيين ممثل او اكثر فى مجلس الادارة والحكومة لا تتدخل لاستخدام حقها فى السهم الذهبى الا عند الضرورة .

وحدثت الحكومة فى عام ١٩٨٠ تقرير للخصخصة للرعاية الاجتماعية ووضعت فى الاعتبار الاسباب العقائدية والقيم والعرف والعادات والتقاليد ونقص الضرائب لمواجهة المشكلة الرئيسية التى واجهت خصخصة الرعاية الاجتماعية وهى المغالاة المرتفعة للخدمات ، وكثرت تدخل الخدمات ولذلك يجب فى سياسات خصخصة الرعاية الاجتماعية تحديد الصراع بين الاهداف من جانب وخفض الضرائب من جانب اخر .

التجربة التركية :

تعد تركيا من اوائل الدول النامية التى بدأت فى اتباع آليات السوق والانفتاح على الخارج وحرصت على اسلوب التدرج والتحول الاقتصادى منذ عام ١٩٨٠ وبدأت بتشجيع الصادرات وتحرير اسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية ولمدفوعات وتهيئة بيئة اقتصادية وقانونية ملائمة للاستثمار والعديد من الحوافز لآخرى للمستثمرين الوطنيين والاجانب واتسع المجال امام القطاع الخاص للاستثمار ولانتاج مع قصر الاستثمارات الحكومية على البنية الاساسية ومشروعات الطاقة.

وإنشاء هيئة خاصة تسمى "إدارة المشاركة العامة" تتولى مسؤولية تنفيذ البرنامج وصندوق المشاركة العامة تمول عن طريق إيرادات السندات لتمويل مرافق البنية الأساسية والعمل على توسيع قاعدة الملكية الشعبية وتخفيض قيمة الاسهم لتحفيز الفئات محدودة الدخل على المشاركة مع السماح ببيع بالتقسيط وفصل الاعمال التجارية عن القرار السياسى . ولمعالجة الآثار السلبية للخصخصة على العمالة وضعت لحكومة خطة تقوم على تخصيص ١٥% من عائد الخصخصة لصندوق خاص لمساعدة العاطلين ، وإعادة توظيفهم فى اعمال اخرى ومساعدة المحليين للمعاش لمدة عامين ، كما تم وضع خطة اخرى لإنشاء صندوق لجمع المدخرات من اجور العاملين لمساعدتهم على المشاركة فى شراء اسهم المشروعات .

التجربة الماليزية :

تعتبر ماليزيا من اوائل الدول التى طبقت سياسة الخصخصة وحققت نجاحا ملحوظا فى تحقيق اهداف الخصخصة وساهمت بشكل مباشر فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع انتاجية القوى العاملة من خلال تطويرها وتنميتها والتى تعتبر متقنة ومقتدرة وذات انتاجية مرتفعة وقد اتبعت ماليزيا اساليب البيع المباشر وبيع الاصول وتاجير وعقود الادارة والبناء والتشغيل وعملت

على توسيع نطاق مشاركة السكان فى تملك المشروعات وحقت نجاحا نسبيا فى توزيع الثروة بشكل اكثر عدالة بين المواطنين وتقليل نسبة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى الفقر .

وتم انشاء نظام رقابى للانشطة التجارية والمرافق العامة وتمرس الحكومة حقوقها الرقابية عن طريق اسلوبين اصدار التراخيص عقود لامتياز وتخطيط وتنفيذ مشاريع الخصخصة من خلال وحدة تنظيمية تسمى وحدة التخطيط الاقتصادى وتعب الحكومة المحلية دورا هاما فى تنفيذ عمليات الخصخصة .

وتم تعديل بعض مواد الدستور ولقوانين لتقليل عوائق محددة لتنفيذ برنامج الخصخصة وبالرغم من عوائق التنفيذ خاصة فى تفعيل الجهات الرقابية وخصخصة القطاعات الحيوية مثل التعليم والخدمات لصحية الا انها استطاعت تحسين الخدمات وزيادة الكفاءة والانتاجية وخلق فرص عمل وتنمية مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وتوزيع الثروة الوطنية بشكل افضل وتسعى بسياساتها طويلة الاجل الى تحويل ماليزيا الى دولة صناعية عام ٢٠٢٠ .

وفى ضوء هذه التجارب فان التجربة المصرية يمكن الاستفادة منها فى اهمية وجود تشريعات رقابية لمنع الاحتكار وارتباط البرنامج بالابعد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع ومواجهة مشكلة العمالة

بالاستفادة من التجربة الماليزية وتحديد دور المحليات فى تنفيذ هذه السياسات واساليب جذب صغار المدخرين ومشاركتهم .

(٣) خصخصة الرعاية الاجتماعية :

يرتبط خصخصة الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة بسياسات الرعاية الاجتماعية فى اى مجتمع فتبنى الخصخصة يعنى تغير سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيق اهداف الخصخصة ويعكس ذلك ارتباط السياسة الاجتماعية بالسياسة الاقتصادية فى المجتمع واى تغيير فى احدهما يؤدى الى تغير الاخر بالضرورة.

وتهدف الخصخصة الى تخفيض الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية ، عن طريق تخلى الدولة عن مسئوليتها فى توفير خدمات معينة ورفع الدعم عن خدمات اخرى وما يترتب على ذلك من تحمل الناس لنفقات هذه الخدمات .

ولكى تحقق الاهداف فى بناء وتنمية الانسان فى المجتمع ومحاولة اشباع الحاجات يجب ان يستتبع خصخصة الرعاية الاجتماعية العدالة الاجتماعية المنشودة وتوفير الخدمات بالكم والنوعية التى تحقق اهداف الرعاية الاجتماعية وتيسرها لكل الفئات وبصفة خاصة محدودى الدخل وايجاد التشريعات والحماية المناسبة لهذه الفئات لضمان استفادتها من خدمات الرعاية الاجتماعية بالجودة والسعر وفى الوقت المناسب وحمايتها

من الاحتكار والتدخل فى توزيع الخدمات وبصفة خاصة تلك التى تقابل حاجات اكثر الحاحا او تواجه مشكلات اكثر حدة فى المجتمع .

وخصخصة الرعاية الاجتماعية تطلب تغيير الثقافة التقليدية كما حدث فى شمال امريكا والمكسيك . والاخذ فى الاعتبار برمج لانشطة التطوعية اللازمة لهذا القطاع وتزويده ببلتوجهات والخبرات .

ولذا فمن المتوقع فعالية مثل هذه السياسات فى المجتمعات التى تنشط فيها المنظمات غير لرسمية ويزداد درجات المشاركة والتطوع بين الافراد فى المجتمع .

وانه من الالهية توضيح تأثير القوى الاقتصادية والسياسية فى الرعاية الاجتماعية وتأثيرها فى شكل البناء المؤسسى للرعاية الاجتماعية ودور واهتمامات هذه القوى فى تحديد الرعاية الاجتماعية واشكالها وكذلك تقويم التبرورقراطية والخصخصة .

وغالبا ما تكون الاستجابة المجتمعية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ضعيفة فى بدايتها الاولى والتى تتطلب تحديد مكونات الخصخصة وسياستها وارتباطها بسياسات الرعاية الاجتماعية ودرجة اهتمامات العملاء والمهنيون واستجابتهم لهذه السياسات .

ويؤكد البعض الآخر ان التركيز فى السنوات القليلة القادمة سيكون على خصخصة الخدمات والتدخل فيها بدرجة ضعيفة وسيكون تركيز الحكومات على ثلاثة ادوار اساسية هى :

١. حماية المجازفة والمخاطر فى راس المال .

٢. توصيل الخدمات الدينية .

٣. المحافظة على الحد الأدنى للدخل لافراد لمجتمع .

وان من الشروط الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ان تكون من خلال التطوع والاطار غير الرسمى فى المجتمع الذى يتحمل المسئوليات والنتائج والاهتمام كذلك بالقطاع التجارى ودوافع الربح والخسارة والمنافسة وتتطلب الاستقرار وتحديد دور الحكومة فى تدعيم الخصخصة .

ويؤكد البعض كذلك على اهمية المنظمات التطوعية وان المتنبع تاريخيا يدرك ان معدلات الكفاءة والفاعلية لخدمات الرعاية الاجتماعية فى اطار الخصخصة اعلى غير ان الخصخصة سوف تفقد القدرة على مقابلة حاجات الاسرة الفقيرة ، كما ان سوء العدالة فى المجتمع سوف يدفع الى سياسات الخصخصة ويجب تحليل هذه السياسات فى ضوء الحاجات الاكثر شدة ، العدالة الاجتماعية ، المساواة ، وان مشكلات دولة الرعاية لا يمكن مواجهتها من خلال السوق الحرة .

ان الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة لا توضح كيفية العلاقة بين السياسات والقوى لاقصادية فى المجتمع واشكال البناء الاجتماعى وتركز اكثر على دور جماعات الاهتمام والضغط فى تحديد الرعاية الاجتماعية وتبقى بعض الجماعات هامشية .

ان القضايا التى تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية فى الوقت الحالى تتركز على نظرية الايديولوجية ، التوزيع والنسق الاقتصادى والنسق القيمى والسوق ولانتقال لدولة ديمقراطية وانه من الاهمية تشجيع المشاركة الشعبية والتوزيع المؤسسى ونسق الضرائب من خلال المحليات وذلك فى اطار نظام السوق الاقتصادى ولا يوجد فى الوقت الحالى لسياسات الرعاية الاجتماعية نظرية مناسبة للمجتمع ويقترح مصطلح مزج او خلط Welfare Mix وذلك لتحديد المسئولية وتحسين التكلفة والعائد .

ان الخصخصة يمكن ان يكون لها اثار معينة حيث تؤثر القيم على سياسات الرعاية الاجتماعية التى تقوم على مدخلى العدالة الحاجات وان نموذج التخطيط العقلانى لذى يهتم بتحليل المشكلات وتحديد الاهداف وتقدير الحاجات المشاركة المجتمعية ويتميز بالمرونة Flexibility يعتبر من افضل النماذج ولا يمكن ان يعتمد صنع سياسات الرعاية

الاجتماعية على ايدولوجية واحدة ولكن المزج بين النموذجين الفردي والمؤسسى .

ويفرق البعض الاخر بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحدد نموذجين للخدمات الاجتماعية الاول يركز على تكامل الخدمات الاجتماعية بينما يركز الثانى على خصخصة الخدمات ولكن الاكثر تداولاً - على حدة قوله - هو زيادة الاهتمام بنسق لخدمات الانسانية والتي تساعد على النمو والتأثير ولذلك فمن الاهمية وجود لضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخل الدولة عند الضرورة بهدف احداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولها للمستهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية اخرى .

وتشجيع لرعاية فى اوروبا منذ الثمانينات اللامركزية وخصخصة الخدمات الحكومية واعادة تنظيم دولة الرعاية وتشجيع المنظمات التطوعية الديمقراطية والبحث عن بدائل جديدة للادارة وتغيير السلوك الديمقراطى والعلاقة بين القادة السياسيين والاداريين .

ان السياسات ترتبط بواقع وابعاد المجتمع المختلفة وتحقق العدالة وتكفل خدمات لرعاية ولذلك فمن الاهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية كمقدمات اساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية والاهتمام بمجالات الرعاية التى تقابل حاجات اساسية والاكثر

شدة او تواجه مشكلات مجتمعية كالامية والمشكلات الصحية فالصحة والتعليم من اهم مجالات الرعاية بوضع الضوابط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل افراد المجتمع وحماية اصحاب الدخول المحدودة وتشجيع لقطاع التطوعى والمشاركة الشعبية والمنظمات غير الرسمية وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية وتحليل المشكلات المجتمعية فالقضية هنا تتحدد فى هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يتسم النشاط التطوعى فيه بالمحدودية ويفقد لناس رؤيتهم المستقبلية للعدالة الاجتماعية .. وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يزداد فيه عدد الاميين وتنتشر المشكلات الصحية وليس لدى المحليات القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة .

ومما سبق يتضح ان خصخصة الرعاية الاجتماعية - كما اوضح الكثيرون - نموذجا مستقبليا للمجتمعات ويتطلب ذلك استراتيجيات محسوبة واقعة ترتبط بواقع كل مجتمع وظروفه وتمهيد وتدرج فى الخصخصة وليس طفرة واحدة وبيئة اقتصادية وثقافية وقيمة مواتية .

ثالثا : العولمة :

تعتبر العولمة منهجا فكريا ، فهى بالتالى تشكل نمطا من انماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

وإذا سلمنا بأن العولمة هي فرض نمط من أنماط الحضارة على
باقي الأمم والشعوب لايقنا ان القضية هي قضية حضارية .

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب ، بل هي تداعيات تاريخية
افضت الى واقع نعيشه اليوم ونتعايش معه فرواد العولمة يعتقدون انهم
العولمة هي افضل ما وصل اليه الانسان من النظم فهم بالتالي يسعون الى
فرضها على باقي الأمم طالما تحقق لهم المصلحة وتمكنهم من بسط
سيادتهم على الآخرين .

(٢) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فان هناك فرق بين العالمية والعولمة اذ العولمة جبر
والعالمية اختيار فالعولمة تفرض منهجها الحضارى وترفض الحوار مع
الحضارات الاخرى اما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات والقبول
بالحوار مع الغير ، والعولمة لها جذور علمانية بينما تقوم العالمية
الحضارية على اسس اسلامية وانسانية .

فالعولمة التي نواجهها اليوم هي محصلة للنظام العالمى ، الذى
كان يسود ارجاء الارض بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انقسم العالم
الى قسمين : معسكر شرقى يرفض الملكية الخاصة ومعسكر غربى
يحترم الملكية الخاصة واقتصاد السوق .

وبعد انهيار لمعسكر لاشتراكي مع بداية التسعينات ففى القرن
الماضى آلت السيادة لى المعسكر الغربى .

(٣) مفهوم العولمة :

شاع استخدام لفظ العولمة Globalization فى السنوات العشر
الاخيرة.

والعولمة مصطلح ازدار استعماله شيوعا فى السنوات الاخيرة لكن
مفهومها مازال يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بينما ينظر اليه بريبة
على انه مجرد واجهة اخرى "لهيمنة الامريكية" غير ان العولمة ستظل
تطفو اكثر واكثر فى نقاش المسائل العامة وتسئل اكثر الى الدراسات
الاكاديمية ما يستدعى الاهتمام اكثر بالموضوع مع ان العولمة ليست
بالشئ الذى نحتاج الى من يلفت نظرنا الى وجوده انها شئ اصبحنا نعيشه
فى حياتنا اليومية فى العقود الثلاثة الاخيرة اذا بدا وكأنما العالم هجم علينا
باخباره منذ ان صرنا نتابع من خلال وسائل الاعلام المتطورة باستمرار
والفضائيات والانترنت اليوم الاحداث لحظة وقوعها مهما بعد مكان
حدوثها واصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركا فى كل انحاء العالم
الذى كاد يصبح "قرية كونية " كما صنف ماكلوهان McLuhan 1968
قبل ثلاثة عقود .

والامر يستدعى النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث وكيف
نحتاج ان نفهم هذه العولمة وماذا تعنى العولمة مشتقة من عالم يعرغها
"مختار الصحاح" بالخلق وتجميع عوالم والعالمون اصناف تشمل الكون
اى عالمنا والعوالم الاخرى ومصطلح العولمة العربى هو ترجمة لكلمة
Globalization الانجليزية المشتقة من كلمة Golde التى يعرفها
قاموس المورد على انها كرة او الكرة الارضية .
ويحددها البعض من منظور ثقافى بانها (الامركة) بكل وضوح
وهى تشير الى التشابك بين الاقتصاد والاعلام كما حددتها (لجنة اليونسكو
العالمية لمؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية فى عام ١٩٩٨) الى ما
يسميه علماء الثقافة وفلاسفة المعرفة "التميط Uniformalisation .
ويتم التتميط الثقافى هذا باستغلال شبكة الاتصالات العالمية الفاعلة
فى نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الاموال وغيرها من الهيكل
الاقتصادى / الانتاجى وتأثيراته الثقافية بين شعوب والامم .
ويمكن لقول ان صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا
الى تعدد تعريفاتها .. والتى تتأثر اساسا بانحيازات الباحثين الايديولوجية
واتجاهاتهم ازاء العولمة رفضا وقبولا .
وهناك فى البداية اوصاف عامة للعولمة قد لا تغنى فى التحليل
الدقيق لمكوناتها وان كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية

من ذلك مثلاً ما يذهب اليه بعض الباحثين من ان العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التي تغطي اغلب لكوكب او التي تشيع على مستوى العالم ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني لان السياسة والانشطة الاجتماعية الاخرى اصبحت تبسط رواقها على كل انحاء المعمورة .

والعولمة من ناحية اخرى تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتي تشكل المجتمع العلى وهكذا فبالاضافة الى بعد لامتداد الى كل انحاء العالم يضاف بعد تعميق العمليات الكونية .

ان العولمة اكثر من مجرد علاقة بين دولة واخرى ولكنها خارج تحكم الدول وليست حالة ثابتة وانما هي عمليات تحول عدة في جوانب عديدة خاصة في السياسة والاقتصاد والثقافة وهي اذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجى السريع .

والعناصر الاساسية في فكرة العولمة لزيادة العلاقات المتبادلة بين الامم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات او فى انتقال رؤوس الاموال او فى انتشار لمعلومات والافكار او فى تأثير امة بقيم وعادات غيرها من الامم .

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ويمكن القول ان العولمة تاريخا قديما وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر

ففيها العولمة وذاع وانتشر واصبح احد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تتطوى عليها العولمة فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب والتطورات الكبرى التي حدثت فى عالم الاتصال والتي يمكن القول انها احدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب الالكترونية والاقمار الصناعية وظهور شبكة الانترنت بكل ما تقدمه للاتصال الانساني بمختلف انواعه من فرص ووعود .

ويحدد البعض وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الاخيرة منها :

الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التي يجرى تبادلها بين الامم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه اليها رؤوس الاموال من بلد الى اخر لم تعد صادرات دولة "اقل نموا" تكاد تنحصر فى مادة اولية واحدة ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع كما كان الحال فى ظل الاستعمار التقليدى ولا الاستثمار الاجنبى يكاد ينحصر فى انتاج تلك المادة الاولى وتطوير البيئة الاساسية اللازمة لهذا الانتاج بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت وكذلك الواردات كما تعددت وتنوعت المجالات التي ينتقل اليها راس المال الاجنبى بحثا عن فرص الربح .

ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع او امة التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به ولقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين كانت نسبة التجارة الخارجية الى دخلها القومى اكبر مما هى عليه الان ومعدل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اليها من اجمالى الاستثمار اعلى ايضا مما هو عليه الان ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان حتى من كان منهم يساهم فى انتاج السلعة التصديرية الاولى وهى القطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها .

لم يعد الامر كذلك على الاطلاق لقد اصبح نحو ٦/١ السكان على الاقل يفيدون مباشرة او بطريقة غير مباشرة من السياحة وحدها ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من افراد اسرهم العاملين خارج مصر ، واما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت افقر الفلاحين من جهاز التليفزيون الى الغسالة الكهربائية الى الثلاجة الى المروحة .

ظل تبادل لسلع ورؤوس الاموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والافكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات او على الاقل هو العنصر الذى ينمو باكبر سرعة ولذا كانت الثلاثون عاما الاخيرة اذن

ةهى الحقبة التاريخية التى اصبحت فيها استيراد الافكار والقيم ليس متوفقا على حجم التجارة او حجم تدفق الاشخاص او رؤوس الاموال بل اصبحت استيراد مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الافكار والقيم حتى وهى قابعة فى مكانها .

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر على الدول والافراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة ودوافعها كثيرة ومتداخلة

(٣) دوافع العولمة ومسبباتها :

من الصعب ارجاع العولمة الى عامل واحد او اثنين فهناك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل ان الاساليب والنتائج تختلط بمعنى ان النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهرا اخر من مظاهر العولمة .

وخلاصة الامر ان الاسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوى من أثر بعضها ونحن نعيش فى عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل فى مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا ان نرصد اهم العوامل فى العقود الاخيرة وكيف قادت الى هذه العولمة وهى عوامل - كما قلنا - متفاعلة مع بعضها الى درجة تجعل من الصعب تحديد الاهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها ، ولكننا سنجملها فى عوامل عدة وترتيبها كالاتى :

١. تحرير التجارة .
 ٢. حركة التكامل الاقتصادى بين الدول .
 ٣. الشركات عبر الوطنية .
 ٤. تحرير الاقتصاد .
 ٥. التطورات التكنولوجية .
 ٦. التخصيص .
 ٧. التحولات الايديولوجية .
- بالاضافة الى دور التقنيات تؤثر التقنية على العولمة فى ثلاثة جوانب رئيسية :

- أ. -ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية طلب اعداد اكبر من المستهلكية داخل وخارج القطر .
 - ب. تحسين طرق لانتاج الشامل لتلبية طلب اعداد اكبر وكميات اكبر من الموارد لمسافات طويلة فى اقاصى الارض بطرق ارخص واسرع .
 - ج. تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم فى الموارد والعمليات فى اماكن مختلفة من العالم .
- لقد اتت الثورة تقنية المعلومات رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا وكان لها

اثرها فى الانتاج والتسويق والتمويل ولادارة فى الانتاج قادت إلى الاتمة واستخدام الربوت وثورة المعلومات هذه التى دعت مارشال ماكلوهان ليطلق قولته الشهيرة "العالم قرية كونية " حيث اصبح الانسان يشارك وهو فى غرفة جلوسه فى الاحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر . وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات الى اعتبار ان العولمة ظاهرة حتمية .

(٤) مظاهر العولمة :

تعددت مظاهر العولمة ويمكن ان تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايدة الى عدد من يسافر جوا او عدد الكتب المترجمة لكن اهمها هو النشاط الاقتصادى الذى يعتمد عليه الناس فى حياتهم وهنا نجد التجارة والاستثمار اهم مظاهر العولمة بالاضافى الى المظاهر الثقافية للعولمة حيث تيارات الثقافة العالمية Global Culture المتشكلة حديثا فى العالم (انظر) .

وحدد البعض عشرة قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية يمكن تحديدها فى القضايا التالية :

١. ليست هناك عالمية واحدة بل ثقافات

اننا نقصد بـ " الثقافات " هنا : ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والابداعات والتطلعات

التي تحتفظ لجماعة بشرية ، تشكل امة ما فى معناها بهويتها الحضارية فى اطار ما تعرفه من تطورات بفعل دينامياتها الداخلية وقابليتها للتواصل والاخذ والعطاء وبعبارة اخرى : ان الثقافة هى المعبر الصيل عن الخصوصية التاريخية لامة من الامم عن نظرة هذه الامة الى المكون والحياة والموت والانسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغى ان يعمل ومن لا ينبغى ان يامل .

تلتزم عن هذا التعريف لزوما ضروريا النتيجة التالية وهى تشكل قلب هذه الاطروحة وجوهرها وهى انه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة وليس من المحتمل ان توجد فى يوم من الايام وانما وجدت وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية او يتدخل ارادى من اهلها على الحفاظ على كيائها ومقوماتها الخاصة ، من هذه الثقافات ما يميل الى الانغلاق والانعكاش ومنها ما يسعى الى الانتشار والتوسع ومنعا ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً اخر .

ويستلزم ذلك اهمية الحفاظ على الهوية الثقافية ودراسة وتحديد الشخصية التنموية فى المجتمع ومقوماتها بابعادها الثقافية المختلفة واهمية التصدى لتيارات الثقافة الوافدة والتي تؤثر على البعد الثقافى للتنمية فى المجتمع والاختراق الثقافى لثقافة لمجتمع والذي يؤدى بدوره الى اختفاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التنمية فى المجتمع .

٢. الهوية الثقافية مستويات ثلاثة :

فردية وجمعية ووطنية قومية والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد اساسا بنوع "الآخر" لذي تواجهه ان الهوية الثقافية كيان بصير ، يبتطور ، وليست معطى جاهز ونهائيا هي تصوير وتتطور انما فى اتجاه الانكماش ، واما فى الاتجاه الانتشار وهي تغتلى بتجارب اهلها ومعاناتهم انتصاراتهم وتطلعاتهم وايضا باحتكاكها سلبا وايجابا مع الهويات الثقافية الاخرى التى تدخل معها فى تغاير من نوع ما .

وعلى العموم تتحرك الهوية لثقافية على ثلاث دوائر مداخله مركز واحد فالفرد داخل الجماعة الواحدة قبيلة كانت او طائفة او جماعة مدنية (حزبا لو نقابة الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة عبارة عن "أنا" لها "آخر" داخل لجماعة نفسها "أنا" تضع فى مركز الدائرة عندما تكون فى مواجهة مع هذا لنوع من "الآخر" .

والجماعات داخل الامة هي كالفرد داخل الجماعة لكل منها ما يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها "أنا" خاصة بها "آخر" من خلاله وعبره نتعرف على نفسها بوصفها ليست اياه .

* والشئ نفسه يقال بالنسبة الى الامة الواحدة إزاء الامم الاخرى غير انها اكثر تجريدا واوسع نطاقا واكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف .

هناك اذن ثلاثة مستويات فى الهوية الثقافية لشعب من الشعوب :
الهوية الفردية والهوية الجموعية والهوية الوطنية (او القومية) والعلاقة
بين هذه المستويات ليست ثابتة ، بل هى فى مد وجزر دائمين يتغير مدى
كل منهما اتساعا وضيقا بحسب الظروف واونواع الصراع والاصراع
والتضامن واللاتضامن التى تحركها المصالح الفردية والجموعية
والمصالح الوطنية والقومية .

وبعبارة اخرى ان العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد اساسا
بنوع " الاخر " بموقعه وطموحاته فان كان داخليا ويقع فى دائرة الجماعة
فالهوية الفردية هى التى تفرض نفسها كـ "انا" وإن كان يقع فى دائرة الامة
فالهوية الجموعية (القبيلة ، الطائفة ، الحزبية ... الخ) هى التى تحل محل
"الانا الفردى " اما ان كان "الاخر" خارجيا (اى يقع خارج الامة والدولة
والوطن) فان الهوية الوطنية - او القومية - هى التى تملأ مجال "الانا" .
٣. لا تكتمل الهوية الثقافية الا اذا كانت مرجعيتها اجماع الوطن والامة
والدولة .

لا تكتمل الهوية الثقافية ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو
هوية ممثلة قادرة على نشدان العالمية ، على الاخذ والعطاء الا اذا
تجسدت مرجعيتها فى كيان مشخص تطابق فيه ثلاثة عناصر : الوطن
والامة والدولة .

الوطن : بوصفة الارض والاموات او الجغرافيا والتاريخ ، وقد أصبحنا
كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل موطن ، الجغرافيا وقد أصبحت معطى
تاريخيا ولتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا .

الامة : بوصفها النسب الروحي الذى تتسجه الثقافة المشتركة وقوامها
ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الادارة الجماعية التى يصنعها حب
الوطن اعنى الوفاء لـ الارض والاموات ، ولتاريخ الذى ينجب ولارض
التي تستقبل وتحضن .

الدولة : بوصفها التجسيد القانونى لوحدة الوطن والامة ، ولجهاز الساهر
على سلامتها ووحداتها وحماية مصالحها وتمثيلها ازاء الدولة الاخرى فى
زمن السلم فى زمن لحرب .

ولابد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومجرد فى الوقت نفسه
كبن يجسد وحدة الوطن والامة من جهة والحكومة او النظام السياسى
الذى يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة اخرى وواضح اننا نقصد
هنا المعنى الاول .

وان فكل مس بالوطن او بالامة او الدولة هو مس بالهوية الثقافية،
والعكس صحيح ايضا كل مس بالهوية الثقافية هو مس فى الوقت نفسه
بالوطن والامة وتجسيدها التاريخى : الدولة .

٤. ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هو وبالدرجة الاولى ايدولوجية تعكس ادارة الهيمنة على العالم :
العولمة التى تجرى الحديث عنها الآن : نظام عالمى او يبراد لها ان تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال الخ كما يشمل ايضا مجال السياسة والفكر والايدولوجية .

والعولمة تعنى فى معناها اللغوى تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، وهى تعنى الآن فى المجال السياسى منظورا اليه من زوايا الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضارى يخصص بلدا بعينة ، هو الولايات المتحدة بالذلات على بلدان العالم اجمع ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور "التلقائى" للنظام الرأسمالى بها انها ايضا وبالدرجة الاولى دعوة الى تبنى نموذج معين وبعبارة اخرى فالعولمة الى جانب انها تعكس مظهرا اساسيا من مظاهر التطور الحضارى الذى يشهده عصرنا ، هى ايضا ايدولوجية تعبر بصورة مباشرة عن ادارة الهيمنة على العالم وامركته وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك فى الامور التالية :

١. استعمال السوق العالمية اداة للاخلال بالتوازن فى الدول القومية فى نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية .

٢. اتخاذ السوق والسوق والمنافسة التي تجرى فيها مجالا لـ "الاصطفاء" بالمعنى الدارويني للكلمة اي وفقا لنظرية داروين في "اصطفاء" الانواع والبقاء للأصلح وهذا يعنى ان الدول والامم والشعوب التي لا تستطيع على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب ان يكون الانقراض .
٣. اعطاء كل الاهمية والاولوية للاعلام لاحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلى والعالمى باعتبار ان "الجيوپوليتيك" او السياسة منظورا اليها من زوايا الجغرافيا وبالتالي للهيمنة العالمية اصبحت تعنى اليوم مراقبة "السلطة اللامادية" سلطة تكنولوجيا الاعلام التي ترسم اليوم الحدود في "الفضاء السيبرنتي" حدود المجال الاقتصادى السياسى التي ترسمها وسائل الاتصال الالكترونيه المتطورة .
- وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح ايدولوجيا العولمة ، حدودا اخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والانواق والفكر وسلوك .
٥. العولمة شئ و"العالمية" شئ آخر .
- العالمية تفتح على العالم ، على الثقافات الاخرى واحتفظ بالخلاف الايديولوجى ، اما العولمة فهي نفى للأخر واحلال للاختراق الثقافى محل الصراع الايديولوجى .

العولمة Globalization وإدارة الهيمنة وبالتالي قمع
للخصوصية أما العالمية Universalisme Universalite فهي طموح
الى الارتفاع بلخصوصية الى مستوى عالمي العولمة احتواء للعالم تفتح
على ما هو عالمي وكوني .

ان العالمية في مجال الثقافي كما في غيره من المجالات طموح
مشروع ورغبة في الاخذ والعطاء في التعارف والحوار والتلاقى ، انها
طريق الامة في التعامل مع "الاخر" ووصفه "أنا ثانية " طريقها الى جعل
الاينابر يحل محل الاثرة أما العولمة فهي بل ارادة لاختراق "الاخر"
وسلب خصوصيته وبالتالي نفيه من "العالم" العالمية اغناء الهوية الثقافية ،
أما العولمة هي اختراق لها وتمييع .

ولاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد الغاء الصراع
الايدولوجي الحلول محله .. الصراع الايدولوجي صراع حول تأويل
الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافي فيستهدف
الاداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس
ووسيلتها في التعامل مع العالم : الانراك .

لقد حل هذا اللفظ اليوم - اللادرك - محل لفظ اخر كان كثير
الاستعمال بالامس في عصر الصراع الايدولوجي لفظ "الوعي " (الوعي
الطبيقي ، الوعي القومي ، الوعي البيئي الخ) كان الصراع

الايديولوجى ومازال يستهدف تشكيل الوعى تزيفه او تصحيحه ... الخ
اما الاختراق لتقافى فهو يستهدف اول ما يستهدف السيطرة على الادراك
اختطافه وتوجيهه وبالتالي سلب الوعى والهيمنة على الهوية الثقافية
الفردية والجماعية .

فى زمن الصراع الايديولوجى كانت وسيلة تشيل الوعى هى
الايديولوجيا ، اما فى زمن الاختراق الثقافى فوسيلة السيطرة الادراك هى
الصورة السمعية البصرية التى تسعى الى "تسطيح الوعى" الى جعله
يرتبط بما يجرى على سطح من صور ومشاهد ذات طابع اعلامى اشارى
مثير للادراك مستفز للانفعالات حاجب للعقل ...

وبالسيطرة على الادراك ، وانطلاقا منها يتم اخضاع النفوس
اعنى تعطيل فاعلية العقل وتكليف المنطق والتشويش على نظام القديم
وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك .

والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من
المعارف والسلع والبضائع : معارف اشارية تشكل فى مجموعها ما يمكن
ان نطلق عليه "ثقافة الاختراق" :

٦. ثقافة الاختراق تقوم على جملة اوهام هدفها :

"التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستبعاد الحضري"

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعى واختراق الهوية الثقافية للأفراد والاقوام والامم ، ثقافة جديدة تماما لم تشهد التاريخ من قبل لها مثيلا : ثقافات اشارية اعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكى (الاشهار التجارى) والراى السياسى (الدعية الانتخابية) وتشيد رؤية خاصة للانسان والمجتمع والتاريخ انها "ثقافة الاختراق" التى تقدمها العولمة بديلا من الصراع الايديولوجى .

ولا يعنى حلول لاختراق الثقافى محل الصراع الايديولوجى موت الايديولوجيا كما يرد المبشرون بالعولمة ان يوهموا الناس .. كلا ان لاختراق الثقافى بالعكس من ذلك محمل بايديولوجيا معينة هى ايديولوجيا الاختراق وهى تختلف عن الايديولوجيات المتصارعة كالراسمالية والاشتراكية فى كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل لا تقدم نفسها كخضم لبديل اخر تسميه وتقاومه وانما تعمل على اختراق الرغبة فى البديل وشل نشدان التغيير لدى الافراد والجماعات .

ايديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة اوهام هى نفسها مكونات الثقافة الاعلامية الجماهيرية فى الولايات المتحدة الامريكية ، ود حصرها باحث امريكى فى الاوام الخمسة التالية : وهم الفردية وهم

الخيار الشخصى وهم الحياد وهم الطبيعة البشرية التى لا تتغير وهم غياب الصراع الاجتماعى واذا نحن اردنا ان نوجز فى مضمون هذه المسلمات الخمس امكن القول ان الثقافة الاعلامية الجماهيرية الامريكية هذه تركز ايدىولوجية الفردية المستسلمة وهى ايدىولوجيا تضرب فى الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجموعية والوطنية القومية .

إن وهم الفردية اى الاعتقاد المرء ان حقيقة وجود محصورة فى فردية وان كل ما عده اجنبى عنه لا يعنيه ، انما يعمل - هذا الوهم - على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التى تجعل الفرد يعى ان وجوده انما يكمن فى كونه عضوا فى جماعة وفى طبقة وامة وبالتالى فوهم الفردية هذا انما يهدف الى الغاء الهوية الجموعية والطبقية والوطنية وكل اطار جماع اخر ليبقى الاطار العالمى - بل العولمة - هو وحده الوجود . اما وهم الخيار الشخصى فواضح انه يرتبط بالاول ويكملة انه باسم الحرية يكرس النزعة الانانية ويعمل على طمس الروح الجماعية ، سواء كانت على صورة الوعى الطبقي او الوعى القومى او الشعور الانمائى .

ويأتى وهم الحياد ليدفع بالامور خطوة اخرى فى الاتجاه نفسه فما دام الفررد وحده الموجود وما دام حرا مختارا فهو محايد وكل الناس

ر . شفاء ازاءه محايدون او يجب ان يكونوا كذلك وهكذا تعمل هذه
الايدولوجيا من خلال وهم الحياد على تكريس التحلل من كل التزام او
ارتباط باية قضية ومن هنا ذلك شعار الذى انتشر فى السنين الاخيرة :
شعار وانا مالى .

واما الوهم الرابع وهو الاعتقاد فى الطبيعة البشرية التى لا تتغير
فواضح انه يرمى الى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الاغنياء
والفقراء بين البيض والسود بين المسغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال
وقبولها - اعنى تلك الفوارق - بوصفها امور طبيعية كالفوارق بين الليل
والنهار والصيف والشتا وبالتالي شل روح المقاومة فى الفرد والجماعة .
- ويأتى الوهم الخامس صريحا فى منظومة ومفهوم : ان الاعتقاد
فى غياب الصراع الاجتماعى هو النتوج الصريح للاوهام السابقة غياب
الصراع الاجتماعى معناه - اذا قلناه وسلمناه به - الاستسلام للجهات
المستغلة ووكالات وغيرها من ادوات العولمة وبعبارة اخرى التطبيع مع
الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضارى الذى يشكل الهدف الاول
والاخير للعولمة .

٧. نظام يعمل على افراغ هوية الجماعة من كل محتوى ويدفع الى
التفتيت والتشتيت :

ليربط النس بعالم اللوطن والامة واللا دولة او يغرقهم فى تون
الحرب الاهلية .

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضارى
ياتى فقدان الشعور بالانتماء لوطن او امة او دولة من دون امة من دون
وطن انه عالم المؤسسات ولشبكات العالمية عالم لفاعلين وهم المسيرون
ولمفعول بهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات
والسكنات التى تفرض عليهم ما وطنهم فهو الفضاء المعلوماتى الذى
تصنعه شبكات الاتصال الفضاء الذى يحتوى - يسيطر ويوجه - الاقتصاد
والسياسة والثقافة .

العولمة نظام يقفز على الدولة والامة ولوطن : نظام يريد رفع
الحواجز والحدود امام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية
وبالتالى اذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور
الدركى لشبكات الهيمنة العالية والعولمة تقوم على الخصوصية اى على
نزع ملكية الوطن والامة والدولة ونقلها الى الخواص فى الداخل والخارج
وهكذا تتحول الدولة الى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه واضعاف
شسلطة الدولة والتخفيف من حضورها لقائدة العولمة يؤيدان حتما الى

استيقاظ وإيقاظ اطر للانتماء سابقة على الامة والدولة اعنى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب لمذهبي .. الخ والفع بها جميعا الى التقاتل والتناحر والافناء المتبادل والى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية ... الى الحرب الاهلية .

ولا بد من التأكيد من على ان مفهوم الهوية الثقافية القومية الذى نستعمله هنا بمعنى الهوية المشتركة لجميع ابناء العرب من المحيط الى الخليج لا يعنى قط الغاء ولا اقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجموعية الانثى والطائفية انه لا يعنى فرض نمط معين على الانماط الثقافية الاخرى المتعددة والمعاشنة عبر تاريخنا المديد داخل لوطن العربى لكبير كلا ان التعدد الثقافى فى الوطن العربى واقعة اساسية لا يجوز القفز عليها بل بلعكس لابد من توظيفها بوعى فى غناء واخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوى ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة وظيفية التوحيد المعنوى الروحى والعقلى وظيفية لارتقاء بـ " الوطن العربى " من مجرد رقعة جغرافية الى وعاء للامة العربية لا تكون الا به ولا يكون الا بها .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فاللغة المشتركة ولغة العلم والثقافة العالمية جملة وبالتالي لغة التحديث والحداثة هى اللغة العربية ولذلك كانت اللغة العربية هى فى آن واحد الرابطة المتينة التى توحد بين مستويات

لهوية فى الوطن العربى اعنى المستوى الفردى والمستوى الجمعى الوطنى والقومى والاداة الوحيدة التى بها يمكن العرب الدخول فى العالمية وتحقيق الحداثة .

٨.العولمة وتكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية :

كلنا نعرف ن الثقافة العربية تعاني منذ ما يقرب من قرنين وضعا متوترا نتيجة احتماكاها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التى هى نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة تطور لم تعشه الثقافات العربية بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توف عن النمو منذ قرون .

ومن هن تلك الثنائية التى تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية ثنائية التقليدى والعصرى وهو ثنائية تكرر الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة احد طرفى هذه الثنائية الهوية الثقافية على صورة جمود على التقاليد ضمن قوالب وآليات دفاعية تستعصى اكتساحا ليتحول الى ثقافة الاختراق .. اعنى الثقافة المباشرة به المكرسة له .

• فى هذا الاطار ان يجب ان نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الامر بالوطن العربى فالاختراق الثقافى الذى يمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضارى بوجه عام

بل انه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار فى الهوية الوطنية القومية
ليس الان فقط بل وعلى مدى الاجيال الصاعدة والقادمة وذلك ان الوسائل
السمعية البصرية المرئية واللامرئية التى تحمل هذا الاختراق وتكرسه
انما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هى النخبة العصرية وحواشيها فهى
التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الاجنبية بحكم التعليم العصرى
الذى تتلقاه اما عموم الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبة عزلة
يجتر بصورة او باخرى ثقافة الجمود على التقاليد والنتيجة استمرار اعادة
انتاج متواصلة ومتعاضمة للثنائية نفسها ، ثنائية التقليدى والعصرى ،
ثنائية الاصاله والمعاصرة فى الثقافة والسلوك .

٩. ان تجديد الثقافة ، اية ثقافة ، لا يمكن ان يتم الا من داخلها :

باعداد بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها تسمح بربط
الحاضر بالماضى فى اتجاه المستقبل ما العمل لزاء هذه السلبية والاختطار
التي تطبع علاقة العولمة بالعرب على ضعيف الهوية لتقافية ؟
هناك موقفان سهلان وهما السائدان : موقف الرفض المطلق
وسلاحه لانغلاق الكلى وما يتبع من رودود فعل سلبية محاربة .. وموقف
القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافى واستتباع حضارى
شعاره لانفتاح على العصر والمرهنة على الحداثة لا مفر من تصنيف
هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التى تواجه المشاكل لا بعقل

وانق بنفسه متمكن من قدراته وانما تستقبلها بعقل مستقيل لا يرى صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية العالم تنظر على الواقع الى اللواقع .
ان الانغلاق موقف سلبي غير الفاعل ذلك لان فعله "الموجه" ضد الاختراق الثقافى - اى محاربته له - لا ينال الاختراق ولا يمسسه ولا يفعل فيه اى فعل بل فعله موجه كله الى الذات قصد تحصينها .
والتحصين انما يكون مفيدا عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات اما عندما يتعلق الامر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتعمل فعلها بالاغراء والعدوى والحاجة ويفرضها اصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية فان الانغلاق فى هذه الحياة ينقلب الى موت بطئ قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبة محكوم عليه بالاختناق .

ومثل الانغلاق مثل مقابلة " الاغتراب " ان ثقافة الاختراق اعنى ايدولوجية الارتقاء فى احضان لعولمة والاندماج فيها ثقافة تنطق من الفراغ اى من اللاهوية ، وبالتالي فهى لا تستطيع ان تبنى هوية ولا كيانا يقول اصحاب هذا الموقف : انه لا فائدة من المقاومة ولا فى اللنتجاء الى التراث بل يجب لانخراط فى العولمة من دون تردد ومن دون حدود لانها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها ان

لامر يتعلق بـ "قطار يجب ان نركبه" وهو ماضى فى طريقه بنا او من دوننا .

وبعيدا عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى يكفى التنبية البى انها الدعوى نفسها التى سبقت ان ادعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد من ازيد من قرن ومنذ ذلك الوقت وهى تتردد ووتتكرر هنا وهناك فى الوطن العربى تبينتها حكومات واحزاب فضلا عن الافراد ... ومع ذلك فحصوله قرنة كامل من التبشير بهذه الدعوى - دعوى "الاغتراب" لم تنتج سوى فئة من العصريين قليلة العدد نشاهد اليوم تناقصا نسبيا واضحا فى حجمها بينما ازداد الطرف المقابل لها عددا وعدة كما وكيفا فى جميع الاقطان العربية وداخل جميع القطار العربية داخل جميع الشرائح الاجتماعية وهكذا فبدلا من تيارات "حدثية" تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الاجيال الصاعدة بدلا من ذلك يسود الحديث عن "الاصولية الدينية" بوصفها الظاهرة المهيمنة .

اما نحن فنرى ان الجواب الصحيح عن سؤال "ما العمل؟" ساء ازاء الثنائية والانشطار للذين تعانيها الثقافة العربية او ازالة لاختراق الثقافى والايديولوجى العولمة - يجب ان ينطلق اولا وقبل كل شئ من العمل داخل الثقافة العربية نفسها ذلك لانه سواء تعلق الامر بالمجال الثقافى او بغيره فمن المؤكد ان لولا الضعف الداخلى لما استطاع الفعل

الخارجى ان يمارس تأثيره بالصورة التى تجعل منه خطرا على الكيان والهوية .

ان الثنائية والانشطار - اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكلان نقطة الضعف الخطيرة فى واقعنا الثقافى الراهن التى منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبى - انما يعكسان وضعية ثقافية لم تتم بعد لاعادة بنائها ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد الاصيل والوافد فى غير ما تفاعل ولا اندماج وهذا راجع الى ان التجديد فى ثقافتنا كان يراد له من ازيد منة قرن ان يتم من الخارج بنشر الفكر الحديث على سطحها لقد سبق لنا ان اكندا مرار على ان تجديد الثقافة اية ثقافة لا يمكن ان يتم الا من داخلها باعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالمضى فى اتجاه المستقبل .

١٠ . ان حاجتنا الى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها لثلاثة ، لا يقل عن حاجتنا الى اكتساب الاسس والادوات التى لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة : وفى مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

• ان حاجتنا الى تحديد ثقافتنا واغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه عتلا مستوى عالمى اعلاميا وبالتالى ايدىولوجيا وثقافيا المالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما

لهذا الغرض لا نقتل عن حاجتنا الى اكتساب الاسس والادوات التى لابد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والثقافة ودخول الذات الفاعلة المستقلة وليس دخول "الموضوعات" المنفعلة المسيرة .

نحن فى حاجة الى التحديث اى غى الانخراط فى عصر العلم والثقافة كفاعلين مساهمين ولكننا فى حاجة كذلك الى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشى تحت تأثير موجات الغزو الذى يمارس علينا وعلى العالم اجمع بوسائل العلم والتقانة وليس هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لأول وهلة بل بالعكس هما متكاملتان او على الاصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط .

ومن الحقائق البديهية فى عالم اليوم ان نجاح اى بلد من البلدان النامية منها او التى هى فى طريق النمو ، نجاحها فى الحفاظ على الهوية الدفاع عن الخصوصية مشروط اكثر من اى وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية فى هذا البلد عملية الانخراط الواعى النامى والمتجذر فى عصر العلم والتقانة .

والوسيلة فى كل ذلك واحدة : اعتماد الامكانات اللامحدودة التى توفرها العولمة نفسها اعنى الجوانب الايجابية منها وفى مقدمتها العلم والتقانة وها ما نلمسه بوضوح فى تخطيطات الدول التى يندق فى كثير

منها ناقوس خطر الغزو الاعلامى الثقافى الذى يتهدها فى لغتها وسلوك
ابنائها وتصوراتها الجمعية والذى يوظف ارقى وسائل العلم والتقانة -
ومنها الاقمار الصناعية - فى اكتساح مختلف الحقول المعرفية
ولخصوصية الثقافية .

ان اوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والاصالة وتتحدث عن
لهوية الاوروبية تعزيزا لسيرها لجدى على طريق تشييد الوحدة بين
شعوبها واقطارها بخطوات عقلانية محسوبة فى اطار من الممارسة
الديمقراطية الحقة وهى بذلك تقدم لمستعمراتها القديمة لاقطار العالم الثالث
كله نموذجا صالحا لاقتداء به ملامته من الخصوصيات المحلية .

ان كل المجتمعات لعربية ان لم يكن جميعا تسعى اليوم لتحقيق
الشراكة مع اوروبا الشراكة فى مجال الاقتصاد وايضا فى مجال الثقافة
ومع ان هذه الشراكة المطلوبة تملئها على الجانبين ظرفيه تحكمها
المصالح القومية فانه لا شئ يضمن تحويلها الى عولمة اخرى داخل
للعولمة الكبرى غير شئ واحد هو بناء الشراكة فى الداخل كما فى
الخارج على الديمقراطية والعقلانية .

فهل للشعوب العربية ان تطالب بالشراكة مع اوروبا فى مجال
اعتماد العقلانية والديمقراطية فى الفكر والسلوك فى التخطيط والانجاز
فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة .

(٥) ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية :

تؤثر العولمة - لا شك - اقتصاديا على التنمية ، وذلك كما يتضح من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى ، وتمتد هذه الآثار لتشمل ابعاد التنمية الاخرى .

غير ان العولمة تؤثر على التنمية الاجتماعية فى اى مجتمع وبصفة خاصة فى المجتمعات النامية ، وذلك من خلال البعد الثقافى والقيمى للتنمية والتى بدورها توجه جهود الخدمة الاجتماعية الوقاية والعلاجية والتنمية كما يتضح فيما يلى :

١. حيث تتصارع الثقافات وتؤدى العولمة بدورها الى هيمنة ثقافية وسيطرة لثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية فى المجتمعات النامية الى التقليد والمحاكاة لعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة ويجب ان تركز جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية الشخصية التنوية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعى على التعامل مع التقنيات الحديثة .

٢. ظهور ثقافات جديدة او اختفاء بعض الثقافات والقيم التى قد تؤثر سلبيا على التنمية الاجتماعية فى المجتمع والخدمة الاجتماعية تواجه المعوقات الثقافية كتحديات للتنمية الاجتماعية .

٣. ان العولمة فى ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبرى فى حاجة الى اقتصاد كبير قوى وضعف البيئة الاقتصادية فى الدول النامية بانتاجها الصغير يؤثر على انتاجية الفرد فى المجتمع من ناحية وتصرف المنتجات من ناحية اخرى .

٤. تؤدى العولمة الى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التششت والتفكك التى يربط الناس بعالم اللاوطن واللامة مما يضعف من المقومات الايجابية للشخصية التنموية فى المجتمع .

٥. تكريس الثنائية والانشطار فى البعد الثقافى للتنمية الاجتماعية من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية فى المجتمع والتى تؤثر سلبا على الشخصية التنموية .

٦. وجود فجوة بين البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى مما يؤثر على تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقافى لتنمية الاجتماعية ودراسة الشخصية التنموية فى المجتمع وتحليلها والتعرف على ابعادها والاهتمام بربط الحاضر بالماضى فى المستقبل المرسوم وتدعيم انتماء الافراد وجماعات مجتمعاتهم المحلية والقومية والاهتمام بأثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهرة المختلفة ومواجهة الامية التكنولوجية للمساعدة فى

وضع الاسس والادوات التى لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات وكذلك المساهمة الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية التى تكرر عائدها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع وتدعيم الانتماء وزيادة انتاجية الفرد والاهتمام بالتنمية الاجتماعية وسلوك الابناء كما ان العولمة قد تؤثر على تكامل ابعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصادية كوجهى عملة واحدة والتنمية المتواصلة ، حيث تهتم الدول النامية على وجه الخصوص بالابعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية اكثر من الابعاد الاجتماعية للتنمية .

ومن ثم فان العولمة تفرز آثار ومشكلات تعزز الفردية وتدعمها ومن هنا قد تكون سببا فى ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية لم تعدها المجتمعات النامية من قبل ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها كما أن للخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل او اخر فى الحد من مظاهر العولمة وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية الذاتية للمجتمع وتواصل التنمية واستمراريتها ويساهم فى التصدى لتحديات العولمة وكذلك ايجاد الشخصية التنموية التى تساعد فى الاندماج للعالمية والقادرة على الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجى وتوظيفها ايجابيا لصالح التنمية بوعى وادراك اجتماعى لتواصلها .

رابعاً : المجتمع المدني ومستقبل التنمية فى مصر :

إن مصطلح المجتمع المدني يقصد به - بالاساس - ما يسمى بمؤسسات لمجتمع المدني وفى مقدمتها : الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجهات الاهلية والاتحادات الخ .

بداية وقبل مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى Civil Society Institutions فلا بد من الاشارة الى مفهوم "المجتمع المدنى" والذى جاءت فى تحديد العديد من المجالات ومنها ما يلى :

١. ان المجتمع المدني هو الساحة التى تدور فيها التفاعلات لاجتماعية العامة التى لا تتعلق بالربح (اى العمليات لانتاجية ولتجارية) ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية (اى النشاطات السياسية المباشرة ولا بالسلطة التنفيذية للدولة)

وهناك تأكيد على ان المجتمع المدني ينشط طبقا لمنطق وديناميكية تختلف جذريا عن تلك التى تتحكم فى السوق او التى تتعلق بممارسة السلطة السياسية .

٢. ان المجتمع المدني هو الذى تتم فى اطاره هيمنة القوى لسياسية المسيطرة على الساحة الاجتماعية وهذه الهيمنة هى التى تسمح للقوى المسيطرة ان تتفادى استخدام العنف بطريقة دائمة لفرض سيطرتها على باقى المجتمع .

٣. ان المجتمع المدني ركيزته الاساسية هي المؤسسات فهي بمثابة البنية التحتية للمجتمع المدني .

٤. ان المجتمع المدني يشير لى مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية او شبه الرسمية وان هذه المجموعة تحتوى على تشكيلة واسعة ابتداء من الاحزاب السياسية والنقابات وانتهاء بالتجمعات المهنية والجمعيات الاهلية .

٥. هناك اجماع على ان المؤسسات التالية يجب حسابها ضمن المجتمع المدني :

- النقابات والاتحادات المهنية .

- الجمعيات لاهلية والخيرية وجمعيات تنمية المجتمع .

- الاوقاف والجمعيات الثقافية والرياضية .

- اتحادات رجال الاعمال .

- الاحزاب السياسية .

ونلخص من ذلك ان :

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والارادة السليمة للتنوع والاختلاف . ولقد تحدد فى المفهوم السابق ثلاث اركان للمجتمع المدني :

الركن الاول : يتمثل فى قيام منظمات المجتمع المدنى واعتمادها على الفعل لدارى الحر وبذلك فهذه التنظيمات يخرج منها تنظيمات الجماعة القرابية مثل الاسرة العشيرة والقبيلة لانه لا دخل للفرد فى اختيار عضويتها .

الركن الثانى : يتمثل فى جماعية التنظيم فكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدنى يضم اعضاء اختاروا عضويته بارادتهم الحرة ووفقا لشروط عضويته .

الركن الثالث : ويتمثل فى اسس وقيم واخلاقية وسلوكية هى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمى وميول الاختلاف والتنوع . وتعتبر احدى القضايا الخلاقية الكامنة ما يدور حول دور كل من "الدولة" و"المجتمع" فى حل تلك المشكلات .. وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر المتصارعة ان يلمس انقساما بين فريقين : الاول يرى الحل الامثل لابد ان ينبع من الدولة باعتبارها المسئول الاول ولاخيرر ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وانما يمكنها ان تضطلع بدور فعال فى حل تلك المشكلات بل ويرى آفاقا رحبة تلك المبادرات الاجتماعية .

يعلق الفرثيق الاول كل آماله ومشروعاته على الدولة اما الفريق الثانى فيبدوا اكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة بل

هو يراهن على ما يذخر به المجتمع من امكانات وطاقات يمكن الاعتماد عليها بل هو يرى فى تلك الحركة المجتمعية زخما يمكن ان يشد الدولة ويسهم فى تغييرها .

على ان هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظرى منبث الصلة بالواقع المصرى المعاصر بل هو - على العكس - يرتبط بتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية وفى واقع الامر فان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية وفى واقع الامر فان طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت على كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢ .

تحولات لحسم القضية :

فان قوة المجتمع فى مصر فى مواجهة الدولة اخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات ويمكن القول بان هناك ارهاصات لنمو ما تعرفه ادبيات العلوم السياسية والاجتماعية بـ المجتمع المدنى اى المجتمع وقد اضحى منظما فى منظمات ومؤسسات مدنية تسهم فى الحد من هيمنة الدولة ، وهناك اكثر من مؤشر على ذلك :

- ♦ فعلى الصعيد السياسى تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير عن نفسها من خلال الاحزاب وازدهار التعدد الحزبى .
- ♦ وعلى الصعيد الاقتصادى فان قوة المجتمع فى مواجهة الدولة اتخذت بالاساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط فى شكل مشروعات استثمارية تقليدية فى مجالات كثيرة وانما كان ايضا فى اشكال اخرى .
- ♦ وعلى صعيد التنظيم الاجتماعى بشكل عام حيث ازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث اعدادها او من حيث حيويتها وزيادة فاعليتها وتمتعها بدرجات اكبر من الحرية فى اختيار قياداتها وصياغتها سياساتها كما تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل الجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان وشهد المجتمع المصرى فى المدن والقرى حركة نشيطة لانشاء جمعيات اهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والاسكان والعلاج والتعليم والانشطة الثقافية العامة ولم يكن غريبا فى هذا لسياق ايضا ان القوى التى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الاكثر وعيا بمصالحها والافر نشاطا لتحقيق اهدافها .

القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر :

ان التساؤل الرئيسى والمحورى هو : ما هى القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر هل هى بيروقراطية الدولة ؟ ام هى الراسمالية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى ؟ وبداية فان طرح السؤال على هذا النحو ليس معناه باى حال المصادرة على حقيقة ان كل تلك القوى لابد وان تتضافر - كما هو حادث فى اى زمان ومكان - لتحقيق التنمية ولكن السؤال يتعلق بتحديد اى القوى الاكثر اهلية للتركيز عليها فى المستقبل والمحملة بطاقات كامنة لم تستغل بعد .

ان الاجابة عن هذا السؤال هى انه لا امل فى تحقيق تقدم حقيقى الا من خلال اطلاق كافة طاقات المبادر والابداع والعمل النشط امام القطاع الخاص وامام مؤسسات المجتمع المدنى والدور المطلوب من الدولة بالدرجة الاولى هو تشجيع صحوة المجتمع المدنى بمؤسساته .
ان هذا التحول عل دور فاعل ورئيسى للمجتمع المدنى وليس الدولة يستند الى عدد من المبررات الموضوعية .

بيروقراطية الدولة حيث تتزايد وتتكاثر الاجهزة البيروقراطية بفروعها واعدادها المختلفة وتتضخم نفى حجمها واخذتى تعانى من نفس الوقت من قصور الموارد (بسبب الاعباء الهائلة الواقعة على الدولة

او التى الزمت نفسها بها) وجمود التشريع وضعف الكوادر والقيادات
وغياب آليات التحديث والتطوير .

وان كان البيروقراطية تراثها وخبراتها الفاعلة فى بعض لمجالات
وهى تضم كذلك طاقات وكوادر ثمينة ليس على الصعيد المحل فقط بل
والعالمى كذلك .

ان مستقبل التنمية فى مصر يعتمد بصورة مباشرة واماسية على
الطاقات الكامنة الموجودة فى المجتمع المصرى وانها تتجاوز الامكانيات
المستغلة الهائلة لدى الدولة المصرية فانها تتجسد - سياسيا واجتماعيا
وتقافيا فى مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة .

وواقع الامر ان مصر تشهد ارهاصات صحوة لا يمكن تجاهلها
سواء فى الراسمالية المصرية او فى مؤسسات المجتمع المدنى وهذا
التلازم بين جناحى الصحوة ليس مسألة مصادفة عرضية ولكنه تلازم
طبيعى ومنطقى فازدهار القطاع الخاص المصرى وبروز طبقة متسعة
ومتنامية من المنظمين ورجال الانتاج انما هو سند مادى قوى لمؤسسات
المجتمع المدنى وبالعكس فان مؤسسات المجتمع المدنى القوية (من
احزاب ونقابات واتحادات وجمعيات) تمثل سياجا قويا لحماية ودعم
المشروع الراسمالى الخاص وايضا لتوجيهه وترشيده لخدمة الاهداف
الاستراتيجية الكبرى للامة المصرية .

غير ان تلك الصحوه للمجتمع المدنى وللرأسمالية المصرية لا تتم فى ظروف سهله او موتية ولكن على العكس فان هناك مشكلات عديدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها او بسبب آليات وظروف نموها ذاته ويمكن الاشارة الى مشكلتين اساسيتين هما :

♦ المشكلة الاولى : هى المقاومة من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخاص ولتبلور مؤسسات المجتمع المدنى .

♦ المشكلة الثانية : والتى تحتاج الى اكبر قدر من البحث والمواجهة تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصرى نفسه والتى يمكن ان نسميها ضعف تراث المؤسسية فى مصر فبسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موهلة فى التاريخ المصرى القديم والحديث ترسبت لدى المصريين ثقافة معينة وترسخت لديهم سلوكيات تضع كل المسؤولية على الحكومة المركزية وتغذى النزعة الفردية وتتنافى مع روح العمل الجماعى والمؤسسى بكل ما تتطلبه من قيم والتزامات وسلوكيات ولذلك فى حين ان الابداع الفردى سمة مميزة وممكنه دائما للمواطن المصرى فان الابداع الجماعى او المؤسسى لا تزال ظاهرة استثنائية .

ان صحوه وتنشيط وتدعيم فعالية مؤسسات المجتمع المدنى مسئولية من مسئوليات الخدمة الاجتماعية ويعكس الحاجة الى تنشيط

المجتمع المدني واهميته فى التنمية اكثر العاحا للخدمة الاجتماعية وتتضح تلك الاهمية من خلال الادوار المهنية والتدخل المهني للاخصائى الاجتماعى لبناء هذه المؤسسات وادارتها وربطها بالبيئة وتنشيطها وتدعيم كفاءتها وفعاليتها .

خامسا : المشاركة والعمل الاهلى فى ظل العولمة :

يعتبر بناء المجتمع المدني بمنظوماته ومؤسساته الفاعلة خيارا ضروريا ومطلبا اساسيا فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفرض نفسها فرضا على الساحة العالمية .

وتعتبر المشاركة والعمل الاهلى مكمل لمنظومة ثلاثية تتمثل فى الدولة القطاع الخاص ومؤسسات العمل الاهلى وكان كفاءة وفعالية هذه المؤسسات لها دور اساسى فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات واى خلل قد يظهر فى البناء الاجتماعى والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية .

وتحدد خلا هذا القرن اتجاهات دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تفرض علينا خيارين لا ثالث لهما :
اولهما : التفاعل والحوار والاستجابة وهو البديل المقبول لما يسمى بالتبعية السلبية المذعنة لكل شروط العولمة .

ثانيهما : الانعزال والرفض والتصلب وهو سيؤدي الى التهميش او الانتحار البطئ .

وفي معرض الرؤية للاتجاهات الاقتصادية دوليا سوف نتأكد هيمنة النظام الاقتصادي القائم على المعرفة والذي يحل محل الانتاج التقليدي اقتصاد بعد الانتاج بالجملة = الاقتصاد فائق الرمزية ، كما ستختفى المركزية الاقتصادية في دول والمدن الكبرى لتحل محلها شبكات اقتصادية هائلة تتخطى الحدود الوطنية مما يؤدي الى تصاعد حدة التفاوتات الاقتصادية بين الشمال ولجنوب وداخل البلد الواحد بسبب نمط الانتاج فائق الرمزية على التقنية والذي يعتمد على " التكنولوجيا والمعلوماتية " مما ينعكس محليا في أشكال من تزايد خصخصة بعض القطاعات الخدمية في المجتمع كالصحة والتعليم والنقل استجابة لضغوط لاندماج في منظومة عولمة السوق كنظام اقتصادي مع زيادة منتظرة في اعداد المهمشين خارج الوسائط الانتاجية المؤسسية فما العمل ان ؟.

في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ تبلورت رؤية مهمة لثقافة العولمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا افرزت آليات عمل في تجليات "كوبنهاجن ١٩٩٥ وبكين ١٩٩٦ والقاهرة ١٩٩٤ وكان الاستنتاج المهم حول المشاركة .

انها لم تعد ايدولوجيا غامضة مبنية على ما نتمناه بصفة مثالية
لقد اصبحت ضرورة وشرطا للبقاء ويجب على الجمعيات والمنظمات
غير الحكومية ان تعيد اكتشاف نفسها مرة اخرى كاحدى القنوات
الاساسية لهذه المشاركة وعليها القيام بهذا الدور ناسجة فيما بينها شبكة
من العلاقات الافقية وطنيا ومحليا واقليميا ودوليا لى تتمكن من اداء
دورها فى التنمية بدلا من التراجع الى الانغلاقات الطائفية والعشوائية فى
مواجهة الضغوط التى تفرضها عليها الدولة فى النظام العالمى بشركاته
عابرة القومية .

فالمشاركة ثلاثية ضرورة تتمثل فى الدولة والقطاع الخاص
ومؤسسات العمل الاهلى وبعد اى اختلال فى علاقة هذه الثلاثية تهديدا
مباشرا للاندماج الحيوى لاركان اى مجتمع وتهديدا للشرعية والسلام
الاجتماعى .

فما هى المعوقات التى تحد من المشاركة اذن ؟

أولا : فقدان التوازن الدقيق بين اضلاع المشاركة وهيمنة ضلع واحد يعد
من المعوقات المهمة التى تعطل فاعلية الضلعين الاخرين وتمنع تطور
وتبلور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسية فعالية ومستقلة .

ورغم ان مفهوم المجتمع المدنى مفهوما يبدو - حديثا - فانه عبر
قرنين من الزمان تحدد كجمال يتميز عن السلطة وعن السلطة وعن البنية

التقليدية الموروثة لانه يشير الى الانتظام والعلاقات القائمة على مفهوم الدولة الحديثة التى تعتمد معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والخيارات الفكرية المبنية على العلم والتخطيط البشرى فة ظل مفهوم للتنمية يعطى الاولوية للعامل والمجموعات الاكثر احتياجا "المرأة ، الطفل المسنون ، المعاقون " واعتمادا على اقتراب المؤسسة الاهلية من مواقع الناس ومسكنهم وعملهم وفى اطار علاقات ديمقراطية للاطر المحلية الفعلية المتخلصة من مركزية البيروقراطية .

ورغم ان ذلك لا يعفى الدولة من وظائفها السيادية ودورها الانمائى او الاجتماعى مماى يجعلنا لا نوافق على دور للمنظمات الاهلية كبديل خدماتى للدولة باقل تكلفة وهذا ما فعله التيار السلفى لاسباب سياسية فالمواجهة الصحيحة تتطلق من ضرورة تحمل الدولة لمسئوليتها الانمائية والاجتماعية وقيام المؤسسات الاهلية بدورها التتموى التكاملى .

ثانيا : تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التى تؤثر فى كفاءة وفعالية المنظمات غير الحكومية عائقا امام انطلاقها واستقلالية هذه المنظمات فى مجتمع مدجنى حقيقى .

ثالثا : تعتبر برنامج عمل المؤسسات الاهلية الروتينيه والمنخلفة احيانا عائقا امام مشاركتها وفعاليتها فهى فى معظمها اما ذات طابع احسانى

خبرى واما ذات طابع خدماتى من النمط القديم الذى يعتمد على اسلوب عمل فوقى لا يقوم على المشاركة.

رابعا : غياب النظرة التكاملية فى عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر مما يؤدى الى تشتت الجهود والتجزئة التى يعانى منها العمل الاهلى .

خامسا : غياب التنسيق وتبادل لتجارب والمعلومات بين منظمات العمل الاهلى .

سادسا : تدعيم وتنشيط دور الخدمة الاجتماعية فى تفعيل المنظمات الاهلية وتحريك واستثارة المشاركة فى هذه المنظمات لدورها الفعال فى هذا السياق .

سابعا : تدعيم فعالية المنظمات غير الحكومية وقدراتها على التنافس فى ظل نظام السوق ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية ، تقديم مساعدات متبادلة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، الاعتماد على اساليب حديثة لتحسين انتاجيتها والتكيف مع اقتصاد السوق واستقطاب عملاتها وتشجيع ومساندة الراى العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات.

ثامنا : تدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين القطاع الخاص والمنظمات الاهلية ومساندة القطاع الخاص لهذه المنظمات من خلال تقديم خدمات رعاية اجتماعية على اساس تطوعى .

تاسعا : اعادة صياغة اهداف المنظمات غير الحكومية فى اطار سياسة اجتماعية محددة للعمل الاهلى والتطوعى فى المجتمع تركز على:

١. مشاركة الدولة والقطاع الخاص فى تحقيق اهداف التنمية المتواصلة

٢. صيانة راس المال المادى والبشرى

٣. تنمية وبناء القدرات البشرية فى المجتمع .

٤. ان تحقق سياسات الاصلاح الاقتصادى الكفاءة والعدالة فى ان واحد

ولذا وجب على هذه المنظمات ان تمثل شبكة للامان الاجتماعى

للفئات المتأثرة سلبيا بتنفيذ واجراء هذه السياسات .

ان شيوخ المنظمات التطوعية الفاعلة فى تحريك المشاركة لشعبية

والمستقطبة لعمالها مطلبا اساسيا فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة .

ولذا فإن توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية لتنشيط المشاركة

الشعبية من خلال هذه المنظمات فى ظل المجتمع المدنى ومؤسساته من

متطلبات مواجهة الخلل والمشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية فى الواقع

المعاصر .

المراجع

1. Tony Fitzpatrick Welfare Theory An Introduction , N.y., PALGrare, 2001 , pp (189-191) .
٢. مهدي اسماعيل الجزاف : تجارب دولية فى الخصخصة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت المجلد ٢٤ العدد الثانى ١٩٩٦ .
٣. نجيب عيسى : الخصخصة فى دولة الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع المنطلق المركز لدولى لخدمات الثقافية ، لبنان ، بيروت ، العدد ١٦٦، ١٩٩٦ .
٤. طلعت السروجى : الآثار لاجتماعية لخصخصة مشروعات المجالس المحلية فى الزيف المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ٣١ مارس - ٢ ابريل ١٩٩٨ .
5. Leat, Diana Privatization and Volunfaization, Quarterly, Journal Of Social Affairs, 2,3, 1986 .
٦. نجيب عيسى : مرجع سابق .
٧. رمزى ذكى : فى دائرة حوار حول الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر المجلة المصرية للتنمية والتخطيط العدد الاول يونيو ١٩٩٤ .

8. Abramoviz, Mini, the Privatization of the Welfare State A review, School Social Work, Hunter Coll New York, Social Work , 31,4,July-Aug, 1986 .
9. Abramoviz, Mini, Epstein - Irwin,the Politics of Privatization : Industrial Social Work and Private Enterprise Hunter Coll Social Work City , New York, Urban -and- Social - Chang - Review, 16,1983 .
10. Nelson, Joel I, Social Welfare and Market Economy, Social Science Quarterly 73,4,Dec,1992 .
١١. طلعت السروجى : مرجع سابق .
12. Metenko, Aluma Kopito Allen, Elaine Albert, Angelos, Peter, Block Linda, Privatization and Cutbacks, Social Work Client Impressions of Service Dellivery in Massachusetts, Social Work,40,4,July, 1995 .
13. Snyman, S,A, Some Perceptions of the Public Concerning Privatizalion, Sociological & Demograbhie research Human Sciences Research Council,Maatskap like Work, Social Work, 26,2,June,1990 .
14. Gohnson,G.Heilman , New Federalism and Privatization , Public Asdministration Review, November,1987.
15. Szuce, Stefan, Democratization and the Reorganization of the Welfare State, Annals of the American Academy of Political and Soial Science, July,1995 .
16. Metenko, Aluma Kopito et.al.op.cit .

17. Woods, Ronald K., Mitchell W.A., Privatization and Democratization of Welfare Services : South African Meanings and Realities Maatstkap Like Work, Social Work,30,1,Mar,1994 .
18. Dourest, Douglas Square Holes and Pound Pegs ? Finding the Theory and Methodological Fit in Community Research :A Case study Faculty Social Work Regina, Journal – of –the- Community-Development –Society , 24,1,1993 .
19. Palumbo Dennis, J., Privatization and Corrections Policy, Policy Studies Review,5,3,Feb,1986 .
٢٠. رايح رتيب : مستقبل الخصخصة ، كتاب الاهرام العدد ١٠٥ اغسطس ١٩٩٧ .
٢١. نجيب عيسى : مرجع سابق .
٢٢. محمد الحنتوى احمد ماهر : الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى الاسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٩٩٥ .
٢٣. رمزى ذكى : مرجع سابق
٢٤. طلعت السروجى : مرجع سابق .
٢٥. رمزى ذكى : مرجع سابق .

الفصل الثامن

التنمية وتغيير أنساق القيم في المجتمع المصري

إعداد

الدكتور/ فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل

مقدمة

أولاً : الوظائف الاجتماعية للقيم

ثانياً : التغيرات التي طرأت على انساق القيم في المجتمع
المصري وأثرها على التنمية

ثالثاً : القيم والتنمية في الواقع المصري

رابعاً : الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة
للتنمية

مقدمة :

يعتبر البعد الثقافي والقيمي من أهم أبعاد التنمية في الوقت الحاضر والذي يفرز الشخصية التنموية بمتغيراتها وخصوصيتها في كل مجتمع .

وتعد القيم جوهر ثقافة أي مجتمع حيث تحدد وتنظم النشاط الاجتماعي لكافة أفراده لكونها تشكل محوراً للاهتمامات والاتجاهات والأفكار والمعتقدات .

وتتضمن القيم أحكاماً عقلية انفعالية توجه سلوكيات وأداء وتفصيلات واختيارات أفراد المجتمع في مختلف المواقف الاجتماعية ، وتتعكس بشكل واضح في التفاعلات والعلاقات الاجتماعية .

وتوجه القيم سلوك وأداء وأفعال الأفراد في المجتمع في مختلف المواقف والأنشطة الاجتماعية أما أن تكون قيماً إيجابية دافعة ومعضدة لعملية التنمية ، وتواكب متطلباتها ، وأما أن تكون قيماً سلبية معوقة لعملية التنمية ، لذلك فنجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية يعتمد إلى حد كبير على دعم وتعزيد انساق القيم لها .

ويعكس ذلك أهمية تهيئة انساق القيم في المجتمع لعملية التنمية ، بحيث يمكن تحديد القيم الإيجابية المعضدة للتنمية والمواكبة لمتطلباتها بتدعيمها من خلال تأكيد أهميتها وفعاليتها تأثيرها ، وكذلك تحديد القيمة

السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها من خلال تأكيد سلبياتها
وأضرارها على التنمية والمجتمع ككل وبالتالي ضرورة إحلال قيم جديدة
(تنفع وتعزز التنمية) محل القيم السلبية المعوقة بحيث تتناسب القيم
الجديدة مع متطلبات التنمية وتعززها .

ومن هنا فإن الأنساق القيمية قد تدعم التنمية أو تعد معوقاً لها
وفيما يلي سوف نستعرض الوظائف الاجتماعية للقيم والتغيرات التي
طرأت عليها في المراحل التاريخية المختلفة ، وانعكاساتها على عملية
التنمية في المجتمع المصري.

أولاً : الوظائف الاجتماعية للقيم :

تؤدي القيم وظائف أساسية في المجتمع تتمثل في (١، ٢٩٧) :-

(١) تساهم القيم في ترابط وتماسك القواعد والأنماط السلوكية في المجتمع،
واتساق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات لأنها تحدد الوسائل
التي يحكم بها على الصواب والخطأ ، وتحدد الغايات المرغوبة
اجتماعياً ، والوسائل المقبولة لتحقيقها ، ومن ثم فإن إرساء القيم
يساعد على الامتثال وحفظ النظام نتيجة لوجود أنماط عامة من
السلوك متفق عليها .

(٢) تشكل القيم عنصراً هاماً لوحدة الأفراد النفسية حيث تساهم في التحلم
وتكامل الإدراك الذاتي والإدراك العام أحياناً توحيد الدوافع .

٣) تساعد القيم فى وصف وتحديد انتهاك قيم المجتمع الأساسية والخروج عليها .

٤) تلقت القيم نظر أعضاء المجتمع الى الأنماط العامة للثقافة وتوضيح المرغوب فيه والمرغوب عنه من وجه نظر المجتمع .

٥) تحديد القيم الطرق النموذجية للتفكير ، الأمر الذى يساعد على إيجاد نوع من القبول والرضا الاجتماعى .

٦) تعتبر القيم موجهاً ومرشداً للأدوار الاجتماعية ، حيث تحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته ، بما يساعد على اتساق هذه الأدوار .

٧) يعتبر عالم القيم عنصراً هاماً لما أسماه (أوجست كونت) بالاتفاق الاجتماعى ، وما اعتبره (دور كايم) التماسك الاجتماعى .

وبالإضافة لما سبق فإن اتساق القيم تمارس وظيفة التوجيه السلوكى (اعتبار القيم كمستويات للتوجيه السلوكى) بطرق مختلفة على النحو التالى (٢، ١٣٨:١٣٩) :-

(أ) القيم تدفعنا الى اتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.

(ب) القيم تدفعنا الى تفضيل أو تبني أيديولوجية سياسية أو دينية دون أخرى .

(ج) أنساق القيم هي مستويات التي نحتكم إليه في عرض ذواتنا أمام الآخرين أو هي الموجهات التي تحرك تصرفاتنا لكي نبدا أمام الآخرين بالصورة التي نفضلها .

(د) أنساق القيم هي المستويات التي يعتمد عليها في تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات أو المعتقدات لكي نكتسب أكبر قدر من القبول الاجتماعي .

(هـ) أنساق القيم هي مستويات توجهنا الى إقناع الآخرين والتأثير عليهم لتبنى مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها .

(د) أنساق القيم هي مستويات يعتمد عليها الأشخاص في الاحتفاظ بالتقدير الذاتي عاليا باستمرار .

ثانياً : التغيرات التي طرأت على أنساق القيم في المجتمع المصري وأثرها

على التنمية :

أن أنساق القيم في أي مجتمع من المجتمعات تتشكل كنتاج للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه المجتمع خلال مراحل التاريخ المختلفة ، ومن طبيعة القيم النسبية الزمنية أي اختلاف وتغير أنساق القيم في المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى بمعنى أن اختلاف

الظروف والواقع المعيشى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى خلال كل مرحلة يمر بها المجتمع (فكل مرحلة تتسم بواقع معين) تتعكس على النسق القيمى السائد بظهور بعض القيم الجديدة وتوارى بعض القيم القديمة.

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمجتمع المصرى وفقاً للأحداث التى أفرزت تغييرات جوهرية أدت إلى تغير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالتالي أثرت على الأنساق القيمية فى المجتمع المصرى وفيما يلى سوف نستعرض التغيرات التى طرأت على انساق القيم خلال بعض المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى بإيجاز شديد على النحو التالى :-

(١) ملامح انساق القيم فى مصر حتى بداية القرن التاسع عشر :-
اتسمت الأنساق القيمية لدى الشعب المصرى بصفة عامة خلال تلك المرحلة (قبل بداية حكم محمد على عام ١٨٠٥م) بسمتين متناقضتين هما (١٢٩،٣):

السلبية والاستسلام من جهة والإيجابية والتمرد من جهة أخرى
فطبيعة العمل الزراعى أولاً لا بد أن تخلق السمتين فى انساق القيم، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين إلى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حياؤها شيئاً - مثل حالة الجو ، كفاية ماء

النهر ، وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لابد من أن تتشأ لديهم قيم الصبر ولانتظار والتسليم بالمقدر والمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لا تحت إلا على السلوك السلبي ، ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدي إليه من قح ومجاعات وأوبئة ، ولكن نفس هذه الظروف تخلق في ذات الوقت سمة مناقضة في انساق القيم وهي سمة الإيجابية والتحدى فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية أنفسهم منه بإقامة الجسور على النهر وإغاثة المنكوبين ، كما انه في حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعاً متعاونين في الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزرعاتهم ، كما ينشطون في جمع المحصول وإعداده للاستهلاك أو السوق ومن شأن ذلك أن تتشأ قيم إيجابية باستمرار ... كما أن طبيعة العلاقات الإنتاجية تخلق أيضاً هاتين السمتين المتناقضتين ، وتدعمهما فالقمع والإرهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه أن يخلق قيماً تدعو إلى سلوك من شأنه الحفاظ على الذات (الاستسلام) وكذلك قيماً أخرى تدعو للتمرد عليها (الإيجابية) .

٢) التغيرات التي طرأت على انساق القيم في الفترة (١٨٠٥:١٩٥٢):-

أن الفترة من بداية حكم محمد علي عام ١٨٠٥ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو قد شهدت اكبر تحول وتنوع في الأنساق القيمية للمجتمع

المصرى فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها تلك الفترة قد أثرت تأثيراً كبيراً على الأنساق القيمية حتى أصبحت فى نهايتها تتسم بما يأتى (٣، ١٣٣: ١٣٨) :-

(أ) التناقض الحاد بين الأنساق القيمية للبرجوازية المصرية من جهة ولطبقة الفلاحين والعمال من جهة أخرى ، وبالتالي الصراع القيمى ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض أنساقها القيمية على الطبقات الكادحة.

يتضح من ذلك التناقض فى الأنساق القيمية من مظاهر سلوكية عديدة أوضحها تبنى البرجوازية المصرية وخاصة فى الشرائح العليا منها لأنماط السلوك الغربية وتشبيهاً بالأجانب والافتخار بذلك واحتكار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية واحتقار العمل البدوى والمشتغلين به والتعالى على أفراد الشعب ، فضلاً عن الأنفاق البذخى والإباحية وتعاطى الخمر والقمار ، فى مقابل حفاظ الطبقة العاملة على أخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الأنماط السلوكية .

(ب) على الرغم من استمرارية القيم والتواكلى والاستسلامية إلا أن القيم العلمانية الإيجابية أصبحت تمارس تأثيراً ملحوظاً على سلوك الشعب المصرى وذلك بفضل اتساع نطاق التعليم نسبياً والتحولات

الحضارية والصناعية للمجتمع وتحسين مستوى الخدمات التدريبية وتأثير وسائل الإعلام .

(ج) تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين من أبناء الشعب وأهمها قيم الوطنية والكفاح ضد الاستعمار والاستقلال (٢٥٦)

ولقد كان المصريون قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يعيشون في ظل نظام اقطاعي فيه تمتلك السيادة والقوة والثراء فئة ضئيلة، بينما الأغلبية الساحقة تعيش اقرب إلى ائباع والممتلكات منهم إلى المواطنين الأحرار، ومن ثم كان من اللازم أن يقر هذا النظام مجموعة من القيم كفوز حول تقبل المظالم والرضاء بالقر والمقصود والمخاوف من السلطة التي حدد التفاف والتفتيش وظهر تلك بوضوح في الأمثال والمأثورات الشعبية مثل "العين لا تغلوا عن الحاجب" و"الماء لا يجف على الأرض المغطاة"، "وتجوز جري الوحوش على غير تصنيفك لم يفلح الوحش...". وغيرها (٨٢:٤) .

وبجاء الإشارة إلى أن الفترة التي بدأت مع ١٩٥٢ استمرت إلى المرحلة التي يمكن أن نسميها ليبرالية الدولة الجوزية في التلوين المصغر في التي تطلعت لها حتى ثلثي القرن ٢٠ في القرن ٢٠ قبل أن تزال : (١٠٠ الآن) على المجتمع المتعلم والفقير وهي خصائصهم هو الحق الزيف والحدود

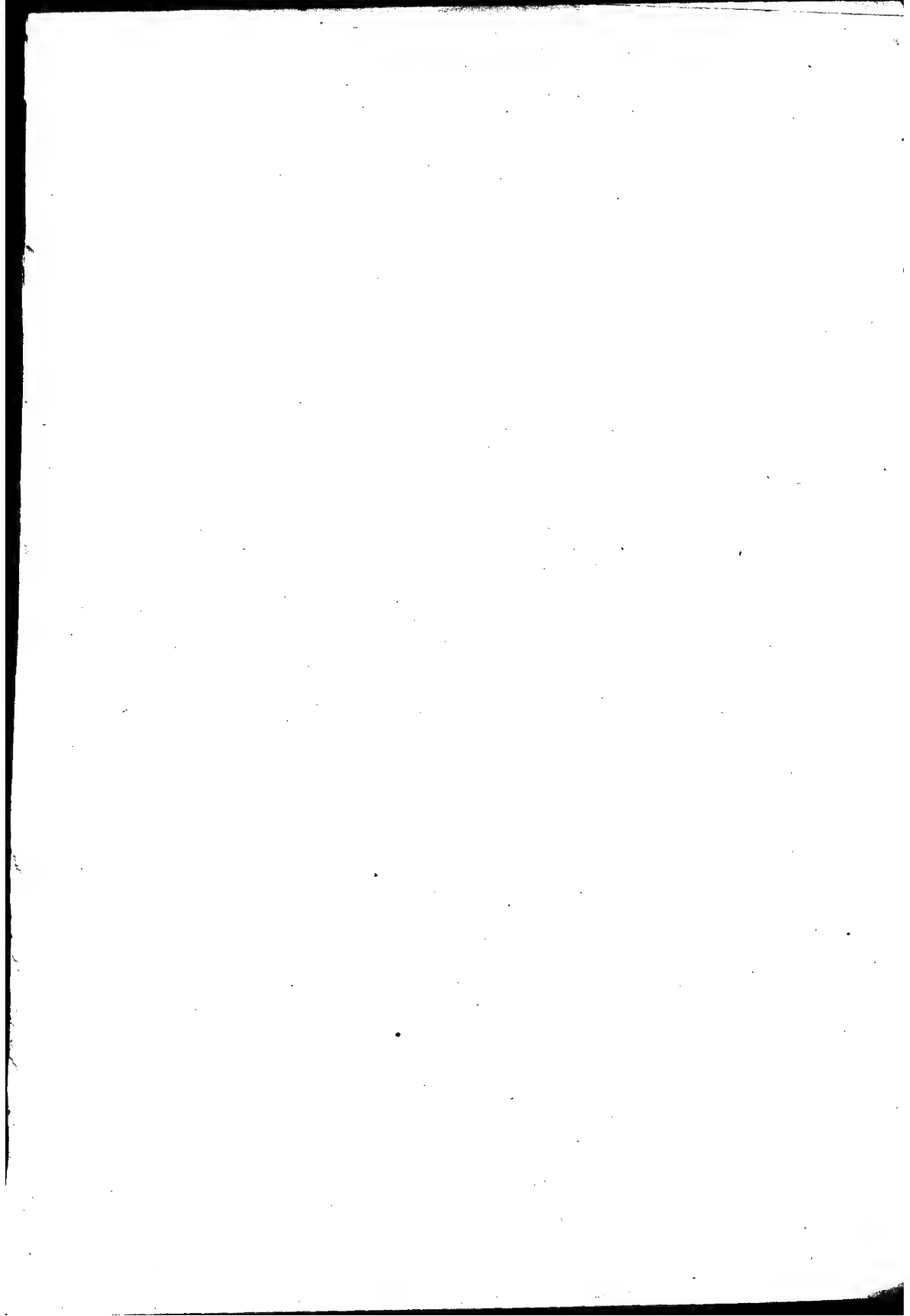
حول الفرد وتمجيد العمل والحرية ، ولكن دون تنظيم اقتصادى او عدالة اجتماعية (٥، ٧٢) .

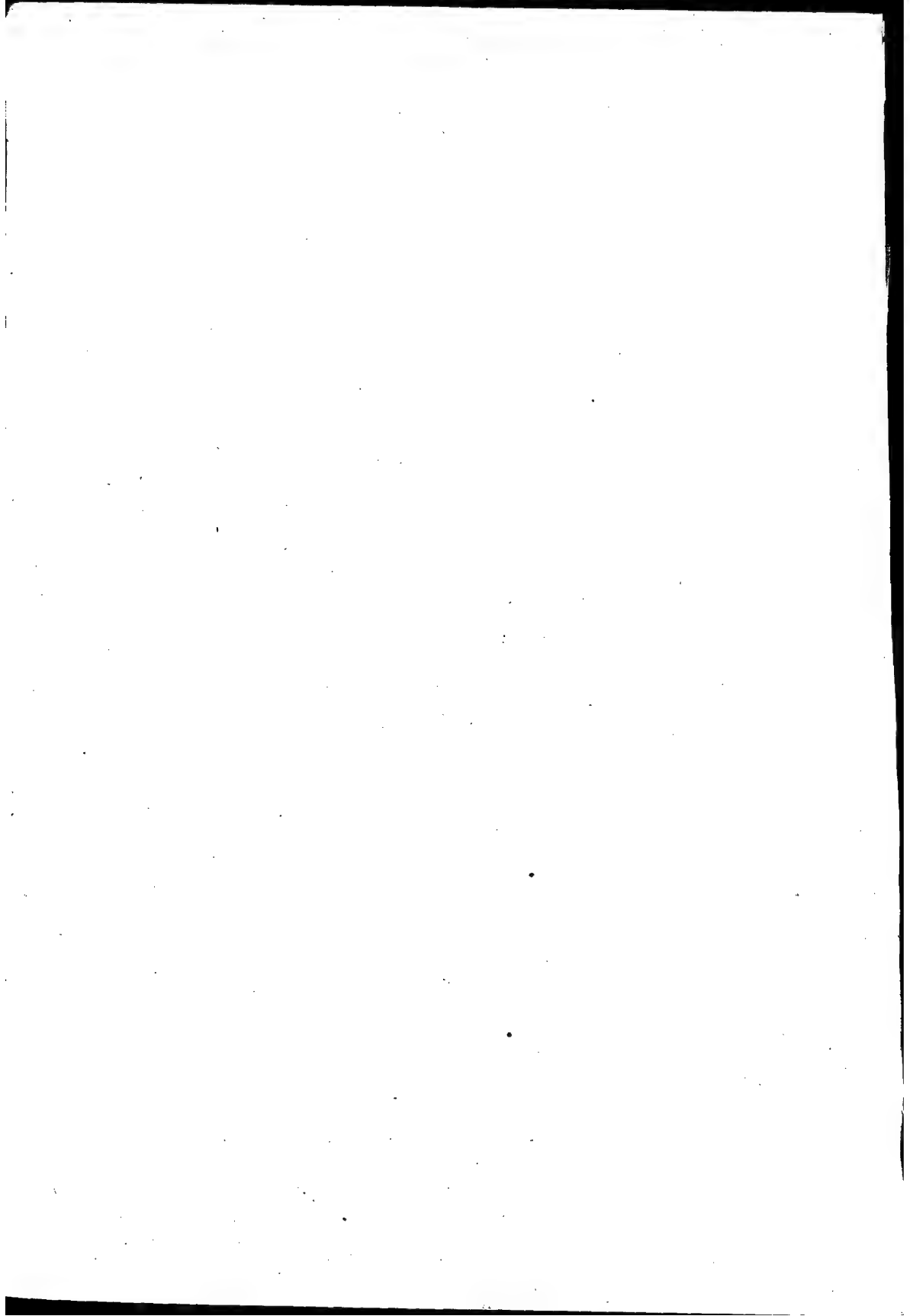
٣) التغيرات التى طرأت على انساق القيم فى الفترة من (١٩٥٢:١٩٧٤):-

لقد احدث قيام ثورة ٢٣ يوليو تغييرات جوهرية فى واقع المجتمع المصرى كان من آثارها تغيير النظام السياسى والاقتصادى والتركيب الطبقي ، واعتبار المكانة لأفراد المجتمع حيث تحرر الفلاح من ظلم الإقطاع ، والعامل من سيطرة الرأسمالية وتهيئة فرص التعليم والعلاج المجانى وبدأت مسيرة التحرر من الفقر والجهل والمرض ، وكذلك صدرت قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم وكانت بدايات الفوص المتكافئة والتوزيع العادل للدخول فى مصر (٦، ٧) .

ولقد أدى هذا التغير الى تغيير فى العلاقات الاجتماعية والى إفراز قيم اخرى جديدة تدور حول التحرر من المستعمر والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات واصبح العمل شرف وواجب (بناء المد العاى كان تعبيراً حسياً عن الثورة ما صاحبها من قيم) (٤، ٨٢) .

لقد كان للتغيير البنائى المصاحبة لقيام الثورة تأثيرات بالغة العمق على انساق القيم ويمكن تلخيص هذه التغيرات فيما يلى (٣، ١٢٩:١٤٠) :





الاجتماعية الثقافية بوجه عام ، ومن ثم تحولت قيم العمل الجديدة والمسئولية والإتقان والشرف والأمانة والتسامح وتحولت جميعها الى قيم سلبية مخزية كاللامبالاة والسلبية والاعتصاب فى شتى صورة ، فضلا عن العدوان والعنف وان تخفت هذه القيم السلبية فى صورة الشطارة والفهلوة والدفاع عن الأخلاق .. الخ (٨٢،٤) .

وأبرز ما تتسم به هذه المرحلة ما يلى (١٢٥:١١٤،٧) :-

١. محولات مكتفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على انساق التعليم واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادى الاجتماعى الجديد، تدعّمه وتبقى عليه ، واستخدمت مختلف وسائل الإعلام (بمختلف الأساليب) فى التشكيك فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم ، ولقد أثرت هذه الحملات الإعلامية تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية ، فقد أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية الوطنية ، ودعمت القيم الفردية الذاتية ، أصبحت الانتهازية والوصولية والنفلق هى المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الإعلام للشباب .

٢. أثرت السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم حيث أن النشاط الإنتاجي المشروع أصبح لا يمكن أن يدر عائداً يكفى للحصول على مسكن مثلاً - ولهذا لابد من ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة مما

أدى الى فقدان قيمة العمل المنتج المفيد ، واستبدالها بقيم أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته والخطور في لك ان التخلي عن قيم أساسية فى جانب لابد وان يتبعه التخلي عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الأخرى .

وبالإضافة لما سبق فقد تعرض المجتمع الى ضغوط أدت إلى حدوث العديد من الأزمات كازمة الإسكان والمواصلات والغلاء المتزايد الفاحش فى الأسعار وانهيار المرافق الحيوية فى المجتمع (الصحية والتربوية ... الخ) وكلها تمثل ضغوط مدمرة على الإنسان المصرى بوجه عام ، وليس أمام المواطن سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التى لا يتحمل هو مسئولية حدوثها ، وهذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين فى حلها فى ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة الى مشكلة خاصة او فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة ، وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهى تضعف القيم الداعية للعطاء وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاعترا ب عن المجتمع ، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبدل أو المبالاة ، فضلا عن ذلك

فالشواهد اليومية تؤكد على انخفاض قيمة التعليم وحب المعرفة وزيادة قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر وبذلك فقد توارت بعض القيم الإنسانية فالشجاعة والشرف والأمانة والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم والمعرفة كلها أشياء يمكن أن تشتري .

هـ) ظهور العديد من القيم (البورجوازي) التى تعوق عملية التنمية
فهى تحت على:

- أ) الكسب السريع السهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه .
- ب) الاستهلاك وليس الانخار والاستثمار .. الاهتمام بالحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له .
- ج) تقدير المنتجات الأجنبية والمستورة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.
- د) الهروب من مواجهة الواقع أو التصدى لتغييره (عن طريق الهجرة مثلاً) .
- هـ) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر .
- و) اقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر حسب ما يقتنى وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية .
- ز) الأخذ لا على العطاء .
- ح) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع .

- ط) الحقد الطبقي وليس على المساواة والمحبة والإخاء .
- ي) الفساد الخلقى بجميع صورته ، فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبيغاء....الخ).
- ك) اللاعقلانية وليس على العقلانية .
- ل) استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة .
- م) إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية .
- وانتشار هذه القيم فى المجتمع وما تترجم إليه من سلوك فعلى يضر بمصالح الشعب ويؤدى إلى تدهور اقتصادى واجتماعى وثقافى .
- (ينعكس على التنمية وقدراتها) .
- وعلى الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة والضاغطة على انساق القيم وخاصة المرتبطة بعملية التنمية ، إلا أنها لا تنفى حقيقة وجود واستمرار قيم إيجابية تكونت لدى المواطن المصرى تاريخيا ، بل وحتى ظهور قيم إيجابية جديدة تقاوم هذه القيم السلبية .
- إلا أنه نتيجة لهذه التطورات الجذرية والمتعارضة ، تعرضت القيم لهزة عنيفة ، فالقيم البورجوازية التى تكور حول الفرد والحرية والعمل تعرضت لهزة شديدة فى مرحلة التحول الاشتراكي ، وقيم مرحلة التحول الاشتراكي أيضا زعزعتها سياسة الانفتاح والتعددية ، أما سياسة الانفتاح فلم تكن برجوازية ليبرالية حقيقية ، وإنما هى موجه أشاعت فى

المجتمع فيما انتهازية طبيعية ، استهلاكية المصدر ، فارغة تماماً من أي معنى أو مدلول اجتماعي حقيقي (٥، ٧٢:٧٣) .

وتجدر الإشارة إلى أنه في منتصف الثمانينات حدث تغييرات استهدفت معالجة الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وترشيد مساراته ومحاولة تحقيق الإصلاح الاقتصادي وما تترتب عليه من تغييرات إصلاحية في مختلف الأنشطة المجتمعية أعقب ذلك التوجه نحو الخصخصة .

والخصخصة تعني : توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد ، ويتم ذلك بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئياً) ، أو عن طريق عقود إيجار ومنح الامتيازات بما يؤدي إلى انخفاض نصيب الدولة نسبياً ، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص (٨، ٢٢) .

واستهدفت الحكومة من برنامج الخصخصة ما يلي (٩، ٤٣) :-
(١) التخلص من الأعباء المالية (متطلبات التمويل وخدمات الديون)
للشركات الحكومية ، وكذلك التخلص من الأعباء الإدارية (متطلبات الإدارة والرقابة) لهذه الشركات ، وبالتالي يقل العبء المالي على الموازنة العامة للدولة .

(٢) زيادة مستويات الكفاءة فى الشركات الحكومية (ويتحقق هذا من خلال الخصخصة الجزئية) .

(٣) الحصول على اكبر إيراد ممكن من أصول الدولة ومن الطبيعي أن يوجه هذا الهدف الدولة إلى اتباعها الطرق التى تؤدى الى تحقيق أقصى سعر للبيع .

(٤) تحسين أحوال الأعمال والاستثمار فى الدولة من خلال نمو مشروعات العمال الخاصة ، والمنتجة منها .

(٥) زيادة المنافسة وذلك من خلال بيع الوحدات أو التسهيلات الإنتاجية فردى أو مجموعات صغيرة بدلاً من بيعها كوحدة واحدة .

(٦) العمل على نشر ملكية العمال والشركات على نطاق واسع ومما لا شك فيه أن بيع الشركات الحكومية فى اكتتاب عام يحقق توزيع واسع للأسهم بين جمهور المواطنين .

والخصخصة تتطلب وتحتاج الى بيئة تقدر الإنتاجية والكفاءة مما يتطلب تعزيز القيم التى تؤكد على أن البقاء لمن يعمل افضل وليس لمن يتحامل أكثر ، ويتحقق ذلك من خلال تعظيم القيم المرتبطة بمتطلبات مرحلة الخصخصة وتركيز جهود الأعلام فى تأكيدها ، وإعادة النظر فى ترشيد استخدام السلطة وتعظيم القيم وأهميتها فى مختلف المراحل التعليمية ، وكذلك مواجهة القيم السلبية التى تدعو للتسيب فى سلوك

العمل او النزعة الروتينية فى العمل ، فضلا عن التعزيز الدينى للواعز
الأخلاقى فى كافة الأجهزة (٣٠،٨) .

وخلاصة القول إن المرحلة الحالية التى يعيشها المجتمع المصرى
تشير اى توجهات المجتمع بشكل متزايد نحو الأنظمة الاقتصادية التى
تعتمد على آليات السوق والمنافسة ، وبالتالي ينقلص دور الدولة فى
أنشطة محددة لذلك نجد ان انساق القيم التى تتطلبها هذه المرحلة تتمثل فى
حرية الفكر والرأى والمشاركة ، الديمقراطية ، تحمل المسؤولية ، الكفاءة
الارتقاء بمعدلات الأداء وفعاليتيه ، انضباط السلوك فى مجالات العمل ،
الجدية ، الالتزام ، القضاء على الوساطة والمحسوبية .. وغيرها .

ثالثاً : القيم والتنمية فى الواقع المصرى :

إن التنمية هى عملة أحداث تغييرات اجتماعية تستهدف نقل
المجتمع من واقع لا يرضى عنه أفراد وجماعات المجتمع ، الى مستقبل
أفض يبدو لهم أكثر إشراقاً وتحقيقاً لأهدافهم وتطلعاتهم وطموحاتهم ،
وتعد القيم متغيراً حيويًا فى عملية التنمية حيث توجه وتعصد ضرورة
وحتمية إحداث التغيير وقبوله ودعمه .

وتأثير النسق القيمى على التنمية يتم من خلال تأثير أنماط السلوك
الفردى والجماعى فى اى مجتمع على نماذج التنمية وأنماطها المطروحة
فى الواقع العلمى (٧٣،١٠) .

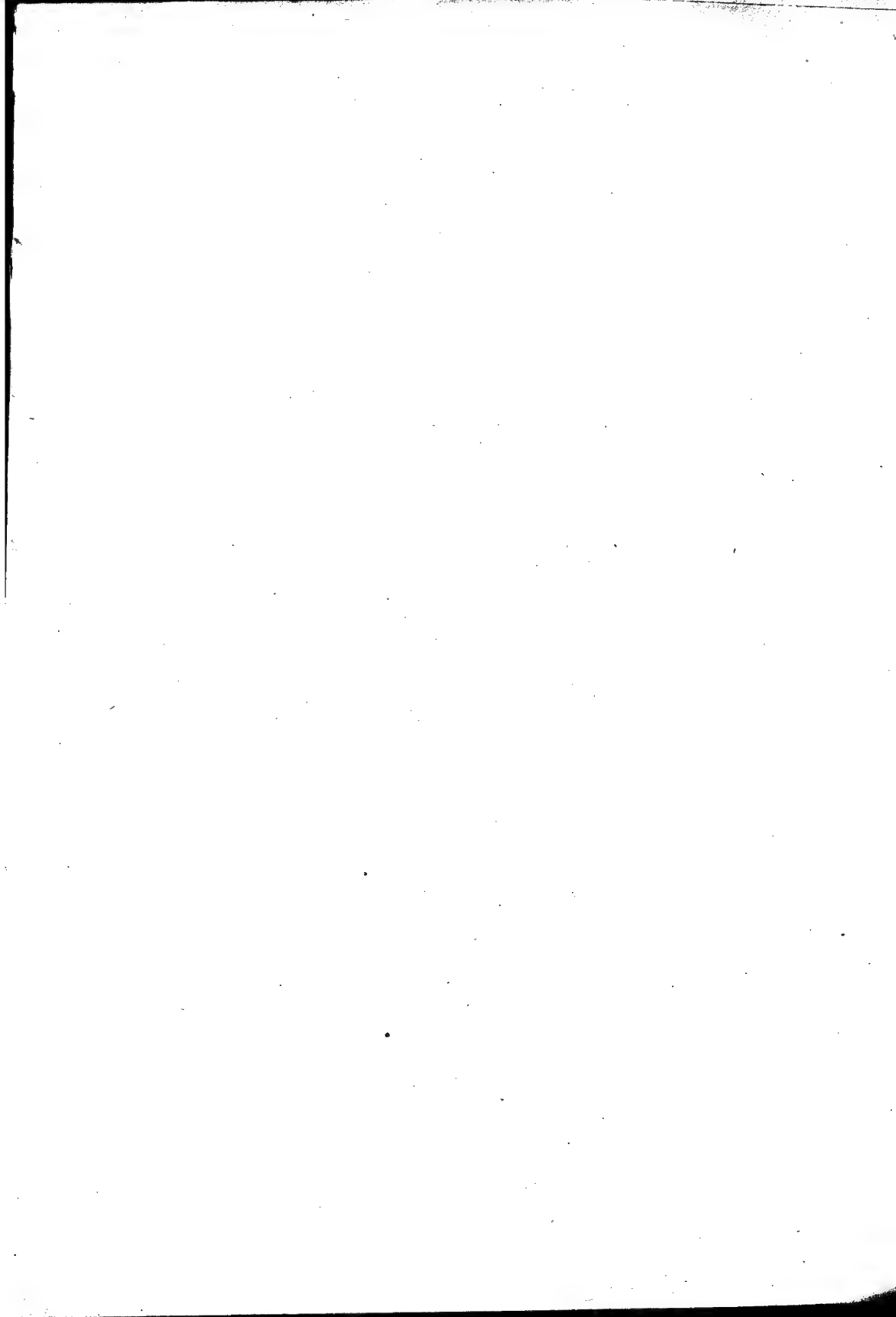
فالقِيم المجتمعة تؤثر تأثيراً كبيراً على درجة تقبل أفراد المجتمع
للأنشطة الاجتماعية المختلفة وارتفاعهم بها (٤،١١) .

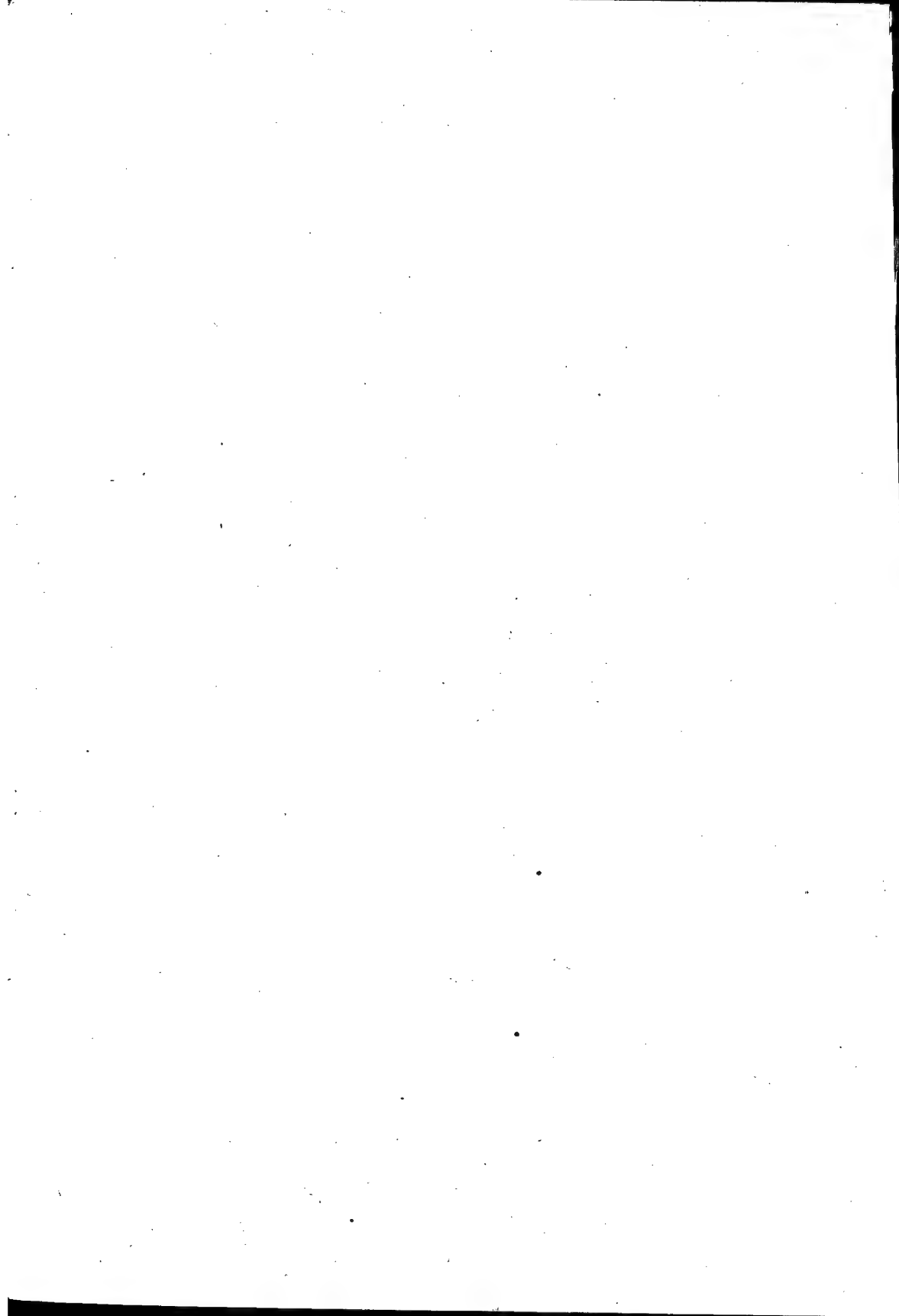
والقيم السائدة وما ينتج عنها من أنماط السلوك الاجتماعي لدى
أفراد المجتمع ، تتعلق بالدرجة الأولى (بإدارة الإنجاز) التي لا بد وأن
تكون متوفرة لدى أفراد المجتمع وجماعته على الأكل وذلك عندما يبدأ
المجتمع في عملية التنمية (١٩،١٠) .

وإذا كنا نهدف إلى رفع مستويات الإنجاز فإنه يتعين علينا أن
نهئ النسق القيمي السائد لكي يستجيب بفاعلية لمختلف برامج التنمية
وسياستها (١٥٤:١٥٣،٢) .

ولاشك أن كل نسق قيمي يحوى داخله قيم متباينة ومتناقضة قد
تدفع بعضها عملية التنمية إلى التقدم والاستمرار وقد يعطل بعضها الآخر
 لعملية التنمية ذاتها ، لذلك فمن أهم أهداف أى تنمية اجتماعية تجاوز القيم
المعوقة للتنمية ودعم القيم المساعدة على استمرار هذه التنمية ، وهنا
تظهر أهمية البعد الاجتماعي للتنمية (٧٣، ١٠) .

فالقِيم تلعب دوراً هاماً في تكوين الكيان الاقتصادي والاجتماعي
والثقافي والسياسي للمجتمعات ، فهي القوة الدافعة للسلوك ، وتطويع
عمليات التنمية يحتاج إلى أنماط سلوكية جديدة والتي بدورها تحتاج إلى
قيم جديدة تدفع هذه الأنماط السلوكية إلى تحقيق أهداف التنمية وتقودها





- تؤثر القيم السائدة فى الاستثمار سواء فى الاحتفاظ بالمدخرات او فى شكل حلى وذهب او فى استثمارها فى اوجه غير منتجة .
- تؤثر القيم والعادات السائدة على دافع العمل فى المجتمعات التقليدية وتقييم العمل كمجهود انسانى .
- تتدخل القيم السائدة فى كيفية النظر فى تقييم الفرد لمباشرة النشاط العاجلة او حين يصل الى مستوى معين من الدخل ويرجع ذلك الى ان فكرة تجميع الثروة وإمكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد ، ويؤدى ضعف الحافز الى تكوين الثروة الى ضعف بذل الجهد وقد يرجع ذلك الى الاعتقاد بأن قيمة الفرد ليس بما لديها من ثروة وما يكسبه من الدخل ويؤثر هذا بالتالى على استعداد الفرد لبذل الجهد .
- تؤثر القيم السائدة على تقييم الأفراد لمباشرة النشاط الاقتصادى ونوعية النشاط الذى يجب مباشرته ، فأحياناً تسود القيم التى تضع ملك الأرض فى مركز اجتماعى ممتاز ، فان ذلك يشجع الاستثمار فى شراء الأراضى ويؤدى الى ضيق الاستثمار الصناعى وبالتالى تقف هذه القيم عائقاً أمام التقدم الفنى والتكنولوجى وكذلك الأمر فى تقدير صاحب الدخل غير المكتسب واحتقار العمل اليدوى .

□ تؤدي القيم والمتعلقات في بعض البلدان النامية الى شيوع القديرة والتسليم بالواقع لمادى المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع تغييره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغيير هذا الواقع .

□ تؤدي سيادة بعض القيم المرتبطة بالنمط الحضارى الذى يعيش به الفرد الى خلق نوع من التقدير للأطار المادى الذى يعيش فيه ، ومن ثم عدم استعداده لقبول التغيير ، وبالتالي تتخفص رغبة الفود فى التغيير واستعداده لقبول فنون انتاجية جديدة او أنماط حياة جديدة او طرق جديدة للعمل .

□ يؤدي انخفاض التعليم وسيادة القيم والمعتقدات البالية الى انعدام العقلانية فى مباشرة السلوك وتقييم المواقف ، وانعدام الرشادة فى ممارسة النشاط الاقتصادى كما يؤدي الى سيادة الانفعالية فى مواجهة التحديات .

والقيم الاجتماعية هي التي تكون الكيان المعنوي فى البرامج والمشروعات التنموية ، فقد يتكون الكيان المادى للمشروع ، تنتهى من جميع الاجراءات المادية وكذلك فى تشغيل المشروع ليحقق ما هو مستهدف من إنشائه ، وفى حالة ارتفاع المعنويات وزيادة الانتاج يصبح الكيان المادى ما هو إلا وسيلة لغاية ، وفى التنمية الاجتماعية يلعب الكيان المعنوي دورا كبيرا فى نجاح المشروعات فالاستجابة المعنوية عند

المؤدبين والمستفيدين والمتعاملين كبيرة وواضحة وهذه من المشاكل الكبيرة التى تقابل التنمية وتكون عقبة فى سبيل تحقيقها (٥،١٢) لذلك يعتبر توافر القيم المعنوية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية ، وهذه القيم المعنوية يتمثل أبرزها فى (٨٦،١٣) :-

- الرغبة الصادقة فى رفع مستوى المعيشة .
 - التفكير الاقتصادى السليم .
 - الاستعداد لتحمل بعض التضحيات .
 - العمل بجد وإخلاص فى جميع المجالات .
 - التنازل عن بعض المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العامة .
 - القابلية لاستيعاب اساليب الإنتاج الجديدة واكتساب الخبرة اللازمة.
 - التجاوب مع حملات الدعوة للدخار وتنظيم الأسرة ... وغيرها .
 - القابلية للمحافظة على الأدوات والمعدات وصيانتها .
- يمكن تصور مؤشرات ودلالات وظيفية ، تكون إطار موضوعياً وملزماً للنسق القيمى ، حيث ان التنمية الاجتماعية تكون قد نجحت اذا استطاع نسق القيم ان يكون أداة ضابطة لمسيرة التنمية ، وذلك يتحقق من خلال ما يلى (١٥، ١٤٩: ١٥٠) :-
- أ (الابتعاد عن الإغراق فى جذب الفكر الى الماضى ، بدعوة بعض الامجاد والتغنى بالماضى ، على اساس ان الماضى رائد الحاضر ،

وأن التقدم لن يأتى الا بالنظر الى الماضى او نقل تجربة حدثت فى الماضى ، فمن غير الصواب ان يؤخذ النشاطات التى حدثت فى الماضى على انها قدوة مثالية تصلح للملابسات الحاضرة ، لأن هذه النشاطات تعبر عن خصائص مميزة للماضى والملابس التاريخية التى صاحبتهزامنتها ، ومن ثم فإن الإحالة الى الماضى بجانب ان تكون للعبرة واعظة ، وأن يكون الحاضر متفهما ومفسرا فى ارتباطه بما يمكن ان يكون فى المستقبل وفى ارتباطه بواقع اجتماعى معين .

ب) تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومسئولية الفرد والنقد الاجتماعى الذى يحل ويفسر المواقف والاستجابات بأسلوب علمى موضوعى ، ويحرص على توسيع القاعدة له ولغيره بما يتيح الفرصة للانتفاع بإمكانيات وقدرات الجماعات المختلفة فى المجتمع .

ج) تعميق الفهم نحو تطبيق مبدأ التكامل الوظيفى فى العلاقات والنشاط الاجتماعى حتى يرسخ فى الأذهان والوجدان ارتباط المصالح الذاتية بالمصالح الجماعية ، وحتى يمكن غرس منميات الغيرية واقتلاع جذور الانانية والانتهازية والوصولية وأشكال الاستقلال .

د) تنمية ثقافية تقدمية تحقق مبادئ المشاركة فى المجالات الاجتماعية ، على مدى النظرة العلمية ، وفى إطار القيمة الوظيفية التى تخدم المصلحة العامة وتحقق التطلعات التقدمية .

هـ) حتمية التلاحم بين الفعل الاجتماعى الموجه للتنمية الاجتماعية وحرية الفكر، والقدرة الإبداعية للأفراد ، بحيث تتسع قضية التنمية لتكون عملية بنائية ديناميكية ، وانعكاسا تنظيميا لمقتضيات الرأى الجمعى .

وما يرمى تأكيد هو متابعة انبثاق الأفكار والآراء الموجهة والمبادئ المحركة للفعل الاجتماعى نحو التنمية من مستوى النسق القيمى المتأثر بالواقع الاجتماعى الثقافى ، وجعل هذه الأفكار أيديولوجيا عاما للمجتمع، وآية ذلك أن الأيديولوجية المقصودة ليست مجرد مجموعة من الأفكار يبتدعها كاتب أو يبتكرها مفكر ولكنها شعاع ينبثق منة أعماق الأوضاع الاجتماعية القائمة ، عنصرها الأساسى القيم المتطورة ، وتكون أقرب الى العقيدة الشعبية التى تصدر عن ذات الأمة وتطبع الأفكار والمشاعر وتوجه الأفعال وتكيف العلاقات .

رابعاً : الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية :

ان معظم أدبيات التنمية والتى تضمنت محاولات لتحليل وتفسير ظاهرة التخلف وتحدد عوامله ومسبباته قد أعطت أهمية كبرى للقيم الاجتماعية باعتبارها من ابرز مدعومات او معوقات تحقيق التقدم والتنمية، ودعت الى ضرورة العمل على تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية وإحلال

محلها قيم إيجابية تعضد وتدعم تحقيق التنمية ، حيث تسهم فى دفع وتحريك أفراد المجتمع وجماعاته نحو الأهداف التنموية المنشودة .

ومن هنا تبرز أهمية الوعى الثقافى ودوره فى التنمية بجانبها المادى والمعنوى ، حيث ان الجانبين المادى والمعنوى يتفاعلا بشكل وثيق فى الممارسة الاجتماعية ، وحين نبذل جهدا لتنمية الاساس المادى ينبغى ان يوازى ذلك جهد مصاحب لتشكيل الوعى الثقافى وترقيته ، فذلك مطلب ضرورى من اجل التنمية بل هو أحد مكونات عملية إعادة بناء المجتمعات المتخلفة ، ومصطلح الوعى الثقافى يستخدم فى هذا الصدد للإشارة الى كل القيم الإيجابية التى تشتمل على (٢، ١٥٥):-

- إلغاء استغلال الإنسان للإنسان .
 - إقامة علاقات اجتماعية إنتاجية عادلة .
 - تدعيم ممارسة الديمقراطية .
 - زيادة معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية .
 - حفز الدافعية للإنتاج .
- لذلك تمكن ميكانيزمات التنمية فى تبنى قيم عصرية جديدة ، والتخلى عن القيم والتقاليد القديمة ، وذلك لا يعنى فى مضمونه ومحتواه الا ان البعض القوم والتقاليد القديمة قد عجزت عن تحقيق التقدم

الاجتماعى ، واصبحت تشكل معوقات قيمية تحتاج الى التجديد ، وأن
نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات التنمية الاجتماعية
(١٤٨، ١٥) .

ونستطيع فى مصر ان نميز بين تيارين فكريين برزا فى محاولة
تطوير او تغيير نسق ومعايير السلوك ، والبناء الثقافى للمجتمع بصفة
عامة وهما (٢، ١٦٠: ١٦١) :-

التيار الفكرى الاول : ويذهب اصحابه الى ان التنمية تعنى تغيير
شاملاً يضطر معه المجتمع الى التجاوز عن كل القيم والتقاليد وانماط
السلوك التى كانت سببا رئيسيا فى التخلف ، واستبدالها بقيم جديدة
عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة .

واصحاب هذا الاتجاه ينظرون الى التنمية فى مصر على ضوء
مفهوم التحديث الذى يعنى تبنى القيم وموجهات السلوك السائدة فى الثقافة
الغربية اساسا واعتبارها مقومات التقدم فى المجتمعات النامية وان النسق
القيمى السائد يشكل من وجهة نظرهم احد المعوقات ان لم يكن هو
المعوق الاساسى للتنمية فى مصر .

• التيار الفكرى الثانى : يزعم اصحابه ان التنمية يتعين ان تتم دون
ادنى تحطيم فى القيم والتقاليد الموروثة ، وان كل ما يجب عمله فى هذا
الصدد هو تنقية التراث الثقافى باستخدام المنهج العلمى فى البحث

والتحليل على نحو يجعلنا نستخلص منه القيم والتقاليد التي يمكن ان تكون حوافز للتنمية ، وان تجعل المجتمع محتفظا بشخصيته الاساسية ومقومات وجوده واستمرره .

واصحاب هذا الاتجاه يرفضون تصور التنمية على انها "تغريب" او "تأمرك" ، وانما هم يعتقدون ان التنمية تعتمد فى امكانياتها وطاقاتها وحوافز دفعها وموجهات ادائها على الطاقات الكامنة داخل المجتمع وعلى ارادة قوية مبعثها استلهاهم الدوافع الى الانجاز من التراث الثقافى القائم بما ينطوى عليه من ايجابيات تشكلت تاريخياً .

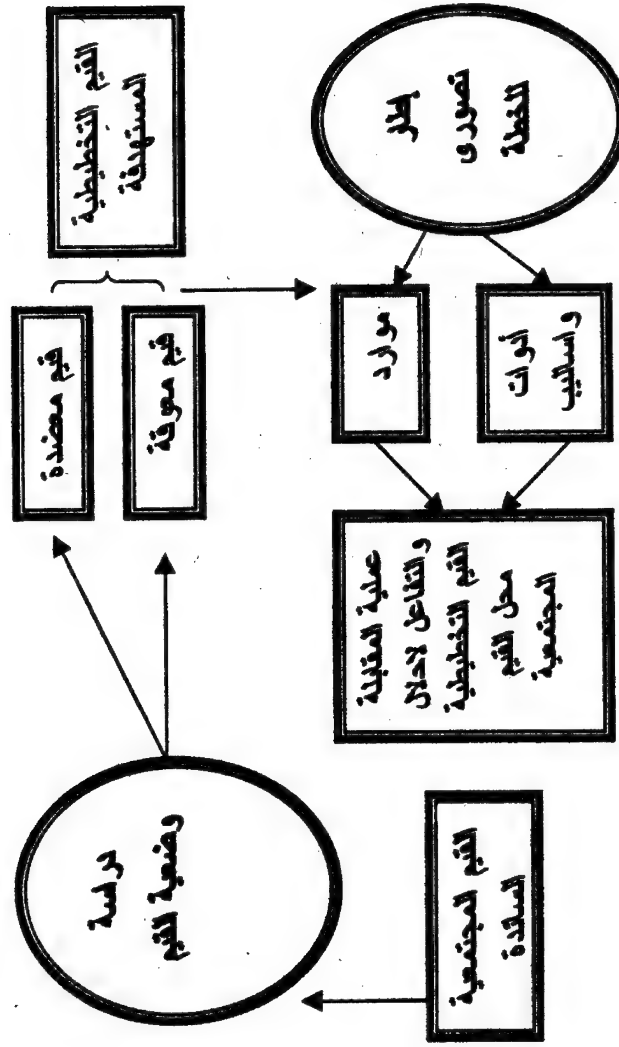
وفيما يلى سوف نستعرض المداخل المقترحة التى يمكن الاستفادة

منها فى تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية على النحو التالى :

المدخل الأول : وينطلق من فكرة مؤداها ان الخطة فى شكلها

النهائى ما هى الا مجموعة من القيم التى يعتقد المخطط ان تحقيقها يحقق له النمو بالدرجة التى يرغب فيها ، ولا يمكن باى حال من الاحوال ان نفترض احتمال تطابق هذه القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث اى تعارض بينهما ، وبذلك فإن احتمال التعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية امر لا يمكن فى الواقع تجاهله ، وتحدى كبير يجب ان يعد المخطط نفسه لمقابلتها ولا يتأتى ذلك الا بالاحوال الاتية
(١١، ٣٨:٣٩) :-

- (١) دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها بالنسبة للأنساق الموجودة في المجتمع .
 - (٢) التعرف على القيم المتمشية مع القيم التخطيطية (المعضدة) والقيم غير المتمشية معها (المضادة) .
 - (٣) مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية في محاولة لغرس القيم التخطيطية في المجتمع .
 - (٤) تدعيم القيم المعضدة للأهداف التخطيطية وإحلالها قيم تخطيطية محل القيم المجتمعية المضادة لأهداف التخطيط .
- وفيما يلي نموذج يوضح ميكانيزمات التفاعل بين القيم المجتمعية السائدة والقيم التخطيطية المستهدفة .



ويرى البعض (١٦١،٢:١٦٢) أنه يمكن دمج التراث الثقافى بأسلوب الحياة المعاصرة وذلك يتطلب صياغة المعايير الموضوعية التـم، سوف تستند اليها "غربة

التراث الثقافى لكى نفرز منه ما هو خصب واصيل وما هو معرقل لنا فى سعيينا للالتقاء بالانسانية المتقدمة ولسوف نجد فى تراثنا الثقافى المصوى ما يصلح ان يكون خامه ممتازة للتقدم الاجتماعى الاقتصادى والحضارى، وفيه ايضا ما كان وليد الجهل والتخلف الحضارى والفاقة عبر آلاف السنين .

والخطة العلمية لدراسة السباق الثقافى والفكرى للتنمية فى مصر هى خطة قوامها ربط هذا السياق بأساسه المادى خلال مراحل تاريخية محددة عبرها المجتمع المصرى ، ويتم تجسيد ذلك عمليا فى صورة :-
(أ) الدراسات التاريخية الاجتماعية لعمليات تكوين وتشكيل الفكر السياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر وما طرأ عليه من تحولات وتطورات نتيجة للالتقاء بالحضارة الغربية من جهة ولتغير الواقع الاجتماعى المادى من جهة اخرى ، بحيث تخرج من هذا التحليل المستفيض بصورة واضحة ، ومحدودة للتطور الفكرى والثقافى والمعنوى فى صلته بالاساس المادى للحياة الاجتماعية والاتصال والاحتكاك الحضارى بالثقافات لآخرى .

(ب) دراسات مسحية ومتعمقة على السواء للقيم والتقاليد السائدة فى المجتمع ، والتي تتجسد فى انماط سلوكية مختلفة ، ومواقف متعددة بهدف وضع الخريطة الثقافية الموضوعية التى تعد مطلبا رئيسيا فى

عملية "غربلة" للتراث الثقافى وتتقنه من جهة ، وفى ادراك امكانية
واحتمالات التفاعل بين انساق القيمة وبرامج التنمية الاقتصادية
والاجتماعية فى مختلف القطاعات من جهة اخرى .

المدخل الثانى : ينطلق من الاستفادة من معطيات النظرية العامة

للقيمة ، ولقد اوضح رالف بارتون پرى Ralf Barton Perry فى
النظرية العامة للقيمة ، والتى تتخذ مفهوم الاهتمام محوراً وركيزة لتفسير
القيمة ومؤدى هذه النظرية "أن الاهتمام بأى شىء يجعل هذا الشىء ذو
قيمة " فالاهتمام فى رايه يعد الينبوع الاصلى والسمة المميزة والخاصية
الدائمة فى جميع القيم ،، حيث يرى ان أى شىء يكون موضوع اهتمام
فانه حما محل بالقيمة ويعتبر الشىء ذا قيمة إذا اتصف بفعل فيه اهتمام
(٣٦،١٦) .

ومن أبرز ما تتميز به نظرية القيمة "يرى فكرة الديناميكية فى
الاهتمام ، ومن ثم فى القيم نفسها ، فأى تغيير فى الاهتمام او فى الشىء
تغير من قيم الشخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه ، لذا يمكن ان نكسب
الافراد قيما جديدة لم تكن موجودة من قبل إذا أدخلنا فى حياتهم
موضوعات يهتمون بها ، وإذا كونا عندهم اهتمامات جديدة (٣٩،١٦) .
لذا بالامكان تغيير قيم الاشخاص اذا امكن تغيير موضوعات
اهتمامهم ، وهذا مدخل التخطيط للتنمية ، ويتمثل من الحكم (القرار) الذى

تصدره جماعة التخطيط (موضوع الاهتمام) على البرامج والمشروعات
التي لا قيمة فى نظرهم (١، ٢٩٩) .

انطلاقا من النظرية العامة للقيمة يمكن تغيير السلبية المعوقة
للتنمية واحلالها محل قيم ايجابية جديدة بإتباع ما يلى :

- دراسة نسق القيم السائد فى المجتمع .
- التعرف على القيم السلبية التى اصبحت غير ملائمة لروح العصر
وبالتالى تعوق التنمية .
- إخضاع هذه القيم السلبية للنقاش من خلال كافة أجهزة الاعلام
والاتصال ومحاولة ابراز ما فيها من عيوب ومساوئ وبذلك يقلل
التزام واهتمام افراد المجتمع بها .
- فى ذات الوقت يتم اخضاع القيم البديلة فى محالة ابراز مزاياها
واوجه الاستفادة منها مما يجعل افراد المجتمع على استعداد لقبولها
ويزداد اهتمامهم بها والتزامهم تجاهها .
- تدريجيا تتلاشى وتمحى القيم القديمة وتوطن وتثبت القيم الجديدة
البديلة، ويساعد على تعميق القيم الجديدة إدراك أفراد المجتمع بأنها
أكثر ملائمة مع ظروف المجتمع وأكثر إسهاما وفائدة فى تحقيق
أهدافهم وتوفير حياة أفضل لهم .

وتغيير اهتمامات الناس يعنى تغيير ما بانفسهم وعقولهم واتجاهاتهم الفكرية والعاطفية نحو الاشياء ومعانيها (٣٩،١٦).

وللمتقنين دورهم لاساسى فى عمليات تنمية المجتمع النامى (المتخلف) ، وفى الإسهام بصفة خاصة فى تنمية الوعى الثقافى وتنشيط النسق القيمى الإيجابى على الصعيدين القومى والمحلى ، وينبغى ان يقوم بعملية "غربلة" التراث الثقافى لاستخلاص الايجابى من القيم الأصلية، وكذلك فى قيادة معركة التنمية وفى دعم القيم الايجابية ، وترفية الدافعية للانجاز بين المواطنين (١٦٢،٢:١٦٣) .

ويمكن فى سبيل تغيير الاهتمامات (تغير القيم) استخدام العديد

من الوسائل والأساليب مثل :-

□ أسلوب المناقشات الجماعية .

□ أسلوب الحوار المباشر

□ عقد المؤتمرات الثقافية

□ إقامة الندوات الثقافية

□ إقامة المعسكرات الثقافية

□ استخدام وسائل الإعلام والاتصال

وغير ذلك من الأساليب التى يمكن ان تستخدم فى تغيير الاهتمامات

وإذا نجحنا فى تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية من خلال تغيير الاهتمامات واحلال محلها قيم ايجابية تدفع التنمية وعملياتها يمكن ان نتوقع نجاح خطط التنمية الاجتماعية بما تتضمنه من برامج ومشروعات فى تحقيق أهدافها المنشودة ، وان تلقى دعم وتعضيد أفراد المجتمع لها ، والمشاركة الفعالة فى إنجازها وكذلك الاستفادة من ثمار التنمية .

لذا يجب العمل على غرس القيم الإيجابية (التنموية) من خلال الاهتمامات التى تحت على :-

- إعلاء وتفضيل المصلحة القومية (العامة) أكثر من المصلحة الشخصية (الخاصة) .
- تقديس العمل الشريف مع الاهتمام بالعمل المنتج وبذل الجهد والتفانى فيه ، وتوافر الدافعية الدافعة للإنجاز مع التأكيد على احترام العمل المهنى والحرفى واليدوى.
- العمل على ترشيد أنماط الاستهلاك ، والحد من البذخ والإسراف ، مع التأكيد على أهمية الانخار والاستثمار بدلا من الاكتناز والإسراف .
- تأكيد المفاهيم الإنسانية كالمساواة ، المحبة ، الإخاء ، التكافل والتضامن الاجتماعى ، والعدالة الاجتماعية .

- تحقيق الغايات والأهداف بالاساليب والوسائل المشروعة ، مع "التأكيد على ان "الغاية لا تبرر الوسيلة " .
- التأكيد على فكرة الأخذ في مقابل العطاء ، وأن كل حق لابد ان يقابله واجب .
- الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له تطلعا لمستقبل أفضل .
- الاعتقاد فى امكانية حدوث التغيير والاستعداد لقبوله لما يتضمنه من افكار ، وما يتطلبه من ممارسات .
- النظرة الموضوعية للواقع بابعاد وقضايا ومشكلاته ، والايجابية فى مواجهة هذا الواقع والتصدى لقضايا ومشكلاته الملحة .
- المشاركة الإيجابية والإسهام الفعال والتعاون الجماعى فى مواجهة مشكلات المجتمع وفى دعم وتعاضد المشروعات والبرامج التنموية.
- التأكيد على أهمية العلم وجدوى السعى وراء التحصيل المعرفى واكتساب الأفكار والخبرات العلمية الملائمة لمتطلبات العصر .
- الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر وفقا لما يتمتع به من مواهب وإمكانات وقدرات عقلية وخلقية (فالاهتمام بالجواهر وليس بالمظهر) .
- العمل على اكتساب قدرات ومهارات التفكير العلمى وحل المشكلات وابتكار الحلول فى مواجهة المواقف والمشكلات العارضة والطارئة.
- وغير ذلك من الاهتمامات التى تتحول الى قيم إيجابية تدعم وتعاضد المسارات التنموية فى المجتمع .

مراجع الفصل

- (١) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، مؤسسة دار المستشفيات .
- (٢) على عبد الرازق حلبى : دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية ، بيروت ، دار النهضة العربية ١٩٨٤ .
- (٣) سمير نعيم احمد: انساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة العاشرة ، الكويت ، جامعة الكويت ، يونيه ١٩٨٢ .
- (٤) سعد المغربى: التنمية والقيم "مسلمات ومبادئ" فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوة العاملة والتدريب ، مؤسسة فريدريش ابيرت، ١٩٨٨ .
- (٥) إيهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى تنمية الثروة البشرية العاملة فى مصر ، فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثير على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوى العاملة والتدريب ، مؤسسة فريدريش ابيرت ١٩٨٨ .
- (٦) محمد عبد الجواد : القيم والعادات والتقاليد وأثرها على خطط التنمية وقوة العمل ، فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ، الجزء الثانى ، وزارة القوى العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ابيرت ١٩٨٨ .

- (٧) سمير نعيم احمد: أثر التغييرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الاول ، السنة الحادية عشر ، مارس ١٩٨٣ .
- (٨) احمد ماهر : دليل المدير فى التخصص ، الاسكندرية ، مركز التنمية الإدارية، د.ت.
- (٩) محمود صباح : التخصص لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة ، دار وهدان للطباعة ، ١٩٩٥ .
- (١٠) جمال مجدى حسنين : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ .
- (١١) وفيق اشرف حسونة : التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى القاهرة معهد التخطيط لاقومى ، مذكرة داخلية (١٦٠) مايو ١٩٧١ .
- (١٢) إمام سليم: مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها ، محاضرات لطلاب الدراسات العليا ، غير منشور ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٨٢/٨١ .
- (١٣) على لطفى : دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٠ .
- (١٤) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد : دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢ .
- (١٥) على الكاشف : التنمية الاجتماعية ، المفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥ .
- (١٦) فوزية دياب : القيم والعادات الاجتماعية ، مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية ، بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٨٠ .

الفصل التاسع

التنمية المتواصلة او المستدامة

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

- أولاً : المقدمة
- ثانياً : التغير في فكر التنمية وممارستها .
- ثالثاً : مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة .
- رابعاً : فلسفة التنمية المتواصلة .
- خامساً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها .
- سادساً : مستويات التنمية المتواصلة .
- سابعاً : متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة .
- ثامناً : مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة .
- تاسعاً : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة .
- عاشراً : مشكلات وصعوبات استدامة التنمية وتواصلها .

أولاً : مقدمة :

تعتبر التنمية المتواصلة محورياً أساسياً لمستقبل البشرية ،
وكمفهوم أخذ في الاتساع والانتشار في السنوات الأخيرة وتبنته الأمم
المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها في بعض الدول .
وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية
لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهات لصالحه ، وذلك من خلال
أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم بإدارتها
والواقع السياسى واقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فى إطاره وعائد
أنشطته فى أبعاده هذه الواقع إيجابياً أو سلبياً ، ويتوقف قوة ودرجة
ونوعية هذا العائد على استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين
أنشطة الإنسان فى المجتمع والبيئة التى يعيش فى إطارها بنظمها المختلفة
وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة او تلك التى يمكن
إتاحتها مستقبلاً من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية
على المدى القصير والبعيد والتي تحقق التوازن البيئى المنشود .
إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالى ولكن يجب أن
تطلق من حاضر تنموى الى مستقبل أكثر معدلات فى التنمية .
ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل
حاضر وواقع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومستوى معيشى ودرجة

ومستوى من الرفاهية تتوافق مع إنسانية الإنسان ، ومستقبل أكثر إشراقاً
فى مقابلة حاجات ومستوى أرقى من المعيشة والرفاهية .
ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على
قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده فى حسن استثمار إمكانات
المجتمع ، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة .

ثانياً : التغيير فى فكر التنمية وممارستها :

شهد مفهوم "التنمية" تطوراً عميقاً منذ بدء تداول هذا المفهوم
واتساع نطاقه خلال السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، وبروز
احتياجات ومتطلبات فكاك الدول المستقلة من براثن التخلف والاستعمار ..
ولم يكن سوء الفهم أقر ذيوماً من الانتشار لمعنى التنمية والمقصود بها ،
وما هيه أهدافها والعناصر الأساسية لاستراتيجياتها .

وتكشف أدبيات التنمية وتجاربها فى مختلف الدول النامية خلال
الخمسينات والستينات عن خلل جوهري يكمن فى "ازدواجية" مصطنعة
أنتجت مقابلة وهمية بين ثنائيات لا يجوز الفصل بينها .. فى البداية جرت
محاولة التمييز بين ما هو اقتصادى ، وما هو اجتماعى فى عملية التنمية ،
وجرى الحديث عن التنمية الاقتصادية فى مقابل التنمية الاجتماعية وفى
الممارسة تم اختزال عملية التنمية إلى التنمية الاقتصادية والنسب تم
اختزالها بدورها الى مجرد أحداث النمو الاقتصادى.

وفى مجال تحديد لأهداف أعطيت الأولوية لزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى استناداً الى تصور لم تثبت دقته بأن هذه الزيادة تضمن فى حد ذاتها تحسين مستوى المعيشة وعدم زيادة البطالة وانتقلت الازدواجية كذلك الى المقابلة بين أهمية التصنيع فى مواجهة الزراعة والتصدير فى مواجهة الإحلال محل الواردات .

وعلى مستوى السياسة العامة فقد تأثرت الاستراتيجيات المتبعة فى معظم البلدان النامية بجدل لا طائل من ورائه حول الرأسمالية والاشتراكية السوق والتخطيط القطاع العام والقطاع الخاص ... الخ .

ولعله مما يستدعى الانتباه أن معدلات النمو الاقتصادى التى تحققت فى معظم البلدان النامية كانت مرتفعة وانتشرت الصناعة والمصانع وتوسع دور الدولة والقطاع العام .. وعلى الرغم من ذلك بقيت المشكلات على حالها ، بل وشهدت الثمانينات تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الصناعية والنامية على حد سواء .

وبدا واضحاً أن الفجوة التى كان من المأمول أن تنتج التنمية فى إثرها قد زاد اتساعها .. فمشكلة الانفجار السكانى وتزايد معدل النمو السكانى لم تتجه الى الانفراج ، وطال انتظار التحول الديموجرافى واتجاه معدل المواليد الى الانخفاض .. ومن ثم انعكس التصنيع وامتداد التحضر، وتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية فى زيادة إعداد السكان بمعدلات فاقت الإمكانيات المتاحة فبدأ ظهور الاختناقات وانخفاض مستوى جودة الخدمات وبدأ ظهور مشكلة الإسكان وانتشار العشوائيات على اطراف

المدن الرئيسية بل وفى قلب منها .. غير ان اخطر آثار استمرار الزيادة السكانية يرتبط بما قدمته لسوق العمل من إعداد لم تتمكن جهود الاستثمار والنماء الاقتصادى من خلق فرص العمل الكافية لها .

ورغم أن النمو الاقتصادى الذى تحقق فى كثير من البلدان كان مرتفعاً فإن هذا النمو لم يكن مضطرباً ، ولم تتجح هذه البلدان فى مواصلة النمو السريع لفترات طويلة متصلة .. وربما كانت أشد الآثار لانقطاع النمو الاقتصادى عدم قدرة بعض الفئات على الاستفادة من عوائد هذا النمو ، مما يعوق من تحسن نمط توزيع الدخل .

لقد كان مؤدى ذلك كله قيام الدولة بعدة أدوار ضخمة تشمل ليس فقط الدور الرعائى والحمايى والإشرافى بل وكذلك القيام مباشرة بالنشاط الإنتاجى الى جانب تقديم الخدمات الاجتماعية وانحسرت نتيجة لذلك دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية فى كلا المجالين : النشاط الاقتصادى وتوفير الخدمات الاجتماعية .. وانعكس ذلك بدوره على مجمل التشكيلات الاجتماعية والتشريعات الاقتصادية والهياكل المؤسسية التى تداخلت أدوارها واختلطت أنظمتها وتضاربت تنظيماتها .

ومن ناحية أخرى تمخضت التفاعلات الإقليمية والعالمية عن ضغوط اقتصادية وسياسية قوية وفى كلا الوضعين العالميين سواء فى حالة الاستقطاب الدولى بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي او العولمة والانفتاح فى ظل هيمنة القطب الواحد ترتب على الارتباط بالاقتصاد العالمى آثار بالغة الخطورة .

وفى مواجهة هذا الخلل النظرى والعلمى فى فكر التنمية

وممارستها يجب ان تحدد :-

(١) انه لا يجوز الفصل بين الجوانب المختلفة للتنمية او اجتداء مكوناتها

الاقتصادية والبشرية والاجتماعية .. فالتنمية الاقتصادية لن تتحقق

بمعزل عن تنمية البشرية .. والنمو الاقتصادى لا يكفى وحده

لتحسين مستوى معيشة الغالبية أو الارتقاء بنوعية الحياة .

(٢) ان الاعتماد على قوى السوق والحرية الاقتصادية لا يعنى إطلاق

هذه القوى على أعنتها ، او عدم قيام الدولة بدورها ، وإن كان

يتطلب تبديلا جوهريا فى توزيع وتكامل الأدوار بين الدولة والقطاع

الخاص (قطاع الأعمال) والقطاع الأهلى (المنظمات غير الحكومية

والتعاونية) .

(٣) انه ثمة نزوع واضح فى فكر التنمية وممارستها الى استعادة مكانة

الإنسان الى القلب من التنمية وفى مركزها ، وحينما يكون الإنسان

هو محور التنمية فلا بد ان ينعكس ذلك فى تبديل أهداف التنمية

ووسائلها ومؤشرات الإنجاز .. ولا تصبح التنمية الاجتماعية

محصورة فى تقديم خدمات اجتماعية معينة أو فى مجرد مراعاة

البعد الاجتماعى ، وإنما تصبح هى التنمية الشاملة بكل أبعادها .

ثالثاً : مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة :

شاع المصطلح بعد صدور تقرير برونتلاند ، أو على الأصح اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية (WCED) ، المعنون " مستقبلنا المشترك " ويعرف التقرير مفهوم التنمية المستدامة بأنه : " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ، وتعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته .

ويثير هذا عددا من القضايا :-

- التنمية المطلوبة تعنى التقدم المتواصل للبشرية جمعاء ، وعلى المستقبل البعيد أى أنها ليست هدفاً للدول "النامية" فقط .
- التنمية تفى باحتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها .
- ينطوى تعريف التنمية هنا على مفهومين ضمنيين هما "الاحتياجات" التى يحددها الإنسان و"القيود" التى تفرضها البيئة على استخدام التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى اللذان يوافران هذه الاحتياجات .
- ينطوى تعريف ضمنا أيضا على التسليم بأن كثيرين وبخاصة فى الدول "المصنعة" يعيشون خارج إمكانات العالم البيئية .
- التنمية المستدامة تتطلب سيادة قيم الاستهلاك التى لا يتجاوز الممكن بيئياً .

□ تحقيقها - وهذا هو جوهر القضية - يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية .

وواضح أن تأن هذا التعريف يصعب الهبوط به من مستوى المفاهيم المجردة الى مستوى الإجراءات والتطبيق الأمر الذى دعا مصطفى كمال طلبة - الذى صاغ الأفكار نفسها قبل تقرير برونتلاند بعقد تقريبا ، وأطلق عليه اسم "التنمية من دون تدمير" - دعاه الى ان يذكرنا عام ١٩٨٤ بأن مصطلح التنمية المستدامة كثيرا ما يستخدم وقلما يشرح وانه يثير التساؤلات عما إذا كان فى مقام الاستراتيجية ، أو أنه ينطبق على الموارد المتجددة فقط وعما يعنى المصطلح فى الواقع .

وعلىنا أن نسلم بأن هذه الأسئلة ما زالت مطروحة فى أكثر من مجال وأكثر من سياق .. ولنكتف هنا بأن نقول أنها التنمية التى تراعى قيودا ثلاثة هى :

١. عدم التبذير السفيه فى استخدام الموارد الناضبة .
 ٢. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها .
 ٣. عدم تجاوز قدرة البيئة المحيطة على "هضم" ما نلقيه فيها من مخلفات.
- إن الاستدامة أو التواصل شرطاً أساسياً لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد ، وبالرغم من ذلك لا يوجد حتى الآن تعريف أجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسا مرشدا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة وبما يضمن استدامتها وتواصلها وتحدد الاعتبارات التى يجب مراعاتها فى مخططات التنمية المستدامة .

وتعتمد فكرة الاستدامة كما حددها باربير Barbier على تداخل وتلاقى أهداف ثلاث أنساق وأنظمة هي النسق أ. النظام الاقتصادي والنسق أو النظام الاجتماعي والنسق أو النظام البيئي .

وطبقا لهذا التداخل فان تواصل التنمية على الأمد البعيد مرهون بالبعد الاقتصادي وما يتضمنه من قوى وأدوات إنتاج وتكنولوجيا وموارد اقتصادية مختلفة ، والبعد والسياق الاجتماعي المرتكز على الإنسان والتنمية البشرية والإطار القيمي و الثقافي والتفاعلات الاجتماعية والبعد البيئي ومتغيراته المختلفة وذلك إطار متكامل بين هذه الأبعاد .

وقد ازدادت أهمية فكرة الاستدامة على حد قول جليفورد بنشوت Glford Piuchot بظهور ثلاث مشكلات بيئية كبرى وتفاقمها في البلاد النامية وهي تآكل التربة والتصحر واستنزاف الغابات الاستوائية ، مما أدى لظهور مشكلات في دول العالم الثالث تؤثر بشكل او بأخر على بقاء هذه المجتمعات^(٤) .

بينما يركز الين R. Allen^(٥) في تحديده لمفهوم التنمية المتواصلة على مقابلة حاجات الإنسان ومحاولة الإشباع الدائم والمستمر لحاجاته ، بهدف تحسين نوعيه الحياة للإنسان .

وتتعدد مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بالرغم من الاتفاق على التركيز على الإنسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة بوقائعها المختلفة ، وقد يرجع التباين في تحديد المفهوم الى :-

١. اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئي .
 ٢. تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم .
 ٣. تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المدى القريب والبعيد أو حتى غيابها في بعض المجتمعات .
 ٤. غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية، تكامل الإطار البيئي ، الإدراك والضمير البيئي .
- وتتحدد التنمية المتواصلة بأنها^(٢) التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها ذلك التوازن الذي يمكن ان يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها في نفس الوقت .
- كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة أو المستدامة بأنها "أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضرا ومستقبلا".

ويتضح من خلال العرض السابق ان التنمية المتواصلة او المستدامة تعتمد على :-

١. تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن إتاحتها ويتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام انسب الأساليب لتحقيق اهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى للانتقال بالمجتمع من وضع الى آخر افضل منه خلال فترة زمنية محددة .

٢. تحقيق التوازن البيئى المنشود بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة التى يعيش فى إطارها ، وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الإنسان فى البيئة، وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التى تحدث خلا فى التوازن البيئى ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة خاصة الطبيعية بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئى ومستقبل التنمية فى المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية .

٣. وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدى ، وترتبط هذه لاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تتبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئى الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية فى المجتمع .

٤. إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التى تمكن وتساعد الإنسان على حسن استثمار وتنظيم وتنمية استخدامه للموارد البيئية وعدم استنزافها

بصورة تحدث خلالها بينياً يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية. ومن ثم تواصلها واستمراريتها .

رابعاً : فلسفة التنمية المتواصلة :

- تعتمد التنمية المتواصلة عل فلسفة أهمها :
١. إن للإنسان الحق فى الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً ، فى إطار تنمية حقيقية .
 ٢. ليس من حق الإنسان فى المجتمع تدمير أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً مما يؤثر على التوازن البيئى المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها ، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها .
 ٣. يتوقف استمرارية وتواصل التنمية فى المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان فى المجتمع من أهم موارده وثرواته ، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمع كمدخل أساسى وضرورى لأحداث التنمية المتواصلة او المستمرة باعتباره طاقة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به ، ولا هدف لها سواه وهو الذى ييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لأحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية التى تسهم فى بقاء المجتمع وتنميته واضطرا تقدمه .

٤. ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيات بها وتأمين التوازن البيئي الطبيعي من حيث عمليات البناء والهدم .
٥. شبكات الأمان الاجتماعي : وجود ترتيبات كافية لرعاية الضحايا المؤقتين لقوى السوق من أجل الاستثمار البشرى ، وإعادة تدريب العاملين ، والوصول لى الفرص الإتمائية - وكذلك وجود دعم أكثر دوماً لفئات مثل المعوقين والمسنين .

خامساً : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها :-

تحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة فى ثلاث عناصر متفاعلة وهى :-

١. ثروة بشرية .
 ٢. ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة .
 ٣. ثروة طبيعية .
- ونتيجة التفاعل بين هذه لعناصر هى التنمية التى تعود على الإنسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة ، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثلاث فلم تعد هناك تنمية ، لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقص المال غداً^(١) .
- والحقيقة فى هذه العناصر ان الإنسان هو الذى يقود ويوجه هذه العناصر مما يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر .

ويستتبط مما سبق ان أهداف التنمية المتواصلة او المستدامة تتركز على :

١. المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً على المدى البعيد .
٢. وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى يحقق العدالة بين الأجيال .
٣. تحقيق للمشاركة الشعبية الواسعة .
٤. ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة^(٣).

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فى الركائز التالية^(٤) :

(١) الاستدامة او الاستمرارية :-

بمعنى ان التنمية يجب ان تلبي حاجات الحاضر دون ان يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الأبناء لأبنائهم الأرض خصبة موصلة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفاً .

(٢) الديمقراطية :-

يجب أن تعتمد التنمية على ديمقراطية حقيقية تملأها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء ولا يجوز اعتبار آخر ان يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجيا بحثة او سيطرة أقلية قوية او غيرها .

(٣) المشاركة الشعبية :-

فإذا أردت للناس ان يتمكنوا من تحقيق التنمية فلا بد ان تكون لديهم سلطة ، ولابد ان يكونوا قادرين على التحكم فى اوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحلية ، وينبغى ان يشارك الناس ليس فقط فى العمل الملى الذى تتطلبه التنمية بل فى التخطيط وفى تحديد الأولويات لان مفتاح التنمية هو المشاركة .

(٤) القيم :-

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنها هى الأساس لضمان نجاح للتنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين ، والقيم الجمالية والإنسانية ، والقيم التى تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئة ، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية .

(٥) التنمية البشرية :-

التنمية البشرية تطرح منهاجاً جديداً يهدف مباشرة الى تحسين أحوال البشر ويتجاوز هدف النمو وزيادة الدخل ليركز على الأرقاء بالقدرات البشرية باعتبار ذلك هو الهدف الحاكم لكل جهود التنمية ، ومن بين طرق التعبير عن التنمية البشرية أنها "عملية توسيع خيارات الناس" وطبقاً لهذا المفهوم فإن ضمان الدخل يعتبر بالتأكد من الوسائل الرئيسية لتوسيع خيارات الناس وتحسين أحوال معيشتهم .. بيد أنه أحياناً ما يحدث

خلط بين زيادة الدخل - التي لا تعدو أن تكون وسيلة من وسائل التنمية البشرية - والارتقاء بمستوى القدرات البشرية .. أن الحكم على مستوى المعيشية في مجتمع ما لا يجب أن يكون من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل وإنما من خلال قدرات الناس على أن يعيشوا الحياة التي يرغبونها .. أن السلع لا يجب أن تقيم في حد ذاتها وإنما يجب يجب أن ينظر إليها كوسائل لرفع قدرات بشرية مثل الصحة والمعرفة ، واحترام الذات والقدرة على المشاركة بفاعلية في حياة المجتمع - وبالنسبة لمارتيا سن فإن حرية الاختيار هي حجر الزاوية في حياة المريحة ، وتوسيع قدرات البشر يتضمن مزيداً من حرية الاختيار^(١) .

(٦) من رأس المال البشري الى القدرات البشرية :-

ينبع منهج التنمية البشرية من هذه التنمية هي الغرض النهائي للتنمية الاقتصادية فهذا المنهج ينظر الى التخلف على انه افتقار الى قدرات معينة أكثر من كونه افتقاراً الى الدخل في حد ذاته .. وربما يمكن توضيح الى أي مدى يختلف منهج التنمية المتمحور حول الدخل مع منهج القدرات البشرية من خلال مقارنة تعامل كل منهما مع الوسائل والغايات فالمنهج الأول يقيم الاستثمار في " رأس المال البشري " شاملاً الصحة والتغذية والتعليم - كلية بمقيار الدخل أو الناتج الإضافي الذي يتولد عن هذا الاستثمار ، فيعتبره مجدياً طالما أن عائده يزيد عن تكلفته .. أما أنصار منهج القدرات فإنهم على العكس من ذلك يرون أن رفع قدرات الناس على القراءة والكتابة أو الحصول على تغذية جيدة وأن يكونوا

أصحاء ، هي بذاتها أهداف ينبغي العمل على تحقيقها حتى لو كان القياس التقليدي للعائد الاقتصادي من الاستثمار في محو الأمية أو تحسين التغذية والرعاية الصحية مساويا للصفر (وذلك على أية حال ، احتمال بعيد جدا خاصة إذا ما احسن توجيه هذا الاستثمار)^(١٠) .

ولفهم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو افضل يبرز "امارتيا سن" الحاجة لفهم الترابط والتناقض بين "تراكم راس المال البشرى" و"توسيع القدرات البشرية" باعتبارهما مجالى بحث متباينين ولكنهما متصلان .. ففي حين يركز الأول على دور البشر فى زيادة إمكانيات الإنتاج ، يركز الثانى على قدرة البشر على العيش حياة تستحق الاحترام وعلى زيادة الخيارات الحقيقية المتاحة أمامهم .. ويمكن تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف ، ومن ثم تصبح التفرقة المصطنعة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية تفرقة مضللة^(١١) .

وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الاعتراف بدور "راس المال البشرى" فان النظرة الضيقة التى ينظر بها مدخل "راس المال البشرى" الى الانسان تتدرج تحت المنظور الأوسع والاشمل الذى يتميز به منهج القدرات البشرية الذى يغطى كلا من النتائج المباشرة وغير المباشرة لتنمية هذه القدرات .. فالتعليم مثلا يجعل الشخص اكثر كفاءة فى إنتاج السلع والخدمات ومن الواضح ان ذلك يترتب على ما يؤدى إليه التعليم من الارتقاء براس المال البشرى ولكن حتى لو افترضنا ثبات

مستوى الإنتاج ، ومن ثم الدخل فان التعليم يعود مباشرة على الشخص بفوائد منها القراءة والتواصل مع الآخرين والقدرة على المناقشة وان يصبح قادراً على الاختيار بطريقة اكثر وعياً وهكذا فان منافع التعليم تتجاوز دوره فى زيادة راس المال البشرى وأثرها على إنتاج السلع والخدمات ومن مزايا منظور القدرات البشرية انه يرصد ويقيم هذه المنافع الإضافية .

ومن الناحية العملية فان التمييز بين مدخلى "راس المال لبشرى" و "القدرات البشرية" له انعكاسات هامة على السياسة العامة للدولة ، فبينما يساعد الازدهار الاقتصادي الناس على التمتع بحياة مريحة مادياً يجب اعتبار التعليم والرعاية الصحية والطبية أموراً تنموية بحكم أنها تساعد الناس أيضاً على ان يتمتعوا بحياة أطول بطريقة مثمرة وفى ظل حرية اكبر فضلاً عن دورها فى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي والدخول الفردية وهكذا على الرغم من فائدة مفهوم راس المال البشرى باعتباره مورداً إنتاجياً يظل من المهم التعامل مع البشر من منظور القدرات البشرية باعتباره الاشمل ويحتوى تكوين راس المال البشرى باعتباره وسيلة وليس غاية فى حد ذاته ومن المهم أيضاً الانتباه الى دور زيادة القدرات البشرية كأداة لأحداث التغييرات الاجتماعى وهو تغيير يتجاوز بكثير التغيير الاقتصادى^(١٢) .

سادساً : مستويات التنمية المتواصلة :-

إن التوازنات فى البيئة الطبيعية ترتبط بالكم الهائل من الأنظمة البيئية الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها .. فالكل على سطح هذه الأرض داخل الغلاف الحيوى المحيط بالكرة الأرضية متوازن مستقر مرتبط بهذه التوازنات على اختلاف المستويات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية .

ومعنى ذلك ان مستويات التوازن الإقليمي للبيئة الطبيعية تمتد وتتشابك مع التوازن البيئى العالمى وبالتالى فان استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية والتى تتخذ التوازن البيئى محورا لها لا تتم بمعزل عن استراتيجيات التنمية الإقليمية والدولية والعالمية بل تتكامل معها . (٨٩-٨٨:١)

ويستتبع من ذلك حقيقة واقعية ان استراتيجيات التنمية المتواصلة أيا كان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا أو قوميا لا تتم بمعزل عن مثيلاتها الدولية أو العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلى يتأثر بنظيره الإقليمي والقومى حيث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها أيا كان مستويات تدرج هذا التوازن بدءا بالمشروع التتموى على المستوى المحلى .

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحديثه وستحدثه العولمة ، من منطلق اللاحود وتغيير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعة منها .

سابعاً : متطلبات التنمية المتواصلة او المستدامة :

تحتاج التنمية المتواصلة او المستدامة الى عدد من المتطلبات الضرورية فى المجتمع والتي يمكن ان تتمثل فى :-
بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد والتي تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية ، وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المدى الزمنى البعيد .

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف فى استخدام الموارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد فى البيئة ، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئية ، ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئى من اجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها .

وتتطلب استمرارية التنمية فى المجتمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يتحتم الامر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئى الطبيعى وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية .

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلى ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية العالمية .

اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية فى المجتمع القادر على ابداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعى والى تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة فى المجتمع وأنشطة وجهود المورد البشرى .

قدرات مؤسسية فى المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية فى توجيه المورد البشرى وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة او تلك التى يمكن إتاحتها .

التخطيط للتنمية المتواصلة فى إطار شمولى للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق اهداف التنمية المتواصلة فى اقصر وقت ممكن ، وتحقيق فى الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة .

اختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التى تحقق مردود يساهم فى أحداث التوازن بين التنمية والبيئة ولا يخلل بهذا التوازن .
وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية فى المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة فى صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية. ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غير الحكومية وكفاءة وفعالية المنظمات الاهلية مطلبا من متطلبات التنمية المتواصلة من خلال المشاركة الفاعلة فى بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ

ومتابعة الخطط وتقويمها ، ودورها فى إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة الواعية المؤثرة إيجابيا فى التنمية المجتمعية وضمان تواصلها واستمراريتها .

ثامناً : مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة:-

١. تحقيق التوازن الطبيعى للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الإيجابية بين التنمية والبيئة ، وحساب وتقدير عائد النشاط البشرى على البيئة إيجابيا وسلبيا .

٢. وجود القدرات المتميزة فى المجتمع من خلال تنمية القدرات البشرية الفاعلة التى تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيم استخدامها وذات القدرات المميزة علميا وتكنولوجيا .

٣. استخدام التكنولوجيا المناسبة التى تمكن العناصر البشرية من حسن استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية ، ولا تحدث إخلالا فى التوازن بين التنمية والبيئة .

٤. تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض ولحتميته لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية، وفى نفس الوقت بناء نموذج خاص للتوازن البيئى .

٥. تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية ، توفير احتياجات القدرات المتميزة ، أجهزة

معلومات أكثر كفاءة ، ،نظمات صنع السياسات فى المجتمع وإدارة التنمية المتواصلة .

تاسعاً : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة :-

تلعب الخدمة الاجتماعية دوراً أساسياً فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية ، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات ، - وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلى عن السلبيات أو مواجهتها .

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابياً فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها .

(١)العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة :-

تلتقى الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة أو الاستدامة فى:-

- ١.الاهتمام بالعنصر البشرى عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية .
- ٢.اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لأدوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتماداً أساسياً .

٣. مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في أحداث خلل في التوازن البيئي بين الإنسان والبيئة باعتبار أن المشكلة الاجتماعية هي خلل في التوازن البيئي ، وباعتبار هذا التوازن هفا محوريا للتنمية المتواصلة والخدمة الاجتماعية .

٤. الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة .

٥. الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة .

(٢) أساليب الخدمة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المتواصلة :-

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم في تحقيق أهداف

التنمية المتواصلة أو المستدامة أهمها :-

(أ) أساليب وقائية : عن طريقها تتلاقى المشكلات التي تؤثر سلبيا في

أحداث خلل في التوازن البيئي كمحور هام في التنمية المتواصلة

ويدعم ايجاد واستمرارية التوازن البيئي والعلاقة بين التنمية والبيئة

ومنع التفاعل السلبي بين الإنسان كمتغير حيوي في التنمية والموارد

والطاقات المجتمعية والوسط يحدث فيه هذا التفاعل بالدرجة التي لا

يظهر معها خلل في التوازن او انحرافات او خروج عن المدى

المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلا بزيادة نسبة التعليم

وتوجيه الطاقات البشرية الى مجالات مفيدة وهكذا .

(ب) أساليب علاجية : حيث توجد المشكلة او الخلل في التوازن

البيئي بالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية في ذلك استعادة التوازن

البيئي مرة أخرى بعد مواجهة المشكلة بما يساهم في تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلل بالقضاء على أسبابها .

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة أو الطاقة المطلقة المتاحة في المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لسبب أو لآخر فيكون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة أو الخلل فمثلا في مجال الانحراف والجريمة نجد دور الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي .

(ج) أساليب ائتمانية : حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها في اكتشاف وتنمية قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظة على قيمة الائتمان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن وكمحرك أساسي وموجه لعملية التنمية في المجتمع ، إضافة الى تدعيم القيم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية ، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية، وتدعيم كفاءة وفاعلية المنظمات الحكومية والأهلية التي تقدم خدماتها لرعاية هذا الإنسان وإدارته .

(د) أساليب تأهيلية : بهدف زيادة القدرة الذاتية وتنميتها لدى الإنسان كمتغير حيوي في التنمية المتواصلة ليتمكن من الاستفادة الى أقصى حد ممكنة من مستوى الأداء الحقيقي له ، ويمكنه من التغلب على الانخفاض في مستوى أداء والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك .

وتستخدم الخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات . ويتضمن كل نوع هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الفرعية التي تحقق الهدف من التدخل المهني كما ان استخدام أسلوب بعينه يتوقف على :

١. الهدف من التدخل المهني .
 ٢. درجة الخلل في التوازن بين الإنسان والبيئة .
 ٣. درجة التنمية والمستوى التنموى في المجتمع .
 ٤. إمكانات وقدرات العملاء ، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية .
 ٥. درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لأحداث التوازن البيئى المستهدف لأحداث التنمية المتواصلة او المستدامة .
 ٦. الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع وقدراته على استخدامها .
- (٣) جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة :-

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهني مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار ان الإنسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية كما ان هذه الجهود تتركز فى البرامج والمشروعات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية فى المستويات التنموية المختلفة إضافة الى دورها فى التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية فى المجتمع.

وكانت هذه الجهود انعكاسا لارتباط وتلاقى أهداف وأساليب
وفلسفة الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة ويمكن تحديد هذه الجهود
باختصار فى :-

١. اهتمام الخدمة الاجتماعية بقضية التأصيل والتوطين ما هو فى الواقع
إلا ارتباط التنمية بالبيئة ، وجهود الإنسان بالبيئة والنظم والموارد
التي يعيش فى إطارها ، وتتعدد جهود الخدمة الاجتماعية فى هذا
الإطار سواء فى مصر او بعض الدول الأخرى .
٢. ان ما يميز الخدمة لاجتماعية ارتباطها بالواقع المجمعى او البيئى ،
مما يزيد من قوة العلاقة بين التنمية والبيئة بوقائعها ببعادها المختلفة،
ويكمن ذلك بصورة او بأخرى فى بحوث ودراسات الخدمة
الاجتماعية سواء بحوث التدخل المهنى فى الواقع البيئى الذى
يستهدف بطبيعة الحال أحداث توازن اما العميل (الإنسان) مع البيئة او
البيئية مع العميل وفقا للأهداف والأساليب المستخدم لمواجهة
المشكلات او الخلل فى العلاقة بين الإنسان والبيئة وكذلك بحوث
ودراسات الحاجات او تحليل السياسات والمشكلات فى البيئة.
٣. جهود الخدمة الاجتماعية المتعددة سواء الوقائية أو العلاجية
أو التنموية أو التأهيلية فى مجالات الخدمة الاجتماعية .
٤. اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعى الذى يربط الحاضر
بالمستقبل ويستشرف فى مسيرة المجتمع ، ويهتم بحسن استثمار
وتوجيه الموارد البيئة المختلفة القائمة والكامنة لمقابلة الحاجات

ومواجهة المشكلات وتخطيط البرامج والمشروعات وتنفيذها فى اطار
استراتيجية وسياسات اجتماعية محدودة .

٥. اهتمام الخدمة الاجتماعية بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية
وتحليلها .

٦. تركيز الخدمة الاجتماعية على تدعيم كفاءة وفاعلية منظمات الرعاية
الاجتماعية التى تساهم إيجابيا فى تفاعل الإنسان وانشطته مع البيئة
والواقع الذى يعيش فى اطاره .

٧. جهود الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث بهدف استعادة
التوازن الطبيعى للبيئة ، وتوازن التنمية مع البيئة .

٨. اهتمام الخدمة الاجتماعية بالقدرات البشرية ويتضح ذلك مكن خلال
اكتشاف إيجابيات ونواحى القوى لدى الإنسان وإدراكه لهذه
الإيجابيات بل واستثارتها وتحريكه لحسن استثمار هذه القدرات ،
وابعد من ذلك تنمية القدرات والارتقاء بها ، واكتساب العملاء القيم
والسلوكيات المرغوبة والتغلب على معوقات الأداء ، والسلبيات التى
تحد ومن أداءهم ودورهم فى التنمية .

ولا تقتصر جهود الخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة فى
المجتمع من غير الأسوياء بل تمتد جهودها للأسوياء وقادة المجتمع من
نوى السلطة والنفوذ والتعامل مع هذه الفئات لدورها الحيوى فى توجيه
التنمية والتحكم فى عملياتها وأساليب استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ

عليها لأحداث التوازن البيئي المستهدف وذلك من خلال دورها فى اتخاذ القرارات وتحريك الآخرين فى المجتمع .

كما ان اهتمام الاخصائى الاجتماعى بتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية يعكس كذلك تزايداً فى جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية قدرات العنصر البشرى فى المجتمع ، وذلك من خلال محاولة إشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته .

وتعتبر الخدمة الاجتماعية رائدة فى المشاركة الشعبية والتي تعتبر ضرورية فى التنمية المتواصلة ، وذلك من خلال دورها فى صنع القرارات والتنفيذ والرقابة والتقويم ، وتتمثل مثل هذه الجهود من خلال المنظمات الاهلية غير الحكومية ، وتشجيع واستثارة السكان فى المجتمع للمشاركة .

٩. اهتمام الخدمة الاجتماعية بتكوين وفعالية شبكة الأمان الاجتماعى فى المجتمع لبعض الفئات المتأثرة بعمليات التنمية كالمستفيدين الفقراء.... الخ ، وتقيم وتتبع فعالية هذه الشبكة .

١٠. اهتمام الخدمة الاجتماعية بتحسين نوعية الحياه للأفراد فى المجتمع ومحاولة وضع مؤشراتها وقياسها وإجراء الدراسات المتعلقة بنوعية الحياة .

مباشراً : مشكلات وصعوبات استدامة التنمية وتواصلها

- تواجه التنمية العديد من المشكلات والصعوبات التي تحد من تواصلها واستمراريتها على الأمد البعيد ونحدد أهمها فى :
- (١) غياب مفهوم إجرائي متفق عليه كأساس لاختيار افضل البدائل لتواصل التنمية .
- (٢) زيادة كثافة استخدام المادة لكل فرد مع الزمن ، مما يؤدي الى زيادة العبئ البيئى مع ثبات مستوى العمالة بالإضافة الى عدم القدرة على ثبات عدد السكان فى اى مجتمع .
- (٣) صعوبة إعادة الهيكلة ، وغياب نموذج امثل واكثر تنوعا فى الإنتاج والاستهلاك والعمالة (البطالة) فى المجتمع وذلك فى ظل خصخصة النشاط الاقتصادى وتقلص دور الدولة واطلاق العنان لقوى السوق ، والتجارة العالمية .
- (٤) عدم القدرة على خفض كثافة استخدام الموارد لمستوى الرفاه الاجتماعى حيث يتطلب تناقص هذه الكثافة مع مرور الزمن اى يكون معدل تغيرها سالبا وذلك فى ظل انخفاض معدل ومستوى الفرد فى الرفاه الاجتماعى .
- (٥) عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تعويض ما يؤخذ منها ، كمن لا يتجاوز حجم المصيد من بحر او نهر قدرته على تكاثر الأسماك او ما يقطع من أشجار الغابات قدرتها على نمو أشجار بديلة او ما تتغذى به حيوانات الرعى فى أحد المراعى القدرة على إنتاج الكسله النباتى .

- (٦) عدم القدرة على أحداث التوازن والتناغم فى علاقة الإنسان بالبيئة خاصة المجتمعات النامية .
- (٧) بعض الآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة فلم تعد فى الدول النامية وسيلة لاعادة التوازن البيئى المطلوب ، وان هناك إشكالية وخلل فى التفاعل بين المحيط التكنولوجى والمحيط الاجتماعى والبيئى .
- (٨) عدم فاعلية - او غياب - الأدوات المجتمعية الكفيلة بتحقيق الالتزام بالمتطلبات البيئية - لقد اثبتت التجربة ان التشريعات هى اقل الأدوات فاعلية وأكثرهم كلفة وبالأذا فى المجتمعات النامية وهناك اليوم توجهات جديدة لاستخدام أدوات مثل التوعية والضغط الاجتماعى والأدوات الاقتصادية والمعونة الفنية ، وقد يعكس ذلك أهمية التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية باستراتيجيتها وتكتيكاتها وادوارها المهنية .
- (٩) صعوبات ومشكلات تتعلق بالفهم الخاطئ للديناميه الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية ، والقيم المسيطرة وتوازن القوى بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والعوامل الداخلية والخارجية للمجتمع .
- (١٠) الخلط بين راس المال البشرى والقدرات البشرية وصعوبة تحديد وقياس نوعية الحياة فى اى مجتمع .
- (١١) تهالك وضعف فعالية شبكة الأمان الاجتماعى لبعض الفئات كالفقراء والمعاقين والمسنين .

المراجع

- (١) عثمان محمد عثمان ، الإصلاح الاقتصادى والتنمية البشرية ، المؤتمر العلمى الثانى والعشرين للاقتصاديين المصريين ، ٢٣-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠ ص (١-٤) .
- (٢) وفاء عبد الله : إدارة التنمية المتواصلة فى مصر ، رؤية بيئية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، العدد الثانى ديسمبر ١٩٩٤ ص ص (٨٤-٨٨) .
- (٣) ----- نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئى كمعيار للتنمية المتواصلة معهد التخطيط القومى القاهرة مذكرة داخلية . ١٩٨٨

- (1) Jahan Holmberg, Making Derelopment Sustaimable, N.Y., Islamd press, 1992 . p p (23) .
- (2) N.L. Gupta r.Kguriar, Sustainable Development, New Delhi,Rawat Puble Icationg , v(1),1993, p(1) .
- (3) Jcnnifer A. Elliott An Introduction to Sustainable development the developing World .New york. Rout ledge Inc . 1994 p:(3) .
- (4) Mishon El., Berfit Cost of Economic Growth , london , Greacger, 1974 , 9(11) .

(٥) محمد عبد الفتاح القصاص : الإنسان والبيئة والتنمية ، المؤتمر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية القاهرة ١٩٩٠ ص (١٠١) .

(٦) مصطفى عوض وآخرون : الشباب والتنمية المتواصلة القاهرة ١٩٩٧ ص ص : (١٦٥-١٦٠) .

(7) Amartya (Sen) Human Capital and Human Capability, World Development 1997 vol.25, No12 .

(٨) معهد التخطيط القومى ، مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ القاهرة .

(9) Amartya San, op cit .

(١٠) عثمان محمد عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (١٣-١٥) .

الفصل العاشر

التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تنموي

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : مفهوم التحديث والمفاهيم المرتبطة .
- ثانياً : آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموى .
- ثالثاً : التنمية المستدامة شرط أساسى للتنمية الإنسانية
- رابعاً : مفهوم التنمية الإنسانية .
- خامساً : مؤشرات التنمية الإنسانية .
 ١. حقوق الإنسان
 ٢. التمكين
 ٣. الحريات والديمقراطية
 ٤. المواطنة
 ٥. الاتصالات وشبكة الإنترنت
 ٦. نوعية الحياة
- سادساً : مقومات التنمية الإنسانية المجتمع المصرى نموذجاً

مقدمة *

بدأت الصيحة والدعوة على أشدها وفى كافة الأصعدة والمحافل الوطنية والعالمية الدعوة للتنمية الإنسانية فى الوقت الراهن التى توازن على قدم وساق البعد والمتغيرات الاقتصادية بالبعد والمتغيرات الاجتماعية.

وتركز التنمية الإنسانية وتنهض على التنمية البشرية المتواصلة أو المستدامة كمقدمات أساسية لحدوثها .

وللتنمية الإنسانية متغيرات ومؤشرات عديدة تتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة وروح العصر الذى أفرز هذه المتغيرات والتى قد تكون هى تلك التى تتادى بها وتتبنى الدعوة إليها المنظمات الدولية ، من خلال ما يبرم من موائيق دولية واتفاقات بين الدول ، تستهدف فى النهاية تحقيق مؤشرات التنمية الإنسانية بمعدلات أسرع وفعالية مطلوبة كحق للبشر فى الكون الذى أضحى قرية واحدة فى ظل متغيرات متسارعة يصعب التنبؤ بمسيراتها وتأثيراتها وبصفة خاصة فى الدول النامية .

• أنظر بالتفصيل دراسة :

طلعت مصطفى السروجى ، التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تنموى ، مؤتمر التوجيه الإسلامى للخدمة الاجتماعية، جامعة الأزهر، سبتمبر ٢٠٠٢ .

أولاً مفهوم التحديث والمفاهيم المرتبطة :

ترتبط التنمية بأحداث التغير والتجديد والتحديث ومن ثم تتداخل المفاهيم الثلاثة التغير والتجديد والتحديث تتداخل شديد يصعب على الكثيرين التفريق بينهم ، وكثيرا ما يلجئون إلى الخلط الشديد إلى الحد الذي قد يذهب البعض إلى اعتبار المفاهيم الثلاثة واحدة .

الحق أن التنمية ترتبط استراتيجياتها وآلياتها لإحداث التغير أو التجديد أو التحديث وقد يكون من المفيد أن نحدد أولاً الفروق الأساسية بين المفاهيم الثلاثة والتي نتحدد إلى حد كبير عند الإجابة على تساؤل إلى أين تتجه التنمية الاجتماعية باستراتيجياتها وآلياتها ؟. وذلك على النحو التالي :-

التغير : يعنى فى طبيعته تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأوضاع أخرى .

التجديد : يعنى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية لأوضاع غير معهوده .

التحديث : يعنى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية لواقع أفضل .

ومن ثم فإن التحديث كمنهج تنموى يعتمد على إيجاد واقع اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى أفضل مرغوب ومطلوب حدوثه لمستقبل أفضل

ويرتبط التحديث دائما بالمستقبل والتأمل فيما يجب أن تكون عليه
نوعيه الحياة المستقبلية .

أن للحدثة معنى شاملا ، وأن التحديث بما يتضمنه من درجة
معينة من التصنيع ، بتحضر ، التعليم ، الحراك الاجتماعي وجود أبنية
ومؤسسات أكثر تعقيدا وتنوعا لا يكفى للحدثة بل ترتبط كذلك بالتراث
الثقافي والهوية الحضارية التي يزداد أهميتها وتطور مفهوم الحرية
والديمقراطية الحديثة من خلال تراث مؤسسى يعكس التعددية الاجتماعية،
نقل المجتمع المدنى وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وعنصر
اللامركزية.

ثانيا: آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموى :-

تتعدد آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموى والتي يمكن تحديد
أهمها في :

١. التفكير العلمى، حيث يرتبط التحديث ارتباطا وثيقا بالمجتمع العلمى
والتفكير الإبداعي ويعكس ذلك أهميه محور التعليم فى إيجاد المجتمع
العلمى وتنمية وتشجيع التفكير الابتكارى .
٢. التخطيط كآلية للتحديث ،حيث يزودنا التخطيط بأفضل الحلول
الواقعية والممكنة فى إطار زمنى مستقبلى ، ويعكس ذلك أهميه بناء
وتنمية الوعى التخطيطى .

٣. كفاءة استخدام التكنولوجيا .. والتحديد الدقيق للغرض والهدف من استخدامها حيث يتحدد على ضوءها نوعية التكنولوجيا التى يجب استخدامها لإيجاد التحديث نحو واقع افضل ، ام بدون ذلك يغيب التحديث وتظهر الآثار السلبية لاستخدامات التكنولوجيا بدلا من الاستفادة منها باعتبارها تراكما للحضارة البشرية ، وما تعكسه التكنولوجيا وثورة المعلومات من معدلات أسرع للتغيير والتحديث .

٤. إذا ما كانت العولمة يجب أن ترتبط بالتفاعل بين الحضارات وتبادل المنفعة بين هذه الحضارات وهذا المفهوم هو ما يتقبله التحديث ويتوافق معه كمنهج تنموى ، ومن ثم فلهوية الحضارية أهميتها فى هذا السياق .

٥. ترتبط آليات التحديث باعتبار أن هناك ثوابت لا تتغير مهما تأثرت ولا يمكن تغييرها الآن او مستقبلا وهى :-

- القيم الروحية والدينية والأخلاقية .

- اللغة ..

- القيم الثقافية .

- العادات والتقاليد .

٦. آلية الإبداع والابتكار: وشيوع المناخ المدعم للابتكار وتشجيع المبتكرين .

٧. التنمية الثقافية والفكرية :كبعد هام من أبعاد الشخصية التنموية وقدراتها على الابتكار فى سياق ومناخ اجتماعى وثقافى متغير فى إطار العولمة الثقافية .

٨. التراث المؤسسى التعددية الاجتماعية ونقل المجتمع المدنى: بما يصنع فرصا وخيارات متعددة للمشاركة السياسية للأفراد فى المجتمع الديمقراطى .

ثالثاً : التنمية المستدامة شرطاً أساسياً للتنمية الإنسانية :

لقد عرف المهتمون بشؤون البيئة ومنذ أوائل السبعينات شعارات مثل "تنمية بلا تدمير" و"تنمية إيكولوجية" Ecodevelopment وتشير إلى ضرورة تحقيق التوافق بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة (موارد وتلوثاً) ..

وفى أواخر الثمانينات طلعت عليفا لجنة برونتلاند بشعار "التنمية المستدامة" او "القابلة للاستدامة" كما يسميها البعض ^(١) وسرعان ما التقطت الدول العربية هذا الشعار الجديد فتبنى مؤتمر وزارة البيئة العرب هذا الشعار فى الاجتماع الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩١ تمهيداً للمشاركة العربية فى قمة الأرض فى ريو دى جانيرو، على الرغم من الغموض الذى أحاط بمعناه على أرض الواقع ، وهو الغموض الذى مازلنا نعانيه حتى الآن .

وعندما بدأنا ، بعد مضي عقد تقريبا من الزمان ، فى محاولات تطبيق هذا الشعار الغامض والمعقد ، تبين لنا أنه يتطلب معالجات أعمق واعرض لعدد كبير من المشاكل فى مجالات العمل المختلفة .لم يعد الأمر الآن أمر حماية البيئة ، إذ إنه يتناول سياسات التنمية واستراتيجياتها وتفاعلاتها المعقدة مع البيئة

ولم ينجح حتى يومنا هذا القدر الأكبر من محاولات النزول بمفهوم التنمية المستدامة من علياء التجريد النظرى إلى أشكال وأبعاد عملية واضحة المعالم ، وحتى اجتماع بيلاجو Bellagio الشهير الذى عقد عام ١٩٩٦ لم يخرج علينا سوى بمبادئ العشرة المشهورة . والمبدأ الأول يتحدث عن "رؤية" للتنمية المستدامة وأهدافها الواضحة تصل بنا إلى تحقيق هذه الرؤية بشكل مفهوم لوحدة اتخاذ القرار .

والمبدأ الثانى والخامس يؤكدان على الحاجة إلى الجمع بين الإحساس بالمنظومة الكلية وتركيز الرؤية على القضايا ذات الأولوية . أما العناصر الأساسية فى المبدأ الثالث - ولعله أهم المبادئ العشرة من وجهة نظرنا - فتشير إلى الفقر وحقوق الإنسان ، جنبا إلى جنب مع استخدام الموارد والاستهلاك الترفى .

أما مداولات لجنة التنمية المستدامة التى مازالت تجتمع منذ مؤتمر ريو ، فتظهر بوضوح صعوبة تحويل هذه المبادئ السامية إلى واقع على الأرض .. ولعل أهم ما جاء به اجتماع بيلاجيو هو إبراز

أهمية المعالجة التكاملية للتنمية والبيئة ، من حيث المبدأ، لو ان الامر كان بحاجة إلى تأكيد هذه الأهمية .

واضح ان هذه المحاولات لفهم هذا الشعار الجديد وتفعيله لم تجد أى صدى فى الوطن العربى ، وجاءت المشاركة العربية فى اجتماعات لجنة التنمية المستدامة شكلية ، ولا نجد سوى مناسبات نادرة حقاً لاسهامات عربية ذات قيمة فى أعمال اللجنة ، اننا اكتفينا بترديد الشعار من دون محاولات جادة لفهمه او تفعيله . وربما كان الأثر المهم لمؤتمر ريو فى الوطن العربى هو إثارة الاهتمام بقضية إدارة شؤون البيئة أكثر من إثارة لقضية التنمية المستدامة.

وفى محاولة النظر فى احوال التنمية الإنسانية فى المجتمع تصبح قضية التنمية المستدامة حتى بلامحها التى مازال يكتنفها الغموض قضية محورية تستحق أن تركز عليها الجهود فى المرحلة القادمة انطلاقاً من قناعة راسخة بانه من دون تحقيق تنمية مستدامة فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد .

أن المستقبل يتطلب البدء فى العمل الجاد من اجل تحقيق هدفين

جوهريين :

١. إيجاد كيان تنظيمى تتصنوى تحت جناحه كل خطوط المسؤولية التقليدية عند السعى لتحقيق التنمية المستدامة ، كيان يؤكد أن الأمر الآن هو أمر بقاء على المدى البعيد لا مجرد وقف التلوث الحضرى أو التعامل مع المخلفات الصناعية .. إن القضية الآن هى قضية

وطنية ولم يعد الأمر امر اجهزة ادارة شؤون البيئة ، وأن كانت تاريخيا هي التى وقعت عليها هذه المسؤولية ومن دون أن يدرك كل وزير أو مسؤول كبير ومن دون أن تترك كل المنظمات الشعبية والتنظيمات المهنية أن مستقبل التنمية يرتبط بتعاون الجميع لتحقيق هدف التنمية المستدامة ، أو على الأقل التحرك بخطى ثابتة نحوه فان مستقبل التنمية الانسانية بدوره يكون مظلما حقا .

٢. أما الأمر الذى يثير قلق - أحيانا حفيظة - قوى لها وزنها فى المجتمع عموما فهو الحاجة الماسة لتحقيق هذا الشرط الجوهرى إلى رأى عام مزود بالمعرفة اللازمة لإدراك طبيعة المخاطر التى يتعرض لها وابعادها ويعنى هذا عملا جادا وعميق الجذور على كل مستويات الفئات الشعبية لإحاطة الجميع علما بما يجرى وما يمكن أن يؤدى اليه من عواقب ومؤدى هذا تحقيق مستويات اعلى بكثير لمصادقية الاجهزة الحكومية ومن الشفافية والمشاركة الشعبية فى عمليات اتخاذ القرار على كل المستويات ثم فى تنفيذ القرار .

رابعاً : مفهوم التنمية الإنسانية :

جاء الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة مركزا على الابعاد الاقتصادية بالدرجة الأولى اكثر من الاجتماعية وتمخض عن ذلك الاهتمام بالتنمية الانسانية التى تركز على البعدين الاقتصادى والاجتماعى معا.

ومن ثم فان التنمية الإنسانية هي تلك التي تحدث تحولاً وتحديثاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في إطارها الإنسان في المجتمع محلياً وقومياً وعالمياً والتي تساعد على تمكينه وتقويته في إطار حقوقه وحرياته المشروعة ، وتساهم في تحسين نوعية الحياة للإنسان .

ومن المفهوم السابق يتضح أن التنمية الإنسانية تركز على الإنسان صانع التنمية والمستفيد من عائداتها وقدرات الإنسان على صنع معدلات التنمية وتحقيق عدالة في توزيع عائداتها

كما ان المفهوم يربط الأبعاد الاجتماعية بالأبعاد الاقتصادية في إطار واحد بنفس القدر من المساواة والاهتمام على اعتبار أن كل بعد منهم يؤثر في الآخر ويتأثر به في نفس الوقت .

كما أن المفهوم لا يعزل الإنسان في المجتمع عن المجتمعات الأخرى وينطبق ذلك على العولمة وما أحدثته من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية يتأثر بها الإنسان في أي مجتمع .

ويركز المفهوم كذلك على حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسانية المشروعة ، كما يهتم المفهوم بمفهوم هام تركز عليه الخدمة الاجتماعية وهو تحسين نوعية الحياة بمؤشراتها المختلفة للارتقاء بالإنسان واحترام إنسانيته وحقه في أن يحيا حياة كريمة والرضا عن نوعية الحياة من خلال حقوقه ومسؤولياته .

خامساً : مؤشرات التنمية الإنسانية :

(١) حقوق لإنسان :-

تعرف الحقوق منذ القدم أنها "طبيعية" بمعنى أنها وهبت ومنحت للأفراد من قبل القانون الإلهي الطبيعي .

وتوجد حقوق أخرى قد تكون غير طبيعية وصنعت من خلال تجمع البشر من خلال تفاعل المجتمع بمؤسساته ومنظّماته .

وتتضمن الحقوق الخصائص التالية :- (٢)

١. لا يحدد الحقوق وقت أو زمان: حيث يمتلكها الجميع بغض النظر عن

الجنس أو النوع الخ

٢. أن الحقوق غير قابلة للتحويل : فهي لا يمكن التنازل عنها لتحديد

الأهداف المرغوبة ومتابعة هذه الأهداف حتى تحقيقها .

٣. أن الحقوق يمتلكها الأفراد .

٤. أن الحقوق تحمي الأفراد ضد أي استخدام خاطئ وديكتاتوري من قبل

الآخرين .

٥. لا بد أنه تكون الحقوق مفروضة بالقوة .

٦. ترتبط الحقوق باعتبارها العدالة أكثر من ارتباطها باعتبارها الإحسان

، البر ، الخير .

٧. الحقوق مرتبطة بالواجبات .

٨. تعتبر الحقوق أساسية .

(٢) التمكين :

يرتبط التمكين بالتقوية ويركز على إتاحة الفرص وبصفة خاصة للفئات الأقل قوة وتأثير في المجتمع كالفقراء والمرأة ، وذوى الاحتياجات الخاصة ... الخ .

ويتأتى التمكين من خلال تقوية هؤلاء ومشاركتهم وإتاحة الفرص والخيارات التى تساهم بشكل أو بآخر على تمكين هؤلاء من تقرير مصيرهم بأنفسهم ومشاركتهم الفاعلة فى اتخاذ القرارات التى قد تؤثر على حياتهم .

ويبرز هنا دور الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لتوفير الحماية والأمن الكافيين لمثل هذه الفئات وتوفير شبكة الأمان الاجتماعى . تمكين الفقراء وقد كان للخدمة الاجتماعية السبق فى التعامل مع الفقراء حيث للمهنة التزام أخلاقى للممارسة مع الفقراء منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من خلال تنظيم جهود توفير خدمات تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتأثيراته ، وكذلك من خلال الإصلاح الاجتماعى وتغيير البنية والبناء الاقتصادى للمجتمع .^(٣)

(٣) الحريات والديمقراطية :

يرتبط حدوث التنمية الإنسانية ونهوضها على توافر الحريات والديمقراطية الصحيحة فى بيئة مجتمعية تساعد الأفراد على القيام بمسئولياتهم وضمن حقوقهم ، وتساهم بشكل أو بآخر فى تحقيق العدالة

والمساواة بين المواطنين والتوزيع العادل لعائد التنمية ، المواطننة كمقومات للتنمية الإنسانية .

وقد يتباين مفهوم الحرية والديمقراطية بين فرد لآخر ومن مجتمع لآخر .

◀ هل يمكن قياس الديمقراطية الصحيحة ؟

أن قياس الديمقراطية الصحيحة مسألة ذات أهمية للغالبية العظمى من الناس الذين يتفقون على أن الديمقراطية الصحيحة هي مكون هام من مكونات التقدم والرفاهية ولكن للأسف نادراً ما نجد مقاييس تقيس صحتها الفعلية في المؤشرات القومية خاصة تلك المؤشرات التي يضعها أو يضعها المجتمع وهذا يرجع بعض الشيء إلى كون مثل هذه المقاييس موضع خلاف كبير .

يرجع أيضاً إلى كون مفهوم الديمقراطية الصحيحة مفهوماً ضمناً يصعب قياسه .

كيف يمكن وضع أو صياغة مجموعة من المؤشرات لقياس ورصد الديمقراطية ؟ وقد يقوم الفرد بذلك بشكل تقليدي يفحص عدد من العوامل أو العناصر المؤسسية : هل توجد انتخابات ؟ هل يوجد قضاء مستقل ؟ الخ .

ولكن النظر إلى الديمقراطية كفكرة وممارسة وفي إطار أو سياق اجتماعي أكثر اتساعاً قد يعنى وجوداً أربعة مستويات أو أبعاد في

غاية الأهمية بالنسبة للإجابة على سؤال ما مؤشرات الديمقراطية الصحيحة ؟

أولاً : هناك المستوى المؤسساتى (وجود البرلمانات والمحاكم والمؤسسات الديمقراطية ... الخ

ثانياً : الفاعلية الحقيقية من جراء ممارسة الحقوق الديمقراطية يتمتع الجميع بهذه الحقوق .

ثالثاً : المستوى اللامؤسساتى أو الغير رسمى (كالمجتمعات المحلية وأماكن العمل ، المدارس ... الخ

أما آخر المستويات والذي لا يقل أهمية عن الثلاث السابقين فيتمثل فى ثقافة الديمقراطية ، وإلى أى مدى يفهم الأفراد مفهوم الديمقراطية ويناقشونها أو يؤيدونها على اعتبار أنها إحدى أهم القيم السياسية والأخلاقية وعملية ديناميكية تتيح للأفراد الفرصة للمشاركة أو الإدلاء فى مجموعة من الطقوس الثقافية (كتجاهل لانتخابات أو الإدلاء بالأصوات) .

وكل هذه الأبعاد تمثل معاً التصور الشامل و التجسيد العام لفكرة الديمقراطية الصحيحة ويعنى ذلك معايير ومقاييس ومؤشرات متباينة .^(١) وتعددت مؤسسات الديمقراطية فى المجتمع الحديث ، وبدأ انتشار ثقافة الديمقراطية بين الفئات المختلفة للمجتمع ، وتعددت الطقوس والمؤشرات التى تدعم الحقوق الديمقراطية للأفراد ، وتتيح أمامهم الفرص للمشاركة الفاعلة .

(٤) المواطنة :

ترتبط المواطنة ارتباطاً مباشراً بحقوق الإنسان فى المجتمع ،
وتعتمد المواطنة على متغيرين أساسيين كشروط من شروطها وهما :^(٥)

١. الديمقراطية .

٢. أن يكون المجتمع المدنى مفتوحاً وحرّاً وتسمح الحكومة باستيعابه
ووضع الشروط اللازمة .

وتشير المواطنة إلى حالة الأفراد فى مجتمع حر ديمقراطي لكل
أفراده حقوق متساوية ، باعتبار أن الأفراد مواطنين تابعين للمجتمع
ومجبرين على طاعة القوانين والإجراءات التى وضعوها لأنفسهم ومن
ثم ترتبط بالحقوق والالتزامات .

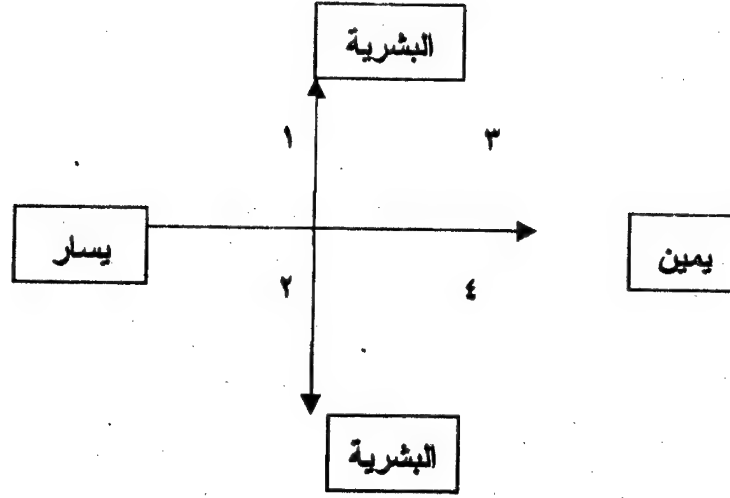
وبذلك ترتبط المواطنة بالمساواة ، والحقوق ، والواجبات ، وعدم
التمييز .

أن تدخل دور الدولة يحمى الحقوق الاجتماعية وطموحات
المواطنين ويرتبط ذلك بشكل مباشر بالمواطنة الاجتماعية لإيجاد نوعية
حياة مقبولة وتحقيق الرفاهية والأمن الاقتصادى .^(٦)

أننا الآن فى حقبة ما بعد القومية Post – Nationalistون فهل
يعنى ذلك أن التقدم والتنمية تعتمد على الأفراد وتركز عليهم من خلال
القدرات والعدالة والمساواة ؟

وإذا أجرينا فى الوقت ذاته بحثاً بهدف تحديد أولويات التقدم فمن
الصعب أن نخمن الطريقة الصحيحة لترتيب النماذج التالية :-

- مجتمع قوى سياسياً وعسكرياً .
 - مجتمع ثرى وقوى اقتصادياً .
 - مجتمع يتمتع مواطنة بالحد الاقصى للرفاهية على مستوى (الصحة والرعاية والتعليم والعمل)
 - مجتمع متعدد الثقافات يقدر الاختلاف والابداع
 - مجتمع يتمتع بدرجة عالية من الإحساس بالمجتمع والانسجام والمساندة والتضامن الاجتماعى .
 - مجتمع عادل اجتماعياً تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين بشكل يمكنهم من تحقيق افضل استثمار لإمكاناتهم .
 - مجتمع يحترم ويعزز ويحافظ على موارده الطبيعية وبيئته إلى اقصى حد ممكن ويشكل يتلاءم مع متطلبات تقدمه الاجتماعى والاقتصادى .
- نماذج المواطنة : يوجد أربعة نماذج للمواطنة^(٨) ومن اجل تجنب الخلط الاصطلاحي فى التميز الليبرالى الاشتراكى يتم تقديم محور المساواة - الحرية كمحور يسار - يمين .



أشكال للمواطنة استجابة للتقسيم الرباعي

١. يعتمد هذا الشكل على الأولوية الليبرالية للحقوق وأولوية تساوى الحاجات وباختصار فإن للأفراد الحق فى تلبية حاجاتهم الأساسية وأن يسعى نظام المساعدات لتحقيق هذا الهدف .. وينتمى هذا الشكل لليسار الليبرالى .

٢. هنا يتمثل ما هو مميز فى أولوية تكافؤ الحاجات وأولوية اتجاه الاشتراكية نحو الواجبات .. فالفرد يعرف هنا على أنه كائن اجتماعى وأن تلبية حاجاته تعتمد على ادائه لواجباته .. ولا بد أن تنظم أنظمة المساعدة حول الروابط المجتمعة للالتزام المتبادل ، ولكن هذا الشكل يركز على الحاجات اكثر من الاستحقاق والأهلية .

٣. يعتمد هذا الشكل على الأولوية الليبرالية للحقوق وأولوية تحرير السوق فالأفراد لديهم حقوق كاملة للملكية الخاصة ، ولهم الحرية فى استبدال ما تملكونه داخل اقتصاد غير حكومى .. وأن المواطنين لابد وأن يقفوا على قدمين ثابتين على شبكات أمان تحميهم من الوقوع وينتمى هذا الشكل إلى اليمين الليبرالى .

٤. ويعطى الكل الأخير تركيز اشتراكى على الواجبات .. وانهم قبل أن يطلبون اى حقوق لابد أن يقوموا بأداء الواجبات الموكلة إليهم .. ويؤكد هذا الشكل على أن الاستحقاق (الأحقية) هو أكثر أهمية من الحاجات وأن أنظمة المساعدات تقوم بتنفيذ المسئوليات بشرط تبادل هذه المساعدات .. وينتمى هذا الشكل إلى اليمين الاشتراكى وتساعد هذه لأشكال الأربعة فى فهم كيف ولماذا تتداخل الحقوق والواجبات .

تطورات حديثة للمواطنة :-

مواطنة عالمية :

ادى عصر العولمة وتأثيره على الحقوق أن تكون المواطنة فى بيئة متعولمة وأن الحقوق من الممكن أن تكون عالمية فى معناها ورؤيتها.

المواطنة الايكولوجية :

ويرجع نشأة هذا الشكل من المواطنة العالمية إلى عام ١٩٦٨ عندما قام (القمر) ابولو ٨ بتصوير الارض ، مما لفت النظر إلى أن

جميع المواطنين على سطح الأرض اعضاء فى كوكب واحد وعلى الكل مراعاة هذا الكوكب وتجددت المواطنة الايكولوجية فى الحركات الاجتماعية الخضراء وكثير من الأحزاب السياسية وعلى ذلك فمفهوم المواطنة له علاقة بالبيئة وليس الأفراد فقط.
المواطنة الثقافية :

تتطلب الثقافات وطرق وأساليب الحياة حماية تشريعية للحفاظ عليها ورعايتها فجميع المواطنين لديهم ثقافة ويمتلكون حقوق دانييل ثقافة بهم والتي تشكل هويتهم .

(٥) الاتصالات وشبكة الانترنت :

إننا الآن نعيش فى عصر المعلومات ، حيث حلت المعلومات محل المال والجهد كمتغير أساسى من متغيرات المجتمع ، ويعتبر الاتصال نشاط إنساني أساسى ، فقدرتنا على استخدام اللغة يميزنا عن بقية الحيوانات ، فالتطورات الحديثة ، خصوصاً الربط بين وسائل الاتصال التكنولوجية والمعلومات أحدثت تغير شديد فى هذه العملية التطورية ويتم مقارنتها بالتطورات الكبرى فى تاريخ الاتصال .
واختراع اللغة الهيلبروغليفية حدثت قفزة عملاقة فى اتجاه التقدم الذى حدث فى الاتصال الإنسانى ، واختراع مطبعة جوتنبرج فى القرن الخامس عشر يعتبر قفزة أخرى ، حيث ادى ذلك إلى تلبية احتياجات جيوش من الكتاب والمؤلفين .

كما أدى ذلك إلى إمكانية تعليم القراءة والكتابة لعدد كبير من الناس ، بالرغم من أن ذلك قد استغرق حوالي ٤٠٠ سنة أخرى لتحقيقه في غرب أوروبا .

وقد شهد القرن العشرين تطور العديد من الكتب والمجلات والجرائد لعدد كبير جدا من القراء يقدر بالملايين حول العالم .. وبالرغم من أن آلات الطباعة أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر سرعة إلا أنها تعتمد على نفس الأساسيات التي كانت في مطبعة جوتنبرج ، كما أنها تستخدم نفس النوع من الحركة التي كان يستخدمها جوتنبرج .

ولقد تغيرت تكنولوجيا المعلومات من تنظيم وإنتاج وتوزيع الكلمة المطبوعة والوظائف غير المهمة في صناعة الطباعة اختفت ، وذلك لأن مهارات الطباعة اليدوية أصبحت غير مطلوبة والكمبيوتر أدى إلى أن كتاب كبير يمكن أن يطبع ويصنع ويخطط على نفس الماكينة .. كما يمكن الآن أن ينقل الكتاب حول العالم في ثوان ، فإنتاج الكلمة المطبوعة ليس إلا تصوير للطريقة التي تتحدث عن ثورة المعلومات .

والأمثلة الأخرى لذلك ، هو الاستخدام المتنامي بشدة للميكروكمبيوتر في المنزل والعمل والأدوات الإلكترونية التي أحدثت نوع من الذكاء في الاستخدام المنزلي مثل الغسالات الكهربائية وغسالات الأطباق وأدوات الطهي ، وهذا قليل من كثير .

وقد أحدثت هذه الثورة من المعلومات تأثيرات كبرى مثل وجود انخفاض في الوظائف بالعديد من الصناعات واختفاء بعض الصناعات مثل المطبعة .

(٦) نوعية الحياة :-

لم تعد المؤشرات القديمة لمعدل الوفيات ومتوسط عمر الفرد ومعدل وفيات الاطفال الرضع اقل من عامين مؤشرات حقيقية لمتابعة الصحة السكانية بالرغم من استخدامها اكثر من مائة عام .

بل يجب أن تشمل هذه المؤشرات مؤشرات نوعية الحياة (كمؤشر نوعي وليس كمي) ولذا يجب الجمع بين معدل الوفيات ومؤشرات نوعية الحياة في مؤشر واحد يعكس متوسط سنوات السلامة الصحية (الصحة الجيدة وسنة العجز) ، حيث يشمل مفهوم الصحة مفاهيم السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية (١١)

كانت وما زالت التكنولوجيا المرتبطة بالمعلومات والاتصالات لها تأثيراً هاماً على طريقة الحياة والاساليب التي نمارس بها حياتنا ، فثورة المعلومات جزء من الحياة اليومية أو يبدو أن ثورة المعلومات التكنولوجية لم تكتمل بعد . (١٢)

◀ الرضا عن نوعية الحياة وجودة الحياة ومؤشراتها كمؤشرات للتقدم . ويمتد مفهوم نوعية الحياة ليشمل نوعية حياة العمل ، ويتضمن أمان الوظيفة والثقة في الدخل واستمراريته والتي تؤثر على شعور الناس بالأمان وبعض قراراتهم كإنجاب الأطفال وشراء منزل ... الخ

وإشباع الوظيفة أسباب الحياة الكريمة وفرص توفيرها بالإضافة إلى نمو الثقة بالذات والمرونة وبناء القدرات. (١٣)

سادساً : مقومات التنمية الإنسانية المجتمع المصرى نموذجا :

أن استمرار الأوضاع على ما هى عليه فى مصر ينطوى على محاذير ضخمة فى منظور التنمية الإنسانية فى سياق إقليمى وعالمى يزداد شراسة لا يعترف بالكيانات القومية ولا يشفع للضعفاء . وبالمقابل فإن بناء التنمية الإنسانية على النحو الموصوف بإيجاز فيما يلى يحمل بذور البقاء الكريم فى عالم اليوم وتتأسس النهضة الموصوفة على ركنين أساسيين : اكتساب المعرفة واصلاح السياق المؤسسى للتنمية .

ومن ثم يكون التركيز المتنامى على :-

١. بناء واعادة بناء القدرات البشرية
٢. تحسين نوعية الحياة ومؤشراتها
٣. التركيز على الصحة
٤. بناء واعادة بناء القدرات المؤسسية لتحمل أعباء ومسئوليات التنمية.

وبذلك فإن التركيز يكون على المقومات والمحاور التالية :

(١) محور التعليم :-

ويرتكز على التنشئة الثقافية والعقلية الفكرية المبتكرة التى تلتزم بقيم وثقافات مجتمعية حضارية تميز الإنسان المصرى كعنصر فاعل موجه لعمليات التنمية ، يعكس ذلك كله حاجة الماسة لبنية تربوية فاعله لها استراتيجيات محددة .

كما يعكس الحاجة إلى مضمون حضارى لتربية مستقبلية يقوم على الابتعاد عن البعد الواحد فى الرؤية الاجتماعية اقترابا من جوهر الطريقة العلمية واتصال التربية بمقتضيات العصر الذى يسوده العلم والمعرفة وتهيئة الأفراد لتحقيق طاقاتهم الكامنة والتطلع لى مستقبل يكتفه عدم التأكد .

وتعتمد البنية التربوية المقترحة على ستة توجهات مركزية الفرد فى العملية التربوية واحترام الكرامة الإنسانية للفرد - إعلاء قيمة الحوار واعتماد الاختلاف الخلاق دون خضوع لثوابت جامدة - تربية القوة الناقدة للتعامل مع المشاكل الإنسانية والطبيعية - إثارة روح التحدى والاستجابة الخلاقة لمحيط الإنسان الطبيعى والبشرى - تأكيد أسبقية الإبداع وكرامة العمل الإنتاجي - استمرار المراجعة والمقارنة مع الأمم المتقدمة .

ويتطلب النهوض بالتربية التزام المؤسسة التربوية بأخلاقيات مهنية ومجتمعية جديدة وتنمية فى مضمونها .

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية للنهوض بالتربية بناء راس المال البشرى راقى النوعية بنشر كامل للتعليم الأساسي مع إطالة أمده واستحداث نسق فعال لتعليم الكبار ، وترقية نوعية التعليم وتوفير ما يلزم لذلك من موارد وزيادة كفاءة استخدامها وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة تجنب الممارسات التى تتركس الفوارق الاجتماعية واقامة برنامج لنشر التعليم وتطويره باستغلال تقانات المعلومات والاتصال ويتم كل ذلك فى إطار برنامج تربوى يربط بين المناهج الدراسية والبيئة المجتمعية بأبعادها المختلفة للمساهمة الفاعلة فى بناء وتنمية الإنسان ومستقبل التنمية الإنسانية فى مصر .

(٢) محور الصحة :-

- يجب النظر للصحة لإيجابية التأثير على الحالة البدنية والاجتماعية والنفسية والعقلية للإنسان والارتقاء المستمر بنوعية الصحة التى تؤثر بدورها على نوعية الحياة للإنسان ، ولذا يجب ان تركز الاستراتيجيات على هذا المحور على :
- الصحة الإيجابية للجميع ومؤشرات نوعية الصحة وعائد رعايتها والارتقاء بهذا العائد بصفة مستمرة .
 - تحسين نوعية الصحة ومؤشراتها فى كل أطوار دورة حياة الإنسان فى المجتمع .

- تحقيق لجوده فى الرعاية الصحية وبنية مؤسساتها والتوجيه
الامثل للاستثمار فى الرعاية الصحية .

- تحقيق العدالة فى الرعاية الصحية والوصول إلى الشرائح
محدودة الدخل بنفس الجودة باعتبارها أكثر حاجة من ناحية
وأكثر عرضه للتأثر فى المجتمع من ناحية أخرى .

(٣) محور البيئة :-

استخدام الاستراتيجيات والآليات المناسبة لوقف تدهور البيئة
وتجاوز مرحلة التشريعات إلى مرحلة استخدام الآليات لوقف النزيف
والتدهور البيئى كأولوية أولى تسبق معالجة آثاره ، ويتطلب ذلك النهوض
ببعدين أساسيين هما إدارة البيئة وتنمية الوعى البيئى ، ويساهم ذلك بشكل
أو بآخر فى تواصل واستمرار التنمية من ناحية وحق الإنسان فى نوعية
الحياة من ناحية أخرى وحقوق الأجيال المقبلة من ناحية ثابتة.

(٤) محور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات :

وينهض هذا المحور على إعادة هيكلة قطاع الاتصال والتركيز
على المضمون وعنصر المحتوى باعتباره أهم حلقات صناعة المعلومات.
والتركيز على التقبل التكنولوجى والقدرة المتنامية على استخدامها
والتحديد الدقيق للهدف والغرض من استخدامها .
وأهمية توسيع الفجوة الرقمية ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب
المعرفة بالتركيز على المعرفة المتكاملة بأبعادها الثلاثة العلمية والإنسانية
والكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة .

(٥) محور البحث العلمى والتطوير :

وينهض هذا المحور ويقوم على تأسيس نسق فعال للعلم والتكنولوجيا وبيئة مدعمة وممكنة للابداع والابتكار تشريعية وتشجيعية ترتبط بالتقنيات فى المؤسسات والبيئات الأخرى قطريا ودوليا وتدعيم التعاون الوثيق بين مؤسسات البحث العلم والجامعات المختلفة وقطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع للتوظيف الأمثل للأفكار والنظريات والتقنيات الحديثة .

(٦) محور شبكة الامان الاجتماعى :

ويقدم هذا المحور على التوظيف والتشغيل الكامل للطاقات البشرية من خلال تبنى فرص العمل كمائد لبرامج ومشروعات التنمية ، ورعاية الفقراء ومحدودى الدخل ، ومواجهة تحديات التشغيل الكامل . ويتطلب ذلك عقد اجتماعي بين حكومة فاعلة وقطاع مدنى قوى يتمتع بالحيوية والمسئولية الاجتماعية واتباع الوسائل التى تدعم مساهمات القطاع الخاص التطوعية وتعزز تنافسية الأسواق مع ضبطتها لتحقيق المصلحة المجتمعية العامة وإزالة القيود عن المجتمع المدنى لضمان مساهماته الفاعلة فى التنمية لإنسانية من خلال تأسيس نسق متكامل للثقافة المدنية للإنسان فى المجتمع .

(٧) محور توزيع الدخل أو الثروة :

وينهض هذا المحور على الانحياز للفئات محدودة الدخل لتمكينها وتقويتها وتوفير شبكة فاعلة للامان الاجتماعى لمثل هذه الفئات مما يساعدهم على الحصول على نصيب اكبر من الدخل والثروة .

(٨) محور البنية المؤسسية للتنمية :

ويقوم هذا المحور على درجة تمكين هذه المؤسسات ، والحريية والديمقراطية وقدراتها على تحمل مسئولية التنمية فى نسق مجتمعى محفز على دعم مسيرة التنمية الإنسانية .

المراجع

- (١) أسامة الخولي ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٢٨٥ ، سبتمبر ٢٠٠٢ .
- (2) T.Fitz Patrick, Welfare Theory : An ntroduction, Palgrave, N.Y., 2001 .
- (3) Paula Allen Meares Chorles Garvin the Handbook of Sotial Work Direct Practice, London, N.Y., Sage Publications , INC., 1997, PP(522-523) .
- (4) Mike Saluaris, Citizenship and Progress, (In) Richard Eckersley , Measuring Progress, OP.Cit, pp(48-49) .
- (5) T.Fitz Patrick, OP.Cit .
- (6) Michael Cahill, the New Social Policy, Oxford, Blnckwell ,1994, p (176)
- (7) Mike Saluaris, OP.Cit , p(42) .
- (8) I bid .
- (9) T.Fitz Patrick, OP.Cit .
- (10)Michael Cahill, the OP.Cit p p (25-26) .
- (11)Richard Eckersley , Measuring Progress Cs/RO Publishing 2001 p (125)
- (12)Michael Cahill, OP.Cit p p (26-27) .
- (13)Richard Eckersley , Measuring Progress op-cit pp (217-218).

الفصل الحادي عشر

الثقافة والتحديث والتنمية واقع نماذج التنمية في العالم الثالث

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : فى مفهوم التنمية
ثانياً : ماذا نقصد بالثقافة ؟
ثالثاً : التنوير ، التحديث ، التقدم
رابعاً : إرساء الثقافة الصحيحة
خامساً : نظرية التحديث
(أ) التحديث والتنمية البشرية
مدخل الحاجات الأساسية
سادساً : نظرية التبعية والتنمية الذاتية
سابعاً : الألفية الجديدة والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع
العالمى
(١) فشل اقتصاد السوق المعاصر
(٢) فشل نماذج التنمية الحديثة
ثامناً : الثقافة والنزعة الغربية
تاسعاً : نماذج التنمية فى العالم الثالث
(١) التحديث وفقاً للأسلوب الآسيوي
(٢) النزعة الروحية الصينية مقابل القيم الغربية
(٣) أزمة التنمية والليبرالية الجديدة
(٤) الفجوة بين النظرية والتطبيق
(٥) ظهور الليبرالية الجديدة

مقدمة :

تلعب الثقافة دورا حاسما فى اختيار النموذج الأمثل للتنمية ، ومنها تعرضت الثقافة بمضمونها الممتد من تغيرات عالمية كأثر للعولمة إلا أنه لا يمكن أن يكون هناك اندثار لثقافة مجتمع ما فالثقافة هوية وحضارة تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات ولا يمكن انهيارها كليه او اندثارها مهما كان قوة التغيير ونظريات التنمية ونماذجها التى تتبع من الثقافة الغربية بقيمتها وأصولها الفردية ، ومهما تعددت مفاهيم التحديث والتطوير والتبعية ولغزو الثقافى الخ .

وليس أدل على ذلك من النموذج الأسوى الذى انطلق واعتمد على ثقافة وطنية ومحلية تعتمد على قيم روح الجماعة والروابط لا الفردية الغربية الفجة .

ويبدو ان نظريات التنمية - كما تدل الشواهد - قد فشلت فى تحقيق أهداف التنمية فى الدول النامية التى تتباين ثقافيا وقيميا عن المجتمعات الغربية .

ولذا تلعب الثقافة وروافدها دورا حاسما فى اختيار ونجاح نموذج التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات .

أولاً : فى مفهوم التنمية :

ان مدقق النظر فى أدبيات التنمية يرى ان لها معانى متباينة ومختلفة لكن بالرغم من اختلاف المعنى لا يختلف الجوهر فكلها معنيه بتحقيق وإنجاز أهداف واحدة .. فكل من الرأسمالية والماركسية جاءت بأهداف مغايرة .. واستفاد صانعوا القرار من هذه الرؤى فى تحديد معنى التنمية وتحسين مستويات المعيشة .. ولكن هذه الأهداف أحسنت التوجه فى فهم ما يرموا إليه فى المجتمع وزيادة الاستفادة من طرق وآليات التنمية وهناك رؤى أخرى تم مناقشتها فى إطار بعض العمليات كما هو الحال فى بعض عمليات التحديث وتحديد التغير الاجتماعى والاقتصادى الذى ظهر فى أوروبا وبنفس الشئ قد تم تطوير سياسات التنمية فى كل أنحاء أوروبا خاصة فى إطار التصنيع والتحضر السريع .. وقد تبنت معظم الدول النامية سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فى أوروبا وتحقيق إنجاز فعلى لهذه المتغيرات وإمكانية ربط هذه المؤشرات بواقعهم المعيشى ، وتحديد نموذج خاص بالتنمية والحد من بعض العمليات المغيرة وتحديد التخلف والوصمة او اقل كما قالت الماركسية "يجب تبنى استراتيجية فاعله من أجل الحد من المظاهرات " كما هو الحال فى احتجاج الطلاب فى بريطانيا وتقسيم العمل كروية جديدة للتحديث والدفاع عن هذه الدول والمناطق بشكل جيد^(١).

« ماذا نقصد بالتنمية ؟

إذا طرحت هذا السؤال فسوق نجد إجابات لا حصر لها ربما يعزى ذلك للدراسات التنموية التي أجريت خلال الخمسين سنة الماضية بحيث يصعب فى النهاية وضع تعريف محدد للتنمية ، ربما بسبب اختلاف المعنى ، الهدف ، الغاية من التنمية^(٢) .

« التنمية كعملية، كغاية :

غالبا ما يحدث تداخل بين معنى التنمية ، المقصود بها أو غايتها وإن كان شينتون يرى (١٩٩٦م) أن هناك اختلافا بينهما والسؤال الاول يرتبط بعلمية التنمية ذاتها كأداة تدمير القديم وتخلق الجديد مثل زراعة او نمو النبات وترجع تلك النظرة الى الإغريق وملاحظتهم ان النمو بصحبة دوماً تدهورا وفناء وهكذا فى عملية مستمرة السؤال الثانى وهو عن غاية وقصد عملية التنمية يفترض انه من الممكن ان نتصرف باسم التنمية ذاتها لإعطاء الأوامر ببدا العملية او تجنبها او إيقافها او على الأقل تجنب آثارها السلبية .. وهنا فإن التنمية هى عملية تتعلق بالممكن او المتاح او هى حركة خطية للتقدم الانسانى وهى لذلك أيضا عملية فرض نظام مع عملية التنمية بحيث تهذبها وتعديل من سلوكياتها انظر دول العالم الثالث للوقوف على أمثلة عديدة لمفهوم التنمية كغاية او كقصد .. ومع ذلك فنظريات او مذاهب التنمية تعود للقرن التاسع عشر والفضل يرجع الى الفيلسوف أوجست كونت ورفاقه حول علاقة الرأسمالية بالفقر ، والتخلف الحضري وكيفية التغلب على ذلك كله وما ترتب عليه من خلق او ظهور

التور ه الصناعيه فى بريطانيا وانتشارها فى دول اوربا آنذاك (بعد ذلك) ..
عقب ذلك بفترة ظهرت أفكار انجلز وكارل ماركس وتحليلها لمشكلات
الرأسمالية ورأس المال وللتغيير السريع (عملية الايض ، البناء) .

يرى ماركس ان عملية التنمية هى فى مضمونها نتوير (ثورة)
إنتاجية منهجية منظمة فى طرائق الإنتاج مع تغييرات حادة فى أنماط
العلاقات الاجتماعية التفاعلية فى المجتمع الواحد ولا يشترط ان ينجم عن
هذه العملية تقدم إنساني فقد يصاحبها عوز ، وفقر ، او تخلف ، أو بطالة
وهذا ما نلاحظه بكثرة حالياً أو سابقاً .

لذلك استهدفت العمليات التنموية فى أوربا الصناعية إبان القرن
التاسع عشر فى كيفية معالجة الخلل الذى يطرأ على النظام آنذاك وكيفية
رد النظام لصوابه ... وكذا النظام الرأسمالى ايضا على ترك عملية التنمية
(النمو) الطبيعية تسير كما تشاء ، دونما تدخل الا اذا حددت وجود النظم
ذاته بعد ذلك ظهر فى الفكر الأوربي رؤية مفادها ان التنمية عملية بناء
ايجابية بديلة تسعى لعلاج اى خلل او اضطراب يطرأ على النظام
الرأسمالى .

ومع حلول النصف الثانى من القرن العشرين أمنت التنمية
عملية تغيير سريعة ومقصودة للدول التى رزحت تحت نير الاستعمار
فترات طويلة (البلدان النامية) وتضاعل الاخذ بمفهومه ... انها عملية
طبيعية تبغى التوسع الرأسمالى بدون حدود لذلك نظر للتنمية عقب الحرب

العالمية الثانية على انها عملية تنظيم مقصودة ومراقبة وتقف وراءها الادارة الحكومية بغية تحقيق اهداف محدودة^(٢) .

ثانياً : ماذا نقصد بالثقافة ؟

ليس من السهل تحديد معنى واحد جامع مانع لكلمة الثقافة حيث لا يوجد هناك معنى خاص لكلمة الثقافة حيث نعنى بالثقافة انها : " ذلك الكل المتكامل الخاص بالحياة ويؤثر على مجمل الحياة الاجتماعية " وهناك ثقافة شعب والثقافة الشعبية ، الثقافة العالمية الثقافة القومية ، ثقافة شباب ، ثقافة المستهلك ، ثقافة العولمة ، التعدد الثقافى .. وهكذا فان كلمة الثقافة لها معانى متعددة ، تشمل كل نواحي الحياة وقد حددها " ريموند وليام " من منظور شامل اشار فيها الى ان الثقافة هي "واحداً من اثنين او ثلاثة لكلمات مركبة فى اللغة الانجليزية وتعود هذه الكلمة إلى أصول تاريخية وثقافية بعيدة تنعكس على مختلف نواحي الحياة ولها استخدامات فى الوسط الاكاديمى والأدبيات فى علم الأنثروبولوجي وعلم الاجتماع " .

وهناك العديد من التعريفات للثقافة التى توجهت نحو الحياة اليومية ومنها ان هذه التعريفات مرتبطة بمجالات متعددة كما حددها ١٩٩٢ " روبرت بول " بأنها تشمل طرق خمس للثقافة يمكن ايجازهم فى: تعريفات الثقافة .

١. الثقافة - زراعة الارض ، المحاصيل ، الحيوانات .

٢. الثقافة - استصلاح الارض ، الفن ، الحضارة

٣. الثقافة = عمليات التنمية الاجتماعية

٤. الثقافة = الأساليب ، القيم ، طرق الحياة

٥. الثقافة = ممارسات تؤدي الى تحديد الأداء

ثالثاً: التنوير، التحديث، التقدم

حسبما رأينا فى القسم الأول ثم رأى او وجهة نظر ان عملية التنمية أضحت مقصودة لذاتها لتحقيق أهداف محددة وأنها يمكن استغلالها فى إرساء قواعد للحدثة او تنوير المجتمع (بدأت أسس التنوير فى الغرب فى القرن الثامن عشر بتحول المجتمع الاوروبى من المرحلة الاقتصادية الى الرأسمالية التجارية) .. انظر ملاحظات مارشال ١٩٩٧ حيث لوحظ ارتباط الحدثة بإطلاق قيم الفردية فى أوربا وتحررها من الأغلال والقيود وإطلاق المبادرات الفردية مما شجع على حدوث التقدم والتمايز فى المجتمع وشجع على تطوره .

لذلك رأى معظم فلاسفة التنوير والمفكرين الاجتماعيين فى القرن الثامن عشر ان الحدثة هى المضاد الطبيعى للفكر الإنسانى الجامد (التقليد) .

ولا شك ان تلك الفترة شهدت حركات نقدية عنيفة بعدها وحدثت تغيرات اجتماعية ، سقوط الحكم المطلق فى دول كثيرة ، وما صاحب ذلك من ظهور الثورة الفرنسية تمخض عن حركات التنوير هذه ظهور فكرة الدولة الحديثة وفكرة الديمقراطية النيابية ، حق الفرد فى اختيار

ممثلة والمنداه بمواثيق حقوق الانسان ومن الافكار العظيمة التى صاحبت فترة التنوير هذه المنداه بضرورة تحسين أحوال الفرد (المعيشية ، الاجتماعية ، والاقتصادية) وضرورة الاستعانة بقوانين العلم المنطلق سعياً وراء تحقيق سعادة الفرد والمجتمع من وراء (97 Shanin) ولا شك ان الحداثة هذه وعمليات التنوير قد اخترقت جميع طبقات المجتمع الأوربي بقوة وحدثت تطلعات شديدة دفعته للتغيير بصورة سريعة وجادة، بطريقة لم يعهدا المجتمع الإنسانى فى تاريخه .

التنوير:

التنوير عبارة عن مجموعة من الأفكار والقيم والمبادئ والحقائق التى قدمت أو حددت صورة مغايرة للعالم ، الطبيعة التى عاشها الإنسان كما انها شكلت واقعاً اجتماعياً جديداً وطريقة مختلفة للتفكير ، كما أن التنوير حركة متباينة تستند الى النزعة العلمية المنطقية الحديثة مع رفض افكار فلاسفة عديدين أمثال فولتير مال هؤلاء التنويريون ناحية المنهج الاستقرائى العلمى وحسب قول هاملتون فإن التنوير هو :-

١. العقل ... عملية تفكير عقلانية ، منطقية ، لتنظيم المعارف والافكار بطريقة مستقلة بعيدا عن اى افكار مسبقة .
٢. التجريبية ... حيث ان كل الحقائق تستند لوقائع مستمرة من تجارب علمية او معملية .
٣. العلم حيث ان المعرفة العلمية ينتج عنها مبادئ علمية وقوانين منطقية على الحالات المماثلة .

٤. الشمولية (النزعة الكونية) ... حيث ان المعرفة العلمية الجديدة تؤدى الى لتفويض او لتوسعة المعارف البشرية .
 ٥. التقدم حيث يمكن وبناءا على المعارف العلمية الجديدة تطهيراً او تحسين الظروف المعيشية للفرد والمجتمع .
 ٦. النزعة الفردية حيث ان الفرد هو محور عملية التقدم .
 ٧. العلمانية حيث حلت المعرفة العلمية ، البيانات العلمانية محل السلطة الدينية التقليدية .
 ٨. التسامح حيث ان كل البشر متساوون يجب احترام معتقدات الآخرين .
 ٩. توحد الطبيعة الإنسانية اى ان الخصائص الإنسانية هى نفسها فى اى مكان او فى اى زمان بغض النظر عن الجنس ، والعرق .
 ١٠. الحرية فى مواجهة قيود التقليدية او الإقطاعية وهى حرية اجتماعية وتجارية ، اتصالية ، جنسية ، حرية الملكية .
- المشكلة الثانية التى كانت موجودة فى عصور ما قبل الحداثة وهى ما اطلق عليها اسم الدورة (cycle) ويقصد بها ان كل شئ يمر بدورة حياة متشابهة مع الانسان منذ مولده ، نمو ، شيخوخته ، ثم وفاته وان ذلك التصور يمكن تطبيقه على اى شئ فى الكون حتى ان (ماركس) طبق ذلك التصور على نمو المجتمعات الرأسمالية وتتأ لها بنهاية حتمية على انه ينبغى القول بأن حوادث التاريخ ليست بدورها مجموعة دورات متعاقبة او متشابهة .. بل هى سلسلة متصلة خطية من الحوادث ذات

بداية بالفعل لكنها بدون نهاية معروفة او محددة ومن ثم يصعب بل يستحيل ان يعيد التاريخ نفسه فى دورات متشابهة .

ولذلك فالتطوير كعملية هنا .. هى فترة جديدة تعكس روح جديدة من الحداثة حيث انه لأول مرة فى تاريخ البشرية يتوافر عنصر القصد او العمل فى إجراء التطوير او التقدم الإنسانى لذلك ظهرت مقولات العلم فى مواجهة الرب حيث تضاعل او تهمش دور الدين ورجال الدين بحيث اقتصر فقط على دور العبادة ، كذلك الفرد مقابل الملك حيث اضحى الفرد هو محور عملية التحديث والتقدم والتطور الإنسانى واضحى الملك يحكم فقط دون ان يملك^(٤) .

رابعاً : ارساء الثقافة الصحيحة :

أظهرت الدراسات المعاصرة ان الفكر التتموى السائد فى الخمسينات ، الستينات هو نتاج تجاوب أو ممارسات استعمارية أوروبية فى القرون الماضية ، ساهم فى ذلك أيضا ظهور القوتين العظميتين U.S.A ، الحركات الشيوعية التى تمخضت فى النهاية عن ظهور الاتحاد السوفيتى ، الكتلة الشرقية ، لذلك فقد لعبت الثقافة دوراً لا يستهان به فى إحداث التمييز المعاصر بين المجتمعات الحالية والتقليدية منها .. يشير تالكوت بارسونز فى دراسة له لوجود خمسة أنماط من المتغيرات استند لها Alvin عام ١٩٩٠ بعد ذلك فى طرح نموذج ثنائى بسيط

لاحظ بموجبه ان ثمة متغيرات مرتبطة بعوامل رئيسية فى المجتمع هى
فى النهاية نتاج نمط وفكر ثقافى سائد .

فى نفس الاتجاه اهتم علماء آخرون بضرورة ان يراعى عند
دراسة نموذج بارسونز السمات الثقافية التى تسود البلدان النامية إذا ما
أردنا ان نحقق تنمية إيجابية ، من الأهمية بمكان ان نخفض او ان نحدد
من النمط الثقافى السلطوى الذى قد يقمع الفرد فى هذه المجتمعات ولذلك
يشير But Smeller ١٩٦٤ الى ان مفهوم التحديث قد يسبب مشكلات
فى المجتمعات التى توجد بها نزعات ثقافية فرعية متعددة بحيث يصعب
الدمج بينها إلا من خلال سيادة ثقافة على الثقافات الأخرى.

جدول يوضح قضايت متغيرات نموذج بارسونز عن المجتمعات التقليدية والمعاصرة (١)

المعيار	المجتمع التقليدى	المجتمع المعاصر
نوع العلاقة نوع التفاعل	شخصية عاطفية ، مواجهة خاص جداً ، ارتباط كل فرد بالآخر . للواجب والالتزامات أهمية	محايده، غير شخصية كليه ، تفاعل مع الغرباء ، تطبيق معايير كليه
الهوية	جمعيه ، الإخلاص للأسرة ، القبيلة	فردية ، كل يسعى لمصالحه
الحالة	حالة الفرد تتحدد بعلاقاته بالآخرين	حالة الفرد تتحدد بقدرته على الإنجاز
تقسيم العمل	غير موجود بصورة وظيفية جيدة	محدد وظيفياً

خامساً نظرية التحديث

بعد صموير ٤٤ - حول ٤٥ : حدد الرواد المهتمين ببصريه التحديث من خلال التركيز على مجموعة من المفاهيم عبرت في مجملها عن الأصالة والمعاصرة ، خاصة في الفترة التالية للحرب ونشأة ما يسمى بنظرية التحديث خصوصاً بعد تقدم المجتمعات وتحديد الملامح الجديدة للفكر الاجتماعي العربي على مدار القرن الماضي .

ويوجد رؤى مختلفة للتحديث هما :-

١. إعادة تقييم العمليات التي تشمل التغيرات الكلية والراдикаلية في تنمية المجتمعات .

٢. تحديد العمليات التي تشمل التصنيع والتحضر والحراك الاجتماعي ، الاختلاف ، الاعلام الشعبي ، المشاركة السياسية ، زيادة القراءة حول التربية والتعليم

العمليات النسقية وتعبر عن بعض العمليات مثل التنمية الاقتصادية .

٣ التغيير الثقافي والسياسي معاً وتحديد بعض الأنماط التي يمكن التنبؤ بها

٤ هناك رؤى تناولت الخصائص الأخرى لنظرية التحديث وحدوث كافة العمليات وتحديد مراحلها باختصار ، لذلك فالمدقق النظر جيداً يرى ان هذه العمليات على المستوى العالمي بعيدة المدى وثمة افتراض على في مجمله بنظرية الحداثة وتطوير كافة العمليات المحيطة

بالمساعدة ، التكنولوجيا فى نطاق العمل السياسى وتجديد المنظور النقدى وأشار بعض الباحثين لمدى تعاظم الاهتمام بما يسمى بالفكر النقدى حول نظرية التحديث وخاصة بعد التنافس الدائر بين الكتلتين الشرقية والغربية "الحرب الباردة " فقد لاحظنا ان هناك محاولات جادة لاعادة حل المشكلات من خلال التكنولوجيا المعاصرة والتي يمكن تطبيقها فى دول العالم الثالث مع انتشار الشيوعية بشكل واضح ونحاول زيادة الدور وآلياته من خلال فهم العلاقة بين الولايات المتحدة وغياب حقوق الانسان وتأثيرات الصفوة على الديمقراطية وامكانية تعميمها فى اطار الاصلاح الاجتماعى من خلال الحرب الباردة ، كما يوجد جدل حول تأييد النظام العالمى الوقاية دول العالم الثالث من العديد من المشكلات التى لا تستطيع مواجهتها.

(٢) التحديث والتنمية البشرية :

١. مدخل الحاجات الأساسية : The basic – Needs Approach

مع ازدياد الدول فى تناولها لمداخل الحداثة نمت علاقة واضحة ضد الفقر والجوع والحد من المشكلات التى تعاني منها دول العالم الثالث قدر الامكان .. وقد اشارت بعض الدلائل الى ان الفقر والجوع كان لهما اثر واضح حتى منتصف السبعينات من القرن الماضى الا ان تطوير التكنولوجيا وقيام الثورة الخضراء قد عملت على زيادة الموارد ناهيك عن التقدم الفعلى فى التكنولوجيا الزراعية مما أثر على حياة الناس الفقراء

وخاصة الاطفال والنساء منهم .. وقد قدرت منظمة الاغذية والزراعة فى عام ١٩٧٠ ان ٨ مليون نسمة من الفقراء فى الريف يعتمدون على الواردات الغذائية من الغرب .. ومن ثم كان الزاما على القائمين التصدى لهذا الوضع فى اطار اعادة صياغة السياسة التوجيهية على المستوى الدولى او ما اطلق عليه "مدخل الاحتياجات الاساسية " وهذا يشمل التحرك من خلال التكنولوجيا المتقدمة واستراتيجيات التنمية الحديثة او كما اطلق عليها منظروا الحدائة بالاساليب الحديثة .

لذلك يجب تحديد هذه الرؤى من منظور شمولى يساعد فى تحديد واشباع الاحتياجات الأساسية كما هو الحال فى محاولة ايجاد متطلبات الحد الأدنى للأسرة والاستهلاك الشخصى بها من تغذية ومأوى وملبس وامكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل الحصول على مياه الشرب الآمنة ، صرف صحى ، مواصلات ، خدمات الصحة والتعليم وخلصه ذلك انه يجب إشباع الاحتياجات الأساسية بشكل كمى وكيفى واشباع الاحتياجات البيئية وايجاد طرق جديدة للمشاركة الشعبية وجديدة فى اتخاذ وضع القرارات واثرها على الحياة وحرىات المواطنين ورفاهيتهم .

ولقد تعاضم الاهتمام الفعلى بخبرات واهداف التنمية البشرية حتى على المستوى الفردى وقد تم تدارك ذلك فى ان المرأة لها دور جوهري فى تقديم الخدمات الأساسية وتعاضمت أدوارها فى إنتاج الأغذية وتحديد النسل وترشيد الاستهلاك الأسرى .

ومن الواضح ان هناك تحولات قد ظهرت فى مدخل الاحتياجات الاساسية من خلال زيادة الاهتمام بالمرأة ودورها فى تحقيق وانجاز اهداف التنمية واتباع سياسة الباب المفتوح والحد من المعوقات للفكر المهمم بالتنمية وزيادة التطلعات بشأن المساواة فى اطار التحركات الاجتماعية للمساواة النوعية وزيادة اعداد المشاركين المهتمين بالمساواة حول التنمية الاجتماعية .

وهناك طرق اخرى خاصة بمفهوم الاحتياجات الاساسية من منظور مترابط احتوى على مدخل استثمار راس المال والمدخل التكنولوجى الخاص بالتنمية .. وقد تزايدت القضايا المعنية باستثمار الموارد البشرية من خلال زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم وتحديد الاسهامات العادلة بالثروة والموارد كاستراتيجية وهدف للتنمية .

وهناك ايضا قضايا خاصة بالعدالة الاجتماعية كالمساواة النوعية وبالرغم من ذلك نركز على اشباع الاحتياجات وفهمها من خلال زيادة آليات تلك الظروف وتحديدتها بدقة كما هو الحال فى برنامج الامم المتحدة للتنمية ١٩٩٠ واشباع الحقوق الاساسية وظهور الحاجة الى المنظمات غير الحكومية العامله فى مجال التنمية^(١) .

نظريات التحديث :

تشيع النظريات التى تتناول الحداثة ، التحقق بدرجة كبيرة فى الفكر التنموى المعاصر خاصة فى الخمسينات والستينات ، هى تعكس فى

النهاية اهتماما غريبا لا حاليا بالفكر التتموى وتتأسس تلك النظريات على وجهة نظر مفادها صعوبة الفصل بين الحداث وعمليات التميز الدائرية والتي هي بدورها تقتصر بالنمو الاقتصادي الرأسمالي ومع ذلك يعتقد انجهارت ١٩٩٧ .. ان هناك فارق بين الحداث وعمليات التحديث.

ويرى ان الاخيرة هي عملية شاملة موسعة تستهدف زيادة القدرات والاقتصاد والرأسمالية والسياسية للمجتمع من خلال التصنيع ، البيروقراطية ولذلك فعملية التحديث هي عملية جذابة لانها تمكن المجتمع من التحول من الفقر الى الثراء ويرجع انجهارت مفهوم التحديث هذا لكل من ماركس ، فيبر وللأفكار التي سادت المجتمع الاوروبي بنهاية الحرب العالمية الاولى وتهدف عمليات التحديث الى احداث عملية تغيير شاملة في كل نواحي المجتمع ولعل هذا يفسر سر تدخل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ١٩٤٩ في كولمبيا لمساعدتها على اقرار براوج تميز داخلية يعتقد (جونار ميدوال) ان افكار التحديث هذه وان انطلقت من بيئة غربية استعمارية الا انها سرعان انتشرت وأصبحت فكراً عالمياً تأخذ به كل الدول على السوار .. فهو يعتقد ورغم قبح الحقبة الاستعمارية .. الا انها تعكس افكار سادت في عصور التنوير في اوربا وتقوم عملية التحديث على فكرة اجراء تخطيط تمويني استراتيجي لانجاز وتحقيق الاهداف المجتمعية المطلوبة (المرغوب ... تزامنت تلك الرواية مع النظرة المتماثلة آنذاك حول قدرات الدول او البلدان النامية لتحقيق او تخطيط عمليات التميز هذه بالاستعانة بخبراء من الدول الغربية بحيث

عكست تلك العمليات فى النهاية فكراً غريباً صرف دون النظر للبيئة
لداخلية لهذه الدول دون النظر لطبيعة ظروفها وأوضاعها الداخلية (٧) .

ساساً : نظرية التبعية والتنمية اللاحقة :

تعد نظرية التبعية والتنمية المعاصرة استراتيجية فاعلة لاشباع
الاحتياجات الاساسية واستجابة التوجه السياسى للحدثة .. والنظريات
الماركسية للتنمية او ما اطلق عليها " مدرسة التبعية " امطرت نظرية
الحدثة بوابل من النقد .. وليس من الغريب ان يحدث ذلك فى امريكا
اللاتينية مع تمتع هذه الدول بالاستقلالية لمدة قرن ونصف ، وتنظيم
قضايا التنمية فى الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الصناعية ..
وهناك تحليلات حاولت بناء توجه علمى يحد من معوقات التنمية منذ عام
١٩٤٠ وتعاظمت التبادلات الفعلية بين دول العالم الثالث وبهذا المبدأ زاد
الاعتماد على المنتجات الصناعية .. وهذه التحليلات تنطبق على توزيع
القوى بين الدول الصناعية والاقتصاد العالمى وفى عام ١٩٦٠ حاول
"قرانك" فهم وجهات النظر العالمية الخاصة بالدول المتخلفة واكد على ان
الرأسمالية كنظام عالمى له قضاياها التى يتبناها بشكل واضح وخاصة
القضايا التجارية بالاضافة الى ان الثورة الاوروبية عندما نحددها بدقة
نجد انها تبدأ من الفترة الاستعمارية وربط بشكل خاص التخلف بواقع هذه
المجتمعات كما اكد "قرانك" فى نظرية التبعية على ان الدول المتخلفة
متخلفة لكونها متخلفة فى عدم استثمارها لفائض القيمة المتاح لديها ..

فعليةا ان تسير فى ضرب الدول المتقدمة لكى تلحق بركب الدول المتقدمة فى النظام العالمى الجديد .

والعالم الثالث يعانى من ضعف فى ميزانيته التجارية وقد اكد "فرانك" على ذلك فى اطار نظرية التحديث وعلى التوجيهات الاخرى فى دول العالم الثالث الا ان هناك ثمة افتراضات حول التنمية جاءت فى ضوء استمرارية العمليات اللحظية الرامية الى تحسين التنمية من خلال تفسير عمليات التنمية فى امريكا اللاتينية .

وفى السنوات الماضية ظهرت بعض النظريات الماركسية الجديدة والتي اثرت على فكر التنمية كما هو الحال فى اعمال "فالتو - وزملاؤه" حول نظرية التبعية " التى اضافت الى فقد "فرانك" للراسمالية نقدا اخر فى الاطار النظام العالمى الجديد وتحليل البناء الطبقي فى الدول النامية والاستفادة من الفترة التنموية فى البرازيل والاستفادة من محنة هذه الدول وقيامها بالكفاح من اجل التنمية المستدامة هناك باحثون اخرون مثل "ايمانويل" وغيرهم فى اطار نقد النظام الرأسمالى العالمى الذى قسم الدول الى غنى وفقير واوضح بان هناك تحولات جرت بين المعسكرين الشرقى والغربى .

باختصار فان الدول المتخلفة لها علاقة بنظرية التبعية فى اطار التحليلات البنائية لمعوقات النظام الراسمالي فى العالم الثالث^(٨) .

(١) التبعية والتخلف :-

هناك طرق أوضحتها ليز ١٩٩٦ بتنظيم وتحديد الاختلافات بين المنظرين الفرديين حول القضايا العديدة والمفاهيم المختلفة وقد لخصت النقاط العامة حول التبعية والتخلف كما يلي^(١) :-

١. العالم الثالث حالياً وواقعة التخلف فى إطار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومرورة بنفس الحقبة التاريخية ووجود العديد من المعوقات فى إطار تحديث هذا العالم .

٢. التحركات الرئيسية والتى تشمل بعض العمليات الخاصة براس المال وفرص العمل وتحديد بعض الآليات الجديدة وعمليات التصنيع .

٣. تحديد رؤوس الاموال فى بعض الدول الخاصة باستثمارها الموارد والحد من الضعف الحكومى ووجود استقلالية جديدة لدول العالم الثالث فى ضوء العمليات الاقتصادية وخلال الفترة الاستعمارية استفادت هذه الدول بالكثير من تجارب الدول المماثلة .

٤. العمليات البنائية الثانوية وتنظيم العائد منها كقضايا قومية يستلزم دراسة ما يكتنف ذلك من صعاب فى إطار العمليات والمبادرات المحلية لدفع جهود التنمية نحو الامام وتنمية السوق المحلية الداخلية والمشروعات الصغيرة .

٥. ظهور الترابط فى تشكيل الطبقات الاجتماعية بين البورجوازية وتلك بعد الفترة الاستعمارية وتقديم نماذج واضحة من الاستقلالية .

كما اشار الى ان الدول المتخلفة ومنظري التبعية قد ركزوا على التخلف والقضايا الايدولوجية فى نظرية التحديث والتأثر الفعلى بالنقد الماركسى للرأسمالية وتركيز تلك التحليلات الفعلية على العمليات الاقتصادية والبنائية اكثر من العمليات الثقافية والاجتماعية والسياسية .. كما نحاول تحديد فرص جديدة للكفاح السياسى وزيادة التوجهات الاخوى لهذه العمليات كما هو الحال فى الفصل الثانى وتحديد النقاط فى اطار التنمية الفعلية كما هو الواقع فى دول الصين وتاوانيا والتي تبنت طرقاً مختلفة فى محاولتها للتنظيم الاجتماعى والتنمية^(١٠) .

سابعاً : الألفية الجديدة والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع العالمى

بداية القرن السادس عشر بداية عهد التنوير فى اوربا ظهر تبنى الرؤية العلمية فى كل شئ ، ظهور الرأسمالية ، الديمقراطية . وقد دعا ذلك لنشأة مجتمع جديد ، حيث مكنتنا الديمقراطية من التحرر من اسر الاوتوقراطية والاقطاعية : اعطت للناس الحق فى صناعة والمشاركة فى صناعة القرار وبقدر ما ساعدت البعض الا انها اصاببت البعض بالاكنتاب وتهميشهم وكذلك استبعادهم على ايدى الاغلبية^(١١) .

(١) فشل اقتصاد السوق المعاصر :-

لمئات السنوات فان الجماعات الوطنية بطول العالم وعرضه قد واجهت صورته ما من الاستعمار ورغم ان الاستعمار وبصورته الصريحة قد زال للابد ، فان الاستعمار الاقتصادى لا يزال منتشراً على نطاق

واسع خاصة بين الدول النامية او المتخلفة ونلاحظ ان الدول الصناعية فى سبيل تطورها سواء اتخذت طابعاً رأسمالياً او اشتراكياً قد دمرت فى طريقها كل جهود التنمية للدول الاقل نمواً ، فارضه الفقر المدقع على سكان العالم اليوم ١,٢ مليار نسمة يعانون من صعوبة (ندره) الحصول على حاجاتهم الاساسية بينما يستمتع ٢٠% من سكان العالم بـ ٨٠% من جملة موارده وفى الدول النامية ما بين ٣٥-٧٥ % من سكانها يرزحون تحت حيز الفقر وان ١/٥ سكان العالم يحصلون على ٦٠ ضعف السلع والخدمات التى يحصل عليها ابناء ١/٥ الاشد فقراً بها ولذلك تؤكد الباحثة جوليان أن اذا استطعنا حصر سكان العالم فى ١٠٠ نسمة فقط فان ستة منهم سوف يمتلكون ٥٩% من جملة الموارد ، معظم هؤلاء من U.S.A ، ٨٠% سوف يعيشون فى مساكن غير مناسبة ، ٧٠% منهم اميون ، ٥٠% يعانون من سوء التغذية ، فى الهند مثلاً مليون نسمة تعيش فى بيوت مصنوعة من الصفيح فى مناطق عشوائية متخلفة .. وما بين ٥٠٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠٠ نسمة يعيشون هائمون على وجوههم فى الشوارع. فى نيجيريا ٧٥% من الاسر تعيش فى حجرة واحدة فقط ، اكثر من مليون نسمة فى العاصمة وحدها يعيشون فى مناطق عشوائية . فى ١٩٩٩ وحسب ما ورد بتقارير برنامج الغذاء العالمى فان هناك ما يزيد على ١,٢ مليون نسمة مهددون بفقدان الحياة بسبب الجوع فى الجزء الجنوبى من افريقيا وان اعباء الفقر تقع كلها على كواهل النساء والاطفال حيث ان ١٥٠٠٠ من اطفال الشوارع فى مانيك "الفلبين"

يمارسون أو يتخربطون فى ممارسة الدعاية بصورة كبيرة ، ٤٠٠٠٠٠
طفلة فى بانجول منحرفات ، ٧٠٠٠٠٠٠ طفل فى البرازيل يواجهون خطر
الموت جوعاً ولم تمنع تقارير المنظمات الدولية التى تناولت أو تتناول
بصورة مستمرة الفقر ، والسكان من تشيع الفقر بين طبقات سكانية عديدة
على مستوى العالم .

بل على العكس فقد ظهرت تيارات ليبرالية تدعوا لإزالة القيود
والمعوقات على حركة التجارة ومن شأن ذلك زيادة معاناة أعداد السكان
فى العالم من الفقر والإملاق وليس مساعده الدول النامية على تجاوز
أزماته الاقتصادية ولكن ترسخ تبعية تلك الدول لمنظومة الاقتصاد
الرأسمالى العالمى .

بل أن المؤسسات المالية الدولية تتصارع فيما بينها للفوز بأكبر
نصيب ممكن فى كعكة الاقتصاد العالمى على حساب باقى دول العالم
وتخص بالذكر هنا ضغوط الحزب الحاكم المحافظ بزعامة مارجريت
تاتشر ، رونالد ريجان فى U.S.A حيث مارسوا ضغوط متزايدة على
المؤسسات الدولية لترسيخ مفاهيم أو آليات تدعم من الاقتصاد الرأسمالى ،
من ذلك الدور الذى يلعبه النقد الدولى فى اقناع الدول النامية الساعية نحو
التغلب على مشكلاتها الهيكلية المزمنة فى اقتصادياتها اقناعها بان تتبنى
برامج الإصلاح الاقتصادى والتثبيت الهيكلى وهى برامج تفتح السوق
النامية أمام غزو المجتمعات والخدمات الأجنبية الرأسمالية وتترك

الاقتصاد الوطنى عرضه لكل تقلبات قوى التضخم الجامع (زيادة الاستهلاك ، تدنى أسعار العملة الوطنية ، زيادة حالات الانتحار) .
وبذلك فان الفقر سوف يخيم على تلك الأمم الناشئة طالما سيطرت الرأسمالية بوجهها القبيح والمستغل ، المستنزف لمواردها وامكانياتها .
وفقط على المستوى المحلى يمكن مناهضة الفقر اذا ما ترك الناس وثنائهم فى اداء امور حياتهم^(١١) .
(٢) فشل نماذج التنمية الحديثة :

إبان فترة الخمسينات والستينيات ، اعتقد العديد من زعماء العالم بأن مستويات المعيشة لأبناء دولهم هى رهن بوجود مساعدات للتنمية ، رهن كذلك بالتحول السريع نحو الرأسمالية خاصة وان الرأى النظرية التى سادت تلك الفترة أكدت للناس على ان الرأسمالية هى الناتج الطبيعى لتطور البشرية ولذلك فقد اهتم هؤلاء الزعماء بالبعد الاقتصادى للتنمية وتبنوا نماذج تنمية تستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادى على حساب التنمية الاجتماعية .

ويرى انصار الحداثة ان المشكلات الاجتماعية فى اى مجتمع هى نتاج للثقافات البدائية التى تسيطر على الحياه هؤلاء الناس وانما وراء كل جوانب النقص فى المجتمع وليس ذلك بسبب الظروف المجتمعية التى يحيا فيها هؤلاء التعماء .. فكل نماذج التنمية ساهمت بصورة او بلخرى فى شيوع الفقر بين الطبقات الدنيا فى تلك المجتمعات النامية الناشئة ولصالح الطبقات الثرية فقط .

ونلاحظ ان الثروة والتراكم الراسمالي كان لصالح الاثرياء وهى بذلك كانت على حساب الفقراء وقد تقاومت الامور مع وصول النخبة الحاكمة وبطريقة ديمقراطية انتخابية الى الحكم مرسخه اوضاع معينة لخدمة ابناء او توجيهاً تلك الطبقات . خاصه ايضا وان معظم المعونات كانت تستهدف فتح اسواق الدول النامية امام سلع وخدمات العالم الراسمالي وليس محاوله اصلاح الهياكل الاقتصادية ولذلك اتبعت دولاً عديدة نامية عن نماذج الحدائة التنموية الغربية مثل الهند .

وتبنيت نماذج تنموية تحقق المزج بين الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والبيئية ويرجع فشل النماذج التنموية الحديثة الى انها تعكس وجهة نظر غربية قد لا تصلح بالضرورة للبيئات او المجتمعات النامية كما انها تركز على البعد الاقتصادي التنموى ... وتتجاهل تماماً البعد الاجتماعى او البيئى ولذلك يمكن القول بان الحدائة هى نظرة موضوعية للعالم تعكس الهيمنة الغربية بثقافتها^(١٣) .

ثامناً : الثقافة والنزعة الغربية :

بعد تحديد درجة الاختلاف بين المجتمعين التقليدى ، المعاصر من حيث التباين الشديد فى السمات الثقافية ، يبقى سؤال

كيف تحدث عمليات التحديث (او النزعة نحو الحدائة) ؟

يرى البعض ان ذلك يشبه ، يسمى بالمحلول او المذيب الاجتماعى الكلى الذى يذيب السمات او الخصائص التقليدية لمجتمعات

العالم الثالث من خلال عملية الاتصال او التواصل بين المجتمعات ، وبمجرد حدوث الاختراق للمجتمع التقليدى يحدث التغيير على الفرد ، يحدث التغيير غالباً فى اتجاه التحديث ، لذلك يعتقد "ليفى Levy " ١٩٦٧ ان عمليات التغير او التحديث هذه ما هى الا عملية تغريب او نزعة تجاه القيم الغربية^(١٤) .

ويحدد Serge Lalouch ان النزعة الغربية هذه تتضمن فى عمليتين اقتصادية ، ثقافية وهى فى النهاية حركة ممتدة او حركة توسعية تمخضت عن انتشار والفكر الغربى الاستعمارى وهى اقرب ما تكون للآلة او الماكينة لانه ليس لها حدود جغرافية ثابتة .

وطبقاً لوجهة النظر هذه فان اوربا الغربية قد سعت جاهدة لتدمير التنظيم الثقافى التقليدى فى المجتمعات التقليدية (الانتاج والاستهلاك) ولم تترك امام هذه المجتمعات اى حدية للاختيار بل فرضت عليها تصورات او قيم انتاجية او استهلاكية معينة .

تلعب الثقافة دوراً هاماً فى دراسات الحداثة ، ان كان من الصعوبة بمكان ان نحلل هذا الدور ، لان تلك الدراسات فى حد ذاتها ينتج عنها اختلاف بين المجتمعين التقليدى ، المعاصر^(١٥) .

يرى Pigg ١٩٩٦ ان الفرق بين الحداثة ، التقليدية هى من سبيل المرد او الحكى وتفترض تلك الرؤية ان هناك فجوة بين المجتمعات تمثل التقدم ، التخلف .. فعلى المستوى الواقعى لا توجد مثل تلك الفجوة

وهو يعتقد ان الحداثة هى انعكاس على تصرفات او سلوكيات الفرد فى المجتمع (قيم او احتقالات ، معتقدات) .

تاسعاً : نماذج التنمية فى العالم الثالث :

- أن نجاح عمليات التنمية فى دول شرق آسيا شكلت تحدياً كبيراً لنظريات التنمية فى العالم الغربى فقد استطاعت الدول فى هذه المنطقة ان تعتمد بصورة كبيرة على الأنساق الثقافية ، القيمة ، التراثية السائدة فى صياغة وصنع استراتيجيات تنمية تناسب بيئاتها وتبين أنماط ونماذج التنمية فى تلك البقعة من العالم كيف ان التحديث لا يتطلب من الدول ان تغير من ثقافتها وفقاً لنسق القيم الغربى .

- انقسم الفكر الماركسى عملياً مع بداية عقد الخمسينات إلى نموذجين الأول فى الاتحاد السوفيتى والذى اتفق مع نماذج التنمية الغربية فى أهمية عوامل الاستهلاك ، الإنتاج ، التكنولوجيا ، تنظيم العمل كأدوات لإجراء التنمية .. والآخر وهو النموذج الصينى والذى ركز بشدة على تجميع القيم ، التراث وإدماجها فى عملية التنمية لتحقيق وإنجاز أهداف مجتمعية كلية - نظر ذلك النموذج الصينى للمعوقات الأجنبية والتكنولوجية على أنها أدوات للامبيرالية العالمية بمقتضاها تسعى الأخيرة للهيمنة على مقدرات الدولة النامية

-ركز النموذج الصينى كذلك على ترسيخ الاستقلالية ، الهوية الذاتية له (ورغم نجاح ذلك النموذج الصينى فى ظل حكم ماو (الماوية) إلا

انه فشل فشلاً ذريعاً وأتى بأثار بشعة ودموية فى كمبوديا فى منتصف السبعينات وفى مناطق اخرى حدث انقلاباً راسياً فى الهرم الستراشى والقيى كما حدث فى تنزانيا .

(١) التحديث وفقاً للأسلوب الآسيوى :

♦ فى السنوات الاخيرة قدمت الينا دول جنوب شرق آسيا نماذج تنمية تقوم على مجابهة او تحدى نظرية التحديث الغربية .. حتى ان المؤسسات الأكاديمية العالمية رأت فيما حدث فى تلك البقعة من العالم بمثابة معجزة اقتصادية بكل المقاييس ، تمثلت تلك المعجزة فى الوصول (بهذه الدول) لمعدلات تنمية صناعية ومعدلات مرتفعة من مستويات المعيشة مشابهة لمثيلاتها فى الدول الغربية ، الولايات المتحدة ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، دلت تلك المعجزة على انه يمكن تحدى نماذج التنمية الغربية او تصوراتها عن الحضارة الغربية .

♦ البعض رأى فى تلك المعجزة أنها تقوم على أساس ثقافى بحث البعض رأى انها تستند لاساس أو نسق قيمي يمجّد العمل والانجاز الجماعى وبذلك يمكن القول او استخلاص بعض القيم الاسيوية من تلك المعجزة مثل :

١. العلاقات الانسانية ، التناغم الاجتماعى الذى يستند للروابط الاسرية .

٢. السلطة والارتباط القوى بالتنظيمات الاجتماعية .

٣. توارى حقوق الفرد فى مواجهة الالتزامات المجتمعية .

♦ وهذه القيم لا شك انها تتناقض مع قيمة الفردية التى تسود الثقافة او الحضارة الغربية ويعتقد ويلر Weller ١٩٩٨^(١٦) ان الثقافة الصينية او التى سادت تلك المنطقة من جنوب شرق اسيا قد شكلت بعد ذلك الاساس الاخلاقى الذى قامت عليه الاسس التنموية الاقتصادية والاجتماعية .. مثلاً.. حيث ترى سيادة او رواج الفردية فى النماذج التنموية الغربية ، ترى العكس فى تلك البقعة من العالم حيث تعلقو قيمة الاسرة ، الجماعة على قيمة الفرد ، حيث تسود العلاقات التبادلية ، بحيث تمثل تلك العلاقات المادة اللاصقة لربط كيان المجتمع الكبير ، بل بين ذلك المجتمع وابنائيه المهاجرين بصفة دائمة فى الخارج .

(٢) النزعة الروحية الصينية مقابل القيم الغربية :

♦ فى هذه المقالة المنشورة فى الواشنطن بوست ، يعرض لنا Cody ١٩٩٧ وجهة نظر غربية بحثة تجاه جهود الحكومات المحلية الصينية فى المحافظة على القيم الثقافية المحلية فى مواجهة غول الراسمالية ، يرى كودى ان القيم الثقافية للصينية تتباين اشد التباين عن المائدة فى اوربا الغربية الا انها متوافقة مع فكرة التحديث ذاتها ، توضح فى ذات الوقت ان هناك جدلاً كبيراً يدور حول طبيعة ، ديمومة تلك القيم الثقافية ذات الاساس الروحى .

♦ وتوضح لنا المقالة أيضا جهود بعض الساسة الصينيون فى الحفاظ على الثقافة الروحية الصينية ضد زحف الرأسمالية عليهم ومن هؤلاء Boxilai ، أحد أعضاء الحزب الشيوعى الصينى ، انطلقت تلك الدعوة أساسا من رغبة قيادات الحزب الشيوعى فى العاصمة بكين فى الحد من رواج القيم المادية الرأسمالية الغربية فى المجتمع الصينى ، اكد على ذلك الرئيس الصينى .

♦ تزامنت تلك الدعوة مع حركة احياء كبيرة راجت مختلف دول جنوب شرق آسيا للحفاظ على هوياتها وثقافتها (يرى البعض ان تلك الثورة على القيم الغربية تعود لعقود ماضية منذ ثورة ماو الشيوعية فى الصين .

♦ ولا شك ان المجتمع الصينى بمختلف قياداته وطوائفه كان يشعر بالقلق العميق تجاه انتشار القيم المادية الغربية خاصة مع مشروع دينج وهو المشروع الخاص بالليبرالية ، الخوف من تدمير النسيج المجتمعى الصينى .

♦ لقد خشى المسئولون الصينيون من معيه الوقوع فى فوضى عامة تجتاح البلاد امام زحف الرأسمالية بقيمتها ، افكارها ، لذلك سارع هؤلاء بشتى الطرق ، بذل الجهود لاثراء مشايخ مجتمعية تهدف للحفاظ على التقاليد الصينية او أحيائها ، وجد هؤلاء فى النزعة الوطنية خير معين فى تحقيق ذلك الهدف ، وجد هؤلاء ايضا فى القيم

الروحية الضاربة بجنورها فى عمق التاريخ الصينى مصدرا رحب
لأحياء قيم مجتمعية .

♦ ركز كبار المسئولين الصينيين على النسق الاخلاقى القائم على نبذ
واحتقار اى سلوكيات غريبة وافدة على المناخ والبيئة الصينية حتى
ان دولة سنغافورة قد استعانت بفريق صينى متخصص فى بناء
مشروع اخلاقى وقيمى تحافظ به على هويتها وقيمتها ، اهتمت
الادارة الصينية ايضا بالمساحات الخضراء فى المدن وزيادتها ، نشر
قيم الجمال ، الحفاظ على البيئة^(١٧) .

(٣) ازمة التنمية والليبرالية الجديدة :

فى ظل الهجوم العنيف الذى تعرضت له نماذج التنمية فى
الثمانينات فإننا هنا سوف نميز بين جوانب ثلاثة لازمة التنمية

١. ازمة نظرية التنمية .
٢. الفجوة بين نظرية التنمية وتطبيقاتها .
٣. انهيار مصداقية التنمية كمسار للحياة الكريمة للجميع .

وبالنظر للتنمية كتعريف نرى انها :-

" عملية تحقيق التكامل بين المجتمع المحلى ، العالم المحيط من خلال
تحقيق آليات السوق "

وهذا التعريف لا شك انه يستند لوجهة نظر ليبرالية جديدة سيطرت على
الخطاب العام مع مطلع التسعينات .

(٤) الفجوة بين النظرية والتطبيق

وهذا هو الشق الثانى من هذه الازمة التى تواجه التنمية وهو يهتم بصورة خاصة بالفجوة الكامنة بين الافكار النظرية للتنمية ومناهاجها ، بين الممارسات الفعلية لها ، خاصتنا وقد لوحظ ان تلك الافكار تفوق فى الرومانسية والتفاؤل بخلاف الواقع المعاش الذى يعكس الفقر المدقع ، التخلف الذى ترزح تحته بلدان العالم النامى ، لذلك ينفر هذا الاتجاه من تلك الافكار وان نتائجها التطبيقية تعكس فى الواقع عدم ملائمتها كليا مع بيانات تلك البلدان المتخلفة^(١٨) .

♦ نفس النقد اشار اليه " ادوار " فى دراسة شهيرة عن التنمية التقليدية حيث اشار لدور المعرفة ، القوى فى المساعدة على تحقيق تلك التنمية البناءة .

♦ يرى البعض حل لذلك الخلاف النقدى أن نظريات التنمية ينبغى ان تحتوى على خيارات تنموية متاحة أمام الدول النامية بحيث تختار من بينها ما يناسبها^(١٩) .

(٥) ظهور الليبرالية الجديدة : New – Liberalism

مع بداية حقبة الثمانينات حدثت ازمات اقتصادية عذيفة عصفت باقتصادات كان الجميع يتنبأ لها مستقبل باهر خاصة فى شمال اوروبا حيث لم يعد باستطاعة تلك الدول ان تحافظ على منظومة الرفاه الاقتصادى والاجتماعى التى سادة المناخ الاوروبى عقب الحرب العالمية

الثانية ، ظهرت دعوات اصلاحية ترى ضرورة الحد من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى والحد من الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية حتى تستطيع تلك الاقتصادات ان تسترد عافيتها^(٢٠) .

♦ فى نفس الوقت بدأت البنوك الكبرى الاوروبية الغربية فى جدولة ديونها على الدول النامية ، المطالبة باصول الديون والفوائد المرتفعة مما نجم عنه فى نهاية الامر حدوث ازمات الديون الخارجية التى اشتهرت آنذاك وظهرت دعوات لاصلاح الهياكل الاقتصادية فى الدول النامية التى تآثرت بدورها بالازمات الدولية ، وظهر بذلك ما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى بوصاية كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، واشارت تلك الازمات لانتهاء الفكرة القائلة بامكانية خضوع برامج التنمية لرقابة وسيطرت الدولة.

المراجع

- 1) Susanne Schech & Jane Haggis, Culture and Development, Blackwell Publishers Ltd, Oxford, 2000, PP.(15 – 16) .
- 2) I bid.,pp.(2-3).
- 3) Robert Bocock, The Culture Formations of Modern Society, (Gn)S.ttall and B. Giel (eds.) Formations of Modernity Cambdge, Polity With Open Unive .Press P:(2 – 74) .
- 4) Susanne Schech & Jane Haggis , opcit, P P (3-6) .
- 5) I bid ., p p. (33-34) .
- 6) I bid ., p p (11-13) .
- 7) I bid ., p p (9-10) .
- 8) I bid ., p p (13-14) .
- 9) C. Leys, The Rise and Fall of Developmental Theory, Bloomington , Indiane University Press, 1996 , p p (21-28) .
- 10) I bid ., p p. (30-33) .
- 11) Williom G.Brueggemann the Practice of Macro Socil Work , Brcoks Cole, 2001, p p. (407-425) .
- 12) I bid .
- 13) I bid .
- 14) S. Lahouche, the Westernization of the World , the significnnce, scope and limits of the Drive hnānls Global imifomity, Tramlated by Rosemary Morris, Combridge ,Polity,1996 .

- 15) S.L Pigg, The Credible and the credulous the question of "Villagers beliefs in Nepal Cultural Anthropology, 11(2)1996 p p. (160-201) .
- 16) Susanne Schech Jane Haggis, op. Cit . pp (40-42)
- 17) I bid ., p. (43).
- 18) S.Corbridge, Debt and Development, Oxford, Blackwell, 1993 .
- 19) Susanne Schech & Jane Haggis , opcit, P P (51-52) .
- 20) I bid ., p p. (52-53) .

الفصل الثاني عشر

الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث

إعداد

الأستاذ الدكتور / طلعت مصطفى السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

- أولاً : الطريق الثالث والديمقراطية .
- ثانياً : العولمة والطريق الثالث .
- ثالثاً : التنمية فى إطار القطاع الثالث أو الأهلى .
- رابعاً : منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية .
- خامساً : الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية .
- سادساً : ثلاثية الخدمة الاجتماعية نوعية الحياة ... رأس المال الاجتماعى .
- سابعاً : الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر .
- ثامناً : الخدمة الاجتماعية التنموية .
- (١) المفهوم .
- (٢) أولوية الممارسة .
- (٣) مستويات التدخل .
- تاسعاً : التدخل المهنى لتحسين ظروف الفقراء .

مقدمة :

يُعد الطريق الثالث وكأنه طريق النجاة الى التنمية والخلاص من الفقر ومشكلاته ، وأنه طريق يحتاج لمقدمات لتمهيد والتهيئة للسير فى ركب التنمية وتحسين نوعية الحياة .

إن طريق الدولة لم يعد الأفضل دائما لتحسين نوعيه الحياة وتحقيق معدلات أكبر للتنمية المجتمعية وذلك من خلال مؤسسات القطاع العام ، ولم تعد كذلك مؤسسات قطاع الأعمال بمفردها قادرة على الوفاء بالتنمية ومتطلباتها وخاصة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية لضعف راس المال الوطني ومساهماته فى التنمية وتحسين نوعية الحياة وأبرز الواقع العالمى من خلال المتغيرات العالمية الجديدة ومشكلات البطالة والبيئة .

والاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية او المستدامة والتنمية الإنسانية أهمية وضرورة الطريق الثالث كأفضل الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية فى المجتمع .

ويقوم وينهض الطريق الثالث على :-

- الديمقراطية .

- منظمات المجتمع المدني وخاصة القطاع الثالث أو الأهلى .

- نوعية الحياة ورأس المال لاجتماعي .

ومن ثم فإن الطريق الثالث هو طريق التنمية لاجدال فى ذلك .

وتساهم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمة الاجتماعية التتووية
بمستويات ممارستها وتداخلها المهني بما يتزود به الأخصائيون
الاجتماعيون من معارف ومهارات مهنية لتحقيق الخدمة الاجتماعية
التتووية ومتغيراتها التي تتهض عليها لتحسين نوعية الحياة ومواجهة
الفقر ومشكلاته .

أولاً : الطريق الثالث والديمقراطية :

لا يمكن حدوث التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة فى غياب الديمقراطية باعتبارها أهم أركان حدوث التنمية الاجتماعية .

الديمقراطية DEMOCRACY كلمة من أكثر كلمات او مفردات القاموس السياسى إثارة وهى من مفردات الخطاب السياسى الشائعة وكثيرة الاستعمال ليس فقط فى أدبيات وخطاب السياسيين وعلماء الإدارة والقانون حسب بل أنها تتردد أيضا على ألسنة عامة الناس فى حياتهم اليومية .

فالديمقراطية ليست قانونا واحد وإنما هى مجموعة قيم إنسانية تشكلت من خلال تاريخ طويل . وعلى ذلك فالديمقراطية اصطلاح قديم وجديد فى نفس الوقت بدأ مع ظهور المجتمع الإنسانى ونشأة الدول والحكومات وسوف يظل يردده كل الناس فى كل مكان .. من كل مذهب، ومن كل اتجاه أو تيار سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى ، فالجميع ينشد الديمقراطية ويتوق إليها .

إن الديمقراطية ليست مجرد قواعد واليات مؤسسية مثل الانتخابات وعضوية المجالس المنتخبة والتصويت وغيرها من اليات مؤسسية ، فهذه الآليات غير كافية بمفردها لكفالة الديمقراطية وتعزيزها ، فلا بد إن يتوافر بجانبها أخلاقيات وقيم ديمقراطية تسود أنماط التفكير والسلوك وهو ما يطلق عليه الشروط الثقافية أو المتطلبات المعيارية

للمدنية ، ومن أهم هذه المتطلبات احترام الحقوق الفردية والخصوصية والاستقلال والتسامح السياسى والاستعداد للوصول لحلول وسط^(١) .

واحتل مفهوم الديمقراطية أهمية محورية فى الدراسات المعنية بالمجتمع المدنى - خاصة الحديثة - لا تقل أهمية عن علاقته بالديمقراطية فهو المقوم الثقافى الرئيسى للمجتمع المدنى وفقا للمفهوم الليبرالى الحديث له .. فقد اختلف المفهوم الليبرالى الحديث للمجتمع المدنى المفهوم الكلاسيكى اختلافا جوهريا فلم يعد المجتمع المدنى نتاجا للتوسع الرأسمالى ووسيلة لحماية حقوق الملكية الخاصة .. ولكن اصبح مجالا للتفاعل الاجتماعى الديمقراطى وما يفترضه ذلك من توافر قيم داخل هذا المجتمع تقوم على المساواة والمشاركة والتسامح فالنموذج المثالى للمجتمع المدنى هو ان يكون - بجانب تكوينه التعددى - ديمقراطيا فى تفاعلاته الداخلية^(٢) .

ويساهم الطريق الديمقراطى فى تنشيط وتفعيل القطاع الثالث أو الأهلى وجميع منظمات المجتمع المدنى التى تقدم أساساً وتنهض على الديمقراطية وتعتمد على الأسلوب الديمقراطى .

ثانياً العولمة والطريق الثالث :

تعتبر العولمة مصدر هام لتحقيق مزيد من النمو والحد من الفقر فى كثير من الدول كالصين والهند والمكسيك وأوغندا وفيتنام باعتبار العولمة عملية لإنماء الاقتصاديات وكذلك المجتمعات فى كل أنحاء العالم عن طريق التكامل من خلال تدفق السلع والخدمات ورأس المال والعناصر البشرية والآراء والأفكار^(٢) .

غير ان للعولمة تأثيراتها على منظمات المجتمع المدنى والقطاع

الثالث فى التنمية .

يرجع الاهتمام المعاصر بمنظمات المجتمع المدنى الى مجموعة من العوامل ، خاصة العولمة من خلال مجموعة من السمات التى تحد من مقدرة الدولة ذات السيادة على السيطرة على الأنشطة التى تقع على إقليمها او عبر حدودها ، مع ظهور مؤشرات المجتمع المدنى العالمى^(٤) (التغيير من اسفل) من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية ودعم المجتمع المدنى ، وتزايد ضغوط البيئة الدولية لوضع إطار قانونى حاكم لوجود ونشاط المنظمات الوطنية غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والتطوعية بل وجعل مدى التزام الدول بكفالة هذا الإطار معياراً للحكم على سياساتها^(٥) .

مثلاً أن عمليات العولمة - والاعتراف بوجود مشاكل عالمية والحاجة المتنامية لإيجاد حلول لها - أدت الى تحول منظمات المجتمع

المدنى الى جماعات ضغط عالمية تعمل من أجل تحقيق الصالح العام
الدولى ، فالتغيرات المناخية والتلوث البيئى والتجارة غير المشروعة
والتحولات المالية المشبوهة والأوبئة - قد أجبرت معظم منظمات
المجتمع المدنى التى كانت تتوجه سابقاً بوجهات قومية على التحول الى
جماعات ضغط دولية مثلما هى كذلك على مستوى صنع القرار الداخلى.
وهناك ظواهر أخرى فى العولمة أثرت على فاعلية منظمات
المجتمع المدنى من قبيل تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والتى
ساهمت فى الحوار العالمى عبر البريد الإلكتروني بين مختلف المنظمات
والأفراد والشعوب ، والتى تتشارك فيما بينها فى المصالح
والاستراتيجيات .

ثالثاً : التنمية فى إطار القطاع الثالث والأهلى :-

يتميز القطاع الثالث أو القطاع الأهلى كما يسمى عادة فى البلدان
النامية بتجربة بالغة الثراء وبتنوع واسع فى هياكله التنظيمية وتطلق
تسمية "القطاع الأهلى" على هذا القطاع نظراً لوجود وشائج قوية تربطه
بالقاعدة لسكانية العريضة أو "القاعدة الشعبية" ولوصف مبادرات نابغة
عن الأهالى والمجتمعات المحلية بأكثر مما هى نابعة عن الدولة .. ويثير
مصطلح "القطاع الثالث" الذى نستخدمه أخذاً بالاصطلاح العالمى الشائع -
الى مجموعة من المنظمات تتبع من مبادرات المواطنين الخاصة وتحتل
موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، حيث

لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى فى المقام الأول تحقيق النفع العام فى إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات تنظم عمل هذا القطاع .. ويطلق على هذه المنظمات اسم "المنظمات التطوعية الخاصة" ومنذ أوائل السبعينات أخذت منظمات القطاع الثالث فى التطور ، واكتسبت أشكالاً وهياكل تنظيمية متنوعة .. فعلى الرغم من أن تجربة بعض البلدان العربية فى هذا المضمار تعود بداياتها الى القرن التاسع عشر فقد أخذت هذا القطاع يكتسب أشكالاً جديدة خلال عملية "الأحياء" التى شهدتها إبان العقدين الماضيين والتى لا تزال آثارها مستمرة حتى الآن .

ولم تقف هذه التغيرات عند حدود الزيادات الكمية أو التنوع فى الأنماط ، بل أثرت أيضاً تأثيراً جديراً على مفاهيمه وفلسفته وغيّرت من مساره فمفاهيم "العمل الخيري" والرعاية الاجتماعية التى كانت تمثل يوماً ما العمود الفقرى لأنشطة القطاع الثالث ، حل محلها الآن مفهوم "التنمية" و"مشاركة المجتمعات المحلية" كمنهجين أساسيين قادرين على تنظيم دور هذا القطاع .. وبينما كانت مشكلات القطاع الثالث وفعاليته لا تحظى فى الماضى بالاهتمام إلا من جانب قلة محدودة ، اتسع الاهتمام الآن بهذه القضية ليشمل جماعات عديدة ومتنوعة سواء من الجمهور أو من المسؤولين .

وهذه التغيرات التى شهدتها القطاع الثالث ناجمة الى حد كبير عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، كما تعكس فى بعض الأحيان

تغيرات سياسية حيث اتجه بعض البلدان الى الأخذ بنظام التعددية السياسية وهي - على أية حال - تغيرات لا يمكن تجاهلها لأنها تعكس اتجاها عالميا نحو تعظيم دور القطاع الثالث والمنظمات الدولية غير الحكومية في التصدى للمشكلات المتصلة بالنمو السكاني ، والتوزيع ، والبيئة ، والجماعات المعوزة او المهمشة ، وحقوق الإنسان الخ .

وحين نتساءل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت الى هذا التغير في وضع القطاع الثالث في البلدان العربية ، سنجد أن العوامل الرئيسية يمكن ان تقسم الى مجموعتين : تتصل الاولى بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة ، على حين تتصل الثانية بالتغيرات التي حدثت في البنية السكانية ومن ثم في احتياجات الشعوب ومتطلباتها .

لقد تبنى معظم الحكومات العربية سياسات مالية ونقدية تستهدف علاج مشاكل التضخم والمديونية ، وهو ما أفضى الى انخفاض نسبي في الأنفاق الحكومي على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .. وعلى هذا النحو ، تعزز دور القطاع الثالث في تلبية جانب من احتياجات السكان .. فقد كان طبيعياً أن يقوم كل من القطاع الثالث غير الهادف للربح والقطاع الخاص بسد هذا النقص في دور الحكومات .. ولا شك أن السياسات الحكومية قد شجعت القطاع الثالث على ملء الفجوة او الفجوات الناجمة عن السياسات العامة لا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم ورعاية المجموعات المعوزة .

ومن ناحية اخرى كان لاتجاه بعض البلدان العربية كمصر وتونس والمغرب والجزائر ، نحو الخصخصة أثر ايجابى فى توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص بشئى منظماته سواء منها الساعية الى الربح او غير الساعية اليه .. فخلال السنوات الاولى ، أدت هذه السياسات - بحكم طبيعتها ذاتها - الى تهميش قطاعات معينة من السكان وارتفاع فى معدلات البطالة وزيادات فى الأسعار وتدهور فى الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة .. ومن هنا ، كان من الطبيعى ان تؤدي هذه السياسات الاقتصادية الى تعميق دور القطاع الثالث وتوسيعه ليشمل مجالات جديدة من النشاط (لا سيما فى مواجهة البطالة ومشكلات الفقر واعادة التأهيل) وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومات العربية ماضية بحماس فى تطبيق سياساتها لتخفيض الانفاق العام على الخدمات العامة ، كان سكان هذه البلدان يزدون باطراد فبلغوا ٢٢٩ مليون نسمة فى عام ١٩٩١ حيث ارتفع معدل الزيادة السكانية ليصل الى ٢,١ فى المائة .. ومن البديهي ان يستدعى هذا النمو السكانى زيادة فى الاحتياجات خاصة وأننا بصدد مجتمعات يغلب عليها صغار السن (يشكل الصغار دون الخامسة عشر حوالى ٤٠% من السكان) ، وهى احتياجات تخفق الحكومات عادة فى تآبيتها .. ويفسر هذا التركيب العمرى للسكان اتجاه المنظمات الأهلية إلى التركيز على قضايا الطفولة وقضايا المسنين بوجه عام .. فهذه الظروف هى التى تفسر ما تلقاه قضايا تنظيم الاسرة وعمل الاطفال ، والاطفال

المشردين وغيرها من القاصب المماثلة ، من اهتمام متزايد فى البلدان العربية .

كذلك يتعين علينا ان نؤكد الدور البارز الذى لعبه القطاع الثالث فى أعمال الإغاثة فى البلدان العربية التى تعرضت لمصاعب من جراء الكوارث الطبيعية او البيئة او الحروب (كالبنان وفلسطين والسودان) .. وقد تميزت أنشطة هذا القطاع بالمرونة فى مواجهة المشكلات والأوضاع المختلفة .

القطاع الثالث : نظرة عامة

تحتل منظمات القطاع الثالث فى البلدان العربية ، شأنها فى الغرب ، موقعا وسطا بين المنظمات الحكومية والمشروعات الخاصة التى تستهدف الربح .. ذلك أن القطاع الثالث يشمل فى هذه البلدان الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة غير الساعية للربح والتى تعمل فى مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وأعمال الإغاثة .. ومن هنا ، فإن دور الجمعيات الأهلية فى البلدان العربية يتشابه الى حد كبير مع دور مثيلاتها فى البلدان الغربية ، على الرغم مما قد يوجد من اختلاف فى التسميات .

واذا كان هناك الكثير من أوجه الشبه بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، فإن ثمة فارقا طفيفا يميز بينهما فى البلدان العربية ، فالمؤسسات تعتبر أكثر تعقيدا ، وقد تضم أحيانا عددا من المنظمات لكن الفارق الأهم هو ان المؤسسات يقوم كيانها وتمويلها على اعتمادات

تخصص للأنشطة الإنسانية أو الثقافية أو الاجتماعية ، في حين تعتمد الجمعيات - رغم أنها قد تسعى لنفس الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات - على الدعم الحكومي والهيئات والتبرعات واشتراكات أعضائها دون أن يستند كيائها على تخصيص مال محدد لتحقيق أهدافها.. فأعضاء الجمعيات أشخاص طبيعيون وليسوا أشخاصا اعتباريين كما هو الحال المؤسسات (التي قد تضم عددا من المنظمات) .. وعلى هذا تعتبر الجمعيات والمؤسسات الخاصة الساعية للمنفعة العامة أقرب الأشكال التنظيمية الى مفهوم المنظمات الطوعية الخاصة ، من حيث هو مفهوم عام يشمل مختلف الكيانات التنظيمية العاملة في نطاق القطاع الثالث سواء كانت منظمات خيرية او منظمات للخدمة العامة او منظمات غير حكومية .

ويمكن القول ، بوجه عام ، أن النشاطات التي يصطلح بها هذا القطاع تتمثل في :

- رعاية الامومة والطفولة .
- رعاية الاسرة .
- رعاية المسنين والمعوقين والأيتام .
- الأعمال الخيرية .
- الرعاية الاجتماعية والصحية .
- الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية .
- أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب .

- الأنشطة الدينية (تعليم الدين وتحفيظ القرآن وتنظيم الحج) .
- حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون .
- التدريب المهنى .
- تنمية المجتمعات المحلية .
- تدريب المرأة .
- توثيق العلاقات بين الجيران أو زملاء العمل .
- الدفاع عن حقوق الانسان .

إذا كانت هذه الأنشطة هى الأنشطة الشائعة لمعظم الجمعيات الأهلية فى البلدان ، فان هناك أنشطة معينة تتميز بها بعض البلدان دون الأخرى ، وهذه الأنشطة قد تكون نابعة من الظروف الخاصة لبلد معين (كالحروب أو الكوارث لطبيعية أو من تفاقم المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية ، كما قد تكون نابعة من تجربة تاريخية أو اجتماعية خاصة). ففي السودان ، مثلا ، أدت الظروف الناتجة عن الجفاف والمجاعة والحرب فى الجنوب الى ظهور عشرات من المنظمات التى تقدم الأغذية ومواد الإغاثة الى السكان فى المناطق المنكوبة .. ومع تزايد الوعى بالأخطار البيئية ، أخذت المنظمات المعنية بشؤون البيئة فى الانتشار ايضا .. كذلك أنشئت فى مصر منظمات طوعية خاصة للتصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، فتم انشاء ٣٢ جمعية لمكافحة تعاطى المخدرات الذى تقضى تقشياً خطيراً بين الشباب .

وفى اليمن أدت الظروف البيئية الصعبة إلى نشوء عادات وتقاليد معينة دعمت دور التعاونيات بحيث جعلت منها الدعامة الرئيسية لمنظمات القطاع الثالث هناك وإذا كانت التعاونيات ، فى تجربة لغرب ومفهومة ، تعتبر حالة حديثة تقف على الخط الفاصل بين المنظمات الطوعية والمنظمات الهادفة الى الربح ، فان التعاونيات فى حالة اليمن تمثل جهدا جماعيا وعملا طوعيا نابعا من مبادرات شعبية .. وهى تنهض بدور بارز فى سد احتياجات المجتمعات المحلية فيما يتعلق ببناء المدارس والمستشفيات والطرق والمساكن .. أما الدور الذى تنهض به الجمعيات الأهلية فى (١) :

الصلات الدولية

حتى وقت قريب كان التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والجمعيات الأهلية العربية يوجه من خلال الحكومة وأجهزتها .. أما اليوم، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى يتعاون بشكل مباشر مع منظمات طوعية خاصة .. فالمنظمات تتقدم الى الأمم المتحدة بمقترحات بمشروعات مع بيان الهدف من هذه المشروعات وتقدير الدعم اللازم (مالى او فنى او كليهما) وثمة إعداد لا حصر لها من هذه المشروعات يجرى حاليا تنفيذها فى مجالات الأمومة ورعاية الطفل والبيئة والسكان وتنمية المجتمعات المحلية وفى مجالات أخرى معانلة .. وهكذا أصبحت العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمنظمات الطوعية الخاصة علاقة مباشرة ، الأمر الذى يعد خطوة هامة فى عملية تقوية الروابط التى

تربط المواطنين العاديين بالمنظمات الطوعية الخاصة من جهة وبالأأم المتحدة من جهة أخرى .

وثمة منظمات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تقيم علاقات مع المنظمات الطوعية الخاصة فصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونسيف) يتعاون في مشروعات تتصل بالأطفال .. وتشترك منظمة العمل الدولية عددا من المنظمات العربية في تنفيذ برامج تستهدف تحسين التدريب والارتقاء بالمهارات المهنية .. ويعمل البرنامج العالمي للاغذية مع منظمات تطوعية في تنفيذ برامج التغذية وتشترك منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) منظمات محلية في أنشطة ثقافية وعلمية .. كما تشترك منظمة الصحة العالمية في مجالات تتعلق بالصحة ، بما في ذلك مشروع للتنمية الريفية يجري تنفيذه في عدد من البلدان العربية .. كذلك يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات السكان والمرأة والتنمية .

وتتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات العربية في مجالات مختلفة ، كما توجد اتحادات مهنية عربية أعضاء في اتحادات دولية .. وعادة ما تعمل المنظمات غير الحكومية من خلال مكاتب او فروع محلية .. أما المنظمات التي لا توجد لها مكاتب او فروع فأنها تقدم للجمعيات الأهلية الدعم الفني والمالي (٧) .

رابعاً منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية :

تلعب المنظمات المهنية وفى الخدمة الاجتماعية خاصة ذات الطابع العلمانى Secular بدعم ومساعدته المنظمات الاجتماعية فى الدول النامية ومنها Africare وكذلك Care , World Vision بجانب تبنيها لمساعدته الجماعات اللاتينية الأصلية وللمهاجرين ، تقدم الدعم والخدمات الاجتماعية للفقراء بكافة صورها مثلاً :

رابطة او اتحاد الطفولة فى كومبيا يوفرا او يقيم منتديات او شبكات اجتماعية للنساء وتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والتي تحقق لهم الاستقلالية .

أيضا تقدم منظمة الأمم المتحدة ومن خلال وكالاتها ومنظماتها الفرعية جهودا جبارة فى دعم مساعدته الدول النامية خاصة الفقيرة منها (دعم مالى - فنى - خبره) أيضا تهتم الأمم المتحدة بأجراء الدراسات والإحصاءات وجمع المعلومات من كافة الدول النامية منها تقارير ومسوح البنك الدولى ، تقرير الأوضاع الاجتماعية الدولية ، تقارير اليونسيف، منظمة اللجنة العالمية وكتيب الإحصاءات الصادر عن الأمم المتحدة ومنها UNDP ويقصد به برنامج الأمم المتحدة وهو آداة تنموية جيد حيث يقدم البرنامج الخبرات والمهارات الكافية للدول النامية لمساعدتها على تحقيق او إنجاز برامج التنمية وكذلك هناك صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي يجرى دراسات وأبحاث سكانية (ديموجرافية)

ويساعد على وضع دراسات وبرامج لخدمات تنظيم الأسرة فى دولاً نامية عديدة للتغلب على مشكلة الانفجار السكانى وكذلك هناك صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية UNCDF والذى يقوم بمنح القروض منخفضة الفائدة للدول النامية أيضاً وبخلاف ماسبق فهناك برامج معينة عديدة متخصصة تقدمها الأمم المتحدة للدول النامية الأقل نمواً منها منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث UNDRO وهى وكالة متخصصة تبحث فى حياة الناس الذين يعيشون خارج حدود أوطانهم وتدافع عن حقوقهم وكذلك هناك برنامج الغذاء العالمى WFP بهدف تجميع فوائض المحاصيل الزراعية وتوجيهها للدول الفقيرة^(٨) .

خامساً : الاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية :

أسهل الطرق وأبسطها للاندماج فى مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية هو عن طريق التطوع فى ممارسة تلك الأنشطة أو الحصول على عمل مدفوع الأجر فى إحدى المنظمات الدولية المهنية للخدمة الاجتماعية (مشار إليها سابقاً) وعندما تمارس خدمة اجتماعية ذات طابع دولى فلنت "كأخصائى اجتماعى" بحاجة ماسة لاجادة لغة أجنبية وتفهم الثقافات والعادات ، تاريخ الشعوب التى تعمل معها أو لأجلها مع ضرورة تحليل مسبق عن أى فروض منطقية قد يكون ذهنك أو عقلك قد تأثر بها .. أى ضرورة التخلّى عن أى تحيزات أو توجهات نفسية أو عقلية قبل العمل

بمعنى آخر أن التطوير يقع على الأخصائى أولاً قبل الحديث عن تنمية الآخرين .

ويجب ان يقتنع الأخصائى الاجتماعى بان أساس التنمية هو البعد المحلى وإن اى حلول تنمية للدول النامية او المتخلفة موجودة ضمن ثقافات او تقاليد تلك المجتمعات وليس بالضرورة ان تكون من الخارج ، ان ما يصلح للمجتمعات الغربية ليس بالضرورة يصلح للمجتمعات النامية مع ضرورة ان يراعى الاخصائى الاجتماعى الفوارق الثقافية ، التقاليد والقيمية بين البيئات او المجتمعات النامية و المتقدمة وان يبذل قصارى جهده لمساعدة شعوب تلك الدول على تحقيق التنمية وفقاً للاعتماد على الذات ، بالجهود والأفكار المحلية واحترام تقاليدهم وثقافتهم وقيمهم ودعمهم بقدر المستطاع بخبرات ومهارات ، البعد عن فرض توجهات الاخصائى على أولئك الناس ، ضرورة استخدام منطق الاقتناع والمناقشة والتحليل ، إتاحة الفرصة للجماعات والمنظمات المحلية مع إطلاق المبادرات الخلاقة وتنمية الثقة بقدراتهم .

ان العلاقة الأكيدة على وجود خدمة اجتماعية دولية هى قدرة الاخصائى على التواصل او التعامل مع ثقافات او انساق قيم مجتمعية مختلفة وهؤلاء يعبرون عن امالهم وطموحاتهم ويعبرون عن مشاعرهم ومشاركاتهم فى مشاعرهم هذه "اذهب إليهم فى أماكن معيشتهم ، اقضى أوقاتك معهم ومشاركاتهم احتفالاتهم الدينية والعقائدية وحاول ان تكون قريباً منهم ، اصغى جيداً لقضاياهم وإلى مشكلاتهم ، اجمع بقدر ما

تستطيع المعلومات التفصيلية عنهم ، ساعدهم على الاعتماد على الذات اذا احتاجت دعم خارجى لا تتردد فى طلبه من المؤسسة او من المؤسسة التابعة لها^(١) .

سادساً : ثلاثية الخدمة الاجتماعية ... نوعية الحياة ... راس المال

الاجتماعى

للخدمة الاجتماعية مساهمتها الفاعلة من خلال دورها التتموى فى تحسين نوعية الحياة وقياسه والارتقاء بمعدلات مؤشرات ، وقد يكون ذلك الهدف الاول للخدمة الاجتماعية حيث يرتبط تحسين نوعية الحياة بتحقيق الرفاهية كما تساهم الخدمة الاجتماعية خاصة فى ممارستها على القوى الاكبر فى حسن توظيف وتوجيه راس المال الاجتماعى .

الإنسان فى المجتمع واكتشاف وتنمية قدراته هذا ولا يمكن ان يكون رفاهية الفرد هى رفاهية المجتمع .. لذا لا يمكن ان تكون مقاييس رفاهية الفرد متساوية مع مقاييس الرفاهية الاجتماعية لان الكل اكثر من مجموع هذه الأجزاء الفردية .. اما المقاييس الرائجة فهى مقاييس اقتصادية وقد تكون اقتصادية اجتماعية وتقاس فقط ما يمكن قياسه بسهولة وتستخدم المستويات التعليمية التى تم تحقيقها والحالة الصحية والسكانية والدخل والمصروفات والعمالة كمقاييس للرفاهية الاجتماعية وذلك لأنها ترتبط مع فرص الحياة .. وعلى اية حال فإن هذه المقاييس تتعامل مبدئياً

مع مواقف للأفراد أو الأسرة لكنها ليست بمزايا جماعية أو علاقائية ولذلك فإنها لا تقدم سوى جزء من الصورة (١٠) .

توجيه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية نحو "توعية الحياة" وتحسين مؤشراتنا وقياسها بهدف الارتقاء بنوعية الحياة باعتبار راس المال الاجتماعى جزء من التقدم والرفاهية .

حيث يمثل مقاييس الرفاهية الى ما نسميه بالاقتصاد الاجتماعى وهى مقاييس قاصرة لقياس الرفاهية ونوعية الحياة وراس المال الاجتماعى .

ويمكن استخدام مقاييس راس المال الاجتماعى لتقييم شعور الافراد ومن ثم التنبؤ بما يمكن ان يفعلوه وهى مقاييس محدودة بطبيعتها حيث يفترض وجود ارتباط بين البيانات الاقتصادية ذات المعدلات المرتفعة والرفاهية الاجتماعية وذلك لتقييم الموقف من التنمية حاضرا والى ان تسير مستقبلاً ، نظرا لسهولة قياس المتغيرات الاقتصادية والتى غالبا ما تكون مضللة.

ويمكن للخدمة الاجتماعية ان تساهم فى تقييم مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة العمليات الاجتماعية والعلاقات وبين الفرد والأسرة بل تتعدى ذلك الى العلاقات بين الناس .

قياس رأس المال الاجتماعي :

هناك أنواع عديدة من الرأس مال :-

قياس رأس المال الاجتماعي :

هناك أنواع عديدة من الرأس مال :

- الرأس مال المالى يتعامل مع قيم الأصول
- الرأس مال المادى يهتم بالموارد الطبيعية والبيئية
- الرأس مال الإنسانى يركز على المعرفة المكتسبة للأفراد

والإنتاج

- الرأس مال الحضارى او الثقافى .. وهى معرفة يستخدمها الأفراد فى الحياة اليومية من خلال العادات والتقاليد

بينما يعد رأس المال الاجتماعى مختلفا عن هذه الأنواع حيث سيتعامل مع العلاقات الاجتماعية فى المجتمع وتباين هذه العلاقات وقيس توقعات الأفراد عن نتائج علاقاتهم داخل وبين الجماعات فى المجتمع ونوعية هذه العلاقات وبذلك يقيس العمليات وليس النتائج .

ومن مؤشرات ومتغيرات قياس رأس المال الاجتماعى^(١١) :

١. ثقة الأفراد والتزامهم وشعورهم بالأمان .
٢. ابتكار الأساليب والأدوات .
٣. الالتزام بالقوانين والأعراف المجتمعية .
٤. الانتماء والثقافة السياسية .
٥. مهارات العلاقات والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع .

٦. مقاييس الاتجاهات والتعبير عن المشاعر .

٧. الشعور بالكفاءة والثقة فى العمليات الاجتماعية .

سابعاً : الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر :

ويتركز ذلك فى الدور الوقائى والإرشادى للخدمة الاجتماعية حيث يستهدف بصورة غير مباشرة الوقاية من الفقر ومنع الفقر مستقبلاً حيث توجد برامج تتبنى نهج تقليص الفقر ، وهذه الجهود قد تشمل المنافسة بين الأخصائيين فخلال هذه البرامج يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المعرفة الخاصة بالتنمية البشرية ، والتدخلات المبكرة قد تشمل برامج التغذية قبل الولادة وبعد الولادة والتعليم المبكر مثل برامج خطوة للأمام - الرعاية الصحية لمنع الإعاقة الصحية .

لذا يمكن القول ان الأخصائيين الاجتماعيين يلعبون دوراً هاماً فى تعليم الآباء من خلال تقديم المعلومات الخاصة بمتطلبات النمو الصحى ومساعدة الآباء فى استراتيجيات التربية السليمة .

كما يلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدواراً هامة فى المدارس الحكومية والموجهة نحو زيادة المواظبة على الحضور - تنمية التعاون بين المدرسة والمنزل - ومساعدة المدرسين فى التعامل مع المشكلات السلوكية للطلاب - وإرشاد الطلاب للمشكلات التى قد تؤثر على إنجازهم التعليمى وهناك تدخلات أخرى تهدف لخفض تأثيرات الفقر من خلال زيادة مهارات التنافس الاقتصادى ، فإذا عانى الناس من الفقر سيقدرون

قيمة المال وسيحافظون عليه وتشمل هذه المهارات .. إدارة المال -
التسوق منخفض التكلفة - استخدام والنظام التبادلي والذي يعتمد على نظم
الدعم الاجتماعي لتوفير البضائع اللازمة والخدمات دون استخدام العملات
المالية^(١٢) .

ثامناً : الخدمة الاجتماعية التنموية :

(١) مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية :-

ترتبط الخدمة الاجتماعية بالتنمية ارتباطاً مباشراً وغير مباشر من
خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع العملاء و وحدات تعاملها
أفراد وجماعات ومجتمعات في مجالات الممارسة المهنية المتعددة .
ومن ثم فإن الخدمة الاجتماعية التنموية هي الممارسات المهنية
المباشرة وغير المباشرة التي تتعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات
لبناء أو إعادة بناء قدرات العملاء وتدعيم راس المال الاجتماعي للمشاركة
الفاعلة بهدف تحسين نوعية الحياة في إطار سياسات اجتماعية تدعم
المساواة والعدالة الاجتماعية وتعدد الخيارات والفرص المتاحة .

(٢) أولويات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التنموية :-

تساهم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية بشكل مباشر أو غير
مباشر في الارتقاء بنوعية الحياة ومستوى التنمية الاجتماعية في المجتمع
غير أن الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة تعكس أهمية ودرجة أسبقية
لممارسات مهنية يجب أن تركز عليها الخدمة الاجتماعية ومنها :-

١. الممارسة المهنية مع منظمات المجتمع المدني .. وتفعيل هذه المنظمات محليا ودوليا لمساهماتها الفاعلة فى التنمية ، ومن ثم لا يكون التركيز فقط على زيادة كم المنظمات فى القطاع الثالث بقدر تدعيم فعالية منظمات هذا القطاع وتنشيطه ، وتدعيم الثقافة المدنية لدى أفراد المجتمع ، وتفعيل دور الشبكات الإقليمية والدولية لهذا القطاع بهدف المساهمات الفاعلة لمنظمات المجتمع الدولي فى التنمية.
٢. صياغة سياسات رعاية اجتماعية .. تساهم بدور ملحوظ فى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وعدالة توزيع عائد التنمية ، وتدعيم المواطنة .
٣. الاهتمام بمنظمات الخدمة الاجتماعية الدولية ، وتفعيل ادوارها فى التنمية وخاصة لدول العالم الثالث .
٤. تفعيل دور ومفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية ، وذلك من خلال إسهاماتها فى تبادل الخبرات والتجارب وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين وخاصة بين الدول النامية .
٥. الممارسة المهنية لبناء القدرات اكثر من إعادة بنائها .. ويتأتى ذلك من خلال الاهتمام بالممارسة المهنية فى مجال الطفولة والمرأة ، وبناء القدرات المؤسسية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة .
٦. الممارسة المهنية مع كل الفئات المجتمعية السوية وغير السوية .. مع تركيز أولوية الممارسة المهنية مع الفئات الضعيفة فى المجتمع

كالقراء ، المسنين ، المرأة بهدف تحقيق العدالة والمساواة والأمن الاجتماعي في المجتمع .

(٣) مستويات التدخل المهني للخدمة الاجتماعية التتموية :-

تتضمن مستويات التدخل المهني للخدمة الاجتماعية المستويات الثلاثة التالية :-

١. المستوى المصغر Micro

ويركز الدخل في هذا المستوى على الفرد والأسرة بما يتضمن من معارف ومهارات وخطة للتدخل بمشاركة العميل وتقييم التدخل (١٣) .
وتركز الخدمة الاجتماعية التتموية في هذا المستوى على مواجهة المشكلات الفردية التي قد تؤدي الى فقر الفرد او الأسرة مستقبلاً كالانسحاب الدراسي ، الإدمان ، التفكك الأسري وغيرها ويعتبر ذلك وقاية من الفقر مستقبلاً وتقوية وتمكين العملاء .

كما تهتم الخدمة الاجتماعية التتموية في تدخلها في هذا المستوى على تنمية القدرة الذاتية للأفراد والأسرة وخاصتنا الأسرة الفقيرة كالمراة المعيلة وغيرها وهنا يأتي دور الخدمة الاجتماعية في التدريب والتأهيل واكتشاف وتنمية القدرات وبناء او إعادة بناء مثل هذه القدرات بهدف تنمية القدرة الذاتية والاعتماد على الذات .

كما تساهم الخدمة الاجتماعية التتموية مساهمة فاعلة في التنشئة الاجتماعية للأبناء وتدعيم ثقافة المجتمع المدني لديهم وثقافة المشاركة

والاعتماد على الذات ، والديمقراطية كمتغيرات حاكمة في مستقبل التنمية في العصر الراهن .

٢. المستوى المتوسط Mezzo

وتركز الخدمة الاجتماعية في هذا المستوى على الممارسة والتدخل المهني مع الجماعات الصغيرة ذات العلاقات القوية كزملاء العمل والجماعات الوقائية والإنشائية والعلاجية ، المؤسسات التي تؤثر على العميل كالمدرسة والإدارة الاجتماعية ، وذلك بما تتطلبه من معارف ومهارات^(١٤) .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية في هذا المستوى من خلال تنمية وتبادل الخبرات والمعارف ، وتنمية المهارات ، وتغير بعض القيم والاتجاهات التي تعوق عملية التنمية ، وغرس القيم والاتجاهات الإيجابية المدعمة لعملية التنمية ، وتدعيم الثقافة الديمقراطية والأسلوب الديمقراطي ، الانتماء ، التطوع ، كما ان هناك جماعات قد تنشأ داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها تساهم في دعم عمليات التنمية ومقدماتها.

٣. المستوى الأعم Macro

وتركز الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتدخلها على هذا المستوى في المجتمعات الصغيرة كالحى والجيرة والمؤسسات ، ثم المجتمع الأكبر كالإقليم مستوى الدولة ككل^(١٥) . وأدت ثورة المعلومات الهائلة والمتنامية وما أحدثته الميديا وتكنولوجيا ووسائل الاتصالات الى تقريب المسافات بين الدول هناك

اتجاه يرى ان التدخل على مستوى العالم من خلال العلاقات والتفاعلات بين المنظمات والهيئات العالمية والشبكات بين المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي .

وتساهم الخدمة الاجتماعية التتموية فى هذا المستوى من خلال بناء القدرات التنظيمية او المؤسسية والتنمية والقدرات الذاتية ، وتقدير الحاجات المجتمعية لمقابلتها بهدف تحسين نوعية الحياة ، وحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانات المجتمعية للتخطيط لتحسين نوعية الحياة ، وتفعيل منظمات المجتمع المدنى ، وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تتوافق مع المتغيرات المجتمعية .

تاسعاً : التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء (١٦):

لا يزال الفقر مشكلة اجتماعية فى حاجة لتدخل الخدمة الاجتماعية وابتكار الاستراتيجيات والتكتيكات لتحسين ظروف الفقراء ويلعب الأخصائيون الاجتماعيون أدواراً أساسية فى برامج تحسين ظروف الفقراء :

١. مهارات الممارسة العامة وأساليبها :

يعيش الفقراء فى ظروف اجتماعية غير مقبولة ونوعية حياة منخفضة وفى بيوت مزدحمة ومبانى قديمة ومواردهم ضعيفة كما انهم يفقدون السيطرة على حياتهم وذلك لانهم لا يملكون المال الكافى لمقابلة حاجاتهم الأساسية ، فهم يقلقون نتيجة للتفكير فى الطعام - المسكن -

الإيجار خاصة مع نقص مواردهم وغالبا ما يلوم الأبناء أنفسهم لعدم قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم لأنفسهم أسرهم . وقد يظهر هذا التوتر أو القلق بأشكال عديدة منها الخوف مثلا ، نتيجة العيش في منطقة غير آمنة وعدم القدرة على الانتقال الى منطقة أخرى وقد ينتج التوتر أيضا نتيجة للنقص في السيطرة على الظروف الشخصية وقد أشار الباحثون في مجال الصحة العقلية الى مؤثرات العيش في ظروف فقيرة وتأثيراتها السلبية على الصحة ومنها زيادة الشعور بالاكنتاب خاصة لدى الأمهات ، وتستخدم هنا تدخلات لممارسة العامة المعتمدة على عناصر القوى او (نقاط القوى) في ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين مع عدد من برامج مكافحة ظاهرة الفقر ، وهذه البرامج توجه نحو التغير المباشر للعمل مثل تنمية احترام الذات - تعزيز التمكين للفئات الضعيفة - خلق الإحساس بالأمل في المستقبل - تطوير الإحساس بالمقدرة الذاتية ، وفيما يلي أساليب التدخل للتعامل مع الفقراء :-

١. تحديد وتطبيق عناصر القوة : حيث يساعد في تحديد عناصر القوى لدى الفرد - الأسرة - المجتمع ، والأخصائيون الاجتماعيون الذين يعملون طبقاً لمنظور عناصر القوى يفترضون ان الفقراء يؤدون افضل ما لديهم في المواقف الصعبة لذا يتعرف الاخصائي الاجتماعي على عناصر القوى التي يمتلكها الفقراء والتي تساعد على أداء ذلك ومثال على ذلك تفوق المشردين في المهارات التنظيمية .

٢. جماعات المساعدة المتبادلة (المساعدة الذاتية) : وهى توفر نمط

من الحوار يسميه "فريرو" Friere " عام ١٩٧٠ العطاء والوعى
الجوهري والتمكن ويساعد الحوار الجماعى العملاء على إظهار
خبراتهم ومشاركة الآخرين فى خبراتهم المشابهة ، ويعتمد هذا
الأسلوب على "التخيل الاجتماعى" لمساعدة العملاء فى الابتعاد عن
المشاكل الخاصة المرتبطة بالفقر .

٣. تدخلات الشبكة الاجتماعية : موجهة نحو بناء شبكة عمل اجتماعية

وأسلوب تفاعلها الوظيفى ، وتعمل تدخلات الشبكة الاجتماعية على
تنشيط مقدمى المساعدة - تسهيل التفاعل الوظيفى لنظام الدعم او
تدريب العملاء على مهارات تنشيط الشبكة الاجتماعية الداعمة .

٤. أسلوب التركيز وحل المشكلة : يركز هذا النمط على تشخيص

المشكلات ووصف العلاج، فهو يقدم ميكانيزم لتشغيل او لتطبيق
منظور عناصر القوة من خلال بناء الإمكانيات الحالية للعملاء
وقدراتهم على حل المشكلات ، وكذلك يتم مساعدة الأفراد فى إيجاد
استراتيجيات مفيدة فى التعامل مع المشكلات ، وعند استخدام المنهج
المتمركز حول حل المشكلة يجب ان يتزامن معه تدخلات بيئية والتي
تساعد الأفراد وتمدهم بالموارد .

٥. الأسلوب القصصى : هذه الطريقة متأصلة فى البنائية الاجتماعية

حيث يتم إدراك القصص كأسلوب يقوم به الأفراد لتنظيم حياتهم ،

حيث ان تغير او إعادة تركيب القصة يتيح ظهور تغير فى الحياة الواقعية .

والجانب الهام فى هذه الطريقة القصصية هو إنصات الممارس أو الأخصائى الاجتماعى للرواية الشخصية للعميل .

٦. العدالة الاجتماعية : ان ممارسى الخدمة الاجتماعية الذين يعملون فى برامج مكافحة الفقر يجب ان يدركوا تأثير القهر على الاختيارات الاقتصادية لعديد من الفقراء ، فالاضطهاد على أساس عرقى - جنس - إعاقة - المظهر - التوجه الجنسى ، قد يؤدي لنتائج اقتصادية منها:

- المرتبات المنخفضة - الفشل فى الحصول على وظيفة - كما ان الأطفال الذين ينشئون فى مدارس فقيرة تتضاءل فرص حصولهم على تعليم جيد وبرامج تعليمية جيدة .

لذا يساعد الممارس الذى يدرك هذه النظم المعوقة فى البحث بإيجابية عن العدالة الاجتماعية وإنهاء الاضطهاد كتدخل فعال لمكافحة الفقر .

(١) الإطار النظرى الموجه للتدخل المهنى واستراتيجيات الممارسة : تستقى البرامج الأمريكية لمكافحة الفقر إطارها النظرى على أساس ان البناءات او المكونات الاقتصادية والقصور الشخصى هما مسببات الفقر .

ففى البرامج المعتمدة على الإدراك البنائى للفقير تميل الممارسة فى الخدمة الاجتماعية الى التنمية الاقتصادية ، وتركز تدخلات التنمية الاقتصادية على تعديل قواعد الرأسمالية الصرفة ، فالبرامج والخدمات البنائية تم تصميمها لتحسين ظروف الأفراد الفقراء .

وفى البرامج المعتمدة على النظريات الفردية الخاصة بالفقر يوجه الأخصائيون الاجتماعيون جهودهم نحو تحسين قدرة الفرد على التفوق داخل نظام لاقتصاد الرأسمالي .

◀ الممارسة المعتمدة على نظريات القصور الشخصى عند التعامل مع ظاهرة الفقر :

أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتبعون هذا المنحى يواجهون جهودهم نحو تخفيف القصور الشخصى لتحسين قدرة الفرد على التفوق فى سوق العمل لذا تبحث العديد من البرامج عن أساليب زيادة كفاءة الأفراد لتلبية متطلبات سوق العمل .

◀ التدخلات التعليمية :

تستخدم العديد البرامج النموذج التعليمى لتحسين قدرات الشخص وإتاحة العمل ، فالبرامج التعليمية او التدريبية التى تقيم القدرات التنافسية للعملاء واستعدادهم وتقوم بتعليمهم ومهارات وظيفية وتعليمية جديدة ، والمهارات التعليمية الأساسية قد تشمل الحصول على دبلومة تعليمية او تعلم القراءة ، والمهارات الوظيفية قد تشمل مهارات خاصة بالعمل او المهنة مثل برمجة الحاسب .

<ul style="list-style-type: none"> - رفع الحد الأدنى للاجور - تحسين أحوال الفقراء من حيث : <ul style="list-style-type: none"> ■ التأمين الصحي ■ للاطفال ■ الإسكان العام ■ رعاية الطفل ■ توفير التأمين ■ لاجتماعي حيث : توفير ■ الرعاية الصحية - ■ التأمين الاجتماعي - حماية الأخصائيين من ■ التمييز في سوق العمل : ■ العمل الاجباري ■ للمعاقين النساء ■ قانون رعاية المعاقين ■ سياسة رعاية الاسر - التدخل في الأزمات ■ الناتجة عن التدهور ■ الاقتصادي : ■ التأمين الاجتماعي ■ إعانة الفقراء أثناء ■ الكوارث ■ رعاية الأطفال أثناء ■ غياب احد الوالدين 		
---	--	--

تابع استراتيجيات الممارسة والتدخلات المهنية

النظرية	الاستراتيجية	التدخل
	تنمية المجتمع	<ul style="list-style-type: none"> - مساعدة الناس على ■ البدء في أعمال خاصة ■ بهم

المراجع

- 1) Almond & Iverba The Civic Culture, Political Attitudes and Democracy in Five Nations Boston : little, Brown and Company 1965, p (277) .
- 2) Al-Sayyid A Civil Society in Egypt in Norton A., (ed), Civil Society in the Middle East, New York E.j.Brill, 1995, pp (270 – 272) .
- 3) David Dollar, Globali Zation, Inequalaity and Poverty, World Bank, Nov., 2001 .
- 4) Ann Clark al, The Sovereign of Global Civil Society, World Politics, vol.51,Oct. 1998,p.p. (1-35)
- 5) A McGrew The Trans formation of Democracy : Globalization and Territorial Democracy Cambridge : Polity Press, 1997 p.p (231-251) .
- ٦) أمانى قنديل ، القطاع الثالث فى العالم العربى ، التحالف العالمى لمشاركة المواطنين ، ترجمة احمد هيكى وآخرون ، سبيكوس ، دار الكتب القومية ، ١٩٩٤ ، ص ص (١٥٢-١٥١) .
- ٧) المرجع السابق ص ص : (٨٥ – ٨٤)
- 8) William G. Brueggemann The Practice of Macro Social Work, Brooks / Cole, 2001 , p p :(410-416) .
- 9) I bid , p p : (419-422)
- 10) Richard Eckersley, Measuring Progress, Csiro Publishing, 2001 p 158.
- 11) I Bid p p :(161-166)

- 12) Paula Allen Meares & Charles Garyin, The Hand Book of Social Work Direct Practice, Sage Publications Inc., London, p p :(528 – 529) .
- 13) Louise C. Johnson , Social Work Practice , A Generalist Approach, Allyn and Bacon , Boston , 1992.
- 14) I Bid .
- 15) I Bid .
- 16) Palula Allen Meares & Charles Garyin , op. Cik., p p :(529 – 531) .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : حول مفاهيم التنمية	١
أولاً : التخلف والتنمية	
ثانياً : مفاهيم التنمية	
ثالثاً : النمو والتنمية	
الفصل الثاني : التنمية الاجتماعية	٣٣
أسس عناصر خطوات	
أولاً : داعى الاهتمام بالتنمية	
ثانياً : أهداف التنمية الاجتماعية	
ثالثاً : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية	
رابعاً : عناصر التنمية الاجتماعية	
خامساً : أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية	
سادساً : خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية	
الفصل الثالث : نظريات التنمية	٦٨
أولاً : نظريات التحديث والانتقادات الموجهة إليها	
ثانياً : نظريات التبعية والانتقادات الموجهة إليها	

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع : استراتيجيات وميكانيزمات التنمية (تصور مقترح)	٦٩
<p>أولاً : مفهوم الاستراتيجية</p> <p>ثانياً : استراتيجية التنمية</p> <p>ثالثاً : كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع</p>	
<p>رابعاً : نحو تصور الاستراتيجية والتنمية</p> <p>خامساً : ميكانيزمات التنمية</p> <p>الفصل الخامس : الاتجاهات المعاصرة في التنمية</p> <p>أولاً : اتجاه المتصلات والثنائيات الاجتماعية والثقافية</p> <p>ثانياً : اتجاه النماذج والمؤشرات</p> <p>ثالثاً : الاتجاه التطوري</p> <p>رابعاً : الاتجاه الانتشاري</p> <p>خامساً : الاتجاه السيكلوجي (السلوكي)</p> <p>سادساً : اتجاه المكانة الدولية</p> <p>سابعاً : الاتجاه التكاملي</p> <p>ثامناً : الاتجاه الماركسي</p>	١٢٣

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل السادس : التكنولوجيا وسباق التنمية أولاً : التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة ثانياً : الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا ثالثاً : التخطيط الاجتماعى ونقل التكنولوجيا رابعاً : نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا	١٦٨
الفصل السابع : التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة أولاً : الميديا والبعد الثقافى ثانياً : الخصخصة ثالثاً : العولمة رابعاً : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية في مصر خامساً : المشاركة والعمل الأهلى في ظل العولمة	٢٠٦

تابع الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢٩٥	<p>الفصل الثامن : التنمية وتغير أسواق القيم في المجتمع المصري</p> <p>أولا : الوظائف الاجتماعية للقيم</p> <p>ثانيا : التغيرات التي طرأت على أسواق القيم في المجتمع المصري وأثرها على التنمية</p> <p>ثالثا : القيم والتنمية في الواقع المصري</p> <p>رابعا : الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية</p>
٣٣٧	<p>الفصل التاسع : التنمية المتواصلة أو المستدامة</p> <p>أولا : المقدمة</p> <p>ثانيا : التغير في فكر التنمية وممارستها</p> <p>ثالثا : مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة</p> <p>رابعا : فلسفة التنمية المتواصلة</p> <p>خامسا : عناصر التنمية المتواصلة وركائزها</p> <p>سادسا : مستويات التنمية المتواصلة</p> <p>سابعا : متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة</p> <p>ثامنا : مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة</p> <p>تاسعا : الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة</p> <p>عاشرا : مشكلات وصعوبات استدامة التنمية وتواصلها</p>

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل العاشر: التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تنموي أولاً : مفهوم التحديث والمفاهيم المرتبطة ثانياً : آليات وأساليب التحديث كمنهج تنموي ثالثاً : التنمية المستدامة شرط أساسى للتنمية الإنسانية رابعاً : مفهوم التنمية الإنسانية خامساً : مؤشرات التنمية الإنسانية سادساً : مقومات التنمية الإنسانية والمجتمع المصرى نموذجاً	٣٧١
الفصل الحادى عشر: الثقافة والتحديث والتنمية واقم نماذج التنمية فى العالم الثالث أولاً : فى مفهوم التنمية ثانياً : ماذا نقصد بالثقافة ثالثاً : التنوير ، التحديث ، التقدم رابعاً : إرساء الثقافة الصحيحة خامساً : نظرية التحديث سادساً : نظرية التبعية والتنمية الذاتية سابعاً : الألفية الجديدة والمشكلات الاجتماعية فى المجتمع العالمى ثامناً : الثقافة والنزعة الغربية تاسعاً : نماذج التنمية فى العالم الثالث	٤٠٠

قايـع الفـهـرس

الموضـوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني عشر: الخدمة الاجتماعية والطريق الثالث أولاً : الطريق الثالث والديمقراطية ثانياً : العولمة والطريق الثالث ثالثاً : التنمية في إطار القطاع الثالث أو الأهلى رابعاً : منظمات الخدمة الاجتماعية الدولية خامساً : الاندماج في مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية سادساً : ثلاثية الخدمة الاجتماعية نوعية الحياة رأس المال الاجتماعى سابعاً : الخدمة الاجتماعية والوقاية من الفقر ثامناً : الخدمة الاجتماعية التنموية تاسعاً : التدخل المهني لتحسين ظروف الفقراء	٤٣٥